الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية

الإمارات
THE EMIRATES

المساعدات الإماراتية
UAE AID

الامارات العربية المتحدة

تقرير المساعدات الخارجية 2022

جدول المحتويات

مقدمة 4
نظرة عامة على التقرير 6
لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام. 8
أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة 10
ب. مدفوعات المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية 13
ج. فئات المساعدات 16
د. أنواع التمويل 18
ه. قطاعات المساعدات 20
و. التوزيع حسب مستوى الدخل 24
ز. مصادر التمويل 25
ح. أشكال المساعدات 26
ط. التوزيع الجغرافي 28
ي. الجهات المانحة الإماراتية 32
ك. الالتزامات الإجمالية 34
الدعم الإماراتي الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها 36
مقدمة 38
الجزء الأول: المساهمات الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لعام 2030 40
الجزء الثاني: أعلى قطاعات المساعدات وأهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم من دولة الإمارات 44
الجزء الثالث: المساعدات الإماراتية الخارجية الموجهة لأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الأخرى 58
المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات 72
مقدمة 74
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ 78
الصحة في حالات الطوارئ 80
المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ والإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية 82
التعليم في حالات الطوارئ 84
المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية 85
التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 86
مقدمة 88
آسيا 92
أفريقيا 96
الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة 100
البلدان الأقل نمواً 100
الدول الجزرية الصغيرة النامية 108
أعلى الدول تلقياً للمساعدات الإماراتية خلال عام 2022 112
الأردن 112
اليمن 118
إثيوبيا 124
السودان 128
الجهات المانحة الإماراتية 132
مقدمة 134
صندوق أبو ظبي للتنمية 136
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 140
الهلال الأحمر الإماراتي 146
هيئة الاعمال الخيرية العالمية 152
جمعية دار البر 156

جمعية الشارقة الخيرية 162
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان 166
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 170
جمعية دبي الخيرية 174
دبي العطاء 178
صندوق خليفة لتطوير المشاريع 184
المدينة الإنسانية العالمية 188
مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية 198
جمعية الإمارات الخيرية 198
مؤسسة القلب الكبير 202
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 208
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 212
بيت الشارقة الخيري 216
مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية 220
مركز أمان لإيواء النساء والأطفال (أمان) 224
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 228
مؤسسة نور دبي 232
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 236
المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 240
مقدمة 242
لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات الإنمائية الرسمية 244
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية 244
المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان التي تمر بأوضاع خاصة 248
المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف 250
المقالات 252
سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2022 253
الاستجابة الإنسانية والاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للتحديات العالمية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 256
ملاحق 258
الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الأقل نمواً 259
الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية 262
الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية 264
الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات 265

حملة "الفارس الشهم2" تكمل 100 يوم في إغاثة متضرري زلزال سوريا.

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

مقدمة

يقدم التقرير السنوي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2022، في نسخته الرابعة عشر، استعراضاً شاملاً ومعمّقاً لأوجه التعاون الدولي التي قدمتها دولة الإمارات فضلاً عن مساعداتها التنموية وجهود الإغاثة التي بذلتها على مدار عام 2022. حيث يسلط التقرير الضوء، من خلال استعراض الإنجازات السنوية المحققة، على توجّه الدولة المستمر على مدى أعوام ويؤكد على التزامها الدائم بتحسين سبل وجودة حياة الشعوب والتخفيف من وطأة الفقر في شتى أنحاء العالم. وانطلاقاً من ثقافة البر والعطاء الإنساني المتجذّرة في الطبيعة الإماراتية، تواصل دولة الإمارات عزمها الثابت على تعزيز سبل بناء السلام والازدهار العالمي

وتحت رعاية وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، يلقي هذا التقرير الضوء على المساهمات المشتركة والجهود الجماعية المبذولة من قِبل ما يزيد عن 30 جهة مانحة إماراتية، ساهمت كل منها بتفانٍ في تحقيق هذه الغايات النبيلة. وعليه، يمثّل هذا التقرير تجسيداً لرؤية دولة الإمارات وقيمها التي تستند إليها، بالإضافة إلى الإشادة بقادتها ورؤيتهم الحكيمة والمبادئ التي تسترشد بها في عملها، والتي وضعها الآباء المؤسسون

وتأكيداً لالتزام دولة الإمارات الثابت بتطبيق مبادئ الشفافية، يعد هذا التقرير نتاج جَهدٍ جماعي قام به العديد من الأطراف المعنية وأصحاب المصالح ليكون بمثابة نبراس مضيء ومصدراً لإلهام الجهود العالمية التي يبذلها الأفراد من أجل خلق مستقبل ليس أكثر ازدهاراً فحسب، بل أكثر عدالةً وإنصافاً للجميع.

يقدم التقرير في الصفحات اللاحقة استعراضاً متعمقاً لمجالات التركيز الاستراتيجية ومصادر التمويل وأشكال المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات وتوزيعها الجغرافي في مختلف أنحاء العالم. واستناداً إلى الأساس الثابت الذي أرسته سياسة المساعدات الخارجية، والتي تم وضع نسختها الأولى عام 2016 وتحديثها عام 2022، تعيد دولة الإمارات التأكيد على التزامها الثابت والأكيد تجاه القضايا الدولية كالتخفيف من حدة الفقر، تمكين وحماية النساء والفتيات، التعليم، الصحة، الأمن الغذائي، التحرك من أجل التغيّر المناخي، تطوير البنية التحتية، العلم والتكنولوجيا والابتكار.

ومن خلال منهجية "التوجّه بحسب الطلب"، تستهدف دولة الإمارات بشكل خاص دعم القضايا المُهملة والمجتمعات التي تعاني نقص التمويل، بالإضافة إلى عملها على مؤازرة جهود المؤسسات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف والقطاع الخاص والشركاء المحليين. ولهذا يعد هذا التقرير بمثابة شهادة على التزام دولة الإمارات وعزمها الثابت على خلق عالمٍ مستدامٍ عادل، يسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

نظرة عامة على التقرير

يقدم هذا التقرير سرداً وتحليلاً شاملاً لأنشطة المساعدات الخارجية التي نفذتها دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار عام 2022، بالإضافة إلى توجهاتها متعددة السنوات. ولتيسير عرض نتائج العمل الدؤوب لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم المساعدات، تم وضع هذا التقرير في ستة فصول، بالإضافة إلى عدد من المقالات والخرائط الواضحة والرسوم البيانية الإحصائية وجداول المعلومات، فضلاً عن خرائط المعلومات المصوّرة. كما تضيف الملاحق المرفقة بالتقرير بُعداً أعمق للسياق العام للتقرير وفهماً أوضح للمعلومات الواردة فيه. تم تصميم هذا المستند الشامل بشكل يُسهم في تيسير تصفّح واستكشاف إسهامات دولة الإمارات في تحقيق التنمية الدولية وجهود مساعداتها الإنسانية.[1]

01

لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام

يلقي الفصل الأول الضوء على مجموعة مختارة من إنجازات دولة الإمارات على مدى عام 2022 بصفتها شريكاً تنموياً وإنسانياً على درجة عالية من الأهمية على الصعيد العالمي. حيث يقدم لمحة عامة عن المساعدات الخارجية المقدمة دولة الإمارات من خلال تحليل معمّق لاتجاهاتها متعددة السنوات لإبراز الأبعاد المختلفة للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة ما بين عامي 2020 - 2022.

02

الدعم الإماراتي الموجّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنه

يُبرز الفصل الثاني مدى التزام دولة الإمارات الثابت تجاه تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تهدف إلى مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها الوطنية، بحسب ما ورد في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. حيث يقدم هذا الفصل نظرة عامة على المنهجية الاستراتيجية التي تتبعها دولة الإمارات للمواءمة بين أنشطة مساعداتها الخارجية وأهداف التنمية المستدامة، والتأكيد على عزم الدولة على المساهمة في تحقيق التقدم العالمي.

03

المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

يتناول الفصل الثالث المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات وجهودها المبذولة في سبيل التخفيف من آثار حالات الطوارئ، بالإضافة إلى مشاركاتها في عمليات الإغاثة الدولية واستجابتها لحالات الطوارئ. ومن خلال استعراض تفاصيل مساهماتها في الأزمات الإنسانية، يستعرض التقرير دور دولة الإمارات كشريك متضامن وموثوق في عمليات الإغاثة وقت الحاجة.

04

التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

ينفرد الفصل الرابع ببيان حجم الامتداد الجغرافي الذي غطته المساعدات الخارجية الإماراتية في شتى أنحاء العالم. كما يستعرض هذا الفصل بشيء من التفصيل مدى التزام دولة الإمارات بتحسين جودة حياة سكان المجتمعات التي تعاني من أوجه الضعف والهشاشة، كالبلدان الأقل نمواً، وغيرها. إضافةً لهذا، يلقي الفصل الرابع نظرة أعمق على جهود دولة الإمارات المبذولة في سبيل تقديم المساعدات في عدد من الدول المحددة.

05

الجهات المانحة الإماراتية

يسرد الفصل الخامس حساباً تفصيلياً شاملاً لجهود وأنشطة المساعدات الخارجية التي قامت بها مختلف الجهات الإماراتية المانحة على مدار عام 2022. بما في ذلك المساعدات الحكومية والهيئات التابعة للقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمنظمات الإنسانية. حيث يلقي هذا الفصل الضوء على التزامهم المستمر من أجل خلق عالمٍ أفضل.

06

المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يستعرض الفصل السادس المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات من منظور العديد من مستويات التحليل، مثل مستوى الدخل، القطاع، الموقع الجغرافي.

سعادة الأطفال أثناء ممارستهم لأحد النشاطات في مراكز تنمية الطفولة المبكرة-كولومبيا.

المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

01

لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام

أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة

لطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة مساهم أساسي وشريك رئيسي في مجال تقديم المساعدات الخارجية على مستوى العالم، وذلك بإنجازاتها الملموسة في عدة مجالات وعلى مختلف المستويات:

مشاريع بناء العيادات الطبية في جمهورية إندونيسيا.
المصدر: جمعية الإمارات الخيرية

• المساهمات واسعة النطاق:

دأبت دولة الإمارات على مدار السنوات على تبوء مراكز متقدمة في قائمة أبرز شركاء التنمية على مستوى العالم، كما اشتهرت بكونها واحدة من أكثر الدول سخاءً فيما يتعلق بنسبة المساعدات إنمائية الرسمية إلى دخلها القومي الإجمالي.
وعليه، فقد حافظت دولة الإمارات خلال عام 2022 على التزامها الثابت بتعزيز سبل بناء السلام والازدهار العالمي. حيث دعّمت الدولة تنفيذ العديد من المبادرات التنموية والإنسانية والخيرية في العديد من الدول النامية، من بينها 35 من البلدان الأقل نمواً. وقد وصلت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022 إلى 12.67 مليار درهم إماراتي (3.45 مليار دولار أمريكي)، مما يعكس زيادةً ملحوظة تقدّر بنحو 12 في المائة مقارنةً بالمساهمات الإماراتية المقدمة في العام الأسبق. هذا وقد بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات على مدار السنوات الخمس الماضية، خلال الفترة ما بين عامي 2018-2022، ما يقدّر بنحو 92.22 مليار درهم إماراتي (25.11 مليار دولار أمريكي).

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية، بلغ إجمالي الدعم الإماراتي المقدم لصالح قضايا دولية 6.51 مليار درهم إماراتي (أي ما يوازي 1.77 مليار دولار أمريكي)، بما يمثل 0.33 في المائة من دخلها القومي الإجمالي[2]
وبإلقاء نظرة عامة على إطار زمني أوسع، نجد أن القيمة الإجمالية للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال الفترة من 2018-2022 قد بلغت 43.90 مليار درهم إماراتي (11.95 مليار أمريكي). مما يعني تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة لمساعدات إنمائية رسمية تعادل 0.33 في المائة من دخلها القومي الإجمالي على مدار الفترة ما بين عامي 2018 - 2022.

• الجهود المبذولة في سبيل مناصرة القضايا العالمية:

لا تعد دولة الإمارات مجرد مانح رئيسي للمساعدات الخارجية فحسب، بل تعد كذلك مناصر ومؤيد قوي لجهود الاستدامة والتنمية الدولية. حيث لعبت الدولة دوراً فعّالاً في جمع قادة العالم وصانعي السياسات وخبراء الصناعة والأكاديميين في فعاليات رفيعة المستوى ساهمت في تنظيمها أو استضافتها. من بينها القمة العالمية للحكومات، والتي من خلالها تستكشف الحكومات كيفية استغلال التكنولوجيا والابتكار لحل التحديات العالمية والمشتركة. ومن الأمثلة على الفعاليات السنوية الرئيسية الأخرى "أسبوع

أبوظبي للاستدامة"، والذي يجتذب اهتماماً عالمي للمشكلات الحيوية التي تواجه الاستدامة والطاقة المتجددة. فضلاً عن ذلك، فقد استضافت دولة الإمارات معرض اكسبو العالمي في الفترة ما بين 31 أكتوبر 2021 وحتى 31 مارس 2022، وهو عبارة عن منصة عالمية للتعاون والابتكار تهدف لمواجهة القضايا العالمية المُلحة. ساهمت تلك المبادرات وغيرها في توصيل صوت دولة الإمارات في الحوار العالمي المعني بالتنمية المستدامة والمساعدات الإنسانية، وتعزيز التزامها بدفع التغيير على الصعيد الدولي.

• التركيز على الاستدامة:

لا تزال دولة الإمارات مستمرةً في التزامها الشديد بالحفاظ على الاستدامة والعمل على مواءمة أهداف مساعداتها الخارجية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية. حيث تواصل الدولة تقديم إسهاماتها الملموسة من أجل التخفيف من آثار التغيّر المناخي وتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة، إلى جانب العديد من مبادرات الاستدامة البيئية.

• الاستجابة للأزمات:

نظراً لموقعها الفريد في ملتقى الطرق بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، أحسنت دولة الإمارات الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميّز الذي يتيح لها الاستجابة بسرعة فائقة للأزمات الإنسانية العالمية. وذلك بالاستعانة بالمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، مركز العمليات اللوجيستية والاستجابة الإنسانية على الطراز العالمي في دبي، والتي تفخر بحيازتها لواحدٍ من أكبر مخزونات مواد الإغاثة والاستجابة لحالات الطوارئ على مستوى العالم جاهزاً للإرسال إلى مناطق الأزمات في لحظة الإشعار. وبهذا تسهم بنيتها التحتية الحيوية إلى جانب إمكاناتها اللوجيستية العالية وعزم الإمارات القوي على الاستجابة لحالات الطوارئ في تبوأ الدولة موقع الريادة في مجال الاستجابة للأزمات على مستوى العالم. ولا تشمل منهجية دولة الإمارات الشاملة التي تتبعها في تنفيذ أنشطة مساعداتها الخارجية الإغاثة الفورية في حالات الطوارئ فحسب، بل تشمل كذلك تقديم مساعدات تنموية طويلة الأجل تهدف إلى إعادة البناء والتعافي، مما يعزز من التزام الإمارات بالتخفيف من المعاناة وإعادة بناء المجتمعات في المناطق المنكوبة بالأزمات.

• بناء القدرات المحلية:

يعتبر بناء القدرات المحلية في الدول المتلقية من بين الركائز الأساسية لمبادرات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، مما يضمن الاستدامة والتأثير طويل الأجل لمساهماتها. حيث إنه وفقاً لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تلتزم دولة الإمارات بمشاركة ما حباها الله به من ثروات الخبرة والمعرفة التراكمية التي اكتسبتها على مدار ما يزيد عن خمسة عقود من نمو وتطور مطرد. وتأتي تلك المشاركة للخبرات الثمينة، والتي تتجاوز في قيمتها القيمة النقدية، في شكل تعاون فني.
ولهذا يعتبر البرنامج الإماراتي للمساعدات الفنية (UAETAP) جزءاً متمماً وأساسي من أشكال التعاون الدولي والمساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات. حيث يسهم البرنامج في مساعدة الشركاء من خلال منهجية متعددة الأوجه، تشمل إرسال بعثات الخبراء وعقد الدورات التدريبية والبرامج المُخصصة بالإضافة إلى زيارات الدراسة الميدانية. ويتم من خلال مبادرة بناء القدرات الشاملة هذه تزويد الدول الشريكة بالأدوات والمعارف الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية الذاتية.

40 ألف أسرة في أرمينيا وقيرغيزستان تتلقى الدعم مع استمرار حملة المساعدات الشتوية لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي.
المصدر: هيئة الهلال الأحمر الإماراتي

- **الشراكات المبتكرة:**

تمكنت دولة الإمارات تحت مظلة الشراكات المبتكرة من تحقيق تقدّم ملموس وصياغة تحالفات متميّزة لتعزيز أثر مساعداتها التنموية. حيث تسهم تلك المبادرات، والتي تتنوع أشكالها ما بين تأسيس لشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة الاستباقية مع المنظمات الدولية وغير الحكومية والحكومات الوطنية الأخرى، في تسخير نقاط القوة المشتركة التي تتمتع بها تلك الجهات واستغلالها بالشكل الأمثل.

ومن بين الأمثلة على هذا النهج الديناميكي الذي تتبعه دولة الإمارات دورها المحوري في تسخير القدرة التحوّلية لمستودعات البيانات الكبيرة والاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة. ففي عام 2022، أطلقت حكومة الإمارات منصة "البيانات الكبيرة للتنمية المستدامة"، وهي مبادرة تابعة للأمم المتحدة مصممة لتلبية احتياجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد. وتعكس تلك الجهود التزام دولة الإمارات الثابت بالسعي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانات البيانات الكبيرة لخدمة أهداف اجتماعية أوسع نطاقاً. وباعتبارها واحدة من بين أبرز أربعة مراكز بيانات عالمية اختارتها الأمم المتحدة، تحتل دولة الإمارات موقع الصدارة في مساعي التعاون الدولي وتعزيز التعليم والابتكار وتطوير منهجيات ومصادر بيانات جديدة من أجل إصلاح وتحسين نواحي الحياة في المجتمع الدولي.

فضلاً عن ذلك، ساهمت الجهود الرائدة لدولة الإمارات في تأسيس «المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة»، وهي شبكة دولية متعددة التخصصات تضم ما يزيد عن 200 شخص من الخبراء وصانعي القرار من شتى أنحاء العالم. تتمحور المهمة الأساسية للمجلس حول ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على المستويين الوطني والعالمي. حيث يقترح سياسات ومشاريع مبتكرة تسهم في إسراع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في الجهود الدولية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة عالمياً. وتعتبر تلك المبادرة بمثابة شهادة إثبات على الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات والتزامها بدعم ورعاية الشراكات المبتكرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- **الشفافية في التوثيق:**

تلتزم دولة الإمارات بمعايير الشفافية عند توثيق مساعداتها الخارجية، وذلك من خلال النشر الدوري لتقارير مفصلة حول مساهمات مساعداتها الخارجية، وهو ما يؤكد التزامها بتوصيل المساعدات وفقاً لمبادئ المساءلة والفعالية.

كجزء من دعمها لمبادرة "تبني مدرسة"، تتعاون "كفو" مع دبي العطاء للمساهمة في بناء مدرسة في مالاوي.
المصدر: دبي العطاء

ب. مدفوعات المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية

يتم توثيق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات وفحصها تحت فئتين رئيسيتين هما: فئة "المساعدات الخارجية" وفئة "المساعدات الإنمائية الرسمية". تشكّل فئة "المساعدات الخارجية" منظوراً أوسع للمساعدات التي تقدمها الإمارات في الخارج. وتشمل المساهمات المالية المقدمة من هيئات تتبع القطاع الخاص بالإضافة إلى البرامج الخيرية ذات الطابع الثقافي أو الديني، والتي غالباً ما تقع خارج نطاق المساعدات الإنمائية الرسمية.

أما فيما يتعلق بـ "المساعدات الإنمائية الرسمية"، تلتزم دولة الإمارات بمجموعة محددة من المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تضمن تلك المعايير الصارمة والمعمول بها عالمياً تتبّع المساهمات الإماراتية المقدمة لصالح مبادرات التنمية الدولية بدقة وشفافية.

قدمت دولة الإمارات خلال عام 2022 مساعدات خارجية بقيمة إجمالية وصلت إلى 12.67 مليار درهم إماراتي (3.45 مليار دولار أمريكي). وعلى مدى 3 سنوات، من عام 2020 إلى 2022، أبدت دولة الإمارات التزاماً قوياً تجاه التنمية الدولية والمساعدات الإنسانية، بقيمة مساعدات خارجية تراكمية بلغت 34.20 مليار درهم إماراتي (9.31 مليار دولار أمريكي). ومن الجدير بالملاحظة، حدوث طفرة كبيرة في قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022، بنسبة زيادة بلغت 12 في المائة عن العام السابق.

تطوير الممشى الشمالي لنهر تيرانا - ألبانيا.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

المساعدات الإنمائية الرسمية ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة

بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022 ما يوازي نحو 0.33 في المائة من دخلها القومي الإجمالي[3]، مما يعكس التزام الدولة الثابت بالسعي لتحقيق التنمية الدولية. وبنظرة أوسع نطاقاً لفترة الخمسة أعوام السابقة (2018-2022)، يتضح تقديم دولة الإمارات لنسبة أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي بمتوسط بلغ 0.55 في المائة، مما يؤكد على التزام الدولة الثابت بدعم المبادرات المساهمة في إحراز التقدم في مختلف أنحاء العالم.

الشكل (01): إجمالي المساعدات الإماراتية المدفوعة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للفترة 2022-2020)

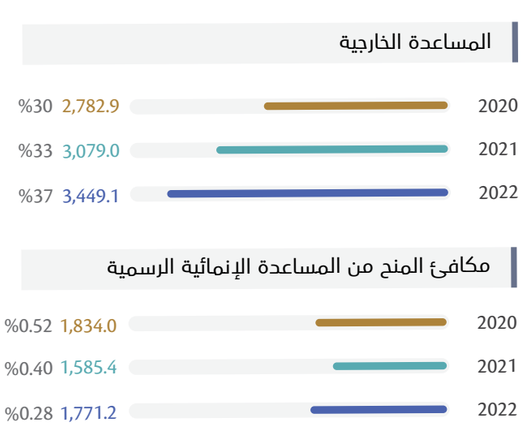

مراكز تنمية الطفولة المبكرة-كولومبيا.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/ الدخل القومي الإجمالي المقدمة من دولة الإمارات للبلدان الأقل نمواً

على الرغم من استمرار التفاني العالمي من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً، إلا أن تحقيق النسب العالمية الموضوعة يتطلب جهوداً مستمرة. لذا فقد أخذت دولة الإمارات على عاتقها السعي لتحقيق هذا الغرض من خلال تضمينه كركيزة أساسية ضمن سياسة المساعدات الخارجية التي وضعتها، من أجل رفع مستوى معيشة السكان الأكثر ضعفاً وهشاشة. وتصديقاً لهذا الالتزام، فقد وضعت دولة الإمارات فئة البلدان الأقل نمواً موضع الأولوية دائماً في مساعيها لتقديم المساعدات. ففي عام 2022، خصصت دولة الإمارات ما يوازي 0.20 في المائة من نسبة مساعداتها الإنمائية الرسمية/دخلها القومي الإجمالي لصالح فئة البلدان الأقل نمواً، مما ساهم بفعالية في تحقيق الهدف العالمي المحدد لتلك الفئة. وبالرجوع إلى فترة الخمس سنوات السابقة، من 2018 - 2022، نجد زيادة مساهمات دولة الإمارات بصورة ملحوظة. فعلى مدار خمس سنوات تم توجيه نسبة 0.34 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لصالح فئة البلدان الأقل نمواً، حيث دائماً ما تجاوزت المساهمات المقدمة من دولة الإمارات النسب العالمية المستهدفة، مما يعكس جدية التزام الدولة بمناصرة قضايا التنمية الدولية.

يستعرض الفصل السادس من هذا التقرير استقراءً متعمقاً لأنشطة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات من منظور العديد من مستويات التحليل، مثل مستوى الدخل، القطاع، والموقع الجغرافي.

الشكل (02) إجمالي المساعدات الإماراتية المدفوعة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للفترة 2022-2020)

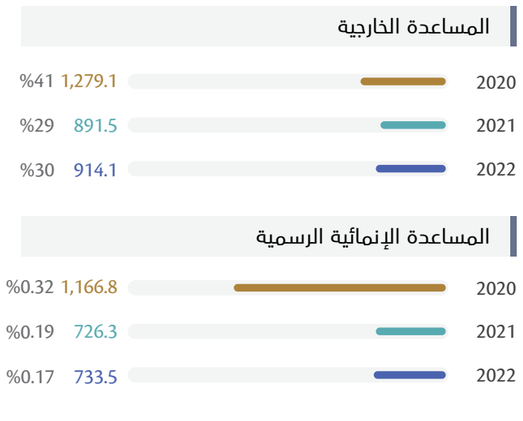

محطة كهرباء بنها-مصر.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

ج. فئات المساعدات

تنقسم المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى ثلاث فئات مميّزة، كل منها يخدم غرضاً منفرداً. أولاً المساعدات التنموية، وتركز على تنفيذ البرامج الهادفة لتحسين الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية، ثانياً المساعدات الإنسانية، وتُقدَم للجهود المساهمة في إنقاذ الأرواح، بما فيها الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة، وأخيراً المساعدات الخيرية، وتضم المساعدات المقدمة لصالح المشاريع ذات الطابع الديني أو الثقافي.

خلال عام 2022، شكّلت المساعدات التنموية الإماراتية، المقدمة بهدف تعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، الغالبية العظمى للمساعدات الخارجية المقدمة من الدولة، بنسبة وصلت إلى 83 في المائة من الإجمالي. مما يبرهن على مدى التزام دولة الإمارات الثابت بدعم النمو المستدام للدول النامية. بينما بلغت نسبة المساعدات الإنسانية 13 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية للعام نفسه، مما يعكس حرص دولة الإمارات على الاستجابة للأزمات العالمية. تم تخصيص نسبة المساعدات المتبقية لصالح مشاريع ذات طابع ديني أو ثقافي، أو ما يُعرف بالمساعدات الخيرية.

أثبتت أنشطة وجهود دولة الإمارات في تحقيق التنمية طويلة الأجل وتقديم المساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الطوارئ خلال الفترة ما بين عامي 2020-2022 تزايد اهتمام الدولة وحرصها عليها. حيث تجاوزت قيمة المساعدات التنموية المقدمة خلال تلك الفترة 26.31 مليار درهم إماراتي (7.16 مليار دولار أمريكي)، بينما وصلت قيمة مساعداتها الإنسانية إلى 6.60 مليار درهم أمريكي (1.80 مليار دولار أمريكي).

أما فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة خلال عام 2022، فقد أظهرت دولة الإمارات حرصها على وضع المساعدات التنموية طويلة الأجل موضع أولوية، بتخصيص نصيب الأسد من مدفوعات مساعداتها الخارجية لتلك الفئة، بقيمة بلغت 5.41 مليار درهم إماراتي (1.47 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي 83 في المائة. ويتوافق هذا الاتجاه مع التزام دولة الإمارات بتعزيز التنمية المستدامة وبناء المرونة والقدرة على مواجهة الأزمات في الدول الشريكة.
وعلى الجانب الآخر، واصلت دولة الإمارات تركيزها على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. حيث شكّلت المساعدات الإنسانية 17 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات للعام نفسه، أي ما يبلغ 1.10 مليار درهم إماراتي (298.3 مليون دولار أمريكي). وتشير هذه النسبة إلى مدى حرص الإمارات على الاستجابة الفورية والفعّالة للأزمات وحالات الطوارئ في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن التأكيد على دورها المحوري كلاعب وطرف فاعل أساسي في قطاع المساعدات الإنسانية على مستوى العالم.

يوضح هذا التوازن ما بين المساعدات التنموية والإنسانية المصنّفة كمساعدات إنمائية رسمية النهج الشامل الذي تتبعه دولة الإمارات في تنفيذ أنشطة مساعداتها الخارجية، لضمان تقديم الإغاثة العاجلة في حالات الأزمات مع الحرص على تقديم حلول طويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة.

مشروع سد تيستا في بنغلادش.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الشكل (03) توزيع المبالغ المدفوعة حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2020-2022)

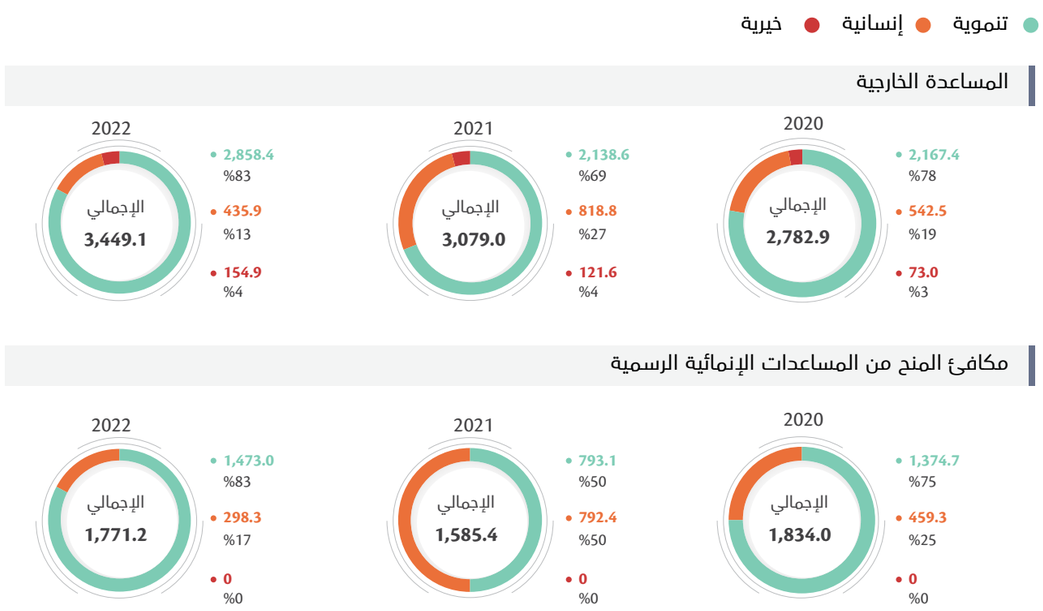

قسائم شرائية رمضانية في غزة.
المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

د. أنواع التمويل

يتناول هذا التقرير بشكل أساسي نوعين من أنواع مصادر تمويل المساعدات الخارجية: المنح والقروض. تشمل المنح كل من تحويلات نقدية والمساعدات العينية، والتي لا تتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية أي الدين القانوني تجاهها. وعلى العكس، تتضمن القروض إجراء تحويلات نقدية تتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية الدين القانوني عنها، مثل قروض الاستثمار الممنوحة للدول النامية، أو القروض المقدمة بالتعاون مع الجهة المتلقية كجزء من مشاريع مشتركة.

أظهر توزيع المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022 نهجاً متوازناً، حيث انقسمت المدفوعات بالتساوي تقريباً ما بين منحٍ وقروضٍ ميسّرة. بلغت القيمة الإجمالية للمنح 6.53 مليار درهم إماراتي (1.78 مليار دولار أمريكي) استهدفت بشكل أساسي فئة البلدان الأقل نمواً، حيث تم توجيه 34 في المائة من تلك المبالغ لصالح تلك الدول الهشة. فضلاً عن ذلك، فإن القرار بتوجيه 22 في المائة من إجمالي المنح إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل يعكس الطبيعة الشاملة متعددة الجوانب لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات.

على جانب آخر، فإن استمرار حالة الفقر المدقع، والذي ينتشر بصورة غالبة في البلدان الأكثر فقراً على مستوى العالم، يؤكد على الحاجة العاجلة لدعم البلدان الأقل نمواً دعماً مركّزاً ومستمر. ويتطلب تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 تركيز الجهود من أجل تحقيق هذه الغاية. ولكن مع هذا، فمن المهم بالقدر نفسه الاعتراف بمشكلة الفقر المزمن في الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل والعمل على علاجها. فعلى الرغم من أن متوسط الدخل فيها أعلى، إلا أن قطاعات عريضة من سكانها لا تزال تعاني من الفقر. لذا فإنه من الضروري إيجاد توازن عند تقديم الدعم لكل من الدول منخفضة الدخل والقطاعات الفقيرة في الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل. حيث يتماشى هذا النهج مع المبدأ الشامل لأهداف التنمية المستدامة: "عدم تجاهل أي طرف يتخلف مسيرة التنمية".

بلغت قيمة القروض الميسّرة المقدمة خلال عام 2022، وهي قروض تقدّم بشروط أكثر تيسيراً بكثير من قروض السوق، ما يقدّر بنحو 6.14 مليار درهم إماراتي (1.67 مليار دولار أمريكي). تم توجيه تلك المبالغ لمساعدة عدد من الدول النامية، من بينها 9 من البلدان الأقل نمواً. ولكن مع هذا، فقد حصل على نصيب الأسد من تلك القروض (بنسبة 79 في المائة) أربع دول من الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل. وفضلاً عن كونها أداة أساسية لدعم التدفقات الاقتصادية الخارجية، تلعب تلك القروض الميسّرة ثنائية الأطراف دوراً محورياً في تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية.

مشاريع الآبار في النيجر.
المصدر: جمعية دبي الخيرية

الشكل (04) توزيع المساعدات المدفوعة بحسب مصادر التمويل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2020-2022)

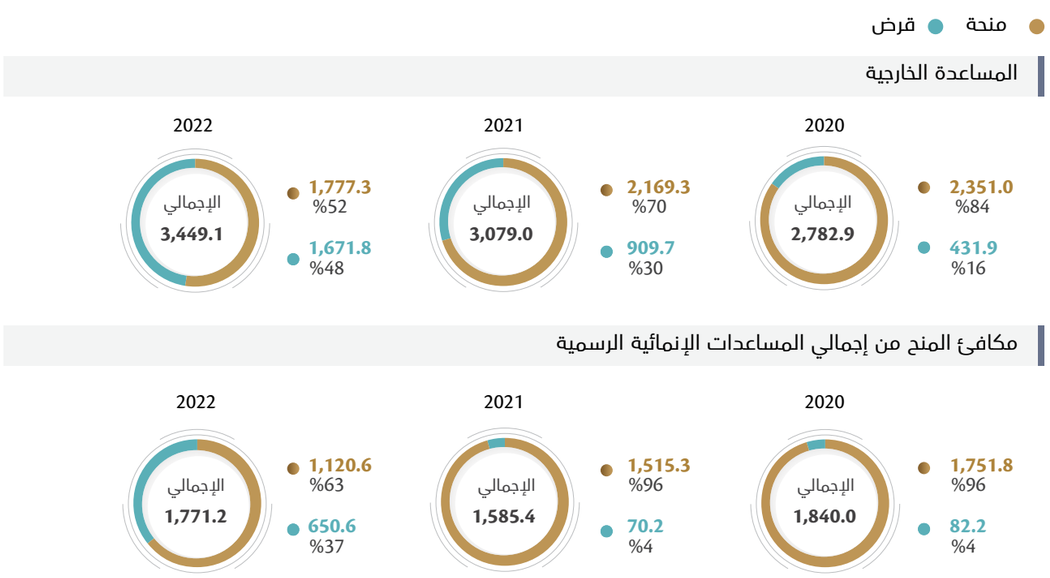

مصنع الأسمدة الفوسفاتية في العقبة - الأردن.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

ه. قطاعات المساعدات

عند توثيق المساعدات وتحليلها، يتم تحديد القطاعات أولاً على أساس الغرض من النشاط المنفذ باستخدام تلك المساعدات. وحيث إن دولة الإمارات تدرك أن الدول المتلقية هي أفضل من يفهم متطلبات التنمية المستدامة فيها. فعليه، تصمم دولة الإمارات برامج مساعداتها الخارجية بشكلٍ يعكس تلك المتطلبات، مما حدا بها لتخصيص 54 في المائة من مساعداتها المقدمة عام 2022 لقطاع دعم البرامج العامة، بزيادة تجاوزت 53 في المائة عن قيمة المساعدات المقدمة للقطاع عام 2021. ساهمت تلك المساعدات، والتي تم تقديم غالبيتها في صورة دعم للميزانية العامة، في توفير مزيد من التمويل للميزانيات المحلية للحكومات، بما فيها ميزانيات ثلاثة من البلدان الأقل نمواً.

وفضلاً على ما سبق، تقدم دولة الإمارات كذلك، تحت مظلة قطاع دعم البرامج العامة، مساهمات في الميزانيات الأساسية ومساهمات مخصصة لميزانيات المنظمات متعددة الأطراف.

حافظ قطاع الصحة، في عام 2022، على موقعه المتقدم للعام الثالث على التوالي، محتلاً المرتبة الثانية بين القطاعات الأكثر تمويلاً من دولة الإمارات. حيث وصلت قيمة مدفوعات المساعدات الموّجهة لهذا القطاع 1.48 مليار درهم إماراتي (403.5 مليون دولار أمريكي). انصب التركيز الأساسي للبرامج الصحية التي موّلتها دولة الإمارات خلال عام 2022 على مكافحة فيروس كوفيد-19 والرعاية الصحية في حالات الطوارئ، بنسبة وصلت إلى 60 في المائة من إجمالي المدفوعات الموجّهة لهذا القطاع. وكانت الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة هي أبرز متلقي هذا النوع من المساعدات ضمن قطاع الصحة، بنسبة بلغت 36 في المائة تم تقديمها إلى 24 من البلدان الأقل نمواً المساعدات، فضلاً عن توجيه 32 في المائة منها إلى 15 دولة ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل

يتضمن الفصل الثاني من هذا التقرير وصفاً تفصيلياً لقطاعات المساعدات التي حصلت على دعمٍ من دولة الإمارات.

الشكل (05) توزيع المساعدات المدفوعة بحسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للعام 2022)

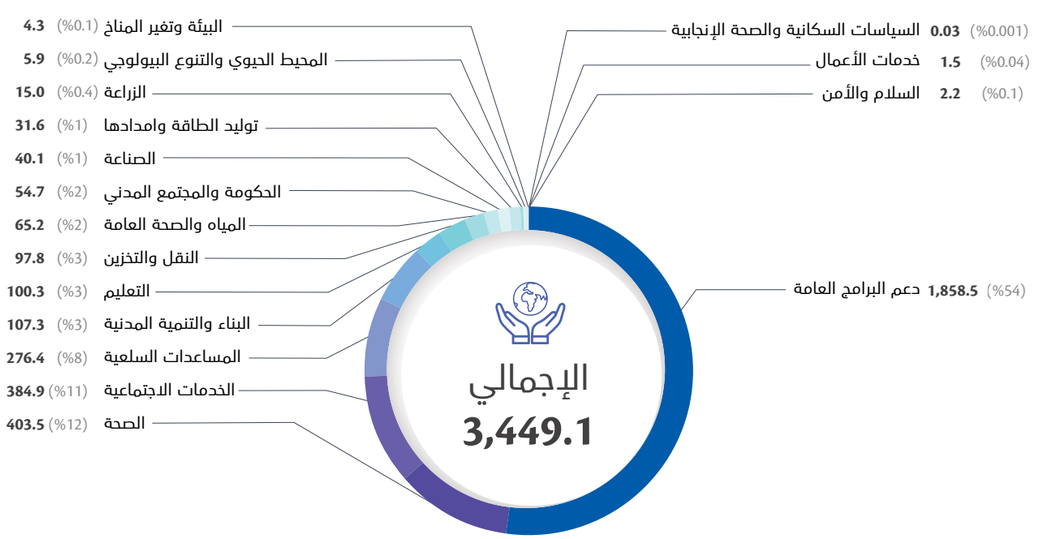

الجدول (01) توزيع المساعدات المدفوعة بحسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2020-2022)

القطاع	2020 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2020 نسبة مئوية	2021 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2021 نسبة مئوية	2022 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2022 نسبة مئوية
دعم البرامج العامة	1,393.2	%50	1,216.5	%40	1,858.5	%54
الصحة	491.1	%18	511.1	%17	403.5	%12
الخدمات الإجتماعية	240.2	%9	355.5	%12	384.9	%11
المساعدات السلعية	78.9	%3	415.6	%13	276.4	%8
البناء والتنمية المدنية	70.1	%3	31.0	%1	107.3	%3
التعليم	113.6	%4	115.2	%4	100.3	%3
النقل والتخزين	198.3	%7	112.8	%4	97.8	%3
المياه والصحة العامة	58.1	%2	71.6	%2	65.2	%2
الحكومة والمجتمع المدني	55.3	%2	50.9	%2	54.7	%2
الصناعة	2.2	%0.1	13.7	%0.4	40.1	%1
توليد الطاقة وإمدادها	45.7	%2	48.2	%2	31.6	%1
الزراعة	23.1	%1	50.2	%2	15.0	%0.4
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	8.1	%0.3	5.7	%0.2	5.9	%0.2
البيئة وتغير المناخ	-	-	0.3	%0.01	4.3	%0.1
السلام والأمن	0.5	%0.02	74.5	%2	2.2	%0.1
خدمات الأعمال	0.2	%0.01	6.5	%0.2	1.5	%0.04
السياسات السكانية والصحة الإنجابية	-	-	-	-	0.03	%0.001
صيد الأسماك	3.9	%0.1	0.1	%0.002	-	-
الإتصالات	0.4	%0.01	-	-	-	-
المجموع	2,782.9	%100	3,079.0	%100	3,449.1	%100

إرسال طائرة إمدادات غذائية إلى غامبيا.

المصدر: وكالة أنباء الإمارات - وام

و. التوزيع حسب مستوى الدخل

تصنّف دولة الإمارات مساعداتها الخارجية الممنوحة بحسب عدة مستويات، من بينها دراسة توزيع المساعدات بحسب مستوى دخل الدول المتلقية. وذلك استناداً لتصنيف البنك الدولي للدول حسب مستويات الدخل، واسترشاداً بقائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمتلقي المساعدات الإنمائية الرسمية لتدفقات عام 2022.

خلال عام 2022، تم تخصيص نحو 47 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لصالح الشريحة العليا من فئة الدول متوسطة الدخل، وكانت غالبيتها في شكل دعم للميزانية العامة. وجاءت كل من الأردن والصرب في مقدمة الدول المستفيدة، بنسبة وصلت إلى 90 في المائة من إجمالي المساعدات الموجّهة لمجموعة الدول المصنفة ضمن هذا المستوى من الدخل.

وعلى الجانب الآخر، شهدت المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لفئة البلدان الأقل نمواً زيادةً بلغت حوالي 3 في المائة خلال عام 2022. وبما يمثل 27 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المدفوعة لهذا العام، تم توزيعها في 35 دولة من البلدان الأقل نمواً. وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية، حصلت فئة البلدان الأقل نمواً على النصيب الأعظم من بين الفئات المستفيدة، بنسبة 41 في المائة، بقيمة بلغت 2.69 مليار درهم إماراتي (733.5 مليون دولار أمريكي) من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022.

وفي الوقت ذاته، استمرت الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل من بين الفئات ذات أولوية بالنسبة لدولة الإمارات. حيث خصصت لها 944.2 مليون درهم إماراتي (257.1 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي 14 في المائة من الإجمالي مدفوعات مساعداتها الخارجية لصالح تلك الفئة خلال عام 2022. كما واصلت دولة الإمارات دعمها للشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل، والتي على الرغم من التحديات الفريدة التي تواجهها، إلا أنها تجسد نهج التوازن والشمولية التي تحرص عليه الدولة في تقديم مساعداتها الخارجية

الشكل (06) توزيع مبالغ المساعدات المدفوعة للعام 2022 حسب مستوى الدخل (بالمليون دولار أمريكي)

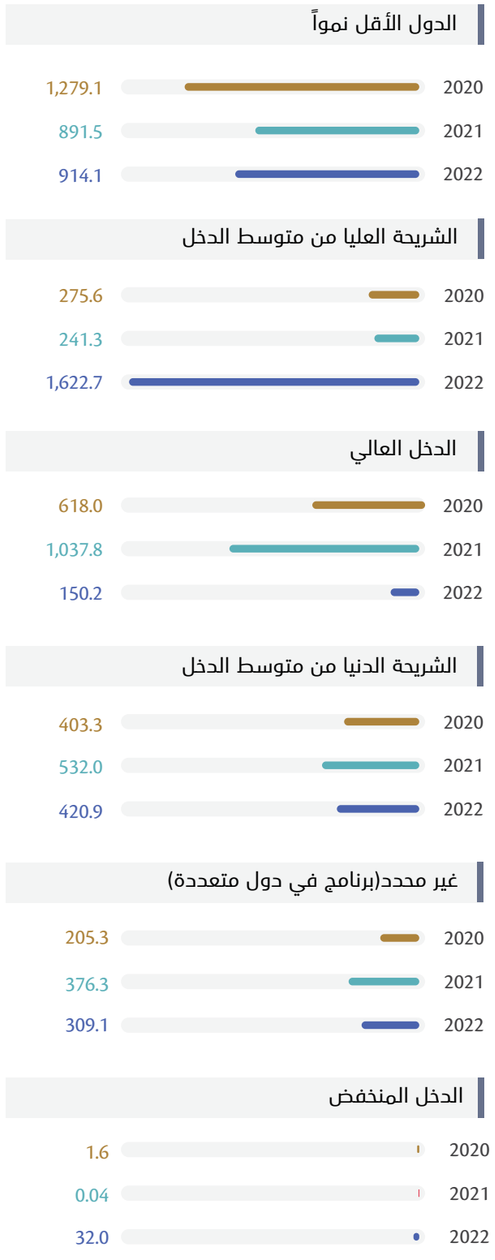

ز. مصادر التمويل

يعتبر مصدر تمويل المساعدات، والذي يكون إما من مصادر رسمية (حكومية/قطاع عام) أو مصادر خاصة، من المعايير الرئيسية المستخدمة لتصنيف المساعدات الإنمائية الرسمية. حيث يسهم هذا التمييز في إلقاء الضوء على مستوى مشاركة القطاع الخاص في أنشطة تقديم المساعدات خارجية المقدمة من الدولة.

هناك العديد من الجهات المانحة في دولة الإمارات لديها مصادر تمويل واضحة للمبادرات الممولة بمساعداتها الخارجية، والتي إما تكون ممولة كلياً من مصدر حكومي أو ممولة بالكامل من مصدر يتبع القطاع الخاص. ومع ذلك، فقد أوضحت بعض الجهات أن مصادر تمويلها تضم توليفة من كلا المصدرين.

خلال عام 2022، تصدّرت ثلاث جهات مانحة، هم مؤسسة دبي العطاء وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، قائمة الجهات ذات التمويل المختلط من كلا المصدرين الرسمي (الحكومي) والقطاع الخاص.

وعلى غرار في الأعوام السابقة، جاءت الغالبية العظمى لتمويلات المساعدات الخارجية الإماراتية (بنسبة 86 في المائة) خلال عام 2022 من مصادر رسمية (حكومية). ومع هذا، فقد أظهرت المساهمات المقدمة من مصادر القطاع الخاص نمواً مطرداً، للعام الثالث على التوالي، بالرغم من التحديات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. حيث وصلت قيمة المساهمات المقدمة من مصادر تابعة للقطاع الخاص خلال عام 2022 أعلى ذروة لها على مدى 5 سنوات، بقيمة بلغت 1.79 مليار درهم إماراتي (487.0 مليون دولار أمريكي). ويعود السبب في هذه الزيادة لحد بعيد إلى عاملين: أولاً الدقة المحسّنة في توثيق وتسجيل المساعدات المقدمة من القطاع الخاص، ثانياً الالتزام البالغ من القطاع الخاص الإماراتي تجاه القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وتعد هذه الطفرة في مساهمات القطاع الخاص بمثابة شهادة بالدور المتزايد للأطراف التابعة للقطاع الخاص في تكملة الجهود المبذولة من جانب الحكومات لحل المشكلات الخاصة بالتنمية العالمية.

الشكل (07) توزيع مبالغ المساعدات المدفوعة حسب مصادر التمويل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2020-2022)

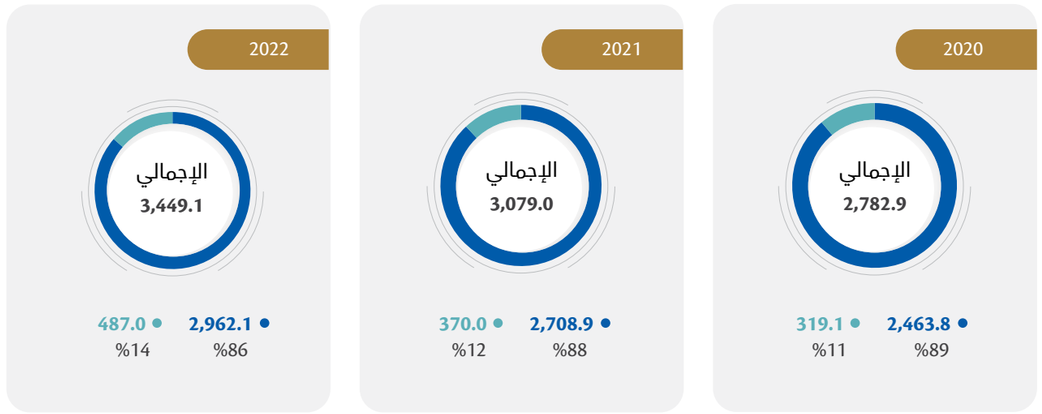

ج. أشكال المساعدات

تعتبر أشكال المساعدات من المفاهيم الأساسية التي يستند إليها تحليل المساعدات في هذا التقرير، وتشير إلى المنهجيات الاستراتيجية التي تستخدمها الجهات المانحة لتخصيص تمويلاتهم وتنفيذ مشاريع المساعدات الخارجية. وعليه، تولي الجهات المانحة الإماراتية أولوية كبيرة لفعالية المساعدات عند وضع برامج مساعدتها الخارجية، مما يحدوهم لاتباع مجموعة متنوعة من أشكال التنفيذ المصممة خصيصاً لتناسب أهدافاً معيّنة وتَوقّع الأثر الناشئ عن كل مشروع.

وتماشياً مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجيتها التي تركز على الشراكات القُطرية، شكّلت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومات ما يزيد عن نصف مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2022. بلغت قيمة المساعدات المقدمة ضمن هذه الفئة من أشكال المساعدات 7.13 مليار درهم إماراتي (1.94 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي ارتفاعاً بمقدار 55 في المائة مقارنةً بالعام السابق. ويؤكد هذا التفضيل للمساعدات ثنائية الأطراف مدى التزام دولة الإمارات بدعم المبادرات الحكومية في الدول الشريكة دعماً مباشراً.

علاوة على ما سبق، تعترف دولة الإمارات بالدور الكبير الذي يقوم به الشركاء المحليون في العمل الإنساني والتنموي، كما تثمّن تفهّمهم العميق للمجتمعات المتلقية والاحتياجات المحددة الخاصة بكلٍ منها. ولهذا وجّهت دولة الإمارات حوالي 1.05 مليون درهم إماراتي (286.2 مليون دولار أمريكي)، أي ما يمثّل 8 في المائة من إجمالي المساعدات، للمنظمات الوطنية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف الاستفادة من أفكارهم المتفردة وخبراتهم المحلية

كما تواصل المنظمات الدولية ومتعددة الأطراف احتلال مكانتها المتقدمة بين قنوات المفضلة بالنسبة لدولة الإمارات لتنفيذ برامج المساعدات، وذلك اعترافاً بدورها المحوري وقدرتها على الوصول في سياق الجهود التنموية والإنسانية الدولية. تم توزيع نحو 1.15 مليار درهم إماراتي (312.8 مليون دولار أمريكي) أي ما يوازي 9 في المائة من إجمالي المساعدات من خلال هذه المنظمات، سواءً كانت في صورة مساهمات أساسية أو مُخصصة، مما يؤكد إيمان دولة الإمارات بقدرات تلك المنظمات وإمكاناتها المتميزة

وفي الوقت ذاته، تدرك دولة الإمارات كذلك قيمة بناء القدرات ومشاركة المعارف فيما بين الدول المتلقية لتعزيز المرونة الذاتية. ولهذا تستخدم برنامجها للمساعدات الفنية كأحد أشكال تنفيذ برامج المساعدات. وفي عام 2022، وصلت قيمة المساعدات المنفذة من خلال البرنامج الإماراتي للمساعدات الفنية إلى أعلى مستوىً له على مدار 5 سنوات، بقيمة بلغت 200.6 مليون درهم إماراتي (54.6 مليون دولار أمريكي)

التزمت مؤسسة نور دبي بالتعاون مع مركز كارتر بتطبيق برنامج القضاء على التراخوما المسببة للعمى في واحدة من أكثر المناطق الموبوءة بالتراخوما المعروفة في العالم، إقليم أمهرة في شمال إثيوبيا
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

الشكل (08) توزيع المبالغ المدفوعة بحسب شكل المدفوعات
(للفترة من 2020-2022)

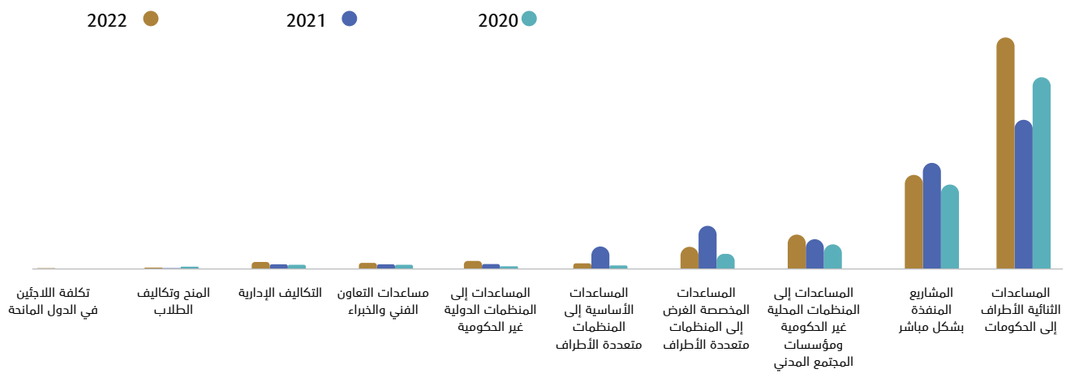

الجدول (02) توزيع المبالغ المدفوعة بحسب شكل المدفوعات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2020-2022)

شكل المدفوعات	2020 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2020 نسبة مئوية	2021 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2021 نسبة مئوية	2022 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2022 نسبة مئوية
المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات	1,607.6	%58	1,253.4	%41	1,941.8	%56
المشاريع المنفذة بشكل مباشر	717.8	%26	893.8	%29	792.8	%23
المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	205.4	%7	259.9	%8	286.2	%8
المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف	114.5	%4	362.2	%12	187.8	%5
المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية	23.0	%1	46.6	%2	76.6	%2
التكاليف الإدارية	32.3	%1	36.9	%1	57.4	%2
مساعدات التعاون الفني والخبراء	35.9	%1	37.3	%1	54.6	%2
المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف	27.4	%1	188.2	%6	48.4	%1
المنح وتكاليف الطلاب	19.0	%1	0.7	%0.02	3.4	%0.1
تكلفة اللاجئين في الدول المانحة	-	-	-	-	0.1	%0.002
الإجمالي	2,782.9	%100	3,079.0	%100	3,449.1	%100

ط. التوزيع الجغرافي

وجّهت دولة الإمارات خلال عام 2022 غالبية مساعداتها الخارجية إلى قارة آسيا، حيث خصصت لها ما يربو عن 42 في المائة منها، بقيمة بلغت 5.28 مليار درهم إماراتي (1.44 مليار دولار أمريكي) من ميزانية مساعداتها، بما في ذلك ست دول من فئة البلدان الأقل نمواً. ويجدر القول أن الأردن واليمن قد حصلتا مجتمعين على ما يوازي 56 في المائة من مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة إلى قارة آسيا خلال عام 2022، بقيمة بلغت 2.95 مليار درهم إماراتي (804.3 مليون دولار أمريكي).

وبالنظر إلى إطار زمني أوسع لدراسة مدفوعات المساعدات على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، نشهد ارتفاعاً في القيمة التراكمية للمساعدات المقدمة إلى آسيا إلى ما يقرب من نصف إجمالي مدفوعات المساعدات المقدمة، بقيمة قاربت 16.62 مليار درهم إماراتي (4.52 مليار دولار أمريكي).

فضلاً عن ذلك، كانت قارة أفريقيا كذلك من بين أعلى الجهات تلقياً للمساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2022، بقيمة وصلت إلى 2.21 مليار درهم إماراتي (600.6 مليون دولار أمريكي). تم توجيه غالبية تلك المساعدات إلى إثيوبيا والسودان، كما تم تقديمها إلى العديد من البلدان، من بينها 28 من البلدان الأقل نمواً. استمر نصيب قارة أفريقيا من المساعدات ثابتاً عند نسبة 20 في المائة خلال عامي 2021 و2022، بينما مثّل نحو 27 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة على مدار 3 سنوات، بقيمة بلغت 9.22 مليار درهم إماراتي (2.51 مليار دولار أمريكي).

واتساقاً مع أولويات سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المتوجّهة نحو الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط التي تربط بينها وبين دولة الإمارات روابط

ثقافية ولغوية مشتركة، حصلت تلك الدول على يزيد عن 38 في المائة من مدفوعات مساعداتها الخارجية، بقيمة 4.85 مليار درهم إماراتي (1.32 مليار دولار أمريكي).

وبالإضافة لتلك الأولويات الإقليمية، ركزت دولة الإمارات مساعداتها الخارجية خلال عام 2022 على الدول التي غالباً ما يتم إغفالها عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات الخارجية وتلك التي تعاني أوضاعاً خاصة. وعليه، فقد زاد الدعم الموجّه للبلدان الأقل نمواً بمقدار 3 في المائة، بإجمالي بلغ 3.36 مليار درهم إماراتي (914.1 مليون دولار أمريكي). حيث تم تخصيص 27 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال عام 2022 لتلك الفئة من الدول، واستفاد منها 35 من البلدان الأقل نمواً. فضلاً عن ذلك، حصلت 27 دولة من الدول النامية غير الساحلية على 1.28 مليار درهم إماراتي (348.2 مليون دولار أمريكي)، أي بنصيب بلغ 10 في المائة من الإجمالي، وزيادة قدرها 19 في المائة مقارنةً بعام 2021. بينما حصلت 15 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عام 2022 على مساعدات خارجية بلغت 206.4 مليون درهم إماراتي (56.2 مليون دولار أمريكي)

وعلى الصعيد الدولي، قدمت الإمارات 1.13 مليار درهم إماراتي (308.4 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج متعددة الدول خلال عام 2022، وذلك من خلال عدة سبل من بينها الشراكات مع المنظمات الدولية ومتعددة الأطراف كالأمم المتحدة، مما يؤكد على التزام الإمارات بقضايا التنمية المستدامة الدولية.

يتناول الفصل الرابع من هذا التقرير استعراضاً متعمقاً للتوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022، كما يناقش بالتفصيل الدعم الإماراتي المقدم للدولي التي تعاني أوضاعاً خاصة.

الشكل (09) توزيع مبالغ المساعدات المدفوعة بحسب التوزع الجغرافي (بالمليون دولار أمريكي)

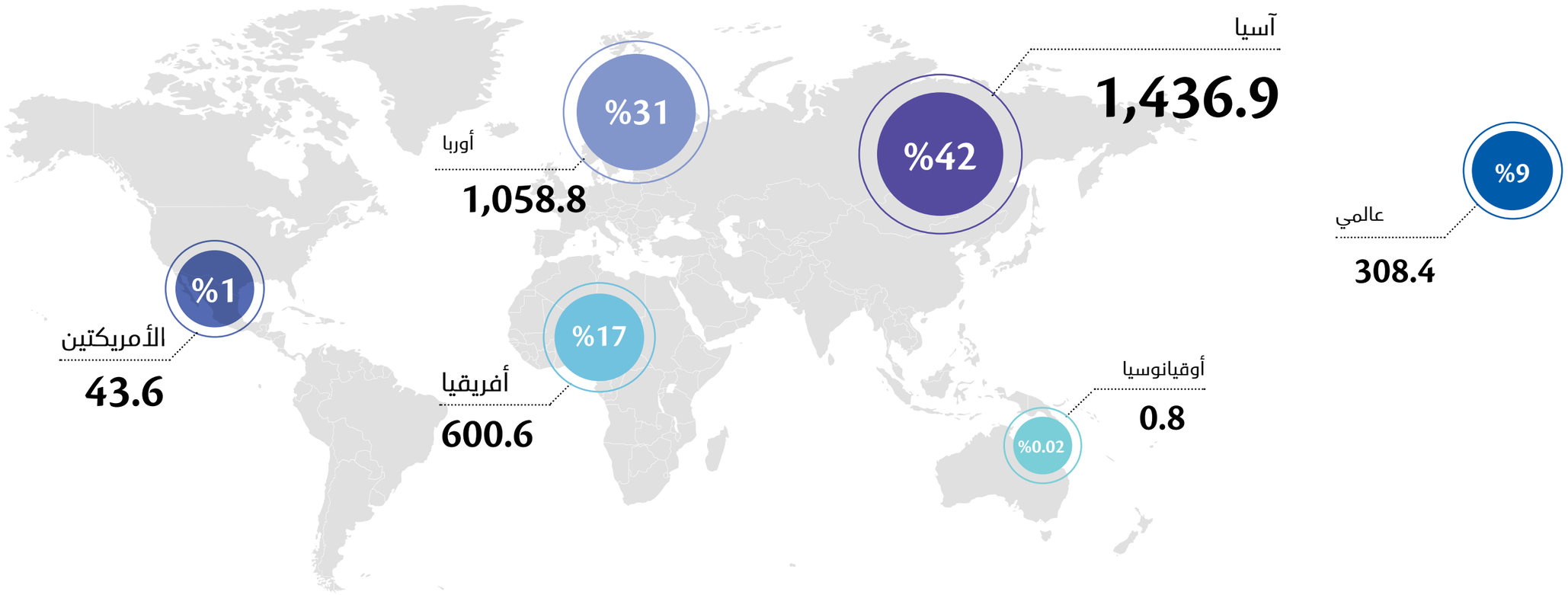

الجدول (03) توزيع مبالغ المساعدات المدفوعة بحسب التوزع الجغرافي وفئة المساعدة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2020-2022)

المساعدات الخارجية	2020 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2020 نسبة مئوية	2021 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2021 نسبة مئوية	2022 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2022 نسبة مئوية
آسيا	**1,103.0**	**%40**	**1,984.2**	**%64**	**1,436.9**	**%42**
تنموية	841.1	%76	1,357.9	%68	1,196.8	%83
إنسانية	234.9	%21	585.4	%30	185.5	%13
خيرية	27.0	%2	40.9	%2	54.6	%4
أوروبا	**87.3**	**%3**	**59.1**	**%2**	**1,058.8**	**%31**
تنموية	21.6	%25	44.2	%75	1,048.1	%99
إنسانية	60.9	%70	9.7	%16	8.1	%1
خيرية	4.7	%5	5.2	%9	2.6	%0.2
أفريقيا	**1,303.9**	**%47**	**606.9**	**%20**	**600.6**	**%17**
تنموية	1,177.4	%90	354.6	%58	351.0	%58
إنسانية	85.6	%7	178.4	%29	153.6	%26
خيرية	40.9	%3	74.0	%12	96.0	%16
عالمي	**202.3**	**%7**	**375.0**	**%12**	**308.4**	**%9**
تنموية	97.4	%48	330.4	%88	220.8	%72
إنسانية	104.8	%52	43.8	%12	87.5	%28
خيرية	-	-	0.8	%0.2	-	-
الأمريكيتين	**79.9**	**%3**	**49.3**	**%2**	**43.6**	**%1**
تنموية	29.6	%37	47.7	%97	41.0	%94
خيرية	0.2	%0.3	0.2	%0.4	1.4	%3
إنسانية	50.1	%63	1.4	%3	1.2	%3
أوقيانوسيا	**6.5**	**%0.2**	**4.5**	**%0.1**	**0.8**	**%0.02**
تنموية	0.3	%5	3.8	%85	0.7	%90
خيرية	0.1	%2	0.6	%13	0.1	%10
انسانية	6.1	%93	0.1	%2	-	-
المجموع	**2,782.9**	**%100**	**3,079.0**	**%100**	**3,449.1**	**%100**

الشكل (10) توزيع مبالغ المساعدات المدفوعة بحسب التوزع الجغرافي
(بالمليون دولار أمريكي، للفترة من 2020-2022)

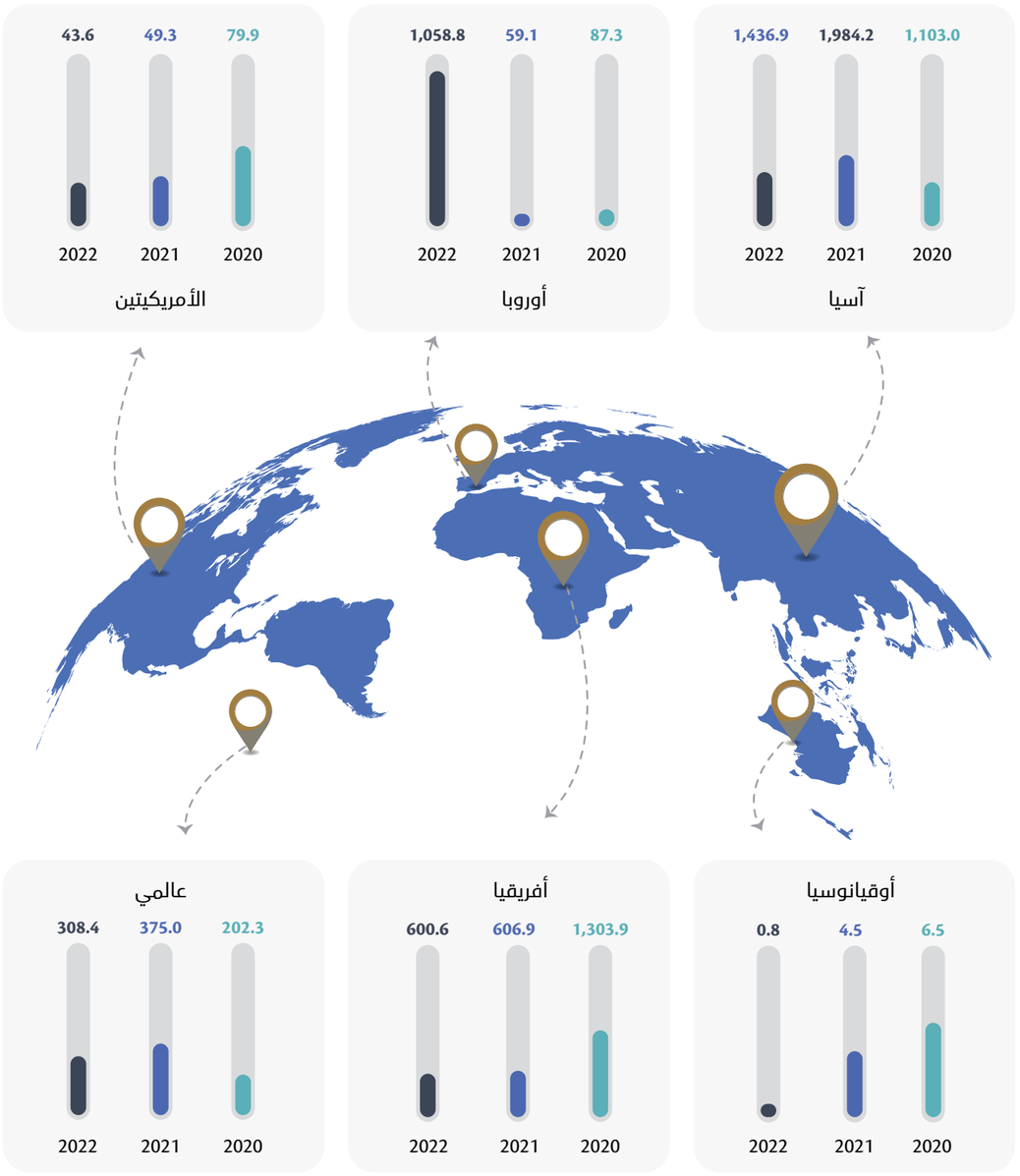

ي. الجهات المانحة الإماراتية

يشكّل قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي منظومة متماسكة تضم مجموعة متنوعة من الجهات المانحة الإماراتية لها مهمة متحدة تتمثل في دعم وتمكين المجتمعات الهشة والضعيفة في مختلف أنحاء العالم. تضم تلك التشكيلة متعددة التخصصات مجموعة من الجهات المحلية وأخرى تتبع الحكومة الاتحادية أو القطاع الخاص، تضم فيما بينها شركات وجمعيات خيرية ومنظمات إنسانية، تتعاون جميعها لمد الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات لما يتجاوز حدودها الجغرافية.

وتماشياً مع هذا الهدف، قدمت تلك الجهات مجتمعة في عام 2022 مساعداتٍ خارجية إجمالية بقيمة 12.67 مليار درهم إماراتي (3.45 مليار دولار أمريكي) في صورة مساعداتٍ إنسانية ولدعم تنفيذ مبادرات تنموية وعمليات إغاثة في حالات الكوارث فضلاً عن الأعمال الخيرية في عدة دول، من بينها 35 من البلدان الأقل نمواً.

خلال عام 2022، حافظ صندوق أبوظبي للتنمية على موقعه في الصدارة كأعلى جهة مانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية، بمساهمات تخطت 52 في المائة من إجمالي المدفوعات (بقيمة بلغت 6.58 مليار درهم إماراتي، أي ما يوازي 1.79 مليار دولار أمريكي). كما كانت حكومة الإمارات، والتي تضم مجموعة من الجهات الحكومية المحلية والاتحادية، ثاني أكبر مانح للمساعدات، بتقديمها نسبة 30 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية، بقيمة 3.78 مليار درهم إماراتي (1.03 مليار دولار أمريكي). وجاءت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، مؤسسة الإغاثة الإنسانية الرئيسية في دولة الإمارات، في المركز الثالث بين أعلى الجهات المانحة للمساعدات الخارجية، إذ قدمت 629.1 مليون درهم إماراتي (171.3 مليون دولار أمريكي).

ويستعرض الفصل الخامس بمزيدٍ من التفصيل المساهمات المقدمة من الجهات الإماراتية المانحة، فضلاً عن مبادراتها المنفذة بتمويل من مساعداتها الخارجية خلال عام 2022.

الجدول (04) المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب الجهة المانحة)
(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية, للفترة من 2020-2022)

2020 ● 2021 ● 2022 ●

الجهة المانحة	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
صندوق أبوظبي للتنمية	1,726.2	%62	1,433.4	%47	1,792.3	%52
المساعدات الحكومية	591.8	%21	1,100.4	%36	1,030.4	%30
الهلال الأحمر الإماراتي	128.2	%5	181.4	%6	171.3	%5
القطاع الخاص والأفراد	19.4	%1	7.3	%0.2	87.5	%3
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	63.5	%2	69.0	%2	73.8	%2
جمعية دار البر	46.4	%2	60.1	%2	69.9	%2
جمعية الشارقة الخيرية	25.1	%1	40.0	%1	65.1	%2
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	30.1	%1	25.4	%1	25.3	%1
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	5.3	%0.2	37.0	%1	25.0	%1
جمعية دبي الخيرية	9.4	%0.3	14.9	%0.5	17.6	%1

مؤسسة دبي العطاء	**33.7**	%1	33.8	%1	17.0	%0.5
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	-	-	-	-	14.4	%0.4
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	**13.5**	%0.5	28.4	%1	14.3	%0.4
مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية	-	-	-	-	12.8	%0.4
جمعية الإمارات الخيرية	-	-	7.3	%0.2	9.0	%0.3
مؤسسة القلب الكبير	**10.2**	%0.4	8.1	%0.3	7.9	%0.2
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**1.4**	%0.05	1.5	%0.1	4.7	%0.1
المؤسسات والاكاديميات التعليمية الاماراتية	**16.8**	%1	-	-	3.4	%0.1
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	**1.6**	%0.1	1.7	%0.1	1.7	%0.1
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	0.8	%0.03	6.2	%0.2	1.4	%0.04
مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية (إيواء)	1.0	%0.04	1.0	%0.03	1.2	%0.04
مركز أمان لايواء النساء والاطفال	8.6	%0.3	1.0	%0.03	0.9	%0.03
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	1.7	%0.1	1.6	%0.1	0.9	%0.03
مؤسسة نور دبي	0.9	%0.03	0.9	%0.03	0.7	%0.02
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.6	%0.02	0.7	%0.02	0.6	%0.02
المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان	28.0	%1	-	-	-	-
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	**2.0**	%0.1	-	-	-	-
برنامج إكسبو لايف	-	-	1.6	%0.1	-	-
هيئة آل مكتوم الخيرية	14.6	%1	15.6	%1	-	-
الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف	-	-	0.8	%0.03	-	-
طيران الإتحاد	0.5	%0.02	-	-	-	-
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	1.9	%0.1	-	-	-	-
الإجمالي	**2,782.9**	**%100**	**3,079.0**	**%100**	**3,449.1**	**%100**

ك. الالتزامات الإجمالية

تعهدت دولة الإمارات في عام 2022 بتقديم 7.39 مليار درهم إماراتي (2.01 مليار دولار أمريكي) في صورة التزامات من أجل تنفيذ برامج تنموية دولية ومساعدات إنسانية للعديد من الدول، من بينها أربعة من البلدان الأقل نمواً. وتشير تلك الالتزامات إلى المدفوعات المستقبلية الهادفة إلى تعزيز النمو وتحسين مستوى الرعاية.

شملت تلك الالتزامات أربعة قطاعات هي: دعم الميزانية العامة والتنمية الحضرية وإدارتها، وسياسة البناء والإدارة التنفيذية، والطاقة الشمسية، والتي شكلت جميعاً نحو 89 في المائة من إجمالي التعهدات المعلن عنها. تم تخصيص نسبة كبيرة من تلك الالتزامات لتعزيز قطاع دعم الميزانية العامة في كل من الأردن والصرب، مما يُظهر الشراكة الوطيدة بين الإمارات وهاتين الدولتين. علاوة على هذا، من المقرر استمرار المساهمات الموجهة لمشاريع الطاقة الشمسية في كل من أذربيجان واليمن، مما يؤكد على التزام الإمارات بالتنمية المستدامة والتحوّل الطاقي. كما تم تخصيص تمويل إضافي لصالح قطاع البنية التحتية للنقل المائي في الصومال، في دليل واضح على تركيز الإمارات على تشييد البنية التحتية الضرورية لتحسين الإنتاجية الاقتصادية ومستويات المعيشة.

وتمتد الالتزامات بتقديم مساعدات خارجية إماراتية إلى ما هو أبعد من المساعدات الفورية، وتدل على تفانيها الدائم في تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل، مما يؤكد على دورها كشريك دولي في مناصرة ودعم النمو وتحقيق التقدم.

محطة جانوب للطاقة - أذربيجان.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الإمارات ترسل طائرة تحمل 30 طنا من الإمدادات الطبية والاغاثية العاجلة إلى أوكرانيا.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات - وام

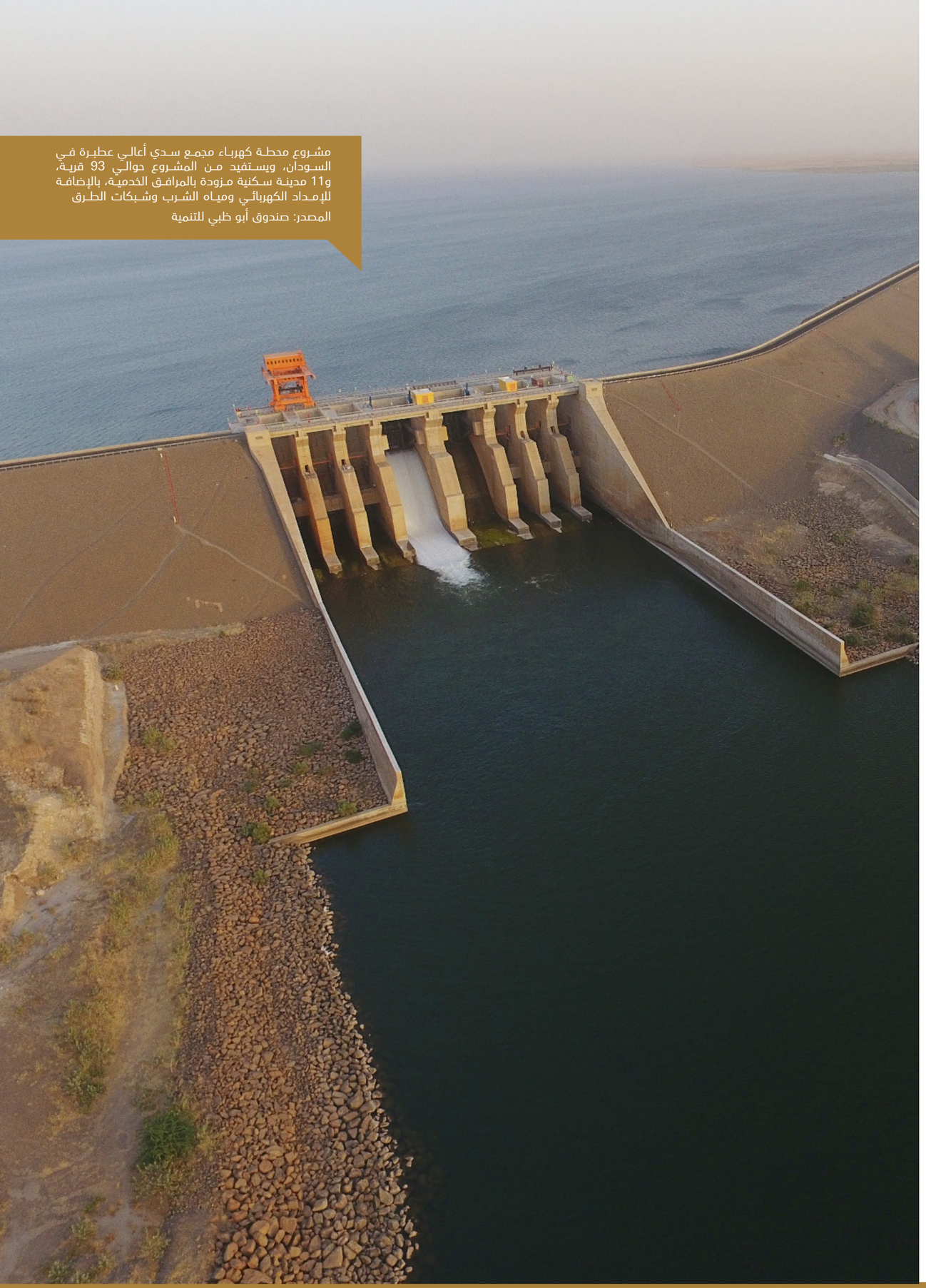

مشروع محطة كهرباء مجمع سدي أعالي عطبرة في السودان، ويستفيد من المشروع حوالي 93 قرية، و11 مدينة سكنية مزودة بالمرافق الخدمية، بالإضافة للإمداد الكهربائي ومياه الشرب وشبكات الطرق

المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

02

الدعم الإماراتي الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها

محطة تومبو للطاقة-غينيا
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

مقدمة

يقدم الفصل الثاني استعراضاً شاملاً للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022، ومساهمتها بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وعلى غرار المتبع في السنوات السابقة، تم تنفيذ مبادرات المساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2022 بالتواؤم مع مجموعة محددة من أهداف التنمية المستدامة، مع الحرص على تعيين هدف إنمائي واحد لكل مبادرة بشفافية، من أجل وضع تصوّر دقيق لإسهامات دولة الإمارات المقدمة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم ربط كل مشروع بهدف محدد مناظر من أهداف التنمية المستدامة، وبناءً عليه يكون قد تم وضع إطار عام واضح للتوثيق والرقابة على الدعم الإماراتي المبذول لتحقيق خطة التنمية 2030.

يستعرض هذا الفصل الدعم الإماراتي الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من منظور ثلاثي الأبعاد، بالإضافة إلى عدد من المجالات محور التركيز الواردة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يتناول القسم الفرعي الأول المساهمات الإماراتية المقدمة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

يقدم القسم الثاني من الفصل تحليلاً لأهداف التنمية المستدامة التي حصلت على القسم الأكبر من الدعم الإماراتي على مدى عام 2022، بالإضافة إلى سردٍ تفصيلي للقطاعات والقطاعات الفرعية للمساعدات المقترنة بكل هدف إنمائي. يسهم هذا في تقديم منظور أعمق للمساعي والجهود الإماراتية والتزامها بإحداث تغيير إيجابي ودفع التنمية المستدامة في المجالات الاستراتيجية الرئيسية

يستعرض القسم الثالث من هذا الفصل إيجازاً للمساعدات الإماراتية المقدمة لتحقيق بقية أهداف التنمية المستدامة، بحسب المنصوص عليه في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يلقي هذا القسم الضوء على الاستراتيجيات والمبادرات الموجّهة التي وضعتها الدولة لدفع التقدم في المجالات ذات الصلة، بالإضافة إلى دور الإمارات المؤثر كطرف فاعل متعاون في تحقيق التنمية الدولية.

الجزء الأول:

المساهمات الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لعام 2030

تعد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وخطة التنمية للعام 2030 بمثابة إطار عمل طموح تبنته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 لإحداث تغيّرات تحوّلية في مسار التنمية. تم تصميم أهداف التنمية المستدامة لمواجهة التحديات الدولية المُلحة وإرشاد الدول في مساعيها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لضمان تحقيق الازدهار للجميع والحفاظ على الكوكب في الوقت ذاته.

وفي إطار التزامها الثابت بتعزيز أهمية أهداف التنمية المستدامة، تحرص دولة الإمارات على الاستفادة من القمة العالمية للحكومات التي تعقدها سنوياً في دبي، لتكون بمثابة منصة لمساندة جهود التعاون الدولي وإحداث تغييرات مؤثرة وفعّالة. ويعتبر من أبرز الفعاليات التي تعقد من خلال هذه المنصة المعروفة عالمياً فعالية "إجراءات تفعيل أهداف التنمية المستدامة"، والتي يتم خلالها عقد نقاشات فعّالة وأنشطة تعاون لتحقيق الأهداف العالمية. قدمت القمة العالمية للحكومات في دورتها المنعقدة عام 2022 فعالية جديدة رفيعة المستوى تحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة لكل طفل"، وذلك للتأكيد على دور أهداف التنمية المستدامة في صياغة مستقبل مشرق لكل طفل من أطفال العالم. ويبرهن هذا على مدى التزام دولة الإمارات بإحداث تنمية مستدامة شاملة وعادلة، وخلق منصة للأصوات المؤثرة الداعمة لإحداث تغيير فعّال على المستويين الوطني والدولي.

فضلاً عن ذلك تعمل «المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة»، والتي تم إطلاقها في دورة القمة العالمية

يتبنى مشروع مراكز تنمية الطفولة المبكرة في كولومبيا نهجاً شاملاً لتنمية الطفل، بتقديم خدمات تتجاوز التعليم التقليدي.

المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

للحكومات عام 2018، كشهادة واضحة على المنهج الاستباقي الذي تتخذه دولة الإمارات في جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تعد تلك المجالس عبارة عن ائتلاف متعدد التخصصات يضم شخصيات مؤثرة من الحكومات والمنظمات الدولية والأكاديميين والمؤسسات الإنسانية والقطاع الخاص. وتشمل جهودهم الجماعية الإشراف على المشاريع الرائدة وعصف ذهني للأفكار المبتكرة التي تعجل من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على المستويين الوطني والدولي. وتعد تلك الجهود المتسقة متعددة قطاعات ركيزة أساسية لتكوين شراكات فعّالة وإحداث تغيّرات محورية تعكس جوهر أهداف التنمية المستدامة: عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية.

ولهذا أطلقت حكومة الإمارات منصة الأمم المتحدة "البيانات الكبيرة للتنمية المستدامة" لتكون بمثابة آلية فعّالة لتمكين أهداف التنمية المستدامة، تم تصميمها لتلبية الاحتياجات الاستثنائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد. تهدف تلك المبادرة إلى الاستفادة من إمكانات البيانات الكبيرة لتحقيق

الصالح العام، واستغلالها لمعالجة المشكلات التنموية المُلحة. وباعتبارها واحدة من بين أبرز أربعة مراكز بيانات عالمية اختارتها الأمم المتحدة، تحتل دولة الإمارات موقع الصدارة في مساعي التعاون الدولي وتعزيز التعليم والتعاون وتطوير تقنيات جديدة للاستفادة من مصادر ومنهجيات البيانات الكبيرة

لهذا تولي دولة الإمارات اهتماماً كبيراً لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وخطة التنمية لعام 2030، وتعتبرهم بمثابة خارطة طريق من أجل إيجاد عالم أكثر عدالةً واستدامة. واستناداً لهذا الالتزام بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحرص دولة الإمارات على تنسيق أنشطة مساعداتها الخارجية ومبادراتها التنموية بمنهجية استراتيجية تسهم في تناول المجالات الرئيسية محل الاهتمام والمحددة ضمن الأهداف العالمية التنمية.

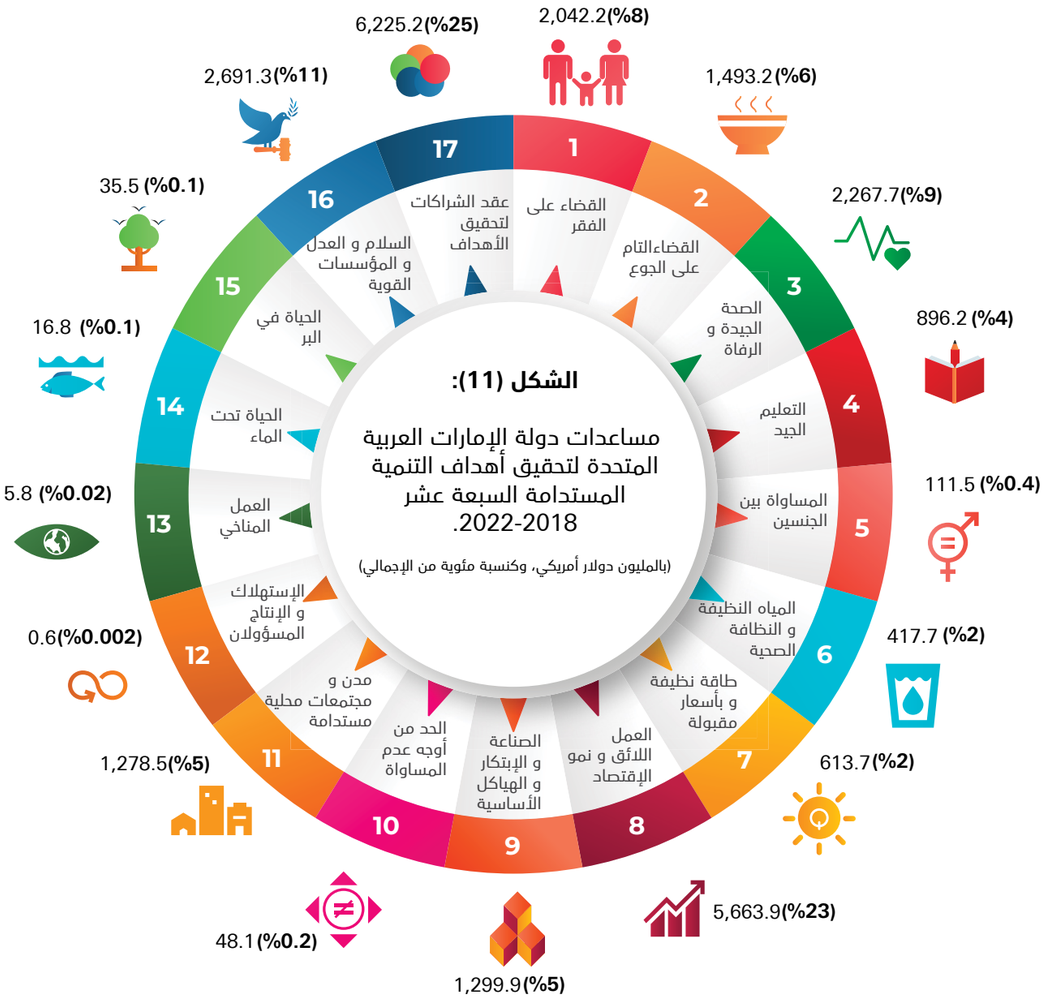

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

أُطلقت سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016 ثم جرى تحديثها عام 2022، وتتضمن الدول محل التركيز والمواضيع العالمية ذات الأولوية التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وتسعى دولة الإمارات من خلال مواءمة جهود مساعداتها الخارجية مع أهداف التنمية المستدامة إلى المساهمة بفعالية في إرساء دعائم السلام والازدهار العالمي والتنمية المستدامة، وترك أثرٍ إيجابي دائم على حياة الأفراد والشعوب في شتى أنحاء العالم.

وباعتبارها شريك دولي ذو رؤية استشرافية ثاقبة، تضم جهود المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات مجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف للحد من الفقر وتعزيز السلام والازدهار والاستدامة في مختلف أرجاء العالم. لذا، فتنفيذاً لما نصت عليه سياسة المساعدات الخارجية التي وضعتها دولة الإمارات عام 2022، ومن خلال تصميمها لبرامج مساعداتها الخارجية بمنهجية استراتيجية تزيد من فعالية المساعدات وتعظّم من تأثيرها، حددت دولة الإمارات أحد عشرة هدف رئيسي من أهداف التنمية المستدامة كأهداف ذات أولوية، يمثل كل منها مجالاً حيوياً لدعم التنمية والتقدم في الدول النامية

الشكل (12): دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة المبينة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022).

11

هدف من أهداف التنمية المستدامة

تم دعمها ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

محطة "إل دي رومانفيل" للطاقة الشمسية-السيشل.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الهدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
1,768.0 — %57

الهدف 3
الصحة الجيدة و الرفاة
408.5 — %13

الهدف 1
القضاء على الفقر
380.0 — %12

الهدف 2
القضاءالتام على الجوع
229.7 — %7

الهدف 4
التعليم الجيد
118.5 — %4

الهدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
113.1 — %4

الهدف 7
طاقة نظيفة و بأسعار مقبولة
41.1 — %1

الهدف 8
العمل اللائق و نمو الإقتصاد
26.3 — %1

الهدف 5
المساواة بين الجنسين
14.1 — %0.5

الهدف 13
العمل المناخي
4.5 — %0.1

الهدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية
0.0 — %0

الجزء الثاني:

أعلى قطاعات المساعدات وأهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم من دولة الإمارات

الشكل (13): توزيع أعلى أهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم لعام 2022، والتي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بحسب كل هدف وقطاعات المساعدة

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

الهدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
1,768.0 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
دعم الميزانية العامة	1,659.8	%94
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	57.4	%3
السياسات الإدارية للقطاع العام	50.3	%3
خدمات الرعاية الإجتماعية	0.3	%0.02
النفقات داخل الدولة المانحة	0.1	%0.003

الهدف 3
الصحة الجيدة والرفاه
408.5 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
مكافحة كوفيد-19	150.2	%37
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	71.3	%17
الخدمات الطبية	44.4	%11
مكافحة الأمراض المعدية	40.1	%10
مكافحة الدرن	37.2	%9
خدمات الدعم والتنسيق	23.2	%6
البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة	23.1	%6
أخرى	19.1	%5

الهدف 1
القضاء على الفقر
380.0 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
خدمات الرعاية الإجتماعية	142.1	%37
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	64.1	%17
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	63.4	%17
خدمات الدعم والتنسيق	35.7	%9
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	24.8	%7
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	15.5	%4
المساهمات في المنظمات الدولية	12.5	%3
أخرى	22.0	%6

الهدف 2
القضاء التام على الجوع
229.7 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	139.8	%61
خدمات الدعم والتنسيق	29.6	%13
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	17.5	%8
موارد المياه المخصصة للزراعة	13.6	%6
برامج امن الاسر الغذائي	13.1	%6
المساهمات في المنظمات الدولية	12.7	%6
أخرى	3.5	%2

الشكل (14): توزيع أعلى أهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم لعام 2022، والتي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بحسب كل هدف ومستوى الدخل

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

الهدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
1,768.0 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الشريحة العليا من متوسط الدخل	1,379.1	%78
الدول الأقل نمواً	311.7	%18
غير محدد (برامج في دول متعددة)	53.7	%3
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	23.1	%1
الدخل العالي	0.3	%0.02

الهدف 3
الصحة الجيدة والرفاه
408.5 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الدول الأقل نمواً	140.4	%34
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	129.1	%32
غير محدد (برامج في دول متعددة)	71.8	%17
الدخل المنخفض	30.0	%7
الدخل العالي	26.8	%7
الشريحة العليا من متوسط الدخل	10.5	%3

الهدف 1
القضاء على الفقر
380.0 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	138.8	%37
الدول الأقل نمواً	115.1	%30
الشريحة العليا من متوسط الدخل	89.9	%24
غير محدد (برامج في دول متعددة)	30.1	%8
الدخل العالي	5.4	%1
الدخل المنخفض	0.8	%0.2

الهدف 2
القضاء التام على الجوع
229.7 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الدول الأقل نمواً	130.0	%57
غير محدد (برامج في دول متعددة)	55.5	%24
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	25.2	%11
الشريحة العليا من متوسط الدخل	17.5	%8
الدخل المنخفض	0.9	%0.4
الدخل العالي	0.5	%0.2

الهدف
17

تأسيس الشراكات من أجل تحقيق الأهداف

الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة "تأسيس الشراكات من أجل تحقيق الأهداف". يهدف إلى تعزيز الشراكات والتعاون الدوليين بغرض تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة الأخرى بحلول عام 2030. ويركز الهدف الإنمائي السابع عشر على تعزيز التعاون ما بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل حشد الموارد ومشاركة المعارف وتنفيذ الحلول المستدامة.

كما يركز هذا الهدف على أهمية دعم الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا وبناء المعارف والمساعدات المالية لتعجيل تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يسعى المجتمع الدولي من خلال تحقيقه للهدف الإنمائي السابع عشر إلى خلق عالم تسهم فيه الشراكات الفعّالة والتعاون الدولي في دفع العمل الجماعي لمعالجة التحديات العالمية وتعزيز التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع.

تحميل مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تشاد من مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية.
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: تقوية وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تعاني الكثير من الدول النامية للتعافي من آثار الجائحة على الرغم من المستوى القياسي الذي وصلت إليه المساعدات الإنمائية الرسمية والمؤشرات القوية على استعادة المعدلات الطبيعية للاستثمارات المباشرة الأجنبية وتدفقات التحويلات على مستوى العالم. ومن بين التحديات الأخرى التي تمر بها الدول النامية، وصول نسب التضخم لمستويات القياسية وارتفاع معدلات الفائدة وأعباء الديون التي تلوح لهم في الأفق. وفي ظل تنافس الأولويات ومحدودية السعة المالية، تجد الكثير من الدول صعوبة كبيرة في التعافي اقتصادياً أكثر من أي وقتٍ مضى. ونظراً لعدم انتهاء خطر الجائحة بعد والتفاوت الهائل في توزيع اللقاحات بين الدول، يواجه التعافي من جائحة كوفيد-19 تهديداً "مزدوجاً". فللتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل مما كان عليه الوضع قبل الجائحة وإنقاذ مسار أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة لإجراء تحوّل كامل في الهيكل المالي وهيكل الديون العالمي. يواجه العالم الكثير من الأزمات في مختلف القطاعات الاجتماعية والصحية والبيئية، وحتى على مستوى الأمن والسلام. وللتوصل إلى حلول دائمة، يجب توسيع نطاق التعاون الدولي في أسرع وقت. ومن أجل الاستعداد المسبق لمواجهة الأزمات، سيكون من الضروري ضخ قدر أكبر بكثير من الاستثمارات في البيانات والإحصائيات.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

أكدت دولة الإمارات خلال عام 2022 على التزامها بتحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف)، من خلال زيادة مدفوعات مساعداتها الخارجية من 3.91 مليار درهم إماراتي (1.07 مليار دولار أمريكي) في عام 2021، إلى 6.49 مليار درهم إماراتي (1.77 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، بنسبة زيادة بلغت 66 في المائة. تم تقديم نصف المدفوعات الإماراتية المقدمة خلال 2022 في صورة دعم لهذا الهدف، مما يجعل الهدف الإنمائي السابع عشر متصدراً لقائمة أكثر الأهداف العالمية تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2022.

01 دعم الميزانية العامة

تم تقديم الغالبية العظمى من المساعدات الموجهة للهدف الإنمائي في صورة شراكات ثنائية الأطراف. تم تقديم هذا الدعم في صورة مساعدات لدعم الميزانية بقيمة 6.10 مليار درهم إماراتي (1.66 مليار دولار أمريكي) إلى 5 دول، من بينها اثنتين من فئة البلدان الأقل نمواً. وبذلك، تمكنت دولة الإمارات من خلال دعم الميزانيات العامة لتلك الدول من توفير الاستقرار المالي الضروري لتلك الدول، واللازم لتعجيل التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

02 سياسات وإدارة القطاع الحكومي

تم تخصيص المبلغ المتبقي من مدفوعات المساعدات الموجّهة للهدف السابع عشر خلال 2022 لقطاع سياسات وإدارة القطاع الحكومي في 15 دولة، من بينها ثلاثة من فئة البلدان الأقل نمواً. بلغت قيمة هذه المساعدات نحو 184.9 مليون درهم إماراتي (50.3 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها بصفة أساسية لبرامج بناء القدرات، مع التركيز على تعزيز وتحسين الخدمات الحكومية. كما شملت مجالات تركيز المساعدات السعي لرفع الكفاءة التشغيلية، واتباع مناهج الابتكار الحكومي، وتعجيل المبادرات الحكومية وتعزيز استشراف المستقبل.

ومن خلال الاستثمار في تلك المجالات، تساعد دولة الإمارات هذه الدول في بناء مؤسسات حكومية تتمتع بالمرونة والكفاءة؛ وهما العنصرين الضروريين لتحقيق التنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، تسعى الإمارات لتعزيز دور المؤسسات القوية والتعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية، وهو ما يعتبر من الجوانب الأساسية للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

ويبرهن هذا الارتفاع الاستراتيجي في حجم الدعم الموجّه للهدف السابع عشر على إدراك دولة الإمارات لأهمية التعاون الدولي والكفاءة الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث يؤكد هذا الدعم على دور الإمارات كدولة رائدة في تعزيز شراكات التنمية الدولية وبناء القدرات، كما يبرز التزامها الدائم بخطة التنمية المستدامة العالمية.

الهدف
3

الرفاهية والأنماط الصحية السليمة

الغرض من الهدف الإنمائي الثالث من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار بحلول 2030. يركز هذا الهدف الإنمائي على عدة مستهدفات أساسية، من بينها خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، القضاء على الوفيات الممكن تجنّب وقوعها نتيجة الأمراض المُعدية، مكافحة الأمراض غير المُعدية، بالإضافة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الصحة النفسية. كما يهدف إلى تحقيق تغطية صحية شاملة، لضمان إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية دون مواجهة صعوبات مالية.

ويأمل المجتمع الدولي من خلال تحقيق الهدف الإنمائي الثالث في إيجاد عالم يمكن للجميع فيه الاستمتاع بالرفاهية والصحة الجيدة. ويسهم السعي لتحقيق هذا الهدف إلى زيادة الإنتاجية والإشباع، كما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم.

المساعدات الإماراتية للبلدان المتضررة من فيروس كورونا.
المصدر: البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

إن العالم على حافة الوقوع في أزمة غذاء عالمية، وذلك في ظل ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعانون الجوع وانعدام الأمن الغذائي حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. حيث ساهمت الأزمات المتعاقبة، المتمثلة في ازدياد الصراعات والصدمات المتعلقة بالمناخ واتساع فجوات عدم المساواة، بشكل جزئي في تأثر سلاسل إمداد الغذاء العالمية سلباً. ونتيجة لذلك، فهناك ما يصل إلى 828 مليون شخص قد يكونوا عانوا من الجوع في عام 2021. فضلاً عن ذلك، تمثل الحرب التي اندلعت في أوكرانيا تهديداً إضافياً للأمن الغذائي، في ظل التخوّف من حدوث طفرة في مستويات الجوع وسوء التغذية، خاصةً بين الفئات الأكثر فقراً وهشاشة. وفي ظل هذه أزمة عالمية الوشيكة، أصبح من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشكلات أكثر من أي وقتٍ مضى. حيث يتعيّن على المجتمع الدولي التصرف والبدء في التحرك الآن لتلافي وقوع حالة طوارئ غذائية طاحنة، وكذلك لتفادي الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تعقبها.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

أكدت دولة الإمارات، في عام 2022، على التزامها بتحقيق الهدف الإنمائي الثالث (الخاصة بالصحة الجيدة والرفاهية) من خلال تقديمها لمساعدات خارجية بقيمة 1.50 مليار درهم إماراتي (408.5 مليون دولار أمريكي)، مما يجعله ثاني أكثر أهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم من دولة الإمارات للعام الثالث على التوالي. امتدت تلك المساعدات إلى عدة دول، مع توجيه تركيز استراتيجي إلى 24 دولة من البلدان الأقل نمواً على مستوى العالم.

جاءت إثيوبيا على رأس قائمة الدول المتلقية للدعم الإماراتي المقدم لصالح الهدف الإنمائي الثالث خلال عام 2022، بمدفوعات إجمالية قدرها 275.5 مليون درهم إماراتي (75.0 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي 18 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الإماراتية الموجّهة لهذا الهدف الإنمائي. شملت هذه المساعدات توصيل ما يزيد عن 100 طن من الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى أديس أبابا ومنطقة تيغراي، كجزء من جسر الإغاثة الجوي الذي أقامته دولة الإمارات.

جاءت فلسطين في المرتبة الثانية بين أكثر الدول المستفيدة من البرامج الصحية لدولة الإمارات خلال عام 2022، حيث حصلت على مساعدات خارجية بقيمة 247.7 مليون درهم إماراتي (67.4 مليون دولار أمريكي). تم استثمار تلك المدفوعات بشكل أساسي في بناء وتجهيز المستشفيات والعيادات الطبية. فضلاً عن ذلك، أظهرت دولة الإمارات التزاماً قوياً تجاه تلبية الاحتياجات العاجلة للرعاية الصحية وذلك بإرسالها ما يزيد عن 85 طن من الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية، مما عزز من قدرة المستشفيات في قطاع غزة.

وتعكس تلك المساعدات الجهود الإنسانية واسعة النطاق لدولة الإمارات من أجل تحسين ظروف المعيشة وتقديم العون للفئات الضعيفة في المناطق المنكوبة بالأزمات، خاصة النساء والأطفال.

01 السيطرة على جائحة كوفيد-19

هيمنت محاولات مكافحة جائحة كوفيد19- على المساعدات المقدمة لقطاع الصحة خلال عام 2022. حيث تم تخصيص 551.5 مليون درهم إماراتي (150.2 مليون دولار أمريكي) لأربع دول نامية من أجل مكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 والسيطرة عليها وعلاج المصابين بها. شملت تلك الجهود توزيع ما يزيد عن 3 ملايين جرعة لقاح ضد المرض في إثيوبيا وفلسطين، وبناء مستشفيات ميدانية وتقديم الأجهزة والمستلزمات الطبية الأساسية لمرضى فيروس كوفيد-19 في كل من فلسطين وسوريا وتونس. وكان الالتزام ببناء عدد كبير من مشاريع البنية التحتية للرعاية الصحية، مثل بناء مستشفي بسعة 215 سرير في غزة ومرافق صحية في حلب وحمص بسوريا وجندبة بتونس، من العوامل المحورية لمحاربة تفشي الجائحة وتعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية في تلك المناطق.

02 الصحة في حالات الطوارئ

بالإضافة إلى الاستجابة للجائحة، استمرت دولة الإمارات كذلك في تقديم دعم كبير لقطاع الصحة في حالات الطوارئ، من خلال تخصيصها لنحو 17 في المائة من إجمالي مساعداتها في عام 2022 (أي نحو 261.8 مليون درهم إماراتي؛ 71.3 مليون دولار أمريكي) لصالح الهدف الإنمائي الثالث، دعماً لهذا القطاع الحيوي. شمل هذا تقديم مساعدات طبية وصحية عاجلة للمتضررين من الفيضانات في باكستان وماليزيا ومتضرري الزلزال في أفغانستان، وكذلك أزمة أوكرانيا وضحايا المشكلات الدائرة في كل من إثيوبيا واليمن.

03 مكافحة الأمراض المعدية

واصلت دولة الإمارات التزامها بمكافحة الأمراض المعدية من خلال تخصيصها لتمويل عالي القيمة لقطاع مكافحة الأمراض المُعدية ومحاربة مرض الدرن (السل)، بقيمة بلغت 283.9 مليون درهم إماراتي (77.3 مليون دولار أمريكي). تبوأت دولة الإمارات مكانة رائدة على الصعيد العالمي في الجهود الرامية للقضاء على مرض شلل الأطفال، وذلك من خلال التزامها بالقضاء على هذا المرض، الذي يمكن تجنبه بتناول اللقاحات المضادة له. وفي برهان واضح على التضامن، قدمت دولة الإمارات خلال عام 2022 مساعدات بقيمة 73.8 مليون درهم إماراتي (20.1 مليون دولار أمريكي) لمواصلة دعمها طويل الأمد لحملات التحصين ضد مرض شلل الأطفال في باكستان، وهي الخطوة المحورية لمحاربة شلل الأطفال في واحدة من آخر الدول التي يتوطن فيها المرض ولا تزال متأثرة بالفيروس

بالإضافة لهذا، تم تقديم مبلغ 73.5 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي) لصندوق الوساطة المالية (FIF) المؤسَس حديثاً للوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب والتصدي لها، والذي يستضيفه البنك الدولي بينما تتولى منظمة الصحة العالمية إدارته فيما يختص بالجوانب الفنية. يهدف الصندوق لتوفير تمويل طويل الأجل لتدعيم القدرة على الوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب والتصدي لها في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، بالإضافة إلى معالجة الفجوات الخطيرة من خلال الاستثمار والدعم الفني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

فضلاً عن ذلك، قدمت دولة الإمارات في عام 2022 مدفوعات بقيمة 99.9 مليون درهم إماراتي (27.2 مليون دولار أمريكي)، وبذلك تكون قد أتمّت تعهدها بتقديم 50 مليون يورو لصالح الدورة السادسة لإعادة تجديد موارد الصندوق

العالمي (2020-2022). الصندوق العالمي هو حركة عالمية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، يهدف لضمان مستقبل أكثر صحة وأماناً وإنصافاً للجميع

كما حصلت جهود السيطرة على مرض الدرن (السل) على دعم كبير، بتمويلات بلغت 36.7 مليون درهم إماراتي (10.0 مليون دولار أمريكي) في صورة منح مقدمة إلى إندونيسيا لمساعدتها في مكافحة مرض السل، والذي يعد من المشكلات الصحية الخطيرة في الدولة في ظل احتلالها للمرتبة الثانية على مستوى العالم في معدل الإصابة بالمرض. وستسهم المساعدات المالية المقدمة من دولة الإمارات في دعم أهداف اندونيسيا الطموحة في القضاء على هذا المرض المعدي بحلول عام 2030، من خلال سد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ برنامجها الوطني لمكافحة مرض السل.

عيادة متنقلة تابعة للهلال الأحمر الإماراتي في محافظة حضرموت، اليمن.

المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

الهدف
1
القضاء على الفقر

مشروع سهل الغرب الزراعي-المغرب.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

حددت خطة التنمية للعام 2030 القضاء على كافة أنواع الفقر، بما فيها الفقر المدقع، كأحد أكبر التحديات العالمية ومتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. لهذا كان الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة هو "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان". حيث يركز على انتشال الشعوب من دائرة الفقر وضمان حصولهم على الموارد الأساسية والحماية الاجتماعية وفرص متكافئة للنمو الاقتصادي. كما يهدف إلى معالجة أسباب الضعف والهشاشة والتفاوت التي تسهم في استمرار الفقر، وذلك بالنسبة للفئات المهمّشة على وجه الخصوص

ويهدف المجتمع الدولي من خلال تحقيق الهف الإنمائي الأول إلى إيجاد عالم يمكن لأي فرد فيه أن يكسر الدائرة المفرغة ويتحرر من الفقر، وأن يحيا حياة كريمة ويشارك مشاركة كاملة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد مجتمع عالمي أكثر عدالةً واستدامة.

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بكافة صوره وأشكاله في كل مكان

أدى تفشي وباء الكورونا (كوفيد-19) إلى انتكاس التقدم المحقق في الحد من الفقر الذي استمر على مدى الخمسة وعشرين عاماً الماضية، وذلك مع تزايد أعداد الأشخاص الذي يعانون من فقر مدقع للمرة الأولى منذ جيلٍ كاملٍ مضى. والآن، ومع ازدياد معدلات التضخم والآثار المترتبة على الحرب في أوكرانيا، قد يتزايد الانحراف عن مسار التقدم. حيث يمكن تؤدي الأزمات المتواترة إلى وقوع ما بين 75 مليون إلى 95 مليون شخص إضافي في دائرة الفقر المدقع في عام 2022، مقارنةً بما كانت عليه التوقعات قبل الجائحة. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الدول لتدابير جديدة للحماية المجتمعية استجابةً للأزمة، إلا أن الكثير منها كانت ذات طبيعة قصيرة الأجل، ولم تستفد أعداداً كبيرة من الفئات الضعيفة منها. وبالوضع الذي عليه الأمور، لا يسير العالم على مساره الصحيح للقضاء على الفقر بحلول عام 2030، مع وصول احتياجات الدول الأكثر فقراً في العالم الآن لمستويات غير مسبوقة.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

تتمتع الإمارات بتاريخ طويل من مد يد العون بالمساعدات المالية والتنموية إلى الدول التي تحارب الفقر، مما يجعلها تساهم بفعالية في القضاء على الفقر بمختلف أنحاء العالم. وقد تجلى هذا الالتزام في عدة أشكال، كتحسين الظروف المعيشية الأساسية وتوفير الدعم المالي وتقديم المساعدات الإنسانية خلال الأزمات التي كثيراً ما تفرض أعباءً بشكل لا يتناسب مع قدرات السكان التي ترزح تحت وطأة الفقر.

وقد برهنت دولة الإمارات على التزامها الثابت تجاه تحقيق الهدف الإنمائي الأول، القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان، من خلال تقديم الدعم إلى العديد من الدول، منها 28 من البلدان الأقل نمواً على مستوى العالم. وقد ظهر هذا الالتزام الملموس في دعمها المالي المقدم لصالح الهدف الإنمائي الأول خلال عام 2022، بتقديمها مساعدات إجمالية بلغت 1.40 مليار درهم إماراتي (380.04 مليون دولار أمريكي). جاءت كل من مصر والأردن وباكستان والسودان ولبنان واليمن على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للمساعدات، بما يوازي إجمالاً 49 في المائة من إجمالي المساعدات الموجهة من دولة الإمارات لصالح الهدف الإنمائي الأول خلال عام 2022.

بحسب ما ورد في تقرير "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2022، فقد تصاعدت المتطلبات الإنسانية حتى وصلت إلى 51.7 مليار دولار أمريكي، مع تزايد أعداد الأشخاص الذين في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية في 63 دولة بنسبة حوالي 40%، حتى وصلوا إلى 326 مليون شخص بنهاية العام[4]. ونظراً لتلك الاحتياجات المُلحة، حشدت دولة الإمارات مساعداتها بشكل استراتيجي في صورة مساعدات إنسانية، بحيث وجّهت ما يقرب من ثلث مساعداتها الإنسانية المقدمة خلال عام 2022 لصالح تحقيق الهدف الإنمائي الأول

01 الخدمات الاجتماعية

سعياً لتحقيق هذا الهدف، خصصت دولة الإمارات ما يزيد عن نصف مساعداتها الخارجية الموجهة للهدف الإنمائي الأول لصالح خدمات الرعاية الاجتماعية ومجموعة متنوعة من قطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية، بقيمة مدفوعات بلغت 757.4 مليون درهم إماراتي (206.2 مليون دولار أمريكي). يسّرت تلك المساعدات تقديم تحويلات نقدية ودفع الإيجارات لحوالي 7,000 أسرة سورية نازحة في الأردن والعراق، كما تم من خلالها تقديم مساعدات مالية لدعم مبادرات سبل كسب المعيشة ومساعدة الأسر في الدول النامية الأخرى لكسب دخل مستدام. بالإضافة لهذا، تم تخصيص قسم كبير من المساعدات لدعم التزام دولة الإمارات الثابت بكفالة الأيتام، وتقديم إعانات مالية للأسر الفقيرة والضعيفة.

02 المساعدات السلعية

وجّهت دولة الإمارات دعماً كبيراً لقطاع المساعدات السلعية، لتغطية تكاليف المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، ومستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ. بلغت المدفوعات الإجمالية الموجهة لتلك القطاعات 367.3 مليون درهم إماراتي (100.0 مليون دولار أمريكي)، لتلبية احتياجات السكان المتضررين نتيجة وقوع العديد من الأزمات والكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، في أعقاب الفيضانات المدمرة التي وقعت في باكستان عام 2022، أقامت الإمارات على وجه السرعة ما يزيد عن 60 جسر جوي وإرسال شحنات من المساعدات على ثلاث سفن، لتقديم 5,200 طن من الغذاء والمواد غير الغذائية ومستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ ومياه الشرب الآمنة. علاوة على هذا، ساهمت في تعزيز الاقتصادات المحلية من خلال

شراء 665 طن من الإمدادات الأساسية في حالات الطوارئ من الأسواق المحلية في باكستان.
واستجابةً للفيضانات المدمرة التي وقعت في السودان، قدمت دولة الإمارات مساعدات طارئة على وجه السرعة، بما يعزز التزامها بمساعدة المحتاجين. حيث أرسلت دولة الإمارات ما يقرب من 2,200 طن من إمدادات الإغاثة، من بينها مواد غذائية وغير غذائية، وآلاف الخيام لاستخدامها كأماكن للإيواء المؤقت. ودعماً للاقتصاد المحلي ووصول مواد الإغاثة بشكل فوري، تعاملت دولة الإمارات بمنظور استراتيجي وقامت بشراء المواد من السوق المحلية بالسودان. لم يسهم هذا المنهج متعدد الأوجه في تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين بالفيضانات فحسب، بل ساهم كذلك في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز المرونة وسط ظروف يخيّم عليها الفقر.

03 المساهمات المقدمة للمؤسسات الدولية

حصل "صندوق العيش والمعيشة"، والذي تم استثمار ما يزيد عن 1.4 مليار دولار أمريكي فيه منذ إنشائه عام 2016، على مساهمات عالية القيمة من دولة الإمارات خلال عام 2022 بقيمة 32.1 مليون درهم إماراتي (8.7 مليون دولار أمريكي). وقد قام هذا الصندوق بدور محوري في تحسين الإنتاجية ووسائل كسب المعيشة لأكثر من 3 ملايين أسرة من صغار ملاك الأراضي، وضمان حصل 12.5 مليون طفل وسيدة على رعاية صحية جيدة، بالإضافة إلى تزويد أكثر من 7.5 مليون شخص بمرافق محسّنة لمياه الشرب والإصحاح في 22 من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

ومن خلال منهجيتها متعددة الجوانب، تظل المساهمات التي قدمتها دولة الإمارات من أجل تحقيق الهدف الإنمائي الأول لا غنى عنها، وتسهم في تعزيز مرونة المجتمعات الضعيفة ومحفزاً للقضاء على الفقر في مختلف أنحاء العالم.

الهدف
2

القضاء على الجوع

"أبوظبي للتنمية" يدعم قطاع الزراعة السوداني بـ40 مليون درهم.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الهدف الإنمائي الثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع. يهدف هذا الهدف العالمي إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030. ويركز على ضمان حصول الجميع على القدر الكافي من الغذاء الآمن والمحتوي على المغذيات المطلوبة علي مدار العام. وللتمكن من القضاء على الجوع، يشدد إطار العمل على الحاجة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ودعم الأسر من صغار مُلاك الأرضي الزراعية، والاستثمار في البنية التحتية القروية وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة. كما يشمل تحسين أنظمة توزيع الغذاء، وتنفيذ تدابير الحماية المجتمعية، وبناء أنظمة غذائية تتسم بالمرونة للتمكن من التصدي للأزمات مثل التغير المناخي والصدمات الاقتصادية.
يهدف المجتمع الدولي من خلال العمل على تحقيق الهدف الإنمائي الثاني إلى إيجاد عالم تم فيه القضاء على الفقر، ويتمتع كل فرد فيه بالفرصة للتمتع بحياة مثمرة صحية ونشطة، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز الرفاهية والاستدامة في الكوكب.

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

إن العالم على حافة الوقوع في أزمة غذاء عالمية، وذلك في ظل ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعانون الجوع وانعدام الأمن الغذائي حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. حيث ساهمت الأزمات المتعاقبة، المتمثلة في ازدياد الصراعات والصدمات المتعلقة بالمناخ واتساع فجوات عدم المساواة، بشكل جزئي في تأثر سلاسل إمداد الغذاء العالمية سلباً. ونتيجة لذلك، فهناك ما يصل إلى 828 مليون شخص قد يكونوا عانوا من الجوع في عام 2021. فضلاً عن ذلك، تمثل الحرب التي اندلعت في أوكرانيا تهديداً إضافياً للأمن الغذائي، في ظل التخوّف من حدوث طفرة في مستويات الجوع وسوء التغذية، خاصةً بين الفئات الأكثر فقراً وهشاشة. وفي ظل هذه أزمة عالمية الوشيكة، أصبح من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشكلات أكثر من أي وقتٍ مضى. حيث يتعيّن على المجتمع الدولي التصرف والبدء في التحرك الآن لتلافي وقوع حالة طوارئ غذائية طاحنة، وكذلك لتفادي الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تعقبها.
المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022

يعتبر الهدف الإنمائي الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع" من الركائز الأساسية التي تستند إليها سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. وإدراكاً منها للتحديات العالمية المتنامية المتعلقة بالأمن الغذائي وسوء التغذية، اتخذت دولة الإمارات قرارات حتمية بدعم المبادرات التي تتماشى مع هذا التكليف العالمي. وبكونها أحد الحلفاء الداعمين للتنمية، تواصل دولة الإمارات تخصيصها للموارد والمساعدات المالية الكبيرة لقطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ وتعزيز الإنتاجية الزراعية، واعتماد أساليب الزراعة المستدامة وتحسين الأطر العامة لتوزيع الغذاء في المناطق التي تعاني أوجه الضعف والهشاشة. ولا يكمن أبرز جوانب استراتيجية دولة الإمارات للمساعدات الخارجية في السعي لتمكين أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والنساء والمجتمعات المهمّشة فحسب، بل في السعي كذلك لضمان أمنهم الغذائي ورفاههم بشكل عام. ويجسّد هذا الاتجاه الاستراتيجي التزام دولة الإمارات بضمان عدم وقوع أي فرد في براثن الجوع، وذلك من خلال مبادرات المساعدات الغذائية الموجّهة خاصةً.
برز الهدف الإنمائي الثاني خلال عام 2022 كأحد أعلى 5 أهداف تنموية حصولاً على الدعم، وذلك بتخصيصات إجمالية بلغت 843.9 مليون درهم إماراتي (229.8 مليون دولار أمريكي). غطت هذه المساعدات نطاقاً واسعاً من الدول، من بينها 25 من البلدان الأقل نمواً، شكّل فيها عنصر المنح ما يقرب من 60 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية الموجّهة للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2022. جاءت إثيوبيا على رأس قائمة الدول المستفيدة، بحصولها على نحو 37 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية الموجهة للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

01 المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ

يعد الهدف الإنمائي الثاني من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص نتيجة حتمية لما تعانيه المنطقة من مشكلات في الأمن الغذائي، والذي غالباً ما يتفاقم في ظل النزاعات والتغيّر المناخي وعدم الاستقرار الاقتصادي. وفي مثل هذه البيئات المليئة بالتحديات، تلعب المساعدات الخارجية دوراً محورياً، خاصةً من خلال المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ. حيث أصبح هذا الشكل من أشكال المساعدات لا يمكن الاستغناء عنه خلال الأزمات التي تشعلها الصراعات والكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الإنسانية الأخرى، حيث تتأثر فرص الحصول على الغذاء سلباً بصورة شديدة. تفي المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ بالمتطلبات التغذوية الفورية وتعمل في الوقت نفسه على بناء المرونة في المجتمعات الضعيفة، كما تعمل على تجهيزهم للتعافي وإعالة أنفسهم على المدى البعيد.

وعلى غرار المتبع على مدار السنوات السابقة، جاء قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ على رأس قائمة القطاعات المتلقية للمساعدات الإماراتية الخارجية خلال عام 2022. حيث شهدت البرامج المندرجة ضمن هذا القطاع استثمارات عالية القيمة، بمدفوعات إجمالية بلغت 513.4 مليون درهم إماراتي، أي ما يوازي 139.8 مليون دولار أمريكي. شكّلت هذه المساعدات ما يوازي 61 في المائة من إجمالي المخصصات الموجّهة للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، مما يسهم في علاج مشكلة انعدام الأمن الغذائي في 23 دولة مستفيدة ويعكس تفاني دولة الإمارات في التخفيف من آثار الجوع وتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

فضلاً عن ذلك، فاحتفاءً باستهلال شهر رمضان المعظّم، وبالتماشي مع جهود دولة الإمارات المستمرة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، كشفت قيادة دولة الإمارات النقاب عن حملة "وقف المليار وجبة". واستكمالاً للنجاح الذي حققته الحملات السابقة، تهدف هذه المبادرة المستمرة إلى توسيع نطاق تأثيرها لتشمل النطاق العالمي.
علاوة على هذا، تعهدت دولة الإمارات بتقديم مساهمة كبيرة أخرى بقيمة 312.2 مليون درهم إماراتي (85.0 مليون

دولار أمريكي) إلى "صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة"، سيتم توجيه قسم كبير من تلك المساعدات إلى إثيوبيا كمساعدات غذائية في حالات الطوارئ. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، سيسهم هذا العون في تقديم مساعدات غذائية وتغذوية ضرورية لمواجهة المد المتزايد من انعدام الأمن الغذائي، وعلى وجه الخصوص في الأماكن المنكوبة بالصراعات في شمالي إثيوبيا.
واستجابةً لأزمة الجفاف الشديدة التي تجتاح الصومال وتؤثر على نحو 7 ملايين شخص، حشدت دولة الإمارات لتقديم ما يزيد عن 6,000 طن من المساعدات الغذائية. كما بُذِلت جهود مشابهة في كل من اليمن وأفغانستان ونيجيريا وسوريا والسودان، إلى جانب دول أخرى، حيث واصلت دولة الإمارات تقديم المساعدات الغذائية، بما في ذلك تقديم سلال غذاء شهرية.

02 قطاع الزراعة

إدراكاً منها للحاجة إلى تعظيم الإنتاجية الزراعية في الدول النامية، ساهمت دولة الإمارات بفعالية في دعم المشاريع الزراعية العالمية. ففي عام 2022، قدمت دولة الإمارات مساعدات بقيمة 55.0 مليون درهم إماراتي (15.0 مليون دولار أمريكي) لصالح هذا القطاع. شمل ذلك تطوير أنظمة مستدامة للإنتاج الزراعي في أوزبكستان ودعم العديد من مشاريع أنظمة الري في صربيا، بما يتوافق مع أهداف التنمية الزراعية التي حددتها الدولة. شملت قائمة الدول المستفيدة الأخرى التي حصلت على تمويل من دولة الإمارات لتعزيز قطاعاتها الزراعية كل من بنين وبوركينافاسو والكوت دي فوار وغامبيا والهند وموريشيوس.

الجزء الثالث:

المساعدات الإماراتية الخارجية الموجهة لأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الأخرى

الشكل (15): توزيع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الأخرى لعام 2022، والتي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بحسب كل هدف وقطاعات المساعدة

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

الهدف 4
التعليم الجيد
118.5 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	57.5	%48
خدمات الدعم والتنسيق	18.9	%16
التعليم العالي	13.5	%11
مرافق التعليم والتدريب	10.3	%9
أخرى	18.4	%16

الهدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
113.1 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
البنية التحتية للنقل البري	66.2	%58
البنية التحتية للنقل الجوي	23.0	%20
البنية التحتية للنقل البحري	8.7	%8
الصناعات الزراعية	6.5	%6
أخرى	8.8	%8

الهدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
41.1 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الطاقة الشمسية	23.0	%56
التنمية الحضرية وإدارتها	9.5	%23
المحطات الطاقة الكهرومائية	6.7	%16
توليد الطاقة من الموارد المتجددة	1.5	%4
أخرى	0.3	%1

الهدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد
26.3 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19.8	%75
المساهمات في المنظمات الدولية	2.9	%11
خدمات الرعاية الإجتماعية	2.0	%8
خدمات دعم الأعمال التجارية والمؤسسات	1.5	%6

الهدف 13
العمل المناخي
4.5 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
السياسات الإدارية لقطاع البيئية	4.3	%95
المساهمات في المنظمات الدولية	0.2	%5

الهدف 5
المساواة بين الجنسين
14.1 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10.0	%71
حقوق الإنسان	3.1	%22
الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية	1.0	%7
المساهمات في المنظمات الدولية	0.02	%0.1

الشكل (16): توزيع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الأخرى لعام 2022، والتي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بحسب كل هدف وقطاعات المساعدة

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

الهدف 4
التعليم الجيد
118.5 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
غير محدد (برامج في دول متعددة)	73.9	%62
الدول الأقل نمواً	18.7	%16
الشريحة العليا من متوسط الدخل	14.2	%12
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	7.0	%6
الدخل العالي	4.5	%4
الدخل المنخفض	0.2	%0.2

الهدف 9
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
113.1 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الدول الأقل نمواً	64.9	%57
الدخل العالي	26.6	%24
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	17.4	%15
الشريحة العليا من متوسط الدخل	4.3	%4

الهدف 7
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
41.1 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الشريحة العليا من متوسط الدخل	27.3	%66
الدول الأقل نمواً	12.2	%30
الدخل العالي	1.6	%4
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	0.05	%0.1

الهدف 8
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
26.3 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الدول الأقل نمواً	15.0	%57
الشريحة العليا من متوسط الدخل	5.7	%22
غير محدد (برامج في دول متعددة)	2.9	%11
الدخل العالي	1.5	%6
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	1.1	%4

الهدف 13
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
4.5 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
غير محدد (برامج في دول متعددة)	4.3	%96
الدول الأقل نمواً	0.2	%4

الهدف 5
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
14.1 مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
غير محدد (برامج في دول متعددة)	13.1	%93
الدول الأقل نمواً	1.0	%7

الهدف
4

جودة التعليم

الغرض من الهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم المستمر واكتساب المهارات والمعرفة مدى الحياة، بحلول عام 2030. يركز هذا الهدف على إتاحة حق الوصول الشامل لفرص التعليم، والقضاء على التفاوت، وتحسين جودة التعليم في شتى أنحاء العالم. ويصبو هذا الهدف العالمي إلى تزويد الأفراد بالمعارف والقدرات والقيم الضرورية التي تساعد الأشخاص في عيش حياة مثمرة وبنّاءة.

ويسعى المجتمع الدولي من خلال تحقيق الهدف الإنمائي الرابع إلى خلق عالم يملك كل فرد فيه حق الحصول إلى تعليم عالي الجودة، وتمكين الأفراد من المساهمة بإيجابية في الأنشطة الاجتماعية والمشاركة في تشكيل مستقبل شامل ومستدام.

المساهمة في تمكين مستقبل كولومبيا من خلال التعليم-مراكز الطفولة المبكرة. المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعميق أزمة التعليم، في ظل التوقف الشامل الذي أصاب أنظمة التعليم على مستوى العالم بأسره. حيث أدى إغلاق المدارس إلى تبعات مقلقة بالنسبة لتعلّم الأطفال ورفاهيتهم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للفتيات والفئات المحرومة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة وسكان المناطق الريفية والأقليات العرقية. حيث يوجد ما يقدّر بنحو 147 مليون طفل فاتهم أكثر من نصف حصص التدريس الشخصي المباشر على مدى العامين الماضيين. نتيجة لذلك، من الممكن أن يفقد هذا الجيل من الأطفال ما قيمته 17 تريليون دولار أمريكي من الأرباح التي يمكن أن يحققوها خلال حياتهم (بالقيمة الحالية). كما يتعيّن على الحكومات تنفيذ برامج طموحة لضمان عودة جميع الأطفال إلى مدارسهم، والتعافي من الخسائر في تحصيلهم التعليمي، وتلبية احتياجاتهم النفسية الاجتماعية.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

تولي دولة الإمارات أهمية كبيرة للتعليم ضمن برامج مساعداتها الخارجية. حيث تستثمر الإمارات من خلال مساعداتها الخارجية في بناء المدارس وتوفير الموارد التعليمية وتدريب المعلمين، بالإضافة إلى دعم البرامج التعليمية في مختلف أنحاء العالم من أجل التعجيل بإتاحة الوصول إلى تعليم عالي الجودة في الدول النامية. وبحصوله على المرتبة السادسة بين أكثر أهداف التنمية المستدامة حصولاً على الدعم في عام 2022، ساهمت الإمارات بمبلغ 435.4 مليون درهم إماراتي (118.5 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج تندرج ضمن الهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وتجسد مبادرة دولة الإمارات الرائدة "المدارس الرقمية" مدى التزام الدولة بتوسيع نطاق فرص الحصول إلى تعليم عالي الجودة. وقد تم تصميمها خصيصاً لمساعدة الطلاب الذين يعانون من محدودية فرص الوصول إلى التعليم الرسمي في العالم العربي وفي شتى أنحاء العالم، ويخدم هذا البرنامج بشكل أساسي الشباب المقيمين في مخيّمات اللاجئين والمجتمعات المهمّشة. وفي مستهّل العام الدراسي 2021-2022، بدايةً من سبتمبر 2021، رحّبت المدارس الرقمية باستقبال الدفعة الافتتاحية من الطلاب. ومن خلال هدفها الطموح بالوصول إلى مليون طالب بحلول عام 2027، تعتبر المبادرة مثالاً حياً على جهود دولة الإمارات المتفانية لسد الفجوة التعليمية وإتاحة مستقبل مشرق للجميع. ويحتوى فصل الجهات المانحة من هذا التقرير على العديد من المشاريع العالمية التي تُسهم في دفع تحقيق الهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وعلى رأسهم مؤسسة دبي العطاء، والتي تركز جهودها بشكل خاص على دعم التعليم وتحقيق هذا الهدف المهم.

الهدف
5

المساواة بين الجنسين

يهدف الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بحلول عام 2030. ينصب تركيز هذا الهدف على القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف والممارسات الضارة التي تقع بحق النساء والفتيات. ويسعى الهدف الخامس لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في حق الحصول على الموارد والمشاركة على قدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات.

ويهدف المجتمع الدولي من خلال تحقيق الهدف الإنمائي الخامس إلى خلق عالم يمكن للنساء والفتيات فيه استغلال كامل إمكاناتهن، والقضاء على أوجه التفاوت المستندة إلى نوع الجنس، ويمكن للجميع فيه الاستمتاع بكامل حقوقهم والمساهمة دفع المجتمع والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات

مع الأسف، لا يسير العالم على المسار الصحيح المفروض لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030، كما ساهمت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة في جعل الوضع أكثر قتامة. فهناك تراجع في مؤشرات التقدم المحقق في العديد من النواحي، بما في ذلك الوقت المستغرق في أداء الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، والحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتخطيط ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية. كما تواجه الخدمات الصحية النسائية، التي تعاني من ضعف التمويل في الأساس، الكثير من العقبات الكبيرة التي تتسبب في توقفها. بالإضافة لهذا، يظل العنف ضد النساء مستشرياً بصورة كبيرة. وبالرغم من السمات القيادية التي أبدتها النساء أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19، إلا أنهن ما زلن متخلفات عن الرجال في تولي المناصب صانعة القرار التي يستحقونها. ولهذا فمن الضروري التحلي بالالتزام والقدرة على اتخاذ قرارات جريئة لتعجيل التقدم، من خلال الكثير من الأمور بما في ذلك تشجيع القوانين والسياسات والميزانيات والمؤسسات التي تدفع المساواة بين الجنسين. كما يعتبر توجيه استثمارات أكبر للإحصاءيات الجنسانية من العوامل الجوهرية، نظراً لأن أقل من نصف البيانات المطلوبة للرقابة على الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة فحسب متاحة حالياً.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

يمتد التزام دولة الإمارات بتحقيق الهدف الإنمائي الخامس لأكثر من مجرد استضافة الفعاليات التي تمهد السبيل لمسارات مهمة من أجل الحوار العالمي. فقد وصلت قيمة الدعم المقدم من دولة الإمارات لصالح هدف المساواة بين الجنسين خلال عام 2022 إلى نحو 51.8 مليون درهم إماراتي (14.1 مليون دولار أمريكي). شمل هذا الدعم تقديم مساهمات في الميزانية أساسية لهيئة المرأة التابعة للأمم المتحدة بالإضافة لتقديم مساعدات مالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تمويل المشاريع التي تساعد في منع العنف القائم على نوع الجنس وتزويد لاجئي الروهينغا في مخيّم كوكس بازار بخدمات استجابة متكاملة للصحة الجنسية والإنجابية والحفاظ على حقوق النساء. تهدف تلك المبادرات المستمرة المنفذة تحت قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتصدي للتحديات التي يواجهها لاجئو الروهينغا وسط أجواء الأزمة الممتدة التي يعيشونها، وإنقاذ الأرواح ودعم الفئات الضعيفة

كما أكدت الإمارات خلال عام 2022 على التزامها بدعم مبادرة تمويل رائدات الأعمال التابعة للبنك الدولي (We-Fi) بتقديم مدفوعات بلغت قيمتها 36.7 مليون درهم إماراتي (10.0 مليون دولار أمريكي). وتهدف مبادرة تمويل رائدات الأعمال إلى مساعدة رائدات الأعمال في استغلال إمكاناتهن من خلال تيسير منحهن تمويلات تزيد عن 3.67 مليار درهم إماراتي (1.00 مليار دولار أمريكي). حيث تهدف المبادرة إلى تحسين فرص حصول هؤلاء النساء على رأس المال وتزويدهن بالمساعدة الفنية، والاستثمار في مشاريع وبرامج مخصصة لدعم النساء ومؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم المُدارة بواسطة النساء

وبالإضافة إلى تلك الجهود والمدفوعات، تعمل جهتان مانحتان إماراتيتان، هما مراكز أبوظبي لإيواء ضحايا الإتجار بالبشر (إيواء)، ومؤسسة دبي رعاية النساء والأطفال، على تركيز جهودهما لتقديم دعمٍ موجّه للنساء. ويحتوى فصل الجهات المانحة من هذا التقرير على معلومات تفصيلية حول المساهمات الموجّهة لتحقيق الهدف الإنمائي الخامس خلال عام 2022.

يساهم مشروع مراكز تنمية الطفولة المبكرة في كولومبيا في ضمان حصول جميع الفتيات والأطفال في الدولة على خدمات الرعاية والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الهدف
7
الطاقة النظيفة ميسورة التكلفة

الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة "الطاقة النظيفة ميسورة التكلفة". يهدف لضمان حصول الجميع على مصادر طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة بتكلفة ميسورة. يركز الهدف الإنمائي السابع على زيادة حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية، وتحسين كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات. كما يشدد على الحاجة لدعم البنية التحتية وتطوير التقنيات في قطاع الطاقة بالدول النامية، بالإضافة إلى تحسين التعاون الدولي لتعزيز حلول الطاقة النظيفة.

ويسعى المجتمع الدولي من خلال تحقيق الهدف الإنمائي السابع إلى التعايش في عالم يملك كل فرد فيه حق الحصول على طاقة نظيفة وموثوقة بتكلفة ميسورة، وتعزيز التنمية المستدامة ومعالجة تحديات التغيّر المناخي.

محطة طاقة شمسية -جزر البهاما.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتع الجميع بموارد طاقة حديثة ومستدامة وموثوقة بتكلفة ميسورة

يواصل العالم التقدم نحو تحقيق مستهدفات الطاقة النظيفة. ومع هذا، يعتبر معدل التقدم الحالي غير كافياً لتحقيق الهدف الإنمائي السابع بحلول عام 2030. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة لتعجيل التحسينات في كفاءة الطاقة من أجل الوصول لهدف المناخ المتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. كما أن هناك مئات الملايين من الأشخاص الذين لا يزالون غير قادرين على الحصول على الكهرباء، فضلاً عن بطء التقدم المحرز في توفير حلول طاقة نظيفة لأغراض الطهي، مما يعني تعرّض صحة نحو 2.4 مليار شخص للخطر. علاوة على استمرار التفاوت الكبير في فرص الوصول لمصادر حديثة ومستدامة للطاقة، مما يسهم في تخلف غالبية الفئات الضعيفة أكثر عن الركب. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى إضعاف بعض الدول أو تراجع التقدم الذي تم إحرازه فعلاً. حيث ساهم ارتفاع أسعار السلع والطاقة والشحن في ارتفاع تكلفة إنتاج ونقل وحدات الألواح الكهروضوئية الشمسية وتوربينات الرياح والوقود الحيوي في شتى أنحاء العالم، مما فاقم من الغموض الذي يكتنف المسار التنموي المتوقع للهدف الإنمائي السابع، والذي يعتبر أساساً أدنى بكثير من التطلعات الموضوعة. وسيتطلب تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والطاقة دعماً سياساتي مستمر وحشد هائل لرؤوس المال من القطاعين العام والخاص من أجل توفير طاقة متجددة نظيفة، خاصةً في الدول النامية.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

رسّخت دولة الإمارات خلال عام 2022 التزامها بتبني حلول مستدامة للطاقة من خلال توفير مجموعة من القروض والمنح لتشكيلة من مشاريع الطاقة بمختلف أنحاء العالم، بمدفوعات إجمالية وصلت إلى 151.0 مليون درهم إماراتي (41.1 مليون دولار أمريكي).

قدّمت دولة الإمارات أكبر مساهماتها خلال عام 2022 لدعم الهدف الإنمائي السابع لمشروع بارز وعلى درجة عالية من الأهمية في أذربيجان. حيث أقدمت "مصدر"، شركة الطاقة المتجددة في الإمارات، على تأسيس شراكة مهمة بين القطاعين العام والخاص لتطوير أول مشروع لمحطة طاقة شمسية على مستوى المرافق في أذربيجان بألواح الخلايا الكهروضوئية، بسعة 230 ميغاواط، وهي محطة "كاراداغ" لتوليد الطاقة الشمسية بألواح الخلايا الكهروضوئية.

تمثل تلك المبادرة، والتي تبلغ قيمتها 734.6 مليون درهم إماراتي (200.0 مليون دولار أمريكي) واحدة من أكبر الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة المتجددة في أذربيجان. ومع البدء في أعمال التشييد والبناء في مارس 2022، سيصبح المرفق المصمم على أحدث طراز جاهزاً لبدء التشغيل في عام 2023. ومع انتهائها، يكون من المتوقع أن تكون المحطة قادرة على توليد نصف مليار كيلواط-ساعة من الكهرباء سنوياً، وهو ما يكفي لإمداد ما يزيد عن 110,000 منزلاً بالطاقة. وبالإضافة إلى تعزيز إمكانات الطاقة المتجددة بالدولة، ستسهم محطة كاراداغ للطاقة الشمسية كذلك تحقيق الاستدامة البيئية من خلال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار 200,000 طن سنوياً.

فضلاً عن ذلك، قدمت دولة الإمارات دعماً مالياً لسبعة من البلدان الأقل نمواً، لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع. شملت تلك المبادرات مشاريع للطاقة المتجددة وبذل جهود لإدخال التيار الكهربائي إلى القرى بالإضافة إلى مشاريع في مجال الطاقة الكهرومائية، مما يعكس التزام دولة الإمارات بتعزيز حلول للطاقة النظيفة المستدامة في المناطق الأكثر احتياجاً لها.

تسهم كافة تلك الجهود في إلقاء الضوء على الدور البارز الذي تقوم به الإمارات في قطاع الطاقة المتجددة وعلى التزامها المستمر بتقديم إسهامات مميزة من أجل تحقيق الهدف الإنمائي السابع، المتعلق بتوفير طاقة نظيفة بتكلفة ميسورة للجميع، على مستوى العالم. وتواصل دولة الإمارات، من خلال هذه الاستثمارات والشراكات واستضافة مقار الوكالات الدولية العاملة في المجال، دعم التقدم المحرز في خلق عالم أكثر استدامة وكفاءة في استهلاك الطاقة.

محطة طاقة شمسية كهرو ضوئية-فيجي
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الهدف
8
فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي

يدور الهدف الثامن من أهداف التنمية أهداف التنمية المستدامة حول "فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي". الغرض من هذا الهدف هو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، وتوفير فرص العمل المنتجة اللائقة بدوام كامل للجميع بحلول 2030. يركز الهدف الإنمائي الثامن على تحسين ظروف العمل وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة إلى ضمان تمتع كافة الأفراد بتكافؤ الفرص. كما يهدف إلى القضاء على العمالة القسرية وأشكال الرق المعاصر وعمالة الأطفال. كما يشدد الهدف على الحاجة إلى تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

ويأمل المجتمع العالم من خلال تحقيق الهدف الإنمائي الثامن في التعايش في عالم يملك كل فرد فيه حق الحصول على عمل لائق وفرص توظيف عادلة، وتشجيع نمو اقتصادي شامل وتحقيق الازدهار للجميع.

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال تجري ورش لتعليم الفنون والحرف.
المصدر: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

تسببت جائحة كوفيد-19 إلى وقوع أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، كما أدت إلى تراجع التقدم المحقق في السعي لتوفير فرص العمل اللائق للجميع. وعلى الرغم من بدء عودة الاقتصاد العالمي للانتعاش في عام 2021 وحدوث بعض التحسن في نسب البطالة، إلا أن التعافي من آثار تلك الأزمة لا يزال ضعيفاً وبعيد المنال. كذلك تتفاوت نسب التعافي بشكل كبير فيما بين المناطق والدول والقطاعات وفئات أسواق الأيدي العاملة. ففي حين تتمتع الدول المتقدمة بمعدلات تعافي أكثر قوة، تواصل البلدان الأقل نمواً معاناتها من ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتداعيات سوق العمل نتيجة إغلاق الأعمال. فالكثير من المنشآت الصغيرة، وخصوصاً تلك المتواجدة في دول الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل، تعتبر أقل حظاً في ظل محدودية قدراتها على الصمود في وجه الأزمات. وتعتبر النساء والشباب والأشخاص من ذي الإعاقة هي فئات أسواق الأيدي العاملة الأكثر تضرراً من الأزمة، حيث كانت أخر الفئات التي تمكنت من التعافي. ومع نهاية عام 2021، جاءت الموجات الجديدة من جائحة كوفيد-19 لتعرقل مسار تعافي الاقتصاد العالمي، مما زاد من ضغوط التضخم وتوقفات كبيرة في سلاسل الإمداد وغموض اكتنف السياسات واستمرار مواجهة فئات أسواق الأيدي العاملة للصعوبات. لذلك كان من المتوقع أن يتسبب النزاع الدائر في أوكرانيا في انتكاس نمو الاقتصاد العالمي بشكل كبير خلال عام 2022.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

تواصل دولة الإمارات دعمها لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديمها لمدفوعات وصلت إلى 96.6 مليون درهم إماراتي (26.3 مليون دولار أمريكي). جاء ما يقرب من 80 في المائة من هذا الدعم من جهتين مانحتين بارزتين: صندوق أبو ظبي للتنمية وصندوق خليفة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قامت دولة الإمارات بتوزيع دعمها الموجّه لصالح تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2022 بشكل استراتيجي على دول مختلفة، من بينها سبعاً من البلدان الأقل نمواً، وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي وفرص التوظف. حصلت تلك البلدان على 57 في المائة من مدفوعات دولة الإمارات المخصصة للهدف الإنمائي الثامن خلال عام 2022.

جاءت السنغال على رأس قائمة الدول المستفيدة من الدعم الإماراتي للهدف الثامن في 2022، بحصولها على منحة بقيمة 28.0 مليون درهم إماراتي (7.6 مليون دولار أمريكي). تم استثمار تلك المبالغ في إنشاء مركز للابتكار وريادة الأعمال على أعلى مستوى في داكار. تم تصميم المركز، الذي تم إنشاؤه برأس مال بلغ 73.6 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي)، لتحفيز مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات الهادفة لتعزيز الابتكار ونمو المؤسسات الصغير والمتوسطة، ليس في السنغال فحسب، بل في منطقة غرب أفريقيا عموماً.

كما تم تقديم مساعدات ثنائية الأطراف إلى موريتانيا وتنزانيا اللتان حصلت كل منهما على دعم كبير لتحفيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيهما. حيث حصلت موريتانيا على 18.4 مليون درهم إماراتي (5.0 مليون دولار أمريكي)، بينما حصلت تنزانيا على 7.0 مليون درهم إماراتي (1.9 مليون دولار أمريكي).

وصول طائرة مساعدات إماراتية إلى امدجراس التشادية تحمل مساعدات انسانية.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

الهدف
9
الصناعة والابتكار والبنية التحتية

الغرض من الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة هو إنشاء بنية تحتية تتسم بالمرونة والشمولية والاستدامة، وتشجيع الابتكار والتصنيع، بحلول 2030. ويركز الهدف التاسع على الاستثمار في تطوير البنية التحتية كالنقل وشبكات الاتصالات، بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة لجميع الأفراد. كما يشدد الهدف على أهمية تشجيع التصنيع المستدام والبحث والتطوير، وزيادة فرص وصول كافة الدول إلى حلول التكنولوجيا والابتكار.

ويهدف المجتمع العالم من خلال تحقيق الهدف الإنمائي التاسع إلى خلق عالم يتمتع كل فرد فيه بإمكانية الوصول إلى بنية تحتية موثوقة ومستدامة، وتشجيع الابتكار ودفع التنمية الصناعية التي تعود بالنفع على المجتمعات مع تقليص الآثار البيئية إلى أدنى حد ممكن في الوقت ذاته.

محطة كهرباء بنها - مصر
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: إنشاء بنية تحتية تتميّز بالمرونة، ودعم الإنتاج والتصنيع الشامل والمستدام وتبني الابتكار

أبرزت جائحة الكوفيد-19 أهمية التصنيع والابتكار التكنولوجي ومرونة البنية التحتية في إعادة البناء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث أثبت الواقع أن الاقتصادات التي تتمتع بقطاع صناعة وبنية تحتية قوية (كالنقل واتصال الإنترنت وخدمات المرافق) عانت من خسائر أقل، ومن المتوقع أن تتعافى بشكل أسرع. وقد بدأ قطاع التصنيع العالمي في التعافي من الجائحة خلال عام 2021، على الرغم من أن هذا التعافي لم يكن كاملاً أو حتى بمعدلات متساوية عند الجميع. حيث كان التعافي في البلدان الأقل نمواً بطيئاً وغير مؤكد، في ظل تأثر واحدة من بين كل ثلاث وظائف في قطاع التصنيع سلباً نتيجة الأزمة. وتكبدت فئات النساء والشباب والعمال من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة النصيب الأكبر من الأضرار. ولكن بشكل عام، كان أداء الصناعات التكنولوجية المتقدمة أفضل وتعافت بشكل أسرع، مما جسّد مثالاً قوياً على أهمية الابتكار التكنولوجي لتحقيق الهدف الإنمائي التاسع.

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

أبدت دولة الإمارات خلال عام 2022 التزاماً كبيراً بدعم الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) من خلال تقديمها لمدفوعات وصلت إلى 415.5 مليون درهم إماراتي (113.1 مليون دولار أمريكي). تم توزيع هذا الدعم المالي على العديد من الدول، مع التركيز بشكل خاص على البلدان الأقل نمواً، والتي حصلت على نحو 57 في المائة من إجمالي هذه المساعدات.

شكّلت المنح نصيب الأسد من إجمالي مدفوعات المساعدات الموجهة للهدف الإنمائي التاسع بنسبة 87 في المائة خلال عام 2022. لم يسهم هذا النهج في تشجيع تطوير البنية التحتية فحسب، بل ساهم كذلك في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار طويل الأجل في تلك البلدان.

تم إنفاق ما يقرب من 60 في المائة من إجمالي المدفوعات المخصصة لهذا الهدف في 2022 من أجل تحسين البنية التحتية للنقل البري في 10 دول، ثمانية منها من بين البلدان الأقل نمواً. ويهدف هذا الاستثمار الاستراتيجي إلى تحسين الاتصال وتحفيز الاقتصادات المحلية وتيسير الوصول إلى الأسواق والخدمات.

وتجسيداً لالتزامها بدعم تطوير البنية التحتية، قدمت دولة الإمارات كذلك مساهمات كبيرة لتطوير وصيانة الموانئ الجوية والبحرية. تضمنت هذه المساهمات دعماً كبيراً للموانئ البحرية في اليمن والصومال، والتي تعتبر من شرايين الحياة الرئيسية لهاتين الدولتين، لتسهيل التجارة وحركة البضائع والخدمات الأساسية.

فضلاً عمّا سبق، تلعب الإمارات دوراً محورياً في دعم الصناعات الغذائية في إثيوبيا. ومن خلال هذا الدعم، لم تسهم الإمارات في دعم الصناعة المحلية فحسب، بل ساعدت كذلك في تعزيز الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي في الدولة.

ومن خلال هذه المبادرات، تقدم الإمارات إسهامات كبيرة في الجهود الدولية الرامية إلى بناء بنية تحتية مرنة، وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام وتبني الابتكار، بما يتماشى مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد التركيز الاستراتيجي لدولة الإمارات على فئة البلدان الأقل نمواً على التزامها بتحقيق تنمية متكافئة وعلى إدراكها للتحديات الخاصة التي يعاني منها قطاع البنية التحتية في تلك الدول.

الهدف
13

التصدي لتغير المناخ

مشروع طاقة متجددة في السيشل.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

يسعى الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمعروف كذلك بالتصدي للتغيّر المناخي، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيّر المناخ وآثاره بحلول عام 2030. يركز الهدف الإنمائي الثالث عشر على تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف مع المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، ودمج التدابير الخاصة بتغير المناخ ضمن السياسات والاستراتيجيات والخطط ورفع الوعي بأهمية التصدي لتغير المناخ. كما يركز على الحاجة إلى حشد الموارد ودعم الدول النامية في جهودها لاتخاذ التدابير اللازمة للتكيّف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره.
يأمل المجتمع الدولي من خلال تحقيق الهدف الإنمائي الثالث عشر في دعم العالم في مساعيه للتصدي لتغير المناخ ودعم الاستدامة وحماية الأجيال القادمة والأنظمة البيئية على سطح الكوكب من الآثار السلبية للاحتباس الحراري.

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيّر المناخ وآثاره

إن العالم على شفا وقوع كارثة مناخية، والفرصة المتاحة لتفاديها تتضاءل بصورة سريعة. حيث تسبب الموجات الحرارية والجفاف والفيضانات الناتجة عن التغير المناخي بالفعل في تضرر مليارات الأشخاص في شتى أنحاء العالم، كما تسببت في وقوع تغييرات في الأنظمة البيئية العالمية يُحتمل ألا يكون في الإمكان عكس آثارها. ولوقف ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية أعلى من مستويات ما قبل التصنيع، وفق ما ورد في إعلان باريس، يتعيّن ألا تتجاوز ذروة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري عام 2025. ثم يتعيّن أن تنخفض بمقدار 43 في المائة بحلول عام 2030، قبل الوصول بصافي الانبعاثات إلى نقطة الصفر بحلول 2050، وذلك وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التابعة للأمم المتحدة، والمسؤولة عن تقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ.
واستجابةً لتلك المشكلة، تضع الدول خطط للتصدي لتغير المناخ تهدف لخفض الانبعاثات والتكيّف مع الآثار الناجمة من خلال المساهمات المحددة وطنياً. ومع هذا، فإن الالتزامات الوطنية الحالية لا تكفي لتلبية هدف الوصول إلى 1.5 درجة مئوية. فبموجب هذه الالتزامات، من المتوقع أن ترتفع انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار حوالي 14 في المائة مما كانت عليه خلال العقد الماضي. لذا فهناك ضرورة ملحّة لإحداث انخفاض كبير في الانبعاثات في مختلف القطاعات من أجل الانتقال من ذروة كارثة التغير المناخي إلى نقطة تحوّل يتحقق عندها المستقبل مستدام.
المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2022

حققت دولة الإمارات في عام 2022 قفزة كبيرة في حجم الدعم الموجّه للهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة (التصدي لتغير المناخ). وتجلى التزام الدولة بهذا الهدف الحيوي بوضوح في صورة الزيادة الهائلة في حجم الدعم المالي المقدم، والذي ارتفع من 1.1 مليون درهم إماراتي (0.30 مليون دولار أمريكي) في عام 2021 ليصل إلى 16.6 مليون درهم إماراتي (4.5 مليون دولار أمريكي) في 2022. ويعتبر هذا الدعم أعلى مبلغ قدمته دولة الإمارات لصالح تحقيق الهدف الإنمائي الثالث عشر على مدى السنوات الخمس السابقة، مما يُظهر التزاماً متزايداً بمعالجة مشكلة التغير المناخي.

محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية - سانت فنسنت وجزر غرينادين.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

إرسال طائرة محملة بالمساعدات الطبية إلى السنغال.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

03

المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

مقدمة

مر المشهد الإنساني العالمي خلال عام 2022 بالعديد من التحديات. فبحسب ما ورد في تقرير "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي"، تصاعد حجم المتطلبات الإنسانية حتى وصل إلى 189.89 مليار درهم إماراتي (51.7 مليار دولار أمريكي)، بالتزامن مع تزايد أعداد الأشخاص الذين في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية في 63 دولة بنسبة قاربت على 40 في المائة، حتى وصلوا إلى 326 مليون شخص على مستوى العالم.

كذلك لم تشر معدلات الهجرة القسرية، والتي طالت ما يزيد عن 1 في المائة من سكان العالم، إلى أي تباطؤ بعد مرور عقدين من الزمان[5]. نجمت غالبية تحركات الهجرة هذه نتيجة الصراعات والكوارث الطبيعية وحوادث الطقس المتطرفة، بينما تضع أكبر أزمة غذاء على مستوى العالم في التاريخ المعاصر مئات الملايين من الأشخاص في مواجهة خطر تدهور معدلات الجوع أكثر. يضاف إلى هذا، التبعات الناتجة عن تغير المناخ وخطر وقوع كساد عالمي وتعذر النجاح في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع في العالم بحلول عام 2030. ويُفاقم من هذه الأزمات العالمية تعطل التعليم، والناتج عن تحركات النزوح القسري وتداعيات الجائحة

واستجابةً لتلك الحقائق الواقعة المفزعة، تمسّكت دولة الإمارات بالتزامها ببذل الجهود الإنسانية على مدار عام 2022، والعمل على تلبية احتياجات ملايين الأشخاص في شتى أرجاء العالم. وعلى الرغم من الانخفاض في حجم المساعدات الإنسانية في عام 2022 ونسبتها مقارنةً بالمساعدات التنموية المقدمة عام 2021، ظل التزام دولة الإمارات بتخفيف المعاناة وصون الكرامة الإنسانية ثابتاً لا يتزعزع.

إذ بلغت قيمة المساعدات الإنسانية المقدمة عام 2022 حوالي 1.60 مليار درهم إماراتي (435.9 مليون دولار أمريكي)، تم من خلالها استهداف 47 دولة، من بينها 15 من فئة البلدان الأقل نمواً. جاءت إثيوبيا على رأس قائمة الدول المتلقية، في ظل معاناتها من الآثار المدمرة للجفاف والصراعات والعنف الذي تولّد عنه حركات نزوح واحتياجات إنسانية لنحو 28.6 مليون شخص[6]. وصلت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى إثيوبيا في عام 2022 إلى نحو 334.8 مليون درهم إماراتي (91.1 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي 21 في المائة من إجمالي مساعدات إنسانية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022.

إرسال مساعدات غذائية لدعم اللاجئين الأوكرانيين في بلغاريا.
المصدر: وزارة الخارجية الإماراتية

الشكل (17): المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، حسب القطاع
(القيمة بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

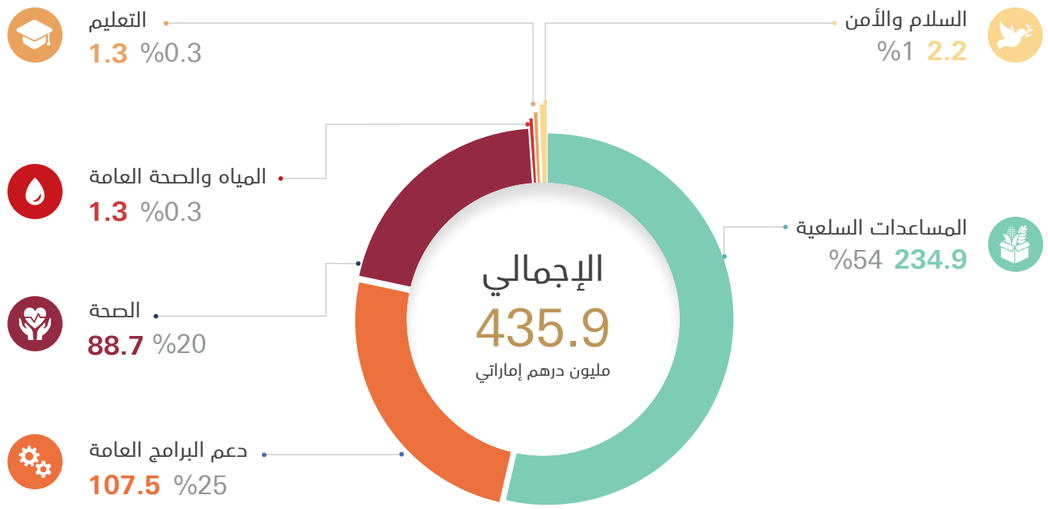

الشكل (18): المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الدول
(القيمة بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

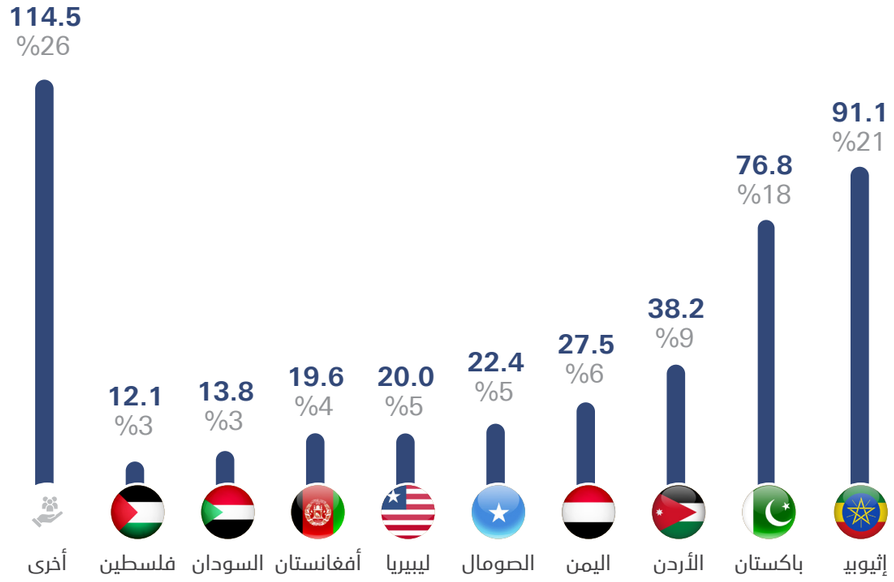

الشكل (19): المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الجهة المانحة
(القيمة بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

	القيمة	النسبة
المساعدات الحكومية	262.5	%60
القطاع الخاص والأفراد	87.5	%20
الهلال الأحمر الإماراتي	53.2	%12
مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية	12.8	%3
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	5.6	%1
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	2.8	%1
مؤسسة القلب الكبير	2.4	%1
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	2.4	%1
جمعية دار البر	2.3	%1
صندوق أبوظبي للتنمية	1.2	%0.3
مؤسسة دبي العطاء	1.0	%0.2
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	0.7	%0.2
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.5	%0.1
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	0.5	%0.1
جمعية الشارقة الخيرية	0.5	%0.1
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.1	%0.01
جمعية دبي الخيرية	0.03	%0.01
جمعية الإمارات الخيرية	0.01	%0.003

المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ

تواصل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وسوء التغذية تأثيرها على ملايين الأشخاص في شتى أنحاء العالم، مما يستدعي التدخل العاجل. حيث قدم برنامج الأغذية العالمي إحصاءات مقلقة تشير إلى أن ما يقرب من 783 مليون شخص حول العالم يفتقدون الغذاء الكافي، وأن ما يزيد عن 40 مليون شخص في 51 دولة يواجهون مستويات "حرجة" من الجوع، أو أسوأ. حيث تخيّم ظلال المجاعة على أجزاء من اليمن وجنوب السودان وإثيوبيا ونيجيريا بشكل قد يهدد معيشتهم. علاوة على هذا، يؤثر سوء التغذية على صحة ومستقبل ملايين آخرين. [7]

وفي مواجهة هذه الاحتياجات العالمية الملحة، وجّهت دولة الإمارات ما يقرب من ثلث مساعداتها الإنسانية لمعالجة مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي خلال عام 2022. حيث تم تخصيص 516.6 مليون درهم إماراتي (140.7 مليون دولار أمريكي) كمساعدات غذائية في حالات الطوارئ، استفادت منها 25 دولة، من بينهم 10 من البلدان الأقل نمواً

حملة 100 مليون وجبة التي أطلقتها مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية حققت أرقاماً تفوق التوقعات لتصل لـ 216 مليون وجبة.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

اثيوبيا

تعاني إثيوبيا من أزمة غذاء حادة تؤثر على ما يقدّر بنحو 20.1 مليون شخص، من بينهم أشخاص نازحين داخلياً هجروا منازلهم نتيجة الصراعات في الشمال والجفاف الشديد في الجنوب والجنوب الشرقي، حيث كانت لهم دولة الإمارات خير حليف خلال عام 2022[8]. وساهم سوء التغذية الذي يؤثر على الأطفال في الدولة في تفاقم التحديات. حيث تقدّر منظمة اليونيسف وجود نحو 600,000 طفل في الأماكن المنكوبة بالجفاف في حاجة للعلاج من سوء تغذية شديد الحدة[9].

جاءت تلك الدولة الواقعة في شرق أفريقيا على رأس قائمة الدول المتلقية لدعم مشاريع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ خلال عام 2022، بحصولها على ما يوازي 52 في المائة من إجمالي مخصصات المساعدات الغذائية، بقيمة بلغت 267.5 مليون درهم إماراتي (72.8 مليون دولار أمريكي). وبخلاف 500 طن مساعدات غذائية في حالات الطوارئ، برهنت دولة الإمارات على التزامها بالتخفيف من حدة أزمة الأمن الغذائي التي تعاني منها إثيوبيا من خلال التعهد بتقديم 312.2 مليون درهم إماراتي (85.0 مليون دولار أمريكي) لصالح صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة. تم توجيه قسم كبير من هذه المساهمة لتلبية متطلبات المساعدات الغذائية العاجلة لإثيوبيا. ساهمت تلك المساهمة عالية القيمة، بالإضافة إلى الشراكات الحيوية مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، في التمكن من تقديم الغذاء والدعم التغذوي الضروري لإنقاذ الأرواح

الصومال

جاءت الصومال، والتي تواجه جفاف كارثي، كثاني أكثر دولة تلقياً لمشاريع تقديم المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ في عام 2022. حيث تم تخصيص مدفوعات بقيمة 73.1 مليون درهم إماراتي (19.9 مليون دولار أمريكي) لاستكمال الجهود الإنسانية العالمية المبذولة لمساعدة 7.1 مليون شخص غير قادرين على تلبية متطلباتهم اليومية من الغذاء وفي حاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة. يواجه ما يزيد عن 200 ألف شخص منهم مستويات كارثية من الجوع، بالإضافة إلى معاناة ما يقدر بنحو 1.5 مليون طفل تحت سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. واستجابةً لتلك الأزمة، حشدت دولة الإمارات لتوصيل ما يزيد عن 6,000 طن من المساعدات الغذائية إلى الصومال

كما امتدت جهود دولة الإمارات في قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ لأكثر من إثيوبيا والصومال لتشمل دولاً أخرى تكافح في مواجهة أزمات غذاء. منها على سبيل المثال، أفغانستان وتشاد ونيجيريا وباكستان والسودان وسوريا وأوكرانيا واليمن و زيمبابوي، استفادت جميعها من العطاء السخي لدولة الإمارات العربية المتحدة. كذلك كان من بين التدخلات العديدة التي قامت بها الدولة، تقديم سلال غذاء شهرية، مما شكّل شريان حياة للمجتمعات التي تعيش على شفا الوقوع في الهلاك

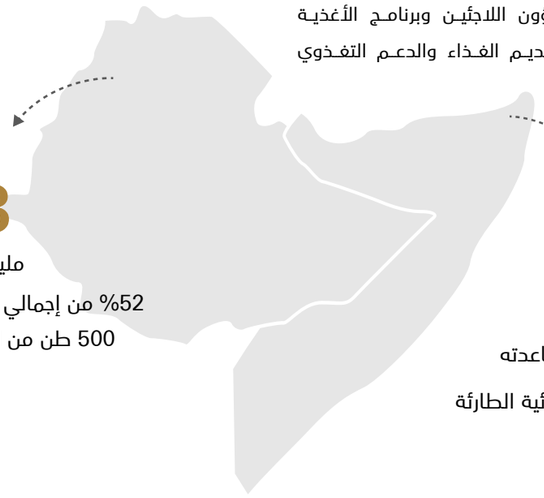

الصحة في حالات الطوارئ

تتسبب الكوارث والحالات الطارئة في وقوع آثار وخيمة على صحة ورفاهية ملايين الأشخاص على مستوى العالم في كل عام. حيث تُفضي إلى تبعات فورية تنعكس على الصحة، كما في حالة الإصابات الناتجة عن وقوع الزلازل والفيضانات والأخطار المشابهة الأخرى. علاوة على هذا، فقد تتسبب في وقوع أزمات صحية عامة طويلة الأجل عقب حدوث الكارثة الأولى. يمكن أن يحدث هذا الوضع عندما تكون الخدمات الصحية مستهلكة أو مستنزفة، وعندما تتجاوز الاحتياجات المتفاقمة القدرات الراهنة للأنظمة الصحية، أو في حالة عدم إدارة المخاطر الصحية المباشرة بالشكل الملائم

لذلك وضعت دولة الإمارات التصدي لتلك التحديات موضع الأولوية خلال عام 2022، من خلال تقديمها لمدفوعات بقيمة 325.8 مليون درهم إماراتي (88.7 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع تندرج تحت قطاع الصحة في حالات الطوارئ. جاء هذا القطاع في المرتبة الثانية لأكثر القطاعات تلقياً للمساعدات الإنسانية خلال عام 2022، حيث تم تقديم تلك المساعدات في عشر دول، منها أربعة من البلدان الأقل نمواً على مستوى العالم. كانت ليبيريا والأردن على رأس قائمة الدول المستفيدة من المساعدات الإماراتية المقدمة لقطاع الصحة في حالات الطوارئ، بنسبة 23 في المائة و22 في المائة على الترتيب.

جاءت ليبيريا، والتي تعاني من الآثار الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على نظامها الصحي، على رأس قائمة الدولة المتلقية لمشاريع الصحة في حالات الطوارئ التي مولتها دولة الإمارات خلال عام 2022. فتم تخصيص مساعدات بقيمة 73.5 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي) لليبيريا نتيجة تسبب الجائحة في انقطاع الخدمات الصحية وخلق عدد لا حصر له من الاحتياجات ذات الأولوية في القطاع الصحي بها. ومن بين أوجه صرف هذا الدعم تمويل بناء وتجهيز مستشفى شامل في مقاطعة غبابولو، بسعة 125 سرير وتمتد على مساحة 80 ألف متر مربع.

علاوة على هذا، وجّهت دولة الإمارات اهتماماً خاصاً لدولة الأردن، والتي تواجه تحدياً كبيراً في ظل استضافتها لثاني أكبر عدد من اللاجئين مقارنة بعدد سكانها على مستوى العالم[10]. ونتيجة لتلك الظروف، جاءت الأردن لتكون محور تركيز لمبادرات قطاع الصحة في حالات الطوارئ.

وباستضافتها لنحو 760 ألف لاجئ، غالبيتهم من سوريا، بالإضافة إلى أعدادٍ كبير من العراق واليمن السودان والصومال، حصلت الأردن من دولة الإمارات على مساعدات بقيمة 73.3 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2022. تم توجيه هذا الدعم بصفة أساسية لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية والعلاجات الضرورية، بالإضافة إلى تمويل التكاليف التشغيلية الشهرية للمستشفى الميداني الإماراتي الأردني والمستشفيات الميدانية في مخيّمات اللاجئين.

واستجابةً للزلزال المدمر الذي ضرب ولايتي باكتيكا وخوست في أفغانستان يوم 22 يونيو 2022، وتسبب في دمار وحصد أرواح ما يزيد عن 1000 شخص، بادرت دولة الإمارات بالتدخل السريع وحشدت مساعدات بقيمة 55.1 مليون درهم إماراتي (15.0 مليون دولار أمريكي). ومن خلال إطلاقها لعملية إغاثة ضخمة، أرسلت الإمارات 3 طائرات تحمل مستلزمات مستشفى متنقل على مساحة 1,000 متر مربع. تم تجهيز هذا المستشفى الميداني بغرفتي عمليات على أحدث طراز و75 سرير، وتم تصميمه لتقديم مساعدات طبية للحالات الحرجة من ضحايا الزلزال جاءت هذه الاستجابة الإنسانية العاجلة كجزء من التزام دولة الإمارات الدائم بتقديم المساعدات العاجلة والطارئة في أوقات الأزمات. كان الهدف من عملية الجسر الجوي الذي أطلقته دولة الإمارات هو ضمان التدفق المستمر للمساعدات عقب وقوع الكارثة

وبالإضافة إلى المستشفى الميداني، أرسلت دولة الإمارات كذلك 16 طن من الأجهزة والمستلزمات الأساسية إلى جانب فريق طبي من الأطباء المهرة. تم تكليفهم بمهمة إدارة وتشغيل المستشفى الميداني بكفاءة، وتقديم الخدمات الطبية العاجلة للمتضررين من تلك الكارثة الطبيعية.

فضلاً على ما سبق، ساهمت دولة الإمارات بقدر كبير من الموارد والمستلزمات الطبية لكل من فلسطين وأوكرانيا. حيث تم تزويد فلسطين بما يزيد عن 85 طن من العقاقير والمستلزمات الطبية والأجهزة الأساسية، بينما حصلت أوكرانيا على أكثر من 30 طن من مساعدات طبية مماثلة. قدمت كذلك دولة الإمارات مشاريع رعاية الصحية في حالات الطوارئ لكل من إثيوبيا وباكستان ولبنان واليمن، مما يؤكد على اتساع نطاق وعمق التزامها تجاه حالات الطوارئ الصحية على مستوى العالم

دعم المنظومة الصحية في محافظة شبوة اليمنية.
المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ والإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية

شكّلت قطاعات المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، والإيواء في حالات الطوارئ، والمواد غير الغذائية محور تركيز أساسي ضمن جهود المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات خلال عام 2022، حيث حصلت على ما قيمته 346.1 مليون درهم إماراتي (94.3 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي 19 في المائة من إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات خلال العام. تم توزيع هذا الدعم الهائل على 37 دولة مستفيدة، مع التركيز بشكل خاص على 10 من البلدان الأقل نمواً

جاءت باكستان على رأس قائمة الدول المستفيدة من هذه المساعدات، بحصولها على 42 في المائة من إجمالي المساعدات الموجهة لهذا القطاع، بقيمة 180.8 مليون درهم إماراتي (33.7 مليون دولار أمريكي). واستجابةً للفيضانات العارمة التي اكتسحت باكستان خلال عام 2022، برهنت الإمارات على دعمها الاستباقي من خلال إطلاق ما يزيد عن 60 جسر جوي وإرسال 3 سفن كبيرة محمّلة بالمساعدات.

واستكمالاً لعمليات إرسال الغذاء والإمدادات الطبية، نتج عن تلك الجهود توصيل ما يزيد عن 5,000 طن من المواد غير الغذائية ومستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ ومياه الشرب الآمنة، من أجل دعم ما يزيد عن 500 ألف أسرة باكستانية متضررة من الفيضانات. علاوة على هذا، ساهمت استراتيجية الإمارات في توفير 665 طن من مستلزمات الطوارئ الأساسية من الأسواق المحلية بباكستان في تحقيق فائدتين: الأولى تعجيل الإغاثة، والثانية تحفيز الاقتصاد المحلي

وفي الأردن، قدمت دولة الإمارات مساعدات الإنسانية تتخطى مجرد تمويل الإمدادات الصحية في حالات الطوارئ. حيث شملت أوجه الدعم المقدمة بقيمة 63.8 مليون درهم إماراتي (17.4 مليون دولار أمريكي) تمويل المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، والإيواء في حالات الطوارئ، والمواد غير الغذائية، مثل توفير الملابس الشتوية والبطاطين لمخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى الدعم المالي لتغطية تكاليف التشغيل المستمرة لهذه المخيّمات، بما في ذلك التكاليف الشهرية للمرافق العامة

امتدت المساهمات الإماراتية كذلك لتشمل السودان، حيث تم إرسال ما يزيد عن 2,000 طن من المساعدات متعددة القطاعات. شملت هذه المساعدات ما يقرب من 1,500 طن من الخيام ومواد الإغاثة في حالات الطوارئ، تم شراء أغلبها من الأسواق المحلية، مما يعزز الاقتصاد المحلي في الوقت الذي يتم فيه تقديم المساعدات الحيوية

وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية، عقدت دولة الإمارات شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإصلاح أماكن الإيواء المؤقت لنحو 2,000 أسرة لاجئة. وعلى نحو مشابه، حصل لاجئو الروهينغا في بنجلاديش على دعم كبير، شمل تمويل عمليات تجهيز أماكن الإيواء المؤقت وإمدادها بالمستلزمات الضرورية والمواد غير المغذائية. وتؤكد تلك التدخلات المتنوعة على التزام دولة الإمارات بالاستجابة للأزمات الإنسانية متعددة الجوانب في شتى أنحاء العالم

الإمارات ترسل طائرة مساعدات لأوكرانيا لدعم الإغاثة الإنسانية للاجئين والنازحين.

المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

التعليم في حالات الطوارئ

بحسب ما أشارت منظمة اليونيسف، أجبرت الأزمة العالمية لنزوح الأطفال ما يقدّر بنحو 35 مليون طفل على مستوى العالم على النزوح قسرياً، ومن الحقائق المفزعة في هذا الشأن أن ما يقرب من نصف هؤلاء الأطفال اللاجئين في سن المدرسة متسربين من التعليم. أعادت دولة الإمارات خلال عام 2022[11] التأكيد على التزامها الثابت تجاه تعليم الأطفال المتضررين من الأزمات الإنسانية، وذلك بتقديمها لمدفوعات بقيمة 4.7 مليون درهم إماراتي (1.3 مليون دولار أمريكي) لإطلاق مشاريع للتعليم في حالات الطوارئ في كل من بنغلاديش والأردن وكينيا واليمن.

في بنغلاديش، عقدت دولة الإمارات شراكة مع منظمة بناء الموارد عبر المجتمعات (BRAC) لإطلاق برنامج "دعم تعليم وحماية لاجئي الروهينغا"، والذي يخدم المجتمع في كوكس بازار، حيث يعيش ما يزيد عن 720 ألف من لاجئي الروهينغا. يتم من خلال البرنامج تلبية احتياجات التعليم لنحو 28 ألف طفل يعيش في مخيّمات اللاجئين، بالإضافة إلى توفير متطلبات حملة المياه والإصحاح والنظافة الصحية والمواد غير الغذائية الضرورية. تشكّل هذه المبادرة جزءاً من خطة استجابة قطاعية أوسع نطاقاً تهدف لتلبية احتياجات التعليم للأطفال اللاجئين.

وفي الأردن، يسّرت دولة الإمارات الوصول إلى المعارف من خلال تقديمها لعدد 5,000 كتاب باللغتين العربية الانجليزية للأطفال المقيمين في مخيمات اللاجئين. كما عززت دولة الإمارات الدعم الموجّه لصالح برنامج "التعليم في حالات الطوارئ" من خلال: إطلاق برنامج "المدرسة السحابية" - وهي مدرسة افتراضية للتعليم الثانوي مخصصة لتعليم اللاجئين. وتشارك في تلك المبادرة منصة بيداغو (Pedago)، وهي شركة ابتكارية في مجال تقنيات التعليم ابتكرت ما يُعرف "بالمدارس السحابية". ويوفر نظام بيداغو للتعليم التفاعلي، الحائز على الجوائز، مناهج دراسية للمرحلة الثانوية على أعلى طراز عالمي يستند إلى المناهج المحلية للدول المُضيفة. وقد اختبر البرامج منصة تقنيات التعليم الذكي في الأردن، باستخدام منهجيته المعتمدة على التعليم التفاعلي لتحسين مخرجات التعليم ورفع معدلات النجاح في شهادة "التوجيهية" بين الطلاب الأردنيين الذي يعانون من أوجه الضعف والهشاشة واللاجئين السوريين، وذلك من خلال مزيج من التعليم الحضوري في الفصول الدراسية والدراسة الذاتية.

في كينيا، دعّمت دولة الإمارات برنامجين مصممين لحماية وتعليم وتمكين النساء والفتيات اللاجئات اللاتي انفصلن عن أسرهن. وبالإضافة إلى تحسين فرص الحصول على خدمات التعليم والحفاظ على معدلات بقاء الطلاب وتحسين مخرجات تعليم اللاجئات والفتيات في المجتمعات المضيفة، تم من خلال البرنامج كذلك تأمين المشتريات والأجهزة والمستلزمات ومواد التعلّم والأثاث لتجهيز مدرسة داخلية

وفي اليمن، سارعت دولة الإمارات بتوصيل ما يزيد عن 16 طن من مستلزمات المدارس لتعزيز الموارد التعليمية في بيئة يمكن أن تُحدث الإمدادات الأساسية فيها فارقاً ضخماً

وتبرهن تلك المبادرات على التزام دولة الإمارات المستمر بمعالجة أزمات التعليم في شتى أنحاء العالم بين الأطفال النازحين، وتسخير الوسائل التقليدية والحلول المستندة إلى تقنيات مبتكرة لضمان استمرار التعليم في ظل ظروف تحيط بها الصعوبات والتحديات

الهلال الأحمر الإماراتي يوزع الحقائب المدرسية والقرطاسية على الطلاب في أم درمان بالسودان.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية

اتخذت دولة الإمارات خلال عام 2022 خطوات استباقية من أجل تلبية الاحتياجات الملّحة المتعلقة بالمياه والإصحاح في حالات الطوارئ، وخاصةً في المناطق التي تعاني من ندرة شديدة في المياه. وفي هذا السياق، يأتي قضاء سنجار في العراق كأحد أبرز الأمثلة على مثل تلك المناطق، حيث بات الحصول على المياه النظيفة، والذي يعتبر أحد حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها عالمياً، أمراً نادراً وصل لمستويات مقلقة. وذلك بعد أن تركت آثار الصراعات سكان قضاء سنجار يكافحون للحصول على المياه في ظل تضرر البنية التحتية للمياه والإصحاح والصحة العامة بشكل خطير. حيث يواجه غالبية العائدين واقعاً مفزعاً نتيجة تلوث مصادر المياه. ونظراً للقيود الاقتصادية، تعتبر المياه المعبأة، بالرغم من كونها أكثر أماناً، إلا أنها غالباً ما تكون صعبة المنال، مما يدفع العديد لاستهلاك مياه ملوثة يحتمل أن تكون ضارة، مما يرفع حجم المخاطر الصحية

وإدراكاً منها لخطورة الموقف، قامت مبادرة نادية مراد بمشروع طموح لتجديد مرافق المياه والإصحاح في قضاء سنجار. شمل هذا المشروع إنشاء مرافق محورية في عدة أماكن كالمدارس والعيادات والمزارع والقرى. وبالإضافة إلى عمليات البناء والتشييد، أكدت المبادرة على أهمية التدريب على إدارة المياه وتعليم أساسيات الصحة العامة. وتسعى المبادرة من خلال هذا إلى غرس الشعور بالتمكين في المجتمع، لحثّهم على المحافظة على مصادر المياه وتبني معايير الحياة الصحية ودعماً لهذه الهدف النبيل، تعهدت دولة الإمارات في عام 2019 بتقديم مساهمة كبيرة بقيمة 110.2 مليون درهم إماراتي (30.0 مليون دولار أمريكي). تم دفع 3.9 مليون درهم إماراتي (1.05 مليون دولار أمريكي) منها في عام 2022. وإلى جانب هذا التعهد، واصلت دولة الإمارات التزامها في الصومال من خلال استمرار دعمها لمشاريع تضمن توفير مياه الشرب الآمنة للمقيمين.

خلال عام 2022، تصدّرت دولة الإمارات مرة أخرى طليعة المساعي الإنسانية العالمية، لتؤكد على التزامها الثابت بتوفير الرعاية والرفاهية للمجتمعات المنكوبة في شتى أنحاء العالم. وتؤكد سياسية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مبادئها الأساسية دوماً، والتي لا تهدف إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة فحسب، بل والحفاظ على كرامة كل فرد، وخاصةً في المناطق المنكوبة بالأزمات

ومع ذلك، فجهود الدولة تتجاوز مجرد الإغاثة الفورية. حيث تناصر دولة الإمارات بتفاني الجهود الدولية المدافعة عن القضايا الإنسانية، وتسعى لإيصال أصوات الفئات الأكثر ضعفاً. وفي ظل الخطوات الدولة الحثيثة لأن تكون مركزاً للعمليات والأبحاث الإنسانية، تعمل المبادرات المتنوعة بالدولة، مثل معرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية بدبي، بمثابة منصات أساسية لدعم العمل الإنساني. حيث تسهم المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها دولة الإمارات، خاصةً فيما يتعلق باستضافة العديد من المنظمات الدولية، في تعزيز مكانتها كأحد أبرز مراكز العمليات الإنسانية وأكثرها أهمية على مستوى العالم. وكما أثبت عام 2022، امتدت مساهمات دولة الإمارات لتكون أكثر من مجرد دعم مالي أو مادي في صورة مساعدات إنسانية مقدمة لشتى أنحاء العالم، بل إنها تؤكد على القيم المتجذّرة في الطبيعة الإماراتية، والتي تحث على الوحدة والتكافل والمشاركة في تحمّل المسؤولية

مشروع حفر بئر في الصومال ضمن حملة إغاثة عاجلة للصومال.
المصدر: جمعية دار البر

04

التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

سد ميتولونج - ليسوتو.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

مقدمة

يستعرض الفصل الرابع بمزيد من التفصيل تحليلاً شاملاً للتوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022. كما يتطرق إلى الدعم الإماراتي المقدم للدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، بما فيها البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

فضلاً عن ذلك، يقدم هذا الجزء نظرة تحليلية عن أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية المنفذة خلال عام 2022، مع التركيز بشكل خاص على أربعة من الدول محور التركيز. حيث تستعرض الصفحات التالية بمزيد من التفصيل الجهود الإماراتية المبذولة، وشرحاً أعمق لالتزامات دولة الإمارات المعلنة بتقديم مساعداتها الخارجية

نظرة عامة

امتدت الجهود الإنسانية والتنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة لمناطق وأقاليم تجاوزت حدودها الجغرافية لتشمل مناطق مختلفة من العالم خلال عام 2022، حيث حصلت قارة آسيا على نحو 42 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، لتحتل بذلك المركز الأول بين أكثر قارات العالم تلقياً لجهود المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية الإماراتية على مستوى العالم. فحصلت الدول الأسيوية على مساعدات بقيمة 5.28 مليار درهم إماراتي (1.44 مليار دولار أمريكي). وعلى الجانب الآخر، حصلت قارة أفريقيا خلال عام 2022 على ما يوازي 17 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية، بقيمة وصلت إلى 2.21 مليار درهم إماراتي (600.6 مليون دولار أمريكي). وتم تخصيص المبالغ المتبقية لصالح قارات ومبادرات متعددة الدول أخرى.

علاوة على هذا، بذلت دولة الإمارات جهوداً متضافرة لدعم الدول التي تواجه مشاكل وتحديات استثنائية. حيث بلغت قيمة المساعدات متعددة القطاعات التي قدمتها دولة الإمارات لفئة البلدان الأقل نمواً 3.36 مليار درهم إماراتي (914.1 مليون دولار أمريكي). كما نفذت دولة الإمارات مبادرات تنموية وخيرية في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عام 2022 بدعم تمويلي بلغت قيمته 206.4 مليون درهم إماراتي (56.2 مليون دولار أمريكي)

دولة الإمارات ترسل طائرة تحمل 30 طنا من المساعدات للاجئين الأوكرانيين في مولدوفا.

المصدر: وزارة الخارجية الإماراتية

الشكل (20): المساعدات الخارجية المدفوعة، حسب الجهة القارات (القيمة بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2022)

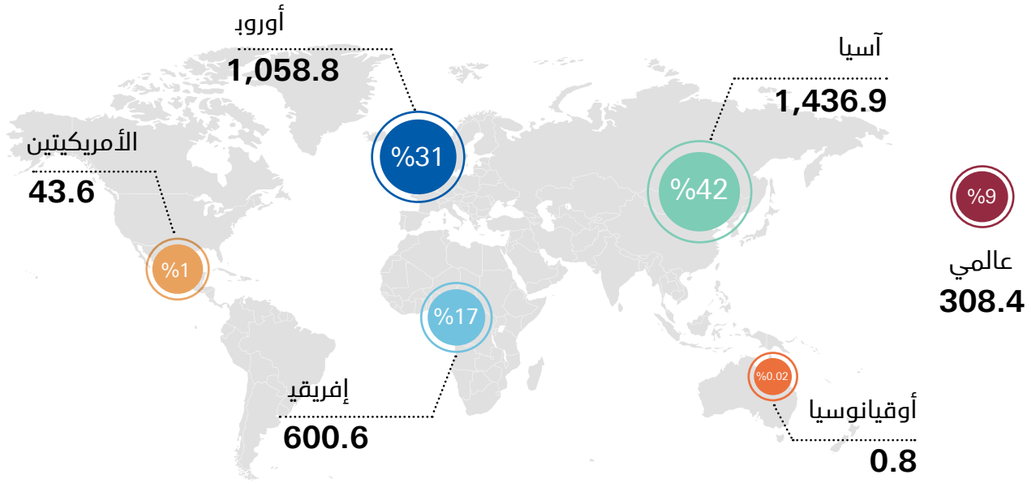

آسيا	1,436.9	%42
غرب آسيا	1,119.9	%32
جنوب آسيا	208.4	%6
وسط آسيا	62.9	%2
جنوب شرق آسيا	45.6	%1
شرق آسيا	0.03	%0.001

أوروبا	1,058.8	%31
جنوب أوروبا	1,050.2	%30
شرق أوروبا	8.1	%0.2
غرب أوروبا	0.3	%0.01
شمال أوروبا	0.2	%0.01

إفريقيا	600.6	%17
شرق إفريقيا	307.2	%9
غرب إفريقيا	157.6	%5
شمال إفريقيا	128.7	%4
وسط إفريقيا	5.5	%0.2
جنوب إفريقيا	0.8	%0.02
أقاليم متعددة (إفريقيا)	0.8	%0.02

عالمي	308.4	%9
أقاليم متعددة (عالمي)	308.4	%9

الأمريكيتين	43.6	%1
أمريكا الجنوبية	38.6	%1
الكاريبي	2.7	%0.1
أمريكا الشمالية	1.4	%0.04
أمريكا الوسطى	1.0	%0.03

أوقيانوسيا	0.8	%0.02
أستراليا ونيوزيلندا	0.8	%0.02
بولنيزيا	0.03	%0.001
ميلانيزيا	0.03	%0.001

آسيا

على غرار ما جرى في العام الأسبق، جاءت قارة آسيا على رأس قائمة المناطق المتلقية للمساعدات الخارجية الإماراتية من حيث عدد المستفيدين خلال عام 2022 بدعم بلغت قيمته 5.28 مليار درهم إماراتي (1.44 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي نحو 42 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية لدولة الإمارات خلال عام 2022. تم تقديم ما يقرب من 59 في المائة من المدفوعات المقدمة لتلك القارة في شكل منح

وفيما يتعلق بفئة المساعدات، تم تخصيص 83 في المائة من المساعدات الخارجية في صورة مساعدات تنموية، ونحو 13 في المائة منها في صورة مساعدات إنسانية، بينما تم توجيه النسبة المتبقية في صورة عطاء خيري. مع ملاحظة أنه تم توجيه نحو 4 في المائة من قيمة المساعدات الإماراتية الموجّهة لقارة آسيا إلى ست دول من فئة البلدان الأقل نمواً

الشكل(21) المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لقارة آسيا

حسب المنطقة وفئة المساعدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

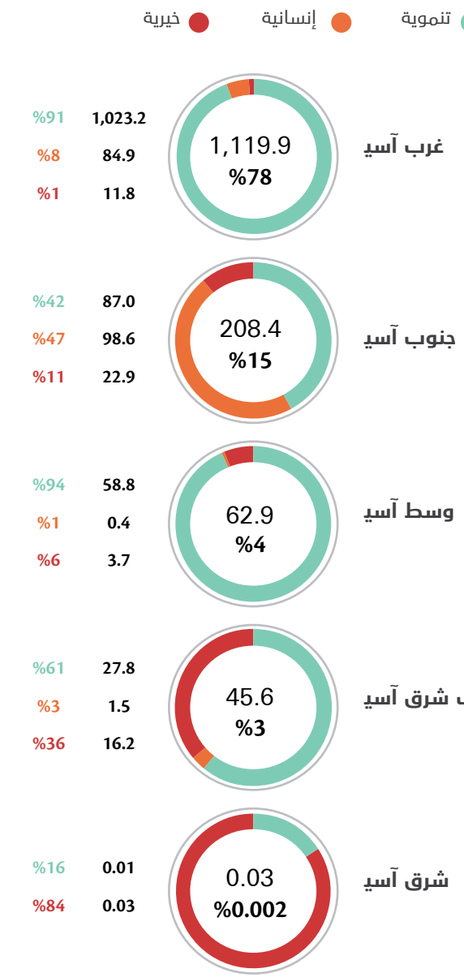

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

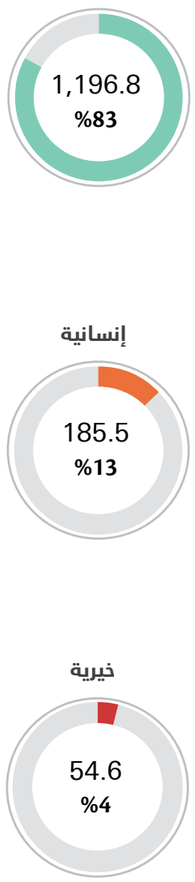

دعم الميزانية العامة	633.8	%53
الإسكان منخفض التكلفة	85.3	%7
خدمات الرعاية الإجتماعية	76.2	%6
مكافحة كوفيد-19	75.0	%6
سياسة البناء والإدارة التنفيذية	37.5	%3
الخدمات الطبية	33.7	%3
أخرى	255.4	%21
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	54.9	%30
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	53.1	%29
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	40.0	%22
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	21.9	%12
خدمات الدعم والتنسيق	12.6	%7
أخرى	3.0	%2
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	25.9	%47
المنشآت الدينية	16.6	%30
البرامج الموسمية	10.0	%18
التعليم الديني	2.3	%4

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

المساعدات الحكومية	644.1	%45
صندوق أبوظبي للتنمية	550.6	%38
الهلال الأحمر الإماراتي	90.8	%6
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	41.7	%3
جمعية الشارقة الخيرية	31.9	%2
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	18.4	%1
جمعية دار البر	16.0	%1
مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية	12.8	%1
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	8.9	%1
جمعية الإمارات الخيرية	4.8	%0.3
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	3.4	%0.2
أخرى	13.6	%1

ويعود السبب في ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة لقارة آسيا بشكل أساسي إلى البرامج المكثفة التي نفذتها الدولة في منطقة غرب آسيا خلال عام 2022. حيث حصلت المشاريع المنفذة في تلك المنطقة على مساعدات بقيمة 4.11 مليار درهم إماراتي (1.12 مليار دولار أمريكي)، بما يمثل 78 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لقارة آسيا خلال عام 2022. حيث تصدّرت الأردن واليمن في ذلك العام قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم.

تم توجيه قدر كبير من المساعدات كذلك إلى منطقة جنوب آسيا، بمدفوعات وصلت إلى 765.6 مليون درهم إماراتي (208.4 مليون دولار أمريكي)، وحصلت باكستان على نصيب الأسد من هذا الدعم، بنسبة بلغت 48 في المائة. كذلك حصلت جزر المالديف، والمصنفة كأحد الدول الجزرية الصغيرة النامية، على 21% من المساعدات الموجّهة لتلك المنطقة وبالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى، جاءت أوزبكستان في المركز الأول بين الدول المستفيدة، بنسبة 41 في المائة، بقيمة مساعدات خارجية بلغت 231.1 مليون درهم إماراتي (62.9 مليون دولار أمريكي). أما منطقة جنوب شرق آسيا فقد حصلت على مدفوعات بقيمة 167.6 مليون درهم إماراتي (45.6 مليون دولار أمريكي)، حيث جاءت إندونيسيا في المركز الأول في قائمة الدول المتلقية للمساعدات بحصولها على ما يزيد عن نصف قيمة المساعدات المخصصة للمنطقة خلال عام 2022.

أما على مستوى قطاعات المساعدات، فقد حصل قطاع دعم الميزانية العامة على الجزء لأكبر من المساعدات ثنائية الأطراف التي قدمتها دولة الإمارات لقارة آسيا، بنسبة بلغت 44 في المائة من المساعدات. بينما جاء قطاع بناء إسكان منخفضة التكلفة في المرتبة الثانية بين أعلى القطاعات تلقياً للمساعدات، هذا إلى جانب قطاعات خدمات الرعاية الاجتماعية، ومكافحة فيروس كوفيد-19، والصحة في حالات الطوارئ كذلك على دعم كبير من دولة الإمارات

مشروع مطار مافارو-جزر المالديف.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الالتزامات

أعلنت دولة الإمارات تعهدات لدعم العديد من مبادرات المساعدات المخطط تنفيذها في المستقبل بقيمة بلغت 3.19 مليار درهم إماراتي (868.5 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج سيتم تنفيذها في آسيا، على أن يتم تقديم تلك المدفوعات على مدار السنوات المقبلة

وتتضمن الصفحات التالية مزيداً من التفاصيل حول المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى دولتين آسيويتين، هما الأردن واليمن

أفريقيا

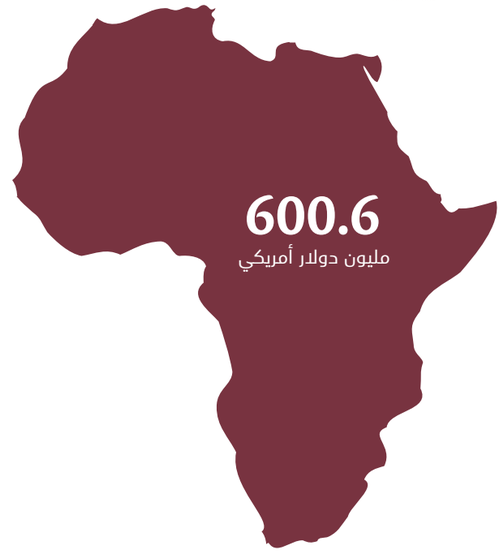

لطالما كانت أفريقيا أحد أهم محاور تركيز جهود المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. إذ وصلت قيمة المدفوعات الموجهة لصالح مشاريع المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية المنفذة في القارة السمراء خلال عام 2022 إلى نحو 2.21 مليار درهم إماراتي (600.6 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 10 في المائة مقارنة بالعام الأسبق، مما يؤكد على التزام دولة الإمارات القوي بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا

وعلى غرار الأعوام السابقة، كانت 93 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لأفريقيا خلال عام 2022 في صورة منح. وفيما يتعلق بفئة المساعدات، تم تخصيص 58 في المائة من المساعدات الخارجية في صورة مساعدات تنموية، ونحو 26 في المائة منها في صورة مساعدات إنسانية وجهود إغاثة، بينما تم توجيه النسبة المتبقية في صورة عطاء خيري

الشكل(22): المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لقارة أفريقيا

حسب المنطقة وفئة المساعدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

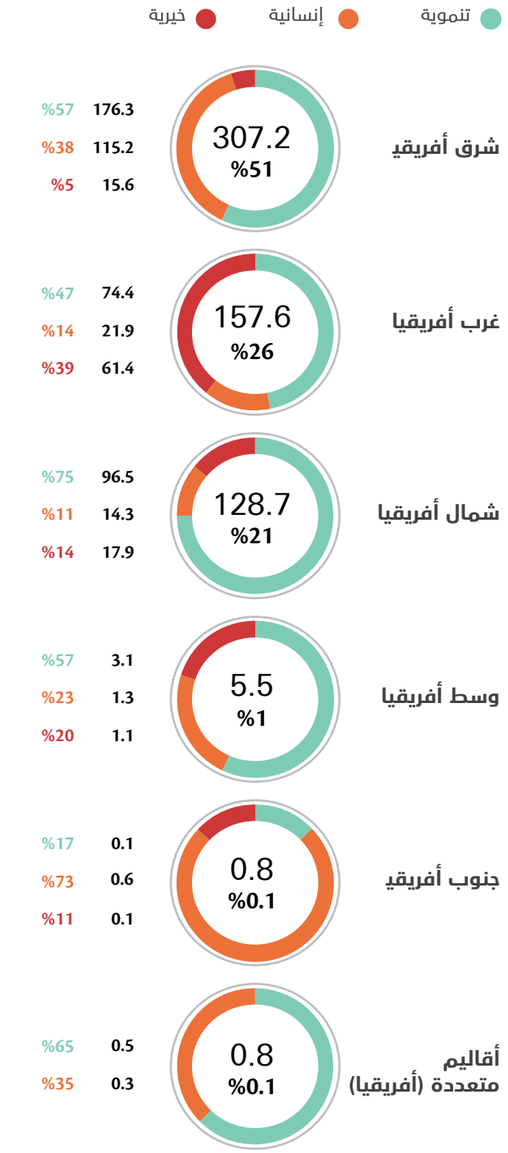

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

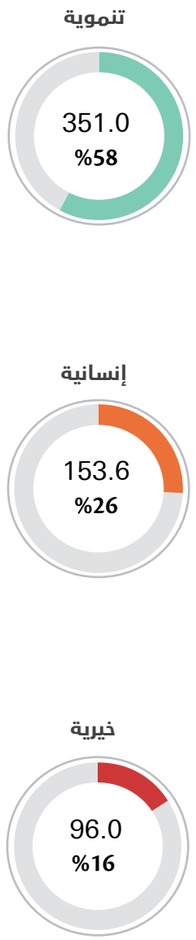

مكافحة كوفيد - 19	75.2	%21
خدمات الرعاية الإجتماعية	62.6	%18
البنية التحتية للنقل البري	49.6	%14
التنمية الحضرية وإدارتها	22.0	%6
إمدادات مياه الشرب الأساسية	21.5	%6
سياسة البناء والإدارة التنفيذية	20.8	%6
أخرى	99.3	%28
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	97.8	%64
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	31.0	%20
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	15.9	%10
خدمات الدعم والتنسيق	6.7	%4
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	1.7	%1
أخرى	0.5	%0.3
المنشآت الدينية	42.3	%44
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	36.1	%38
البرامج الموسمية	9.3	%10
التعليم الديني	8.3	%9

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

المساعدات الحكومية	242.6	%40
صندوق أبوظبي للتنمية	119.7	%20
الهلال الأحمر الإماراتي	73.1	%12
جمعية دار البر	52.1	%9
جمعية الشارقة الخيرية	33.0	%5
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	28.9	%5
جمعية دبي الخيرية	14.8	%2
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	14.4	%2
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	6.3	%1
مؤسسة القلب الكبير	4.6	%1
جمعية الإمارات الخيرية	4.2	%1
أخرى	7.1	%1

تركزت مدفوعات المساعدات الموجّهة لأفريقيا خلال عام 2022 بصورة كبيرة على 28 من البلدان الأقل نمواً في أفريقيا، بنسبة وصلت إلى 80 في المائة من إجمالي المساعدات الموجهة للقارة. بينما حصلت 12 دولة من دول الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل على نحو 19 في المائة منها. علاوة على هذا، حصلت أربعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على مساعدات خارجية بلغت 28.2 مليون درهم إماراتي (7.7 مليون دولار أمريكي)

حصلت منطقة **شرق أفريقيا** خلال عام 2022 على ما يوازي ضعف المساعدات الخارجية الإماراتية التي حصلت عليها في العام الأسبق، بنسبة بلغت 51 في المائة من الإجمالي، مما يجعلها من أكثر المناطق تلقياً للدعم في أفريقيا خلال عام 2022، بمدفوعات بلغت قيمتها 1.13 مليار درهم إماراتي (307.2 مليون دولار أمريكي)، ويعود السبب في هذه القفزة الكبيرة لحجٍ بعيد إلى الزيادة التي بلغت عشرة أضعاف المساهمات المقدمة إلى كل من إثيوبيا وجنوب السودان، والزيادة بنسبة 60 في المائة في المساعدات المقدمة للصومال، مقارنة بالعام السابق

كذلك حصلت منطقة **غرب أفريقيا** على نسبة 26 في المائة من المساعدات الخارجية الموجهة لأفريقيا خلال عام 2022، بقيمة بلغت 579.0 مليون درهم إماراتي (157.6 مليون دولار أمريكي). جاءت السنغال على رأس قائمة الدول المتلقية إلى جانب كل من موريتانيا وليبيريا والنيجر، حيث حصلت تلك الدول الأربعة مجتمعة على 65 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الموجهة لتلك المنطقة خلال عام 2022.

فضلاً عن ذلك، حصلت منطقة **شمال أفريقيا** على نحو 21 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية المخصصة لأفريقيا خلال عام 2022، بقيمة وصلت إلى 472.8 مليون درهم إماراتي (128.7 مليون دولار أمريكي). حيث احتلت مصر المرتبة الأولى بين الدول المتلقية للدعم، بحصولها على مايقارب نصف المساعدات الخارجية المخصصة لمنطقة شمال أفريقيا. بينما كانت كل من السودان والمغرب بين أكبر الدول المستفيدة، بنسب بلغت 29 في المائة و13 في المائة من المساعدات الموجهة للمنطقة، على الترتيب

حصلت ست دول في منطقة **وسط أفريقيا** على مساعدات من دولة الإمارات، خلال عام 2022 بقيمة بلغت 20.3 مليون درهم إماراتي (5.5 مليون دولار أمريكي). برزت تشاد كأكبر الدول المتلقية، تلتها جمهورية الكونغو الديموقراطية

وبالنسبة لقطاعات المساعدات، توزعت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لقارة أفريقيا خلال عام 2022 على 3 قطاعات رئيسية: الصحة والخدمات الاجتماعية والمساعدات السلعية بحصة بلغت 70% من الإجمالي، أما المشاريع الموجهة نحو المياه والنقل البري والبنية التحتية فتلقت مايعادل 9% من إجمالي المساعدات المقدمة لقارة أفريقيا في عام 2022.

صندوق أبوظبي للتنمية يمول مشروع طريق رئيسي في غامبيا.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

الالتزامات

تعهدت دولة الإمارات خلال عام 2022 بتقديم مساعدات بقيمة 425.3 مليون درهم إماراتي (115.8 مليون دولار أمريكي) لدعم عددٍ من الدول الأفريقية. تم تخصيص نحو 77 في المائة منها لصالح اثنتين من فئة البلدان الأقل نمواً، هما غينيا بيساو والصومال

ويكشف تحليل تلك التعهدات بحسب القطاع هيمنة مبادرات قطاع إعادة الإعمار والتنمية المدنية بحصوله على 89 في المائة، بينما توجّهت النسبة المتبقية لتحسين قطاع البنية التحتية للنقل البحري

مزيد من السرد التفصيلي للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى دولتين أفريقيتين، إثيوبيا والسودان، مبين في الصفحات اللاحقة.

الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة

يعتبر التقدم المحقق في الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، بما فيها النواحي الاجتماعية والتنموية والبيئية، على درجة عالية من الأهمية، لضمان عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. كما يعد من الضروري تحقيق الرؤية المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للعام 2030. وتتناول الصفحات التالية أوجه الدعم الإماراتي المقدم لهذه الدول، مع التركيز بشكل خاص على البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

البلدان الأقل نمواً

تم تصميم فئة أقل البلدان نمواً، بواسطة الأمم المتحدة منذ واحد وخمسين عام، للإشارة إلى الدول التي تواجه تحديات تنموية صعبة. ووصلت القائمة، التي بدأت بنحو 25 دولة، إلى ذروتها عام 1991، بعدد إجمالي بلغ حينئذ 52 دولة، بينما يصل تعداد أعضائها في الوقت الحالي إلى 46 دولة. ومن الجدير بالذكر، تمكّن ست دول فقط من التغلب على تلك الأوضاع والخروج من القائمة، وهي: بتسوانا والرأس الأخضر والمالديف وساموا وغينيا الاستوائية وفانواتو

ومن الناحية الجغرافية، تنتشر الدول الأقل نمواً عبر مناطق مختلفة، حيث توجد 33 دولة منها في أفريقيا، و9 دول في آسيا، ودولة واحدة في منطقة الكاريبي، و3 في منطقة المحيط الهادئ. وتمثل في مجموعها نحو 12 في المائة من إجمالي تعداد سكان العالم. ولكن مع هذا، تحقق تأثير اقتصادي لا يُذكر، يقدّر بنحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحوالي 1 في المائة من التجارة العالمية[12].

تسهم التحديات التنموية المتوارثة التي تواجهها تلك الدول في تعظيم أهمية وضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل حدودها. حيث كان التصدي لتلك التحديات وتعجيل التنمية في البلدان الأقل نمواً من أهم محاور تركيز الجهود العالمية.

ويتجلى هذا التعهد واضحاً في المبادرات التي تبنتها المؤتمرات المتوالية التي خصصتها الأمم المتحدة لفئة البلدان الأقل نمواً. ويعتبر أحدث إطار عمل استراتيجي يتعلق بهذا التوجّه هو برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نمواً للعِقد 2022 – 2031. ويؤكد البرنامج الذي تم إقراره في مارس 2022 على المنهج التعاوني بشكل يجمع ما بين البلدان الأقل نمواً والمجتمع الدولي الأوسع لتبني نمو وتنمية مستدامين

الإمارات ترسل طائرتين تحملان 34 طنا من الإمدادات الغذائية والطبية إلى إثيوبيا ومنطقة تيغراي.
المصدر: وزارة الخارجية الإماراتية

الشكل(23): المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لمجموعة البلدان الأقل نمواً - حسب القطاعات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

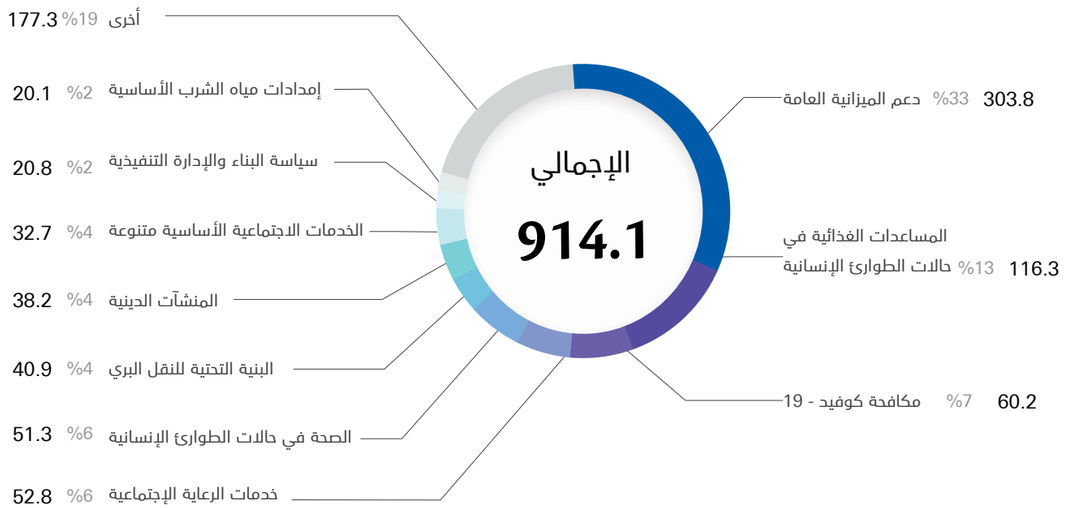

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

أظهرت دولة الإمارات خلال عام 2022 التزاماً ثابتاً بدعم فئة البلدان الأقل نمواً، من خلال تخصيصها لنحو 3.36 مليار درهم إماراتي (914.1 مليون دولار أمريكي) إلى 35 دولة تندرج تحت هذه الفئة. ويمثل هذا المبلغ زيادة بمقدار 3 في المائة عن العام السابق، وحوالي 27 في المائة من إجمالي ميزانية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022. وبتحليل أكثر تعمقاً، نجد أن نصيب المساعدات الإماراتية المركزة على البلدان الأقل نمواً في أفريقيا قد قفز بصورة كبيرة ليصل إلى 82 في المائة من قيمة المساعدات الموجهة للقارة

وبنظرة أقرب نكتشف أن غالبية المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2022 كانت غير واجبة السداد، حيث تم تقديم 65 في المائة منها في صورة منح، بينما كانت النسبة المتبقية في صور قروض ميسّرة

وفيما يتعلق بفئة المساعدات، استحوذت المساعدات التنموية الموجّهة للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2022 على نسبة كبيرة بلغت 69 في المائة، كما بلغت نسبة المساعدات الإنسانية نحو 22 في المائة منها، بينما تم توجيه النسبة المتبقية في صورة مساعدات خيرية

وبتحليل تلك المساعدات من منظور التقسيم بين الدول، نلحظ احتلاء اليمن قائمة الدول المستفيدة بحصولها على ما يوازي 43 في المائة من قيمة المساعدات الموجّهة للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2022. بينما تلتها كل من إثيوبيا والصومال بنسب متقاربة، حيث شكّلت هاتين الدولتين بالإضافة إلى اليمن نحو 69 في المائة من إجمالي المساهمات الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً في 2022.

وبتحليل نطاق زمني أوسع للسنوات الخمس السابقة من 2018-2022، نجد قيمة المساعدات الإماراتية التراكمية المقدمة لفئة البلدان الأقل نمواً خلال تلك الفترة قد وصلت إلى 32.67 مليار درهم إماراتي (8.90 مليار دولار أمريكي). ويمثل هذا المبلغ نحو 35 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة على مدار تلك الفترة

شكّلت المنح نحو 78 في المائة من القيمة التراكمية لتلك المساعدات، بما يؤكد على التزام دولة الإمارات القوي بدعم البلدان الأقل نمواً

فضلاً عن ذلك، أكدت دولة الإمارات على التزامها الثابت بدعم فئة البلدان الأقل نمواً من خلال سعيها لمواءمة مساعداتها الإنمائية الرسمية مع النسب العالمية الموضوعة. حيث تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية مؤشراً أساسياً لقياس مدى اجتهاد الدول المانحة في دعم مساعي التنمية الدولية. تم تحديد تلك النسب بناءً على معايير وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتؤكد خارطة الطريق الممتدة لخمسة عشر عاماً المرسومة لأهداف التنمية المستدامة على هذا الالتزام الدولي. وعلى وجه التحديد، الهدف السابع عشر منها والذي يحض الدول المتقدمة على تحقيق تعهداتها بشأن مساهماتها في المساعدات الإنمائية الرسمية. ويشدد هذا التكليف على وجوب تخصيص الدول المتقدمة لنسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية تُقدم للدول النامية، وتخصيص ما بين 0.15 في المائة إلى 0.20 في المائة من تلك المساعدات لصالح البلدان الأقل نمواً

وتأكيداً على عزمها الثابت، خصصت دولة الإمارات ما يوازي 0.20 في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية/دخلها القومي الإجمالي لصالح فئة البلدان الأقل نمواً خلال عام 2022، بما يلبي معيار القياس العالمي الموضوع لتلك الفئة. ومن خلال تحليل مدى التزام دولة الإمارات على مدار الفترة من 2018 إلى 2022، يتضح حجم الدعم المقدم لفئة البلدان الأقل نمواً بشكل أكبر. فعلى مدار خمسة أعوام، بلغت نسبة ما تم توجيهه من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لصالح فئة البلدان الأقل نمواً حوالي 0.34 في المائة، حيث لم تسعى دولة الإمارات لتحقيق النسب العالمية المستهدفة فحسب بل تجاوزتها، مما يعكس جدية التزام الدولة بتحقيق الازدهار والتنمية الدولية

الإمارات تقدم المزيد من المساعدات الإنسانية للسودان المتأثر بالفيضانات.

المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 دعم الميزانية العامة

عززت دولة الإمارات خلال عام 2022 التزامها بدعم البلدان الأقل نمواً من خلال تخصيصها لنحو 33 في المائة من مساعداتها الخارجية الموجهة للبلدان الأقل نمواً إلى قطاع دعم الميزانية العامة. ويؤكد هذا القطاع، والذي خصصت له دولة الإمارات 1.12 مليار درهم إماراتي (303.8 مليون دولار أمريكي) تم إنفاقها في البلدان الأقل نمواً خلال عام 2022، على أهمية تمكين تلك الفئة من رسم مساراتها التنموية بنفسها.

ومن خلال تمويل قطاع دعم الميزانية العامة، لم تقدم دولة الإمارات دعماً مالياً فحسب بل تكون قد عهدت للدول المتلقية كذلك بالإدارة المستقلة لتلك الموارد بالتوافق مع الأهداف والأولويات التنموية المحلية لتلك الدول

واتضحت أهمية هذه المنهجية أكثر عندما ضاعفت دولة الإمارات خلال عام 2022 من مساعداتها الموجهة لقطاع دعم الميزانية في البلدان الأقل نمواً لما يقرب من ثلاثة أضعاف مقارنةً بعام 2021.

جاءت جنوب السودان واليمن على رأس قائمة الدول المستفيدة من المساعدات ثنائية الأطراف هذه خلال عام 2022. (في النص الانجليزي 3 ثلاث، ما الدولة الثالثة؟؟) حيث يؤكد التركيز المنصب على تلك الدول على الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات في مساعدة الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وتسعى للاستفادة من الدعم الخارجي في دفع خطتها التنموية إلى الأمام. وتعيد دولة الإمارات من خلال هذا الدعم التأكيد على دورها كطرف فاعل مسؤول على الساحة العالمية يوجّه أولوية كبيرة للنهج التعاوني من أجل معالجة التحديات المشتركة ودفع الازدهار العالمي.

02 المساعدات السلعية

أكدت دولة الإمارات خلال عام 2022 على التزامها بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتصدي لمشكلات الأمن الغذائي من خلال توجيه قسم كبير من مساعداتها لهذا القطاع إلى فئة البلدان الأقل نمواً. وذلك من خلال تخصيصها لمساعدات بقيمة 554.9 مليون درهم إماراتي (151.1 مليون دولار أمريكي) في صورة منح، تركزت تلك المساعدات المقدمة لنحو 26 من البلدان الأقل نمواً على توفير العون في حالات الطوارئ مثل المساعدات الغذائية والمساعدات متعددة القطاعات والمستلزمات الخاصة بالإيواء، بالإضافة إلى برامج الأمن الغذائي، بنسبة صلت إلى 17 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً خلال ذلك العام

جاء قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ على رأس القطاعات المتلقية لجهود الإغاثة، بنسبة بلغت 77 في المائة من المساعدات الموجهة لقطاع المساعدات السلعية. وتبرهن تلك النسبة المرتفعة على المشكلات الملحة التي تواجهها العديد من البلدان الأقل نمواً في قطاع الأمن الغذائي. تخطّت مشاركة دولة الإمارات مجرد الدعم المالي فحسب، وذلك بتنفيذها لمشاريع على أرض الواقع لتسهيل توزيع الآلاف من سلال الغذاء والعديد من أطنان المواد الغذائية في عشرة من البلدان الأقل نمواً. وجاءت كل من أفغانستان وإثيوبيا والصومال واليمن على رأس قائمة الدول المستفيدة من تلك المبادرات خلال عام 2022، مما يدل على التركيز الاستراتيجي لدولة الإمارات على المناطق التي تعاني من عجز حاد في المواد الغذائية

وعلى نحوٍ موازٍ، أدركت دولة الإمارات أهمية تعزيز تلك الدول في مواجهة نقص الغذاء والأزمات الغذائية المستقبلية من خلال تخصيصها لمبلغ 50.9 مليون درهم إماراتي (13.9 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج الأمن الغذائي، تم تنفيذها في 23 من البلدان الأقل نمواً. تم توجيه الغالبية العظمى من تلك المساعدات إلى كل من إثيوبيا والنيجر والصومال والسودان واليمن. وتجسد مثل تلك المبادرات المنهجية ثنائية الأبعاد التي تتبعها دولة الإمارات، بالموازنة ما بين الإغاثة العاجلة والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي طويل الأجل

فضلاً عن ذلك، خصصت دولة الإمارات مساعدات بقيمة 76.9 مليون درهم إماراتي (20.9 مليون دولار أمريكي) لصالح مزيج من المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ وتقديم المواد غير الغذائية ومستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ. وصلت هذا الدعم إلى 10 من البلدان الأقل نمواً وكشفت الإمارات من خلاله عن النهج الشمولي الذي تتبعه للإغاثة في حالات الطوارئ، من خلال مراعاتها لتلبية الاحتياجات العاجلة وتبنيها لأشكال دعم أوسع نطاقاً. تصدّرت إثيوبيا والسودان قائمة الدول المستفيدة، بنسبة 78 في المائة من هذا التمويل

03 الصحة

أظهرت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022 اهتماماً قوياً بقطاع الصحة، وذلك باحتلاله للمركز الثالث بين القطاعات الأكثر تلقياً للدعم الموجّه للبلدان الأقل نمواً، بفارق ضئيل عن قطاع المساعدات السلعية. وصلت قيمة المساعدات الموجهة لهذا القطاع 527.2 مليون درهم إماراتي (143.5 مليون دولار أمريكي)، بنسبة بلغت 16 في المائة من إجمالي مساهمات دولة الإمارات الموجهة للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2022. تم تقديم تلك المساعدات إلى 24 من البلدان الأقل نمواً وتم توزيعها بالكامل في صورة منح

04 مكافحة فيروس كوفيد-19

حصلت جهود مكافحة فيروس كوفيد-19 على نحو 42 في المائة من المساعدات الموجّهة لقطاع الصحة في البلدان الأقل نمواً، مما يوضح مدى التزام دولة الإمارات بالجهود الدولية لمحاربة الجائحة. جاءت إثيوبيا على رأس قائمة الدول المستفيدة بحصولها على ما يزيد عن مليوني جرعة لقاح ضد فيروس كوفيد19-

05 الصحة في حالات الطوارئ

حصلت مشاريع الصحة في حالات الطوارئ خلال عام 2022 على دعم بقيمة 188.4 مليون درهم إماراتي (51.3 مليون دولار أمريكي)، وتم تنفيذها في 4 من البلدان الأقل نمواً. تصدّرتها ليبيريا، بسبب الأزمة الصحية التي واجهتها نتيجة الجائحة، بحصولها على 73.5 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي). وتجسد هذا الدعم في شكل مشروع بناء لمستشفى ضخم في مقاطعة غباربولو على مساحة 80 ألف متر مربع، بسعة 125 سرير

في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب مقاطعتي بكتيكا وخوست في أفغانستان عام 2022، سارعت دولة الإمارات بدفع مساعدات بقيمة 55.1 مليون درهم إماراتي (15.0 مليون دولار أمريكي). بالإضافة إلى إرسال طاقم طبي ومستلزمات وأجهزة طبية وأدوية لإنقاذ الأرواح، كما أرسلت الإمارات مستشفى متنقل على مساحة 1000 متر مربع، بسعة 75 سرير وغرفتي عمليات على أحدث طراز، لمساعدة ضحايا الزلزال. وفي إثيوبيا، تم توصيل ما يزيد عن 180 طن من الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية. أما في اليمن، فتم تنفيذ العديد من المشاريع الصحية في حالات الطوارئ.

06 الخدمات الطبية والبنية التحتية الصحية الأساسية

انطلاقاً من إدراكها العميق لأن النظام الصحي المتسم بالمرونة يعتمد على وجود خدمات وبنية تحتية قوية، خصصت دولة الإمارات مساعدات بقيمة 77.2 مليون درهم إماراتي (21.0 مليون دولار أمريكي) لصالح تحسين الخدمات الطبية وفرص الحصول على الرعاية الصحية وبناء المرافق الصحية الأساسية في 23 من البلدان الأقل نمواً ضمن هذا القطاع. ومن الجدير بالملاحظة حصول السودان واليمن على 64 في المائة من قيمة هذا الدعم، نتيجة لما تواجهه هاتان الدولتان من تحديات كبيرة في القطاع الصحي.

علاوة على هذا، تم تنفيذ العديد من المبادرات ضمن هذا القطاع، شملت بناء وتجهيز المرافق الصحية في كل من بنين وتشاد وغامبيا ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا. وفضلاً عن تطوير البنية التحتية الصحية، تحسنت فرص الحصول على الخدمات الطبية الحيوية في تلك الدول، الإضافة إلى 23 دولة أخرى من البلدان الأقل نمواً، إلى جانب تحسين مرافق إجراء العمليات الجراحية والأجهزة الطبية والمستلزمات الطبية الأساسية.

ففي السنغال، امتدت مساهمات دولة الإمارات لأكثر من مجرد بناء العيادات الصحية وصيانتها. فبالإضافة إلى استجابتها لحادث الحريق المؤسف الذي وقع بقسم الأطفال حديثي الولادة في مستشفى مام عبد العزيز سي دباغ الواقعة بمنطقة تيفاواني بشمال داكار، سارعت دولة الإمارات بإرسال طائرة تحمل 10 طن من الأجهزة الطبية والعقاقير والمستلزمات الضرورية. هدفت تلك المساعدات العاجلة للتخفيف من الصعوبات الناجمة عن الحريق والتأكيد على التزام الإمارات بدعم الرعاية الصحية بالعالم.

حصل عدد من الدول الأخرى على دعم في صورة تمويل للعمليات التشغيلية لمرافقها الصحية. ومن أبرز أوجه هذا الدعم، تعاون دولة الإمارات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفغانستان، بتخصيص منحة بقيمة 14.7 مليون درهم إماراتي لدعم التكاليف التشغيلية لمستشفى الشيخ زايد بكابول، وجامعة الشيخ زايد في خوست خلال عام 2022.

الالتزامات

بالإضافة إلى كافة أوجه الدعم التي قدمتها خلال عام 2022، أعلنت دولة الإمارات عدداً من التعهدات الاستشرافية في المستقبل لصالح البلدان الأقل نمواً في صورة التزامات. حيث تم تخصيص منحة بقيمة 565.5 مليون درهم إماراتي (154.0 مليون دولار أمريكي) في شكل مدفوعات مستقبلية لكل من غينيا بيساو والصومال والسودان واليمن. تم تخصيص تلك المبالغ لصالح مبادرات تنموية متعددة الجوانب، تتراوح ما بين مشاريع للطاقة الشمسية وحتى تطوير البنية التحتية للنقل البحري، بما يؤكد على المنهجية الشاملة التي تتبعها دولة الإمارات في دعم التنمية في تلك البلدان.

أعادت دولة الإمارات خلال عام 2022 التأكيد على دورها كشريك محوري في الجهود الإنسانية والتنموية الدولية، وبخاصة تلك الموجّهة للبلدان الأقل نمواً. حيث عكست مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من الدولة التزامها الثابت بدعم النمو المستدام والاستقرار والمرونة في تلك الدول الهشة. ومن خلال الاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات الرئيسية، لم تعبر دولة الإمارات عن رؤيتها للتكافل الدولي ونشر الازدهار فحسب، بل أكدت كذلك على عزمها لتحقيق تأثير ملموس في المجتمعات الأكثر فقراً على مستوى العالم. وفي ظل معاناة العالم في مواجهة عدد لا يُحصى من التحديات، جاءت إسهامات دولة الإمارات للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2022 لتكون بمثابة منارة أمل وشهادة على قيمة التعاون من أجل مستقبل أفضل

سيارات اسعاف لمستشفيات محافظة شبوة اليمنية.

المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

الدول الجزرية الصغيرة النامية

تتألف مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية من 39 دولة و18 عضو منتسب للجان الإقليمية للأمم المتحدة. وتتوزع تلك الدول في 3 مناطق جغرافية مميّزة: منطقة الكاريبي، ومنطقة الباسيفيك، والمنطقة الأوسع التي تضم منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي (AIS)

ومن الناحية التاريخية، اعترف المجتمع الدولي بالتحديات الفريدة التي تواجهها مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992. وعلى الرغم من تعداد سكانها الإجمالي الذي يصل إلى 65 مليون نسمة، أي ما يوازي أقل من 1 في المائة من تعداد سكان العالم، إلا أن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني في مواجهة سلسلة من أوجه الضعف الشديد على المستويات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية. وينبع أحد التحديات الموروثة التي تواجهها العديد من مجموعة الدول تلك نتيجة بُعدها وعزلتها الجغرافية. حيث ينجم عن هذا البُعد ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير، عدم انتظام أحجام حركة المرور الدولية، والاعتمادية العالية على الأسواق الخارجية نتيجة محدودية قاعدة مواردهم الطبيعية

ومن اللافت للنظر، أن "المنطقة الاقتصادية الخالصة" لتلك الدول، والتي تعتبر في الأساس امتداد المحيط الذي يقع تحت سيطرتهم، تمثل في المتوسط حوالي 28 ضعف مساحة أراضيهم. مما يجعل ذلك المحيط مخزناً لكثير من الموارد الطبيعية بالنسبة لها. ولكن مع هذا، فمع صغر حجم سكانهم، ومواقعهم الجغرافية النائية، وارتفاع تكاليف النقل، والتعرض للتقلبات الاقتصادية الخارجية، وأنظمتهم البيئية البرية والبحرية الهشة، تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأخص لفقد التنوّع الحيوي والكوارث الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ. كما تزيد المعوقات الاقتصادية المفروضة عليهم من حدة أوجه الضعف تلك

ونظراً لمحدودية إمكاناتهم المؤسسية وضيق مواردهم المالية وتعرضهم لعراقيل نظامية واسعة النطاق، تجد مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبة بالغة في التغلب على تلك التحديات

حيث شهد المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في ساماو عام 2014 التزاماً دولياً كبيراً لمعالجة تلك المشكلات. ويلقي اتفاق "مسار ساماو" الناتج عن هذا المؤتمر الضوء على الآثار الوخيمة للتغيّر المناخي وارتفاع منسوب مياه البحر على الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما يؤكد على الحاجة لإيجاد حلول لمواضيع مثل التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وإدارة مخاطر الكوارث والحفاظ على الحياة البحرية[13].

الشكل(24): المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

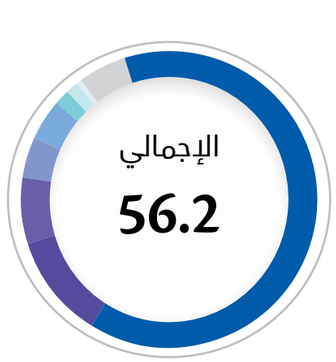

- سياسة البناء والإدارة التنفيذية 37.5 %67
- الطاقة الشمسية 6.6 %12
- البنية التحتية للنقل الجوي 4.3 %8
- البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة 2.7 %5
- أخرى 0.3 %0.6
- التنوع الحيوي 0.1 %0.2
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 0.1 %0.2
- البرامج الموسمية 0.2 %0.4
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.8 %1
- السياسات الإدارية للقطاع العام 0.9 %2
- الخدمات الطبية 2.6 %5

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

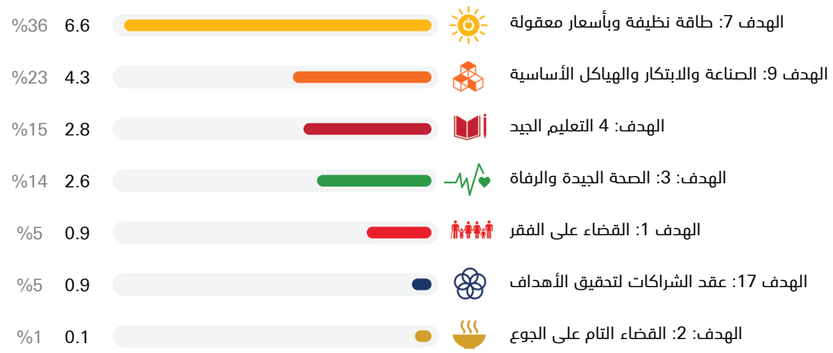

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

رسخت دولة الإمارات خلال عام 2022 التزامها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تخصيصها لمساعدات خارجية بمبلغ 206.4 مليون درهم إماراتي (56.2 مليون دولار أمريكي) لصالح خمس عشرة دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرزهم الاتحاد القُمري (جزر القُمر) وهاييتي، والحاصلتان على تصنيف مزدوج كدولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك من بين البلدان الأقل نمواً. تم تقديم الغالبية العظمى من تلك المساعدات، بنسبة 93 في المائة، في صورة منح، بينما تم تقديم النسبة المتبقية في صورة قروض ميسّرة

ركزت غالبية المساعدات الإماراتية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عام 2022 على التنمية، حيث تم توجيه حول 98 في المائة من تلك المساعدات لصالح مبادرات تنموية. بينما تم تكريس نسبة 2 في المائة المتبقية كمساعدات خيرية

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 البناء والتنمية المدنية

وجّهت دولة الإمارات غالبية مواردها المالية خلال عام 2022 لتعزيز قطاع البناء والتنمية المدنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تخصيصها لنحو 67 في المائة من إجمالي المبالغ، بما يوازي 137.7 مليون درهم إماراتي (37.5 مليون دولار أمريكي). ويؤكد هذا الدعم على الشركة المتينة التي أسستها دولة الإمارات مع حكومة جزر المالديف، والتي تسعى لزيادة مبادراتها التنموية وتعزيز بنيتها التحتية الأساسية. كما يؤكد هذا على التزام دولة الإمارات بدعم تطوير البنية التحتية والتنمية، إدراكاً منها للتغيّرات التحوّلية المحتملة من تلك الاستثمارات لمستقبل دول كجزر المالديف ضمن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

02 توليد الطاقة وإمدادها

إدراكاً منها للصعوبات المتعلقة بالطاقة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصةً قطاع الطاقة المتجددة الناشئ فيها، خصصت دولة الإمارات نحو 12 في المائة من مساعداتها الموجهة للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عام 2022 (بقيمة 24.4 مليون درهم إماراتي، 6.6 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في ثمانية من تلك الدول. ساهمت تلك المساعدات في تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع مثل محطة الطاقة الشمسية العائمة في المالديف، ومشروع الألواح الكهروضوئية الأرضية لتوليد الطاقة الشمسية ومبادرة بطارية الطاقة الشمسية في قرية دوندون بهاييتي وجزيرة واكينام في غيانا، بالإضافة إلى مشروع الطاقة الشمسية بجامعة الكاريبي في جامايكا، ومحطة توليد الطاقة الشمسية بطاقة 5 ميغاواط في الاتحاد القُمري

وبالتحليل حسب الدولة، تأتي جزر المالديف على رأس قائمة الدول المتلقية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022، بحصولها على نحو 80 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. يليها في الترتيب جزر سيشل والاتحاد القُمري بفارق ضئيل بينهما. وبضمهما إلى جزر المالديف، تكون تلك الدول الثلاث قد حصلت مجتمعة على نحو 93 في المائة من إجمالي المساهمات الإماراتية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية لهذا العام

وبتحليل ممتد لفترة خمس سنوات، من 2018-2022، نجد أن الدعم الموجه للدول الجزرية الصغيرة النامية قد بلغ 1.10 مليار درهم إماراتي (298.9 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم ما يوازي 86 في المائة منها في صورة منح

03 الصحة

حصل قطاع الصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية كذلك على دعم إماراتي خلال عام 2022، بمدفوعات إجمالية بلغت 19.5 مليون درهم إماراتي (5.3 مليون دولار أمريكي) إلى الاتحاد القُمري وموريشيوس وجزر سيشل. ساهم هذا التمويل في التمكن من بناء مرافق للرعاية الصحية، وتمويل التكاليف التشغيلية للمرافق الصحية، بما فيها دفع رواتب الأطباء وعمال الرعاية الصحية، وتكاليف شحن الأجهزة الطبية وتوفير الإمدادات والمستلزمات الطبية وصيانة المرافق الصحية. وفي الاتحاد القُمري، وإضافةً لما سبق، قدمت دولة الإمارات دعماً لمركزين للغسيل الكلوي وأحد مرافق الرعاية الصحية متخصص في الرعاية الطبية للأمهات والأطفال

04 البنية التحتية للنقل الجوي

نظراً للانتشار الجغرافي الذي تتوزع به جزر المالديف عبر 188 جزيرة، تصبح فعالية وتيسير التنقل من الأمور الجوهرية بالنسبة للدولة. ونظراً لأن السياحة هي المقوّم الأساسي للاقتصاد هناك، فقد كثّفت دولة الإمارات تقديم مساعداتها المالية المقدمة بهدف توسيع مطارين رئيسيين، هما مطار فيلانا الدولي في ماليه، ومطار مانافارو الدولي في أنونو آتول.

05 التنوع الحيوي

غالباً ما تعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية بكثافة على التنوّع البيولوجي، ليس اقتصادياً فحسب، نظراً لهيمنة السياحة ومصائد الأسماك، ولكن ثقافياً كذلك، اعترافاً بأهميتها الجمالية والروحية المتأصلة فيها.

يوفر التنوّع البيولوجي العديد من المزايا من أوجه متعددة تشمل: إمداد الغذاء وتنقية المياه والتحكم في التآكل والتحات والحماية من الكوارث الطبيعية. لذا فاستناداً لدورها الجوهري، نفذت دولة الإمارات 12 مشروعاً يمركز حول التنوّع الجغرافي في 7 من الدول الجزرية النامية، الهدف منها الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض. من بين تلك المشاريع مشروع الحفاظ على ثعلب الماء العملاق في سورينام، وطائر النوء في فانواتو، وهو أحد أنواع الطيور التي يصل تعدادها إلى بضعة مئات فحسب، بالإضافة إلى سلحفاة النهر الفريدة في أمريكا الوسطى، أو كما يُطلق عليها "هيكاتي" في بيليز

الالتزامات

استكمالاً لتراثها المستمر بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، خططت دولة الإمارات مساراً مستقبلياً طموحاً لتلك المجموعة من الدول من خلال إعلانها لعدد من الالتزامات عالية القيمة. حيث بلغ إجمالي التزامات المنح خلال عام 2022 نحو 569.3 مليون درهم إماراتي (155.0 مليون دولار أمريكي)، وتأمل دولة الإمارات من خلال تلك الالتزامات في إحداث أثر دائم في كل من غينيا بيساو والمالديف

ومن المتوقع أن تشهد غينيا بيساو، والمُصنّفة كذلك ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً، طفرة تحوّلية بحصولها على مساعدات بقيمة 202.0 مليون درهم إماراتي (55.0 مليون دولار أمريكي) تهدف لدعم عددٍ كبير من المشاريع التنموية في جزيرة كارافيلا. علاوة على هذا، استمر زخم المساعدات حتى المالديف، حيث خصصت دولة الإمارات، في ظل التزامها المتواصل، مبلغ 367.3 مليون درهم إماراتي (100.0 مليون دولار أمريكي). تم تخصيص هذا الاستثمار لبناء وتوسيع مطار مانافارو الدولي في أنونو آتول، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية التي توليها لدولة الإمارات لدعم الاتصال والبنية التحتية في تلك الدول الجزرية

أعلى الدول تلقياً للمساعدات الإماراتية خلال عام 2022

تستعرض الصفحات التالية تفاصيل المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022، مع التركيز على أربعة من الدول المتلقية. في قارة أفريقيا، انصب التركيز على كل من إثيوبيا والسودان، بينما في آسيا، ركز البحث على المساعدات المقدمة لكل من الأردن واليمن

الأردن

بموقعها المتفرد في قلب منطقة الشرق الأوسط، تعتبر الأردن من أكثر الدول تأثراً بالأزمة السورية، مما يجعلها مركزاً رئيسياً لاستقبال اللاجئين في المنطقة. حيث تتميّز الدولة بكونها ثاني أعلى دولة على مستوى العالم بنصيبها من اللاجئين مقارنةً بعدد السكان. بتواجد ما يزيد عن 760 ألف لاجئ مسجل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، غالبيتهم من السوريين، بالإضافة إلى لاجئين من عدة دول أخرى مثل العراق واليمن والسودان والصومال. ومن الجدير الملاحظة اندماج نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين، حوالي 83 في المائة في المناطق الحضرية، يعيشون خارج المخيّمات المخصصة للاجئين[14].

وعلى الرغم من أن تحمّل الأردن لهذا التحدي الإنساني الهائل أمرٌ جديرٌ بالإشادة، إلا أنه يضع ضغوطاً شديدة على مواردها، ويؤثر على العديد من القطاعات كالصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية

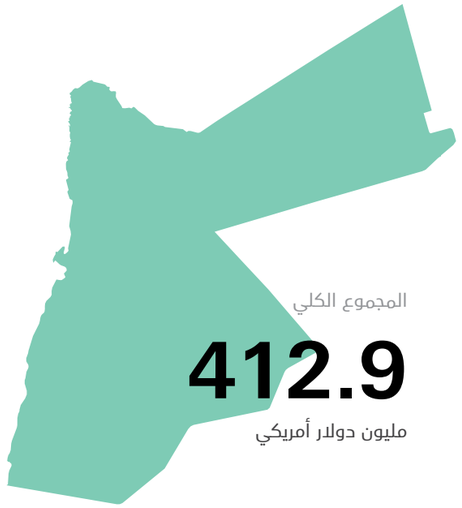

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

بنسبة بلغت 12 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال عام 2022، تربعت الأردن على رأس قائمة الدول المستفيدة. حيث حصلت على 1.52 مليار درهم إماراتي (412.9 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل طفرة توازي ضعف ما قيمة المساعدات التي حصلت عليها في عام 2021. وبتحليل هذا المبلغ من المساعدات، تكون نسبة المنح فيها قد بلغت 31 في المائة، بينما تم تقديم النسبة المتبقية في صورة قروض ميسرة. أما بالنسبة لفئة المساعدات، يكون قد تم توجيه 90 في المائة منها للبرامج التنموية في الأردن، وحوالي 9 في المائة منها كدعم إنساني، أما النسبة المتبقية فقد تم تخصيصها كعطاء إنساني.

ولخمس سنوات على التوالي، حافظت الأردن على مرتبة متقدمة بين أعلى خمس دول تلقياً للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. فعلى مدار الفترة من 2018-2022، وصل حجم المساعدات التي حصلت عليها الأردن من الإمارات إلى 6.32 مليار درهم إماراتي (1.72 مليار دولار أمريكي)، بلغت نسبة المنح منها 45 في المائة.

الشكل(25): المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة اليمن

حسب فئة المساعدة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

تنموية	372.7	%90
إنسانية	38.2	%9.5
خيرية	1.9	%0.5

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

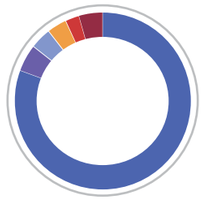

دعم الميزانية العامة	333.8	%81
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	20.0	%5
"الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية"	16.2	%4
خدمات الرعاية الإجتماعية	14.6	%4
السياسات الإدارية للقطاع العام	10.6	%3
أخرى	17.8	%4

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

صندوق أبوظبي للتنمية	342.4	%83
المساعدات الحكومية	46.5	%11
الهلال الأحمر الإماراتي	13.5	%3
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	7.3	%2
جمعية الشارقة الخيرية	2.1	%1
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	0.4	%0.1
مؤسسة القلب الكبير	0.2	%0.1
مؤسسة دبي العطاء	0.2	%0.04
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	0.1	%0.01
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.05	%0.01
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.03	%0.01

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

بنظرة تحليلية فاحصة لأشكال التنفيذ، نجد أن نحو 81 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للأردن خلال عام 2022 تم تقديمها في صورة مساعدات ثنائية الأطراف مباشرةً لحكومة الأردن. بينما تم تنفيذها نسبة 15 في المائة متبقية من هذا الدعم بواسطة الجهات الإماراتية المانحة مباشرةً، مما يُسلط الضوء على المنهجية متعددة الأوجه التي تضمن فعالية المساعدات وتوافقها مع الأهداف التنموية للأردن

01 دعم الميزانية العامة

حظي قطاع دعم الميزانية العامة بنصيب الأسد من المساعدات الإماراتية المقدمة للأردن خلال عام 2022، بنسبة وصلت إلى 81 في المائة، وبقيمة بلغت 1.23 مليار درهم إماراتي (333.8 مليون دولار أمريكي) مما عزز من قوة الخِزانة العامة للأردن، بالإضافة إلى 183.7 مليون درهم إماراتي آخرين (50.0 مليون دولار أمريكي) تم تقديمها كمنح دعم الميزانية العامة السنوية للأردن.

02 قطاع الصحة

كانت الصحة من القطاعات ذات الأولوية بين القطاعات المتلقية للمساعدات بالأردن، بحصولها على مدفوعات بلغت 82.8 مليون درهم إماراتي (22.5 مليون دولار أمريكي). تم تخصيص ما يوازي 89 في المائة منها لقطاع الصحة في حالات الطوارئ الفرعي. مثّلت تلك المساعدات أهمية كبرى لمواصلة توفير الإمدادات والمستلزمات الطبية الضرورية، وتغطية التكاليف التشغيلية للمستشفى الإماراتي الأردني الميداني، ودعم المستشفيات في مناطق اللاجئين بالإضافة إلى تأسيس مستشفى متخصص لعلاج أورام السرطان.

03 المساعدات السلعية

حصل قطاع المساعدات السلعية، والذي يتضمن توفير المؤونة الطارئة كالغذاء والمساعدات المتعلقة بالإيواء والمواد غير الغذائية والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ وبرامج الأمن الغذائي، خلال عام 2022 على مساعدات بقيمة 69.3 مليون درهم إماراتي (18.9 مليون دولار أمريكي)

تم استخدام ما يوازي 86 في المائة منها (59.4 مليون درهم إماراتي؛ 16.2 مليون دولار أمريكي) لتوفير مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ وتغطية تكاليف التشغيل الشهرية لمخيّمات اللاجئين، بما فيها إدارة الأمن والسلامة وأنظمة إدارة المعلومات. ومن أبرز تلك المساعدات، تنفيذ مبادرات لتغطية تكاليف سلال الغذاء، إجراء تحويلات نقدية بقيمة 183.7 مليون درهم إماراتي (50.0 مليون دولار أمريكي) إلى1,360 أسرة سورية لاجئة، دفع إيجار مساكن للاجئين السوريين، وتوفير ملابس شتوية ثقيلة، بالإضافة على توزيع ما يقرب من 3,000 بطانية للشتاء على المتضررين من موجة البرد القارس.

علاوة على هذا، دعمت دولة الإمارات مبادرات تهدف إلى بناء صوامع وتحسين عمليات التصنيع الغذائي. ساهمت تلك المساعدات كذلك في تيسير شراء وتركيب أجهزة ومعدات متطورة للتحميل والتفريغ والمراقبة.

04 الخدمات الاجتماعية

استكمالاً لمساعيها الدائمة في سبيل خدمة الإنسانية، دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم الأردن، وخاصةً الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة فيها. وتماشياً مع هذا التعهد، خصصت دولة الإمارات 60.7 مليون درهم إماراتي (16.5 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع الخدمة الاجتماعية في الأردن، حيث تم توجيه القسم الأعظم من هذا المخصص، بنسبة 88 في المائة، لصالح خدمات الرعاية الاجتماعية

كان الأيتام من أبرز وأكثر المستفيدين من تلك المبادرات، بعدد تجاوز 27.000 طفل يتيم، حصلوا على دعم شامل يغطي التكاليف السنوية لدور الأيتام التي يعيشون فيها بالإضافة على متطلباتهم الصحية والتعليمي الضرورية. وفضلاً عن ذلك، امتد عطاء دولة الإمارات حتى وصل لما يزيد عن 2,200 مستفيد حصلوا على مساعدات مالية مباشرة. علاوة على هذا، وإدراكاً منها لحاجات ذوي الاحتياجات الخاصة، قدمت الدولة دعمها لأكثر من 1,800 فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤكد على المنهجية الكلية والشاملة التي تتبعها الإمارات في تقديم مساعداتها الخارجية.

05 المساعدات الفنية وبناء القدرات

أعادت المساعدات متعددة الأوجه المقدمة من دولة الإمارات التأكيد على أهمية تعزيز البنية التحتية الحكومية للأردن. فبالإضافة إلى الدعم المالي للميزانية العامة للأردن، وجّهت دولة الإمارات 39.1 مليون درهم إماراتي (10.6 مليون دولار أمريكي) مخصصة لقطاع سياسة القطاع العام والقطاع الإداري. تم توجيه هذا المخصص بفكرٍ استراتيجي تجاه تقديم الخدمات الحكومية وتحسينها، ودفع الكفاءة التشغيلية، وتأسيس مراكز متطورة للمُسرعات الحكومية، ونقل المعارف والدورات التدريبة المتقدمة في مجال تقنيات المعلومات والبرمجة.

06 التعليم

خصصت دولة الإمارات مبلغ 15.4 مليون درهم إماراتي (4.2 مليون دولار أمريكي) دعماً لقطاع التعليم في الأردن. تم توجيه هذا الدعم لبناء المدارس وصيانتها، ودعم الجامعات الحكومية، وتعزيز التعليم المهني في الكليات الأهلية، بالإضافة إلى دعم برنامج تطوير الجامعات الحكومية بالأردن. وبالنسبة لقطاع التعليم في حالات الطوارئ الفرعي، تبرعت الإمارات لمخيّمات اللاجئين بعدد 5,000 كتاب باللغتين العربية والانجليزية وابتكرت برنامج "التعليم في حالات الطوارئ: المدرسة السحابية – إعادة تصوير تعليم اللاجئين الثانوي".

07 قطاعات أخرى

حصل قطاع الطاقة، وبالتحديد الطاقة المتجددة، على مساعدات بقيمة 5.5 مليون درهم إماراتي (1.5 مليون دولار أمريكي). لتنفيذ مشروع كبير بتمويل إماراتي يشمل محطة توليد تعمل بالطاقة الشمسية مزودة بعدد 28,320 لوح من ألواح الطاقة الكهروضوئية. ومن المتوقع أن يسهم هذا المرفق في توليد 227 غيغا/الساعة من الطاقة الشمسية في كل عام لمدة عشرين سنة، وهو ما يكفي لتشغيل حوالي 50,000 منزل

كما شهدت الجهود المستمرة في الأردن كذلك تطورات مستمرة في المشاريع التي تركز على بناء وحفر آبار المياه.

الالتزامات

انطلاقاً من نهجها المستمر في تقديم المساعدات المالية على مدار تاريخهما المشترك، واصلت دولة الإمارات تدعيم علاقاتها الثنائية مع الأردن. فبعد تقديمها لمساعدات ضخمة بلغت 1.04 مليار درهم إماراتي (283.8 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2022 لصالح الخِزانة العامة بالأردن، برهنت دولة الإمارات على دعمها الثابت من خلال إعلانها لتعهد آخر بقيمة 1.04 مليار درهم إماراتي (283.8 مليون دولار أمريكي) يتم تقديمه كدفعات في المستقبل. تم تخصيص هذا الالتزام الجديد لدعم الخِزانة العامة الأردنية على وجه الخصوص.

ويؤكد هذا الدعم المالي على ثقة دولة الإمارات في السياسات المالية للأردن ورؤيتها للتنمية الاقتصادية المستدامة. كما يؤكد هذا الدعم الدائم على الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الإماراتية-الأردنية، نظراً للاستفادة المشتركة للبلدين من الاستقرار والنمو في المنطقة.

مصنع الأسمدة الفوسفاتية في العقبة - الأردن.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

اليمن

لطالما كانت اليمن، بموقعها في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، منكوبة بالأزمات الإنسانية، والتي كان من أبرزها الصراع الدائر منذ أمد طويل، والبنية التحتية المتدهورة، والجوع، بالإضافة إلى الصعوبات الهائلة في قطاع الصحة. أدى الصراع الدائر في اليمن لنزوح الملايين من الأشخاص. فوفقاً للتحليل الوارد في تقرير "النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية- اليمن 2022" الصادر عن الأمم المتحدة، هناك ما يقدّر بنحو 23.4 مليون شخص في اليمن في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية. كما أن الغالبية العظمى من سكان اليمن يعانون انعدام الأمن الغذائي، حيث يتعرض الأطفال على وجه الخصوص لمخاطر سوء التغذية والمُضاعفات المرتبطة به. فضلاً عن ذلك، فقد تأثر قطاع الزراعة بشكل كبير، والذي كان يوماً بمثابة شريان الحياة لليمن، بشكل أدى إلى انخفاض حجم المحاصيل بصورة كبيرة وارتفاع جنوني في أسعار الغذاء من جهة أخرى. ويُضاعف من حجم الصعوبات التدهور والهشاشة في البنية التحتية لقطاع الصحة والذي يعاني من صعوبات جمة، بدءًا من تفشي الأمراض التي يمكن تجنّب الإصابة بها مثل الكوليرا، وحتى النقص الحاد في الإمدادات الطبية والقدرة التشغيلية للمراكز الصحية. ويفاقم من هذا الوضع القاتم النقص الحاد في فرص الحصول على مياه الشرب النقية ومرافق الإصحاح اللائقة

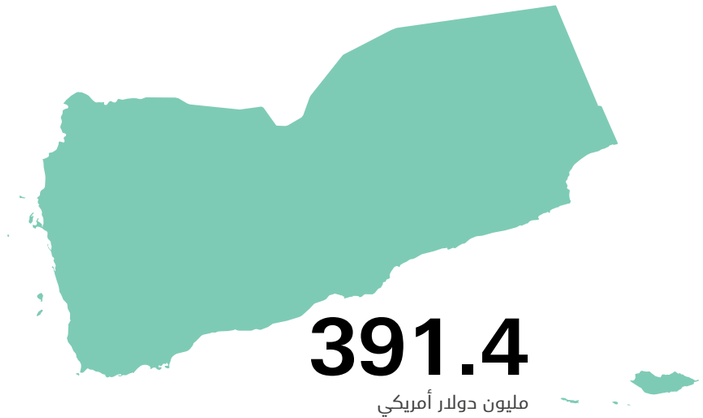

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

استفادت اليمن بنحو 11 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022، بقيمة بلغت 1.44 مليار درهم إماراتي (391.4 مليون دولار أمريكي). ويمثل هذا المبلغ زيادة ملحوظة بمقدار 50 في المائة عن العام السابق. تم تقديم 23 في المائة من هذه المساعدات في صورة منح، بينما حصلت اليمن على النسبة المتبقية في صورة قروض. وبتحليل هذه المساعدات، يتضح تخصيص الإمارات ما يزيد عن 90 في المائة من تلك المساعدات لصالح مبادرات تنموية في اليمن. وعلى جانب آخر، شكّلت المساعدات الإنسانية نحو 7 في المائة فحسب من المساعدات، بينما تم تخصيص النسبة المتبقية كمساهمات خيرية.
حظيت اليمن دوماً بمرتبة متقدمة في قائمة أعلى الدول المستفيدة من المساعدات الخارجية الإماراتية، حيث كانت دوما من بين أعلى 5 دول متلقية للمساعدات على مدى السنوات الخمس الماضية. وكان الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه في عام 2016، عندما احتلت اليمن المرتبة السادسة في الترتيب
وصل الإجمالي التراكمي للمساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات لليمن، على مدى فترة الخمس سنوات، من 2018-2022، إلى 14.20 مليار درهم إماراتي (3.86 مليار دولار أمريكي). تم تقديم الغالبية العظمى من هذا المبلغ، وتحديداً بنسبة 92 في المائة، في صورة منح

الشكل(26): المساعدات الخارجية الإمارتية المقدمة اليمن

حسب فئة المساعدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

تنموية	362.6	%93
إنسانية	27.5	%7
خيرية	1.4	%0.3

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

دعم الميزانية العامة	300.0	%77
التنمية الحضرية وإدارتها	17.6	%4
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	16.7	%4
البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة	7.2	%2
البنية التحتية للنقل البري	7.0	%2
أخرى	42.9	%11

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

المساعدات الحكومية	369.2	%94
الهلال الأحمر الإماراتي	15.8	%4
صندوق أبوظبي للتنمية	5.4	%1
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	0.9	%0.2
المؤسسات والاكاديميات التعليمية الاماراتية	0.1	%0.03

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

يكشف النظر إلى قنوات التنفيذ خلال عام 2022، توجيه ما يوازي 77 في المائة من المساعدات الإماراتية المقدمة لليمن كمساعدات ثنائية الأطراف، استفادت من الجمهورية اليمنية استفادة مباشرة. وفي المقابل، تم إنفاق حوالي 22 في المائة من المساعدات بواسطة الجهات المانحة الإماراتية مباشرةً، مما يؤكد على الاستراتيجية المتنوعة المتبعة لضمان التوزيع الفعّال للمساعدات وأوجه استخدامها بما يتماشى والاحتياجات التنموية لليمن

01 دعم الميزانية العامة

شكّل دعم الميزانية العامة، والذي تم تقديمه كمساعدات ثنائية الأطراف، قسماً كبيراً من المساعدات الإماراتية المقدمة لليمن خلال عام 2022، بنسبة بلغت 77 في المائة من الإجمالي. وكان من أبرز المدفوعات التي تندرج ضمن هذه الفئة مبلغ 1.10 مليار درهم إماراتي (300.0 مليون دولار أمريكي) تم تخصيصها لدعم البنك المركزي لليمن. ويعد هذا الدعم جزءًا من مبادرة تعاونية تم الإعلان عنها في إبريل 2022. حيث تعهدت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالمساهمة معاً لتقديم مبلغ إجمالي 7.35 مليار درهم إماراتي (2.00 مليار دولار أمريكي). والهدف الأساسي من هذا المبلغ هو دعم اقتصاد اليمن، وتعزيز فرص الوصول للخدمات الأساسية والتخفيف من حدة الوقت العصيب الذي يمر به الاقتصاد اليمني

02 المساعدات السلعية

يحتل قطاع المساعدات السلعية في اليمن أهمية عالية، خصوصاً بالنظر إلى الاحتياجات المُلحة للدولة. وقد شهد هذا القطاع، الذي يعتبر من المكونات الأساسية للمساعدات الإنسانية لليمن، توجيه الإمارات لقسمٍ كبير من مساعدتها إليه، مع التركيز بوجه خاص على الإمدادات في حالات الطوارئ، والمساعدات متعددة القطاعات، وذلك بالإضافة إلى برامج الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالقيمة المالية، حصل قطاع المساعدات السلعية على مساعدات بقيمة 76.0 مليون درهم إماراتي (20.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2022. وبتحليل هذا الكم من المساعدات، يتبيّن تخصيص 81 في المائة منها، أي ما يوازي 61.4 مليون درهم إماراتي (16.7 مليون دولار أمريكي) خصيصاً كمساعدات غذائية في حالات الطوارئ

تتميّز التدخلات الإماراتية في قطاع الأمن الغذائي في اليمن بالكثافة والتعقيد. حيث حصل المستفيدون في مختلف أنحاء اليمن على حوالي 124,000 صندوق مليئة بالمواد الغذائية الأساسية والتمور. هذا الإضافة إلى توزيع 250,000 سلة غذاء، لتكون بمثابة إشهاد على المنهج الشمولي الذي تتبعه دولة الإمارات. ومن الجدير الذكر، أنه تم الحصول على قسمٍ من سلال الغذاء هذه من الأسواق المحلية باليمن مباشرةً. ولا يساعد هذا في تيسير الإغاثة الفورية فحسب، بل إن له قيمة مضافة تتعلق بدعم الاقتصاد المحلي كذلك. ويُضاف إلى كل هذا، الإنجاز اللوجيستي الباهر الذي تمكنت دولة الإمارات من خلاله من إرسال 13 باخرة محمّلة بنحو100,000 طرد من المواد الغذائية إلى السواحل اليمنية، لضمان توجيه ونشر الإغاثة في أسرع وقت ممكن

وعلى جانب آخر، كشفت مبادرات المساعدات متعددة القطاعات المنهج التكاملي لدولة الإمارات في تقديم المساعدات. حيث تم توفير ما يقرب من 200 مركبة لتعزيز حرية الحركة والوصول إلى المجتمعات المحلية. وإدراكاً منها للتحديات المتفردة التي تتسم بها المناطق اليمنية النائية، خاصةً في البادية والمناطق البدوية بمحافظة حضر موت، امتدت جهود دولة الإمارات لما يتجاوز المساعي التقليدية، حيث تم توفير المرافق الأساسية الضرورية مثل صهاريج المياه والمراحيض المحمولة ليستفيد منها 81 عائلة. علاوة على هذا، وفي مزيج من الرعاية الإنسانية والاعتبار الثقافي، أدخلت الإمارات السعادة على قلوب 165,000 عائلة في شكل ملابس جديدة للعيد، كوسيلة لإشاعة روح البهجة وسط كل تلك المآسي، وتعزيزاً للرعاية والتراث الثقافي للشعب اليمني

03 قطاع الصحة

احتل قطاع الصحة، خلال عام 2022، المرتبة الثالثة بين القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى اليمن، حيث حصل على دعم كبير بقيمة 69.1 مليون درهم إماراتي (18.8 مليون دولار أمريكي). تم توجيه غالبية هذا الدعم لتعزيز البنية التحتية الصحية الأساسية في اليمن وتلبية الاحتياجات الطبية العاجلة. وتجلى الأثر الملموس لهذه المساعدات واضحاً في التحسينات التي شهدتها العديد من المستشفيات في صورة أعمال صيانة وإعادة تأهيل وتزويد بالأجهزة والمعدات، وبالأخص في محافظة شبوة ومدينة المُخا. كما شهدت جهود المساعدات الإماراتية في اليمن تدخلات مؤثرة في الرعاية الصحية مثل دعم علاجات الأمراض غير المتنقلة والمساعدة في رحلة تعافي مرضى السرطان

علاوة على هذا، قدمت دولة الإمارات، بالتعاون مع "صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة"، دعمها للهيئة الطبية الدولية لتنفيذ مشروعها للتغذية في حالات الطوارئ. تم تصميم هذه المبادرة، والتي تمركزت تحديداً في محافظات ضالع ولحج وتعز بجنوب غربي اليمن، لخدمة المجتمعات الأكثر احتياجاً. وبتوليه لمهمة عكس الآثار السلبية طويلة الأجل لسوء التغذية بين الأطفال، سعى هذا المشروع لحماية ما يزيد عن 9,000 طفل في مقتبل العمر. علاوة على هذا، هدف البرنامج لتحسين الوضع التغذوي للمرأة الحامل والمرضعة، في جنوبي اليمن تحديداً، وهي المنطقة الأكثر تضرراً بتصاعد حدة أزمة الأمن الغذائي[15].

04 قطاعا التنمية الحضرية والإسكان

قدمت دولة الإمارات خلال عام 2022 استثماراتٍ كبيرة لصالح قطاعي التنمية الحضرية والإسكان لدعم اليمن، بقيمة إجمالية بلغت 89.5 مليون درهم إماراتي (24.4 مليون دولار أمريكي). تم تخصيص 27.0 مليون درهم إماراتي (7.4 مليون دولار أمريكي) من هذا المبلغ لإنشاء مدينة سكنية شاملة في المُخا. ساعدت تلك المبادرة في بناء 100 وحدة سكنية، ومدرسة لدعم التعليم، وسوق تجاري لتحفيز التجارة المحلية، ومسجد لتلبية الاحتياجات الروحانية

علاوة على هذا، واصلت دولة الإمارات دعمها لمشاريع البناء والإعمار في مديرية قف العوامر، بمحافظة حضر موت، بمساعدات بلغت 2.5 مليون درهم إماراتي (0.7 مليون دولار أمريكي). لم تسهم تلك المبالغ في بناء وحدات سكنية ومدرستين منفصلتين للأولاد والبنات بالمديرية فحسب، بل ساهمت كذلك في تطوير منطقة رياضية وترفيهية، وتوفير صهريج مياه ومسجد. وكان على رأس هذه المبادرات، تخصيص 25.0 مليون درهم إماراتي (6.8 مليون دولار أمريكي) إضافية لصالح مشروع إسكاني كبير، لتزويد المئات من اليمنيين بمنازل آمنة ومريحة. كذلك واصلت دولة الإمارات الوفاء بالتزاماتها في مختلف أنحاء اليمن لتعزيز المرافق الأساسية، من خلال تخصيصها لمبلغ 35.0 مليون درهم إماراتي (9.5 مليون دولار أمريكي) لدعم توفير إمدادات الكهرباء والمياه والوقود، والتي تعتبر من العناصر الأساسية لتعزيز مرونة الدولة وتقدمها.

05 الخدمات الاجتماعية

برهنت دولة الإمارات خلال عام 2022 على التزامها الشديد بدعم قطاع الخدمات الاجتماعية باليمن من خلال تخصيصها لمساعدات بقيمة 48.0 مليون درهم إماراتي (13.1 مليون دولار أمريكي) من أجل تحسينها. أكد هذا الدعم على تكريس الإمارات جهودها لتوفير حياة أفضل للفئات الأكثر في اليمن. تم توجيه قسم كبير من تلك المساعدات لصالح خدمات الرعاية الاجتماعية. وكان من أبرز سمات الدعم التي تم تقديمها من خلال هذا القطاع كفالة ما يزيد عن 3,000 من الأيتام، وضمان تغطية تكاليفهم الشهرية في دور الأيتام بالكامل. علاوة على هذا، امتدت المساهمات الإماراتية لأبعد من مجرد توفير المساعدات المالية المباشرة. حيث أثبت تقديم 189 سيارة إسعاف المنهج الشامل لدولة الإمارات في مواجهة التحديات متعددة الجوانب، وتعزيز دور الدولة كشريك محوري لليمن في سعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية والرفاهية المستدامة

06 قطاع النقل

شهد قطاع النقل باليمن استثمارات إماراتية كبيرة هدفت تحديداً لتحسين البنية التحتية للنقل البري فيها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تقديمها لمنحة بقيمة 45.5 مليون درهم إماراتي (12.4 مليون دولار أمريكي) لبناء طريق الكدحة، والذي يعتبر بمثابة شريان رئيسي لربط محافظة تعز بمدينة المُخا. لم تسهم تلك التحسينات في البنية التحتية في تسهيل التنقل بيسر فحسب، بل دعّمت كذلك الروابط الاجتماعية-الاقتصادية بين تلك المناطق. علاوة على هذا، تدرك دولة الإمارات أهمية الاتصال والنقل البحري بالنسبة لليمن، لذا قدمت الإمارات دعماً سخياً لصيانة وإعادة تأهيل ميناء المُخا. وأكدت تلك المبادرة على رؤية الإمارات الهادفة لضمان اتصال اليمن براً وبحراً بالمناطق المحيطة بها، ودعم التجارة والاتصالات والتنمية بشكلٍ عام

07 التعليم

شهد قطاع التعليم باليمن خلال عام 2022 طفرة فيما يتعلق بنصيبه من المساعدات، إذ حصل على ما يوازي 24.5 مليون درهم إماراتي (6.7 مليون دولار أمريكي) من المساعدات، بما يؤكد على أهمية رعاية جيل مثقف ومتعلم حتى في أحلك الظروف والمواقف. تم تخصيص تلك المبالغ بسبل منهجية لحفز تحسين المشهد التعليمي في اليمن على مختلف المستويات والأوجه. ومع توجيه الأولوية للبنية التحتية، تم إطلاق العديد من المبادرات التي تركز على التطوير الشامل للمدارس. شملت تلك المساعي بناء وتجهيز المدارس، بما في ذلك تزويدها بمرافق رياضية وترفيهية ومسارح وفصول دراسية إضافية. هدفت تلك التحسينات الشاملة إلى وضع أساس راسخ لبيئة تعلّم داعمة وثرية

ومن بين المساهمات القيّمة كذلك توفير ما يزيد عن 600 جهاز كمبيوتر محمول (لاب توب) للعديد من الجامعات والمعاهد التعليمية، وذلك في محاولة لسد الفجوة الرقمية في المعارف وتثقيف الطلاب بشأن التعلم الإلكتروني عن بُعد والموارد التعليمية الحديثة. وعلى مستوى القاعدة الطلابية، تم توزيع حوالي 3,500 حقيبة مدرسية وحوالي 16.2 طن من المستلزمات المدرسية، لضمان حصول على طالب، بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية، على الأدوات الضرورية اللازمة لمواصلة مسيرتهم الدراسية. علاوة على هذا، أكدت برامج المنح الدراسية على التزام الإمارات بدعم مستقبل اليمن من خلال دعم الطلاب الجامعات الجديرين وتعزيز ثقافة التفوق الأكاديمي والطموح

الإمارات تفتتح المرحلة الأولى من أكبر مستشفى في شبوة باليمن.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

الالتزامات

بالنسبة للمدفوعات المستقبلية، أعلنت دولة الإمارات خلال عام 2022 التزامها بتقديم مساعدات بقيمة 140.2 مليون درهم إماراتي (38.2 مليون دولار أمريكي) لصالح قطاعين حيويين في اليمن هما قطاع الطاقة الشمسية والدراسات الهندسية. حيث ستكون مدينة المُخا إحدى المستفيدين من منحة موجّهة خصيصاً لصالح أحد مشاريع الطاقة الشمسية. بينما سيتم بالتزامن مع هذا بناء مصنع أسمنت وتجهيزه بالكامل في مدينة مُكلا.

إثيوبيا

تعتبر إثيوبيا، بموقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي، من الدول الضاربة في القدم منذ فجر التاريخ والتي تتمتع بخلفية ثقافية عريقة. ومع هذا، تواجه تحديات تنموية وإنسانية شديدة في زمننا الحاضر. فوفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لإثيوبيا للعام 2022، هناك ما يزيد عن 20 مليون إثيوبي في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية. وتعتبر النساء والأطفال تحديداً من الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، وتمثل ما يقرب من ثلاث أرباع العدد الوارد في تلك الإحصائية المرعبة[16].

وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، أدت الصراعات إلى تفاقم المحنة وتكّون حركات نزوح واسعة النطاق داخل الدولة. وتعاني إثيوبيا حالياً لتلبية متطلبات 5.5 مليون شخص نازح داخلياً، مما يضع ضغوطاً إضافية على الموارد والبنية التحتية المتهالكة في الأساس

كما تجاهد الدولة للعامل مع أسوأ موجة جفاف تضرب أراضيها منذ أربعة عقود، والتي أثرت بشكل كبير على ملايين الأشخاص في مناطقها الجنوبية والشرقية. وقد فاقمت تلك الكارثة البيئية من أزمة الأمن الغذائي، مما أوقع نحو 20 مليون مُقيم في براثن انعدام حاد في الأمن الغذائي. لذا تبرز هذه الظروف القاسية الحاجة الماسة لتعاون دولي كبير لتقديم الإغاثة العاجلة ودعم إثيوبيا لتحقيق طموحها التنموي طويل الأمد

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

جاءت إثيوبيا خلال عام 2022 رابع أعلى دولة متلقية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، بنسبة بلغت 5 في المائة من إجمالي ميزانية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بقيمة قدرها 669.7 مليون درهم إماراتي (182.3 مليون دولار أمريكي). ويعكس هذا القدر من المساعدات طفرة هائلة تقدّر بعشرة أضعاف المساعدات الإماراتية المخصصة لإثيوبيا قبل عامٍ واحدٍ فحسب

تم تقديم الغالبية العظمى من تلك المساعدات، بنسبة 99.5 في المائة، في صورة منح. وكان الاستثناء الوحيد، هو قرض ميسّر مخصص لمشروع بناء طريق. وبالنسبة لفئات المساعدات، تم تخصيص ما يزيد عن نصف تلك المساعدات لدعم مشاريع تنموية في إثيوبيا. وفي القوت ذاته، تلقت المساعي والجهود الإنسانية اهتماماً وتركيزاً مساوياً تقريباً، بنسبة بلغت حوالي 50 في المائة من تلك المساعدات، حيث تم تخصيص المبالغ المتبقية لصالح مشاريع وجهود خيرية.

وبتحليل أوسع على مدار السنوات الخمس الماضية، من 2018-2022، تكون دولة الإمارات قد قدمت لإثيوبيا مساعدات خارجية تراكمية بقيمة وصلت إلى 4.75 مليار درهم إماراتي (1.29 مليار دولار أمريكي)، مما يؤكد على الالتزام الثابت تجاه التنمية المستدامة لإثيوبيا.

الشكل(27): المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة اليمن

حسب فئة المساعدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

تنموية	90.9	%49.9
إنسانية	91.1	%50
خيرية	0.2	%0.1

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

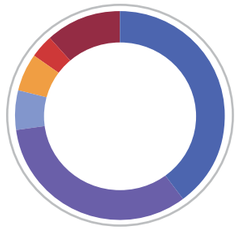

المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	72.8	%40
مكافحة كوفيد - 19	60.2	%33
برامج امن الاسر الغذائي	11.0	%6
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	10.7	%6
الصناعات الزراعية	6.5	%4
أخرى	21.1	%12

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

المساعدات الحكومية	168.4	%92
صندوق أبوظبي للتنمية	7.5	%4
الهلال الأحمر الإماراتي	5.6	%3
جمعية الشارقة الخيرية	0.5	%0.3
مؤسسة نور دبي	0.2	%0.1
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	0.05	%0.03
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	0.03	%0.01
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	0.01	%0.01

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

تم تخصيص المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لإثيوبيا خلال عام 2022 بمنهج استراتيجي يهدف لتعظيم التأثير ونطاق الوصول. تم تقديم ما يرق من نصف هذه المساعدات، وتحديداً 46 في المائة في صورة مساعدات ثنائية الأطراف إلى حكومة إثيوبيا مباشرةً، بما يؤكد على العلاقات الدبلوماسية القوية والثقة المشتركة ما بين الدولتين. تم تخصيص غالبية هذه المساعدات المباشرة، والتي بلغت قيمتها 305.8 مليون درهم إماراتي (83.3 مليون دولار أمريكي)، لصالح مبادرات هامة في قطاعي الغذاء والصحة، بهدف التصدي لبعضٍ من أصعب الأزمات الإنسانية التي تمر بها إثيوبيا.

وفي الوقت ذاته، عملت الإمارات على الاستفادة من مواطن القوة التشغيلية والخبرات الميدانية لعدد من المنظمات متعددة الأطراف. حيث تم تخصيص ما يقرب من 40 في المائة من المساعدات الإنسانية والتنموية الإمارتية المقدمة لإثيوبيا خلال عام 2022 لصالح كل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الغذاء العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مجتمعين، بقيمة وصلت إلى 260.8 مليون درهم إماراتي (71.0 مليون دولار أمريكي). أكد هذا التعاون على التزام دولة الإمارات بدعم الانتشار العالمي والقدرات المتخصصة لوكالات الأمم المتحدة من أجل تعظيم تأثير مساعداتها.

علاوة على هذا، وفي إشارة إلى أهمية التنوّع والمشاركة على المستوى الشعبي، تعاونت دولة الإمارات كذلك مع اثنين من المنظمات الدولية غير الحكومية المعروفة، هما اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهيئة الطبية الدولية. واللتان عُهد إليهما بتمويل مشترك قدره 45.2 مليون درهم إماراتي (12.3 مليون دولار أمريكي)، لعب هاتان المنظمتان أدواراً محورية في إطلاق مشاريع للغذاء والتغذية، لضمان وصول المساعدات إلى أبعد وأكثر المجتمعات ضعفاً في إثيوبيا.

01 المساعدات السلعية

أظهرت دولة الإمارات خلال عام 2022 تركيزاً واضحاً على قطاع المساعدات السلعية في إثيوبيا، والذي جاء على رأس قائمة القطاعات الأكثر تلقياً للمساعدات، بحصوله على 49 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى إثيوبيا خلال العام. بلغت قيمة هذا الدعم 329.6 مليون درهم إماراتي (89.7 مليون دولار أمريكي)، مع تخصيص الغالبية العظمى، بنسبة 80 في المائة، بشكل مباشر لقطاع المساعدات الغذائية في حالة الطوارئ. تكللت تلك الجهود بتوصيل ما يزيد عن 500 طن من المواد الغذائية الضرورية، مما يؤكد على عزم دولة الإمارات على محاربة الجوع وسوء التغذية في إثيوبيا

ومن خلال تلك المبادرة، شكّلت دولة الإمارات تحالفاً محورياً مع برنامج الأغذية العالمي. تم توجيه مبلغ 220.4 مليون درهم إماراتي (60.0 مليون دولار أمريكي)، مقدمة من دولة الإمارات، إلى "صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة"، مما ساهم في تمكين صندوق الأغذية العالمي من مواصلة عملياته الحيوية، خاصة في المناطق الشمالية المنكوبة بالصراعات في إثيوبيا مثل التيغراي وعفار وأمهرة. ساهم هذا التمويل في وصول توزيعات الغذاء لنحو 1.6 مليون شخص في تلك المناطق، في محاولة لتلبية متطلبات الغذاء الملحة هناك[17].

وفي الوقت ذاته، استفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركائها، من مساهمة إماراتية بقيمة 18.4 مليون درهم إماراتي (5.0 مليون دولار أمريكي) لتوفير دعم غذائي وتغذوي لما يزيد عن 740 ألف لاجئ في إثيوبيا. ساهم هذا الدعم، والمقدم أيضاً من خلال "صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة"، في ضمان تزويد هؤلاء اللاجئين بتوزيعات شهرية ثابتة من الغذاء. علاوة على هذا، ساهم في تمكين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من تنفيذ برامج تغذوية متخصصة تخدم ما يقرب من 38 ألف طفل في سن ما بين 6 إلى 23 شهر، وما يزيد عن 27 ألف سيدة من الحوامل والمرضعات[18].

وتتمةً لتلك المبادرات، تلقى قطاع المساعدات متعددة القطاعات حوالي 50 طن من مواد الإغاثة العاجلة، وهو ما يدعّم من التأثير الإنساني الشامل لدولة الإمارات في إثيوبيا

02 الصحة

احتل قطاع الصحة موقعاً متقدماً بين القطاعات المتلقية للدعم الإماراتي في إثيوبيا خلال عام 2022، حيث جاء في المرتبة الثانية بين القطاعات الأكثر تمويلاً بنسبة وصلت إلى 42 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للدولة، بقيمة بلغت 283.3 مليون درهم إماراتي (77.1 مليون دولار أمريكي). كما انعكس القلق العالمي من تفشي فيروس الكوفيد-19 بوضوح في نمط تخصيص المساعدات الإماراتية، بتخصيص نسبة كبيرة بلغت 78 في المائة من المساعدات الموجّهة لقطاع الصحة لمواجهة الجائحة. ساهم هذا التمويل الكبير في ضمان توصيل ما يزيد عن 2 مليون جرعة لقاح ضد فيروس كوفيد-19 على إثيوبيا، مما كان بمثابة خطوة حاسمة في مساعي الدولة لمواجهة المرض

وبالإضافة إلى الدعم الموجّه لمواجهة الجائحة، قدمت دولة الإمارات 39.4 مليون درهم إماراتي (10.7 مليون دولار أمريكي) لصالح قطاع الصحة في حالات الطوارئ بإثيوبيا. ساهم هذا الدفق من المساعدات في التمكّن من توفير ما يزيد عن 180 طن من الأدوية الأساسية وإمدادات والأجهزة الطبية، مما ساهم في تعزيز قدرات الاستجابة الطبية، خاصةً في المناطق الحيوية كإقليم التيغراي والعاصمة أديس أبابا

تمكنت دولة الإمارات، بالتعاون مع شركاء آخرين، من تعظيم تأثيرها. بتقديمها مساهمة بقيمة 22.0 مليون درهم إماراتي (6.0 مليون دولار الأمريكي)، تم توجيهها من خلال "صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة" لصالح المبادرات الإنسانية لصندوق اليونسف في إثيوبيا. ساهم هذا الدعم المالي في تمكين اليونيسف من الحصول على الأغذية العلاجية الضرورية، والذي كان بمثابة شريان حياة للعديد من الأطفال الذين كانوا على مشارف المعاناة من سوء تغذية حاد.

وكجزء من استجابة اليونيسف العاجلة في إثيوبيا، هدفت مساعيهم لمساعدة ما يقدّر بنحو 3.4 مليون إثيوبي، منهم 1.4 مليون طفل. وخلال الفترة ما بين يناير ومايو 2022، نجحت حملة التغذية الاستباقية "البحث والعلاج"، التي جرى تنفيذها في المناطق المنكوبة بالجفاف، في علاج أكثر من 75 ألف طفل من سوء التغذية الحاد[19].

لم تقتصر تدخلات الرعاية الصحية من دولة الإمارات على تلك المناطق فحسب. حيث برهنت الإمارات كذلك على التزامها تجاه صحة الأمهات والأطفال من خلال مشاريع تم من خلالها تزويد الكثير من الأمهات بإمداداتٍ من حليب الأطفال الرضع تكفي لمدة شهر. علاوة على هذا، ركزت دولة الإمارات مساعيها على رعاية وعلاج أمراض العيون والقضاء على مرض التراخوما، مما ساهم في تعزيز منهجها الشامل في توفير الرعاية الصحية في إثيوبيا

04 قطاعات أخرى

بالإضافة على مساهماتها الكبيرة في قطاع المساعدات السلعية ومبادرات الصحة، وسّعت دولة الإمارات نطاق دعمها ليشمل قطاعات أخرى في إثيوبيا، مما أكد على التزامها الشامل بتحقيق التنمية في الدولة. ومن بين تلك المجالات قطاع الصناعات الزراعية، والذي حصل على مخصص كبير بقيمة 24.0 مليون درهم إماراتي (6.5 مليون دولار أمريكي) في صورة منح. وتعتبر تلك المدفوعات بمثابة شهادة على إدراك دولة الإمارات لإمكانات القطاع الزراعي في إجراء تغيرات تحوّلية في اقتصاد إثيوبيا وتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل

جاء تطوير البنية التحتية كذلك من بين أوجه الدعم التي قدمتها الإمارات لإثيوبيا. وجاء على رأس تلك المشروعات مشروع طريق "جدو- فينشا - ليملم بيريها" كمبادرة متكاملة لتحسين الانتقال ودعم النمو الاقتصادي في المنطقة، وامتداد للاستفادة من الدعم المالي الإماراتي للدولة

علاوة على هذا، وإدراكاً منها لقيمة المياه ودورها في حياة البشر وصحتهم والإنتاجية الزراعية، دعمت الإمارات مبادرات في إثيوبيا لتحسن فرص الحصول على المياه. حيث تم تمويل مشاريع ركزت على حفر آبار المياه والمضخات، لضمان تزويد المجتمعات المحلية بمصدر أكثر استدامة للمياه. وبالإضافة إلى تلك التدخلات في قطاع البنية التحتية، ساعدت الإمارات كذلك في توفير مياه الشرب النظيفة، وبالتالي ساعدت بشكل مباشر في تحسين صحة ورفاهية عدد لا يُحصى من الشعب الأثيوبي

السودان

بموقعها الجغرافي في الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، تتميز السودان بمزيج ثري من الثقافات والبيئات الطبيعية، بدءًا بساحل البحر الأحمر في الشرق وحتى أراضي الصحاري الواسعة المنبسطة في الشمال. واجهت السودان على مدار السنوات الأخيرة عدداً كبيراً من التحديات الصعبة التي عرقلت مسارها التنموي ورفاهية شعبها. فحتى عام 2022، حددت المنظمات الإنسانية وجود عدد مفزع وصل إلى 14.3 مليون شخص، أي ما يوازي 30 في المائة من تعداد سكان السودان، في حاجة ماسّة للحصول على مساعدات إنسانية. ومما يفاقم من حدة الوضع حقيقة أن ما يقرب من 9.1 مليون شخص منهم يواجهون احتياجات مهددة للحياة، بشكل يُعرّض حالتهم وسلامتهم البدنية والعقلية للخطر

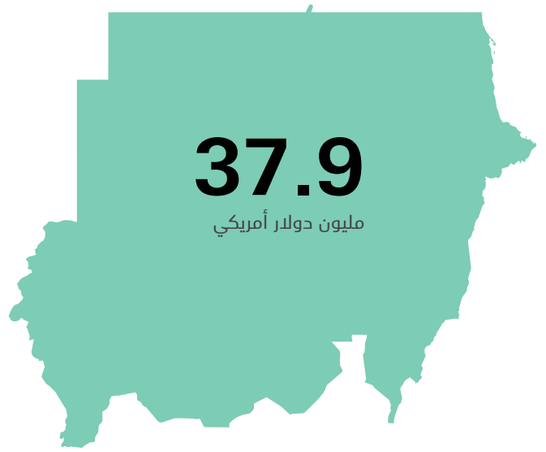

تركزت الصراعات المزمنة ومتعددة الأبعاد التي يعاني منها السودان إلى حد بعيد في مناطق مثل دارفور وكردفان والنيل الأزرق. حيث تعتبر تلك المناطق، والتي لا زالت تحمل ندبات وآثار نزاعات استمرت لُهاءَ عقدين من الزمان، موطناً لما يفوق ثلاثة ملايين شخص من النازحين. ويعد نزوحهم برهاناً على الصراعات الداخلية التي استمرت على مدار 17 عاماً الماضية، والتي ضاعف من حدتها التحديات التي يعاني منها السودان في الأساس كالجوع والصحة والتنمية بوجه عام[20].

وبينما تتمتع السودان بروح من الثبات والمرونة لم يؤثر عليها شيء، إلا أن الاحتياجات المُلحة في مجالات الأمن الغذائي والصحة والبنية التحتية والإغاثة في حالات الطوارئ وحلول التنمية المستدامة تؤكد على الدور المحوري للتعاون الدولي والمساعدات الخارجية في معاونة السودان في رحلته نحو مستقبل أكثر إشراقاً واستقرار

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

ظهر السودان خلال عام 2022 كأحد أبرز الدول المستفيدة من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، حيث حصل على مدفوعات كبيرة بقيمة وصلت إلى 139.1 مليون درهم إماراتي (37.9 مليون دولار أمريكي). وجدير بالذكر أنه تم تقديم تلك المساعدات بالكامل في شكل منح، مما يعكس طبيعة الإيثار والدعم غير المشروط من دولة الإمارات العربية المتحدة. وبتحليل تلك المساعدات بشكل أعمق، نجد أن قسم كبير منها قد تم تخصيصه لصالح مبادرات تنموية، بنسبة وصلت على 49 في المائة. كما تم تخصيص حوالي 36 في المائة آخرين لتلبية احتياجات الطوارئ العاجلة، بينما خُصصت المبالغ المتبقية لصالح جهود ومساعٍ خيرية. لم تكن السودان على مدار السنوات الخمس الماضية، من 2018 – 2022، ضيفاً دائماً على قائمة الدول المتلقية للمساعدات فحسب، بل كان لها حضوراً غالباً على مشهد المساعدات الخارجية لدولة الإمارات كذلك. لا سيما في عام 2020، حيث تصدّرت السودان قائمة الدول المتلقية للمساعدات. بلغت القيمة التراكمية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات للسودان على مدار السنوات الخمس الماضية نحو 6.31 مليار درهم إماراتي (1.72 مليار دولار أمريكي). كما يجدر بالذكر أن المشاريع التنموية والإنسانية والخيرية التي دعمّت الإمارات تنفيذها في السودان على مدار تلك السنوات الخمس كانت على أساس منح. كان الاستثناء الوحيد من هذا تقديم حزمة مساعدات ثنائية الأطراف بقيمة 918.3 مليون درهم إماراتي (250.0 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019 لتعزيز موقف البنك المركزي بالسودان

الشكل(28): المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة اليمن

حسب المنطقة وفئة المساعدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

تنموية	18.4	%49
إنسانية	13.8	%36
خيرية	5.7	%15

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

خدمات الرعاية الإجتماعية	9.2	%24
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	9.2	%24
الخدمات الطبية	5.1	%13
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	3.3	%9
خدمات الدعم والتنسيق	2.8	%7
أخرى	8.3	%22

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

الهلال الأحمر الإماراتي	13.2	%35
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	10.3	%27
جمعية دار البر	3.7	%10
صندوق أبوظبي للتنمية	3.7	%10
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	2.9	%8
جمعية الشارقة الخيرية	2.7	%7
المؤسسات والاكاديميات التعليمية الاماراتية	1.1	%3
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	0.3	%1
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.05	%0.1
المساعدات الحكومية	0.01	%0.04
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.01	%0.03
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	0.01	%0.01

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

كانت جهود دولة الإمارات المبذولة لدعم السودان خلال عام 2022 واضحة وملموسة ليس على مستوى المساهمات النقدية فحسب، بل من حيث المشاركة الفعلية من جانب الجهات المانحة الإماراتية كذلك، والتي اضطلعت بدورٍ مباشر في تنفيذ غالبية المشاريع في السودان. كان المنهج التعاوني هو الغالب على مساهمات دولة الإمارات، حيث شاركت الدولة إلى جانب 4 منظمات غير حكومية محلية في السودان في توزيع 13.5 مليون درهم إماراتي (3.7 مليون دولار أمريكي) من المساعدات، تم تخصيص غالبيتها لصالح مشاريع خيرية ومبادرات للخدمات الاجتماعية. كما يجدر بالذكر حصول الجمعية السودانية للحياة البرية كذلك على دعم من دولة الإمارات من خلال تمويل مشروع هدف إلى الحفاظ على التنوّع الحيوي.

01 الخدمات الاجتماعية

واصلت دولة الإمارات خلال عام 2022 دعمها المستمر للخدمات الاجتماعية بالسودان، حيث خصصت لها نحو 53.6 مليون درهم إماراتي (14.6 مليون دولار أمريكي) لرفع مستوى معيشة فئات المجتمع الأكثر ضعفاً كالأيتام وكبار السن والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أساسي. وتجلى هذا الإيثار بشكل ملموس بعد دعم الإمارات لما يزيد عن 6,000 طفل يتيم ومد يد العون بالمساعدات المالية لأكثر من 4,000 أسرة. كما شملت الجهود الإماراتية تغطية التكاليف الطبية للكثير من المرضى، للتأكيد على التزامها الثابت بتوفير الرعاية والرفاه الاجتماعي في السودان

وفي غضون ذلك، تم تغطية تكاليف نفقات تعليم ما يزيد عن 100 طالب، لضمان استمرار وسير العملية التعليمية. علاوة على هذا، تم التكفّل بدفع رواتب ما يقرب من 750 معلّم و36 طبيب، في تأكيد ملموس على التزام دولة الإمارات بالمحافظة على تقديم الخدمات الأساسية في السودان.

02 المساعدات السلعية

برهنت دولة الإمارات خلال عام 2022 بوجه خاص على تكريسها للمساعدات الإنسانية المقدمة للسودان، وذلك من خلال مساهماتها لصالح قطاع المساعدات السلعية، والذي حصل على مدفوعات بقيمة 41.6 مليون درهم إماراتي (11.3 مليون دولار أمريكي). تم توجيه الغالبية العظمى من تلك المبالغ، بنسبة 81 في المائة، إلى مبادرات الإغاثة وحالات الطوارئ في عدة قطاعات. لا سيما أن جهود دولة الإمارات قد ساهمت في تسهيل توصيل 380 طن من المواد الغذائية في حالات الطوارئ، والتي كانت بمثابة شريان حياة في وقت الأزمة. فضلاً عن ذلك، تم إرسال 4.5 مليون طن من الأدوية المنقذة للأرواح والمستلزمات والأجهزة الطبية الضرورية لتلبية الاحتياجات الطبية للسكان المتضررين، هذا بالإضافة إلى شحنة ضخمة بحمولة قدرها 1,700 طن من مواد إغاثة متنوعة في حالات الطوارئ. ويجدر بالذكر أن الكثير من تلك المواد تم شراؤها من الأسواق المحلية بالسودان مباشرةً،

وتلبية للحاجة الماسّة لتوفير مواد الإيواء في حالات الطوارئ، أعدت دولة الإمارات لعملية كبيرة لتوزيع حوالي 1,500 خيمة، تزن نحو 90 طن، باستخدام 3 طائرات مجهزة لهذا الغرض. وبالإضافة إلى حلول الإيواء المؤقت، أخذت الإمارات على عاتقها تنفيذ مبادرة إسكان لبناء 200 منزل، تم تصميمها خصيصاً لتلائم الأسر التي تضررت من الفيضانات العارمة في السودان.

واستكمالاً لمشاريعها متعددة القطاعات، برهنت دولة الإمارات على تفانيها في مكافحة ندرة الغذاء في المنطقة. وذلك من خلال إقامة خمس جسور جوية تم من خلالها توصيل 8,550 طرد غذائي، لضمان حصول الفئات الأكثر احتياجاً على مواد الإعاشة الأساسية، وكذلك للتأكيد على التزام الإمارات الثابت بالتخفيف من تأثير الجوع في المناطق المنكوبة الأزمات بالسودان

03 القطاعات الأخرى

أظهرت دولة الإمارات التزاماً ثابتاً بمعالجة التحديات التنموية الرئيسية التي يعاني منها السودان، مع التركيز على القطاعات الرئيسية كالصحة والتعليم وإمدادات مياه الشرب الأساسية ففي مجال الرعاية الصحية، خصصت دولة الإمارات مساعدات بقيمة 19.2 مليون درهم إماراتي (5.2 مليون دولار أمريكي) لتنفيذ مشاريع تحوّلية. وكان من الإشهادات الواضحة على هذا الالتزام بناء وتجهيز مستشفى كسلا تجهيزاً كاملاً، والتي تعتبر منشأة حيوية لتلبية احتياجات الرعاية الطبية بالمنطقة.

وبالإضافة إلى هذا المرفق الصحي الكبير، حصلت العديد من العيادات ومراكز الرعاية الطبية كذلك على دعم إماراتي، ليس على مستوى البناء والتشييد فحسب، بل فيما يتعلق بتوفير الأجهزة والمعدات الأساسية وعمليات الصيانة الضرورية كذلك لضمان الحفاظ على مستوى خدمة الرعاية الطبية. علاوة على هذا، تبنّت دولة الإمارات منهجاً شاملاً لتوفير الأدوية والأجهزة والإمدادات الطبية الضرورية الأخرى. وللتأكيد على منهجيتها التي تركز على الاهتمام بالأفراد، حرصت دولة الإمارات على عدم تجاهل احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وضمان حصولهم على الاهتمام الطبي والرعاية النفسية اللازمة

يعتبر قطاع التعليم كذلك من بين الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي دعمتها دولة الإمارات، حيث استثمرت الدولة ما يصل إلى 5.7 مليون درهم إماراتي (1.5 مليون دولار أمريكي) في جهود ومبادرات تعليمية بالسودان. تم تخصيص 4.0 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي) منها لإطلاق برنامج المنح الجامعية، والذي يزوّد الطلاب السودانيين الواعدين بمسارات لتعليمٍ عالٍ أفضل مستقبل أكثر إشراقاً. وبالنسبة للتعليم الأساسي، استفادت العديد من المدارس إما بحصولها على مبانٍ جديدة أو بإجراء تجديدات ضرورية، بالإضافة إلى تجديد التجهيزات لتوفير بيئة تعليمية مثالية. امتد الدعم المادي إلى الطلاب أيضاً من خلال حصول المئات ممن أطفال المدارس والشباب اليافع على حقائب وأزياء مدرسية

وإدراكاً منها لقيمة مياه الشرب النظيفة كشريان للحياة، بادرت دولة الإمارات بتنفيذ مشاريع لتعزيز فرص الحصول على المياه في السودان. حيث تم مد العديد من شبكات المياه لتعزيز قوة وحجم إمدادات المياه. هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرات مهمة في شرق وغرب دافور لحفر آبار المياه، مما ساهم في إقامة 14 محطة رئيسية للمياه. لم تسهم تلك الجهود في تلبية الاحتياجات العاجلة من المياه فحسب، بل أرست كذلك حجر الأساس لاستدامة طويلة الأجل للمياه في المنطقة.

تجلى التزام الإمارات تجاه السودان واضحاً خلال عام 2022 من خلال مساهماتها الحيوية في تقديم المساعدات الخارجية. حيث لم تسهم تلك المساعدات في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة فحسب، لكنها مهدّت الطريق كذلك لتنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأجل. ومن خلال دعمها لقطاعات رئيسية مهمة كالتعليم والصحة والبنية التحتية، أعادت الإمارات التأكيد على دعمها الثابت لمسيرة السودان الهادفة لتحقيق الاستقرار والازدهار. وتعتبر تلك المساعي والجهود بمثابة شهادة على دور الإمارات الرئيسي كشريك دولي في تحقيق تغيّر مستدام

الإمارات ترسل 85 طنا من المساعدات إلى غزة.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

05

الجهات المانحة الإماراتية

مشروع مراكز تنمية الطفولة المبكرة في كولومبيا.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

مقدمة

يعد المشهد العام للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة شهادة على الجهود واسعة النطاق التي تبذلها الدولة لتعزيز السلام والازدهار العالميين. ويستمد هذا الالتزام قوته من مجموعة متنوعة من الأطراف الإماراتية المعنية بالقطاع، والمشار إليهم في هذا التقرير باسم الجهات المانحة الإماراتية. تضم تلك المجموعة تشكيلة من الكيانات من مختلف شرائح مجتمع الإمارات العربية المتحدة، بدءًا من الهيئات الحكومية المحلية والاتحادية وحتى المنظمات غير الحكومية. علاوة على ذلك، تشكل الشركات والمنظمات الإنسانية والمؤسسات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة جزءًا مهمًا من هذه المجموعة. ويتضح مدى عمق التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية المستدامة العالمية من خلال مشاركة ما يزيد عن 40 جهة مانحة إماراتية مشاركة فعّالة في جهود المساعدات

يتناول الفصل الخامس 5 من التقرير، بمزيد من التفصيل، مساهمات المساعدات الخارجية المقدمة من كل جهة من الجهات المانحة الإماراتية خلال عام 2022. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم تصنيف البيانات بناءً على الجهة المانحة الإماراتية التي قامت بتمويل أو تنفيذ مشروع المساعدات الخارجية المَعني. بينما يتم تجميع مساهمات القطاع الخاص الإماراتي تحت راية الجهات الإماراتية المانحة القائمة بالتنفيذ، وذلك باستثناء التبرعات التي تم جمعها من خلال أنشطة جمع التبرعات التي نظمتها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية. حيث تم إدراج هذه المساهمات بشكل منفصل تحت قسم "القطاع الخاص والأفراد"، لتقديم منظور واضح للطبيعة متعددة الجوانب للبنية التحتية للمساعدات في دولة الإمارات العربية المتحدة

صـنـدوق أبوظبي للتـنـمـيـة
ABU DHABI FUND FOR DEVELOPMENT

صندوق أبو ظبي للتنمية

"صندوق أبو ظبي للتنمية: الريادة في النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام في الدول النامية من خلال المساعدات المالية والاستثمارات الاستراتيجية المتنوعة."

تأسس صندوق أبو ظبي للتنمية في 15 يوليو 1971، ويعمل كمؤسسة وطنية مستقلة تحت رعاية حكومة أبو ظبي. حيث يحتل مكانة بارزة في الإطار العام للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال إدارته لتمويلات المنح المقدمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وبالنيابة عنها. علاوة على هذا، يتم من خلاله تسهيل صرف بعض مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يجسد دوره المحوري في القطاع

تتمثل المهمة الأساسية لصندوق أبو ظبي للتنمية في مساعدة الدول النامية على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام. ولتحقيق هذه الغاية، يقدم الصندوق المساعدة المالية بأشكال مختلفة: بدءًا من القروض الميسرة وإدارة المنح الحكومية وحتى الاستثمارات في الأسهم. وبالإضافة إلى مساعداته المباشرة، يحرص صندوق أبو ظبي للتنمية على إيجاد فرص استثمارية تحفز القطاع الخاص في الدول المستفيدة، ودعم رسم مسار نمو اقتصادي أكثر قوة. وبالتالي، لا يعزز الإطار الاقتصادي لتلك البلدان فحسب، بل يضمن كذلك تنويع وتعزيز موارد الصندوق المستقبلية

الشكل(29): المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- دعم الميزانية العامة — 1,359.8 — %76
- الإسكان منخفض التكلفة — 81.4 — %5
- البنية التحتية للنقل البري — 59.2 — %3
- سياسة البناء والإدارة التنفيذية — 58.2 — %3
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية — 38.4 — %2
- الخدمات الطبية — 32.8 — %2
- التنمية الحضرية وإدارتها — 26.2 — %1
- البنية التحتية للنقل الجوي — 23.0 — %1
- الطاقة الشمسية — 22.8 — %1
- أخرى — 90.4 — %5

- تنموية — 1,791.1 — %99.9
- إنسانية — 1.2 — %0.1

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

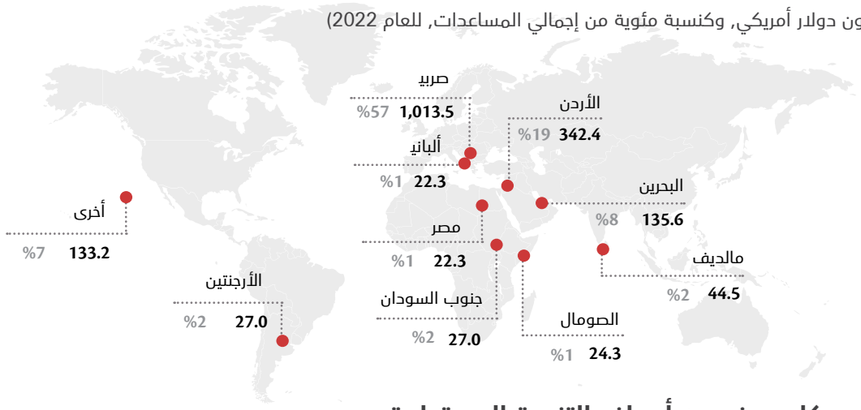

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 17:عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	%78	1,399.1
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%9	167.2
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	%6	101.1
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	%2	34.0
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	%2	31.4
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	%1	20.6
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	%1	15.5
الهدف 1: القضاء على الفقر	%1	10.1
الهدف 4:التعليم الجيد	%0.4	6.7
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	%0.4	6.6

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

ترتّع صندوق أبو ظبي للتنمية على مدار خمسة أعوام على قمة قائمة الجهات الرئيسية المانحة للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. متخذاً على عاتقه مهمة دفع مبالغ المساعدات بالنيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تجاوزت إسهامات صندوق أبو ظبي للتنمية خلال عام 2022 نصف إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيمة بلغت 6.58 مليار درهم إماراتي (1.79 مليار دولار أمريكي). وامتدت شبكة الدعم الواسعة هذه إلى 43 دولة، من بينها 35 دولة من البلدان الأقل نمواً وثماني دول جزرية صغيرة نامية.

تم تصميم منهجية التمويل التي اتبعها صندوق أبو ظبي للتنمية خلال ام 2022 بدقة بالغة، حيث يتم تقديم أكثر من ربع إجمالي المخصصات في صورة منح، بينما أخذت النسبة المتبقية شكل قروض ميسرة. كما تم توجيه 99 في المائة من ميزانية المساعدات الخارجية لصندوق أبو ظبي للتنمية في عام 2022 كمساعدات تنموية، مما عزز دور صندوق أبو ظبي للتنمية كشريك تنموي محوري. وكان الاستثناء الوحيد عن هذا التوجّه هو البادرة الإنسانية تجاه اللاجئين الفنزويليين في كولومبيا، حيث قدم الصندوق الدعم لكل من الأشخاص النازحين والمجتمعات المُضيفة في كولومبيا

وبمنظور أكثر تفصيلاً، شكلت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومات ذات السيادة أكثر من 76 في المائة من مساهمات صندوق أبو ظبي للتنمية لذلك العام. مما لا يؤكد النهج التعاوني الذي يتبعه صندوق أبو ظبي للتنمية فحسب، بل يبرهن كذلك على تفانيه في العمل جنبًا إلى جنب مع الحكومات المستفيدة والقادة المحليين في تحقيق التطلعات التنموية لبلادهم. بالإضافة لهذا، مكّن جزء من مخصصات عام 2022 الدول الشريكة من قيادة المشاريع بشكل مباشر. تجسد ذلك الدعم في تقديم مساعدات فنية بقيمة 3 ملايين درهم إماراتي (0.8 مليون دولار أمريكي) لحكومة غينيا، كأحد الجهود الاستراتيجية لرفع كفاءة الحوكمة وتقديم الخدمات الحكومية. وبالتحليل السنوي، أظهرت مدفوعات صندوق أبو ظبي للتنمية خلال عام 2022 نموًا كبيرًا بنسبة 25 في المائة مقارنة بالعام السابق. حيث وصل إجمالي المدفوعات المالية التراكمية لصندوق أبو ظبي للتنمية على مدار خمس سنوات إلى 55.67 مليار درهم إماراتي (15.16 مليار دولار أمريكي). تم تقديم حوالي 29 في المائة منها في شكل منح، بينما تم تخصيص الباقي كقروض ميسرة

وعلى الصعيد الجغرافي، تصدّرت كل من الأردن وصربيا والسودان في عام 2022 قائمة أكثر الدول المستفيدة، حيث حصلت مجتمعةً على ما يزيد عن 78 في المائة من إجمالي مدفوعات صندوق أبو ظبي للتنمية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، برزت الأهداف السابع عشر (الشراكة من أجل الأهداف)، والحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة)، والتاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) بحصولها على القسم الكبر من التمويل، حيث شكلت مجتمعة أكثر من 93 في المائة من إجمالي مساعدات صندوق أبو ظبي للتنمية الموجهة لتحقيق الأهداف التنموية العالمية خلال عام 2022.

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 قطاع دعم البرامج العامة

واصل صندوق أبو ظبي للتنمية خلال عام 2020 التزامه الثابت تجاه قطاع دعم البرامج العامة. لهذا تصدّر هذا القطاع قائمة القطاعات المتلقية للمساعدات الخارجية المقدمة من الصندوق، بنسبة بلغت 79 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية لهذا العام. بقيمة مساعدات بلغت 5.17 مليار درهم إماراتي (1.41 مليار دولار أمريكي) لتمويل هذا القطاع، تم توجيه نحو 4.99 مليار درهم إماراتي (1.36 مليار دولار أمريكي) منها كدعم للميزانية العامة لدول من بينها ألبانيا وإثيوبيا والأردن وصربيا وجنوب السودان. تم تقديم الغالبية العظمى من هذا الدعم المساعدات المالي كمساعدات غير مخصصة، مما يمنح الحكومات المستفيدة حرية تخصيص هذه الموارد وفقًا لخطط التنمية الوطنية الخاصة بها والمصممة تبعاً لاحتياجاتها. وتشمل هذه المخصصات مجموعة واسعة من الأهداف، تتراوح بين مبادرات للتخفيف من حدة الفقر، وضمان انتظام تقديم الخدمات الحكومية، وحتى تنفيذ استراتيجيات وإصلاحات معقدة للاقتصاد الكلي

وللتعزيز من تأثيره، أقام صندوق أبو ظبي للتنمية أيضًا تعاونًا مع صندوق العيش والمعيشة – وهو مبادرة تنموية تم من خلالها ضخ أكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي في قضايا تنموية منذ إنشائه في عام 2016. وخلال عام 2022 وحده، قدم صندوق أبو ظبي للتنمية دعماً لصندوق العيش والمعيشة بمساهمة قدرها 32.1 مليون درهم إماراتي (8.7 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع متعددة الدول. ساهم هذا التحالف مع صندوق عيش والمعيشة في تحقيق نتائج ملموسة، منها: تحفيز زيادة الإنتاجية لما يزيد عن 3 ملايين من صغار المزارعين، والحفاظ على صحة 12.5 مليون امرأة وطفل، كما يعمل للارتقاء بحياة أكثر من 7.5 مليون فرد من خلال تحسين مرافق المياه والإصحاح، في 22 من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

02 النقل والتخزين

أظهر صندوق أبو ظبي للتنمية خلال عام 2022 دعماً كبيراً للارتقاء بالبنى التحتية العالمية للنقل والتخزين، وذلك من خلال دفع 333.6 مليون درهم إماراتي (90.8 مليون دولار أمريكي) لمشاريع في هذا القطاع. تركز هذا التوجه المالي في الغالب على البنية التحتية للنقل البري والبحري والجوي

جاءت جزر المالديف، المصنفة كدولة جزرية صغيرة نامية، في طليعة استثمارات صندوق أبو ظبي للتنمية في البنية التحتية للنقل الجوي. كما عزز صندوق أبو ظبي للتنمية دعمه المالي المستمر للدولة الجزرية من خلال مساهماته الكبيرة الموجهة لتحسين مطارين رئيسيين هما: مطار فيلانا الدولي في ماليه والمطار الدولي الواقع في مانافارو، نونو أتول.

أما بالنسبة للبنية التحتية البرية، امتد التزام صندوق أبو ظبي للتنمية ليشمل عشر دول، بمدفوعات إجمالية بلغت 217.4 مليون درهم إماراتي (59.2 مليون دولار أمريكي) في عام 2022. جاءت كل من المغرب وجنوب السودان على رأس الدول المستفيدة بحصولهما مجتمعتين على أكثر من 60 في المائة من الأموال المخصصة لقطاع البنية التحتية للنقل البري. وحصل المغرب، على وجه الخصوص، على دعم صندوق أبو ظبي للتنمية لمبادرة الطرق الوطنية المهمة التي تربط كلميم بمدينة طانطان بجنوب غرب البلاد

وفي مجال البنية التحتية للنقل البحري، خصص صندوق أبو ظبي للتنمية مبلغ 31.8 مليون درهم إماراتي (8.6 مليون دولار أمريكي) لدعم المشاريع في دولتين. ففي الصومال، دعم صندوق أبو ظبي للتنمية مشروع تطوير ميناء كيسمايو الموسع، بينما لعب في اليمن دوراً محورياً في إعادة تأهيل ميناء المخا. وتؤكد تلك الاستثمارات النهج الشامل الذي يتبعه صندوق أبو ظبي للتنمية لتعزيز مسارات النقل على مستوى العالم، وتلبية متطلبات حركة النقل البري والبحري

03 التنمية الحضرية والإدارة

في عام 2022، خصص صندوق أبو ظبي للتنمية 5 في المائة من مساعداته الخارجية لقطاع البناء والتنمية المدنية كأحد القطاعات المحورية، بقيمة بلغت 313.7 مليون درهم إماراتي (85.4 مليون دولار أمريكي). أكد الصندوق من خلال هذا الدعم على تكريس جهوده لتعزيز نمو البنية التحتية، بما يعود بالنفع على اثنين من البلدان الأقل نمواً، وثلاثة دول من الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل، وواحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية

تم استثمار القسم الأكبر ومن هذا المخصص، بقيمة 213.9 مليون درهم إماراتي (58.2 مليون دولار أمريكي) أو ما يوازي 68 في المائة من المدفوعات الموجّهة للقطاع، في مشاريع تنموية واسعة النطاق في جزر المالديف والصومال والسودان. لم تهدف تلك المساعي إلى تعزيز البنية التحتية فحسب، بل إلى تعزيز السياسات المرتبطة بالبناء ودعم مشاريع التنمية المنفذة تحت قيادة الحكومة كذلك

وعلى صعيد التنمية الحضرية تم توجيه 31% من الانفاق المخصص لهذا القطاع أي مايعادل 96.1 مليون درهم (26.2 مليون دولار أمريكي) نحو المشاريع التي تدعم التنمية الحضرية والإدارة، وبرزت مصر باعتبارها المستفيد الرئيسي من خلال الدعم المالي المستمر لمشروعين موسعين. الأول مشروع مدينة الشيخ زايد، وهو مشروع طموح من المقرر أن يضم عددًا كبيرًا من وسائل الراحة بدءًا من الوحدات السكنية وشبكات إمدادات المياه وحتى مستشفى متكامل ومجمع للخدمات الحكومية. وبالتوازي، يتم تنفيذ مشروع البروج بمصر، حيث تسهم استثمارات صندوق أبو ظبي للتنمية في تعزيز إنشاء مجمع أعمال متكامل مع مركز تجاري، بالإضافة إلى إنشاء مدينة البروج السكنية

وفيما يتعلق بأفغانستان، تجلى التزام صندوق أبو ظبي للتنمية الثابت واضحاً في دعم بناء 4000 وحدة سكنية. كما حصل مشروع البنية التحتية في سمرقند بأوزبكستان في مرحلته الثانية على تمويلٍ ضخم، بينما شهد المغرب تطوير مشروع لو كاروسيل، وهو مشروع الواجهة البحرية الشهير في العاصمة

ومن أجل توسيع نطاق انتشاره، غامر صندوق أبو ظبي للتنمية أيضًا بالدخول إلى المناطق الريفية في كينيا، حيث وافق على توفير التمويل لمبادرة محورية للتنمية الريفية. ويهدف هذا المشروع إلى إضاءة المنازل والمدارس والعيادات والمكاتب الحكومية ومختلف المراكز التجارية والزراعية والصناعية بإمدادات ثابتة من الطاقة الكهربية، في خطوة تسهم في لعب دور جوهري للتخفيف من حدة الفقر في المنطقة

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

"حكومة الإمارات العربية المتحدة: دعم السلام والازدهار العالميين من خلال الالتزام الثابت بتقديم مساعدات خارجية ذات تأثير تحوّلي."

تتألق دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل واضح في المشهد العام للتنمية الدولية والمساعدات الإنسانية. حيث تجسّد مُثُل الخير والتضامن والاستشراف. حيث تقف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بفضل تراثها الغني المتمثل في مد يد العون خارج حدودها، شامخةً كنموذج للمساعدات الخارجية، مبرهنةً دوماً على التزامها الثابت بتعزيز الرفاهية العالمية والازدهار المشترك

واسترشاداً برؤية الآباء المؤسسين، مزجت دولة الإمارات العربية المتحدة بسلاسة ما بين صعودها السريع كقوة اقتصادية ورغبتها عميقة في المساهمة بشكل إيجابي في النسيج العالمي. ليس من منطلق العمل الخيري من أجل النوايا الحسنة فحسب؛ بل كتواصل استراتيجي دقيق وحميم، متجذر في مبادئ الاحترام المتبادل والتنمية المستدامة والشراكات الدائمة

لذا تعتبر مبادرات المساعدات الخارجية المقدمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ليست مجرد معاملات، بل هي ارتباطات تحّولية تهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات وتمكين الأفراد وتحفيز التنمية الشاملة. وسواء كان ذلك يتعلق بدعم مشاريع البنية التحتية أو تعزيز المبادرات الصحية والتعليمية أو تقديم الإغاثة الإنسانية الفورية، فإن تدخلات حكومة الإمارات العربية المتحدة تتميز بالعمق والدقة والرؤية طويلة الأجل.

وفي عالم تسوده الفوارق والتحديات، تقف حكومة الإمارات العربية المتحدة كمنارة أمل، مجسدةً للمعايير المثلى في المساعدات الدولية. وشهادة على مبادئ الدولة التي تؤمن بالمصير المشترك للإنسانية وتؤكد الحقيقة العميقة المتمثلة في أن الارتقاء بأنفسنا لا يتم إلا بمساعدة الآخرين.

الشكل(30): المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- دعم الميزانية العامة — 300.0 — %29
- مكافحة كوفيد-19 — 150.2 — %15
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 108.2 — %11
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية — 87.0 — %8
- السياسات الإدارية للقطاع العام — 49.5 — %5
- السياسات الإدارية لقطاع التعليم — 45.7 — %4
- مكافحة الأمراض المعدية — 40.1 — %4
- مكافحة الدرن — 37.2 — %4
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 35.6 — %3
- أخرى — 176.8 — %17

- تنموية — 765.3 — %74.2
- إنسانية — 262.5 — %25.5
- خيرية — 2.6 — %0.3

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

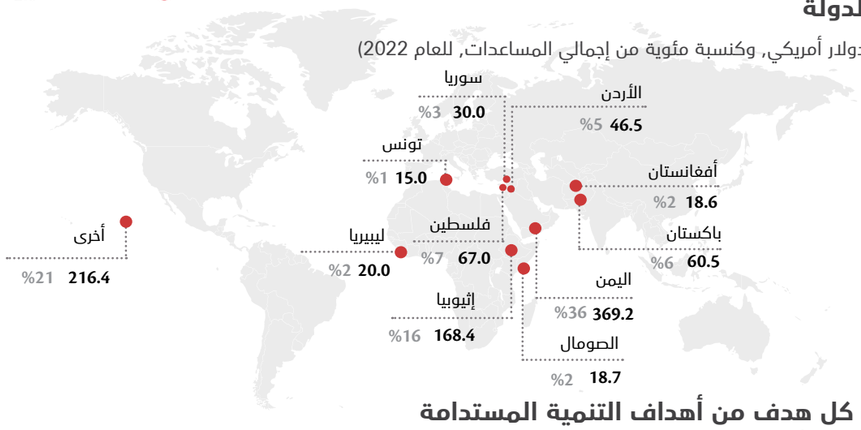

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف — 364.7 — %35
- الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه — 326.2 — %32
- الهدف2: القضاء التام على الجوع — 128.8 — %12
- الهدف 1: القضاء على الفقر — 97.5 — %9
- الهدف 4: التعليم الجيد — 58.7 — %6
- الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية — 12.0 — %1
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين — 11.0 — %1
- الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة — 9.5 — %1
- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة — 8.3 — %1
- الهدف 15: الحياة في البر — 4.6 — %0.5
- الهدف 13: العمل المناخي — 4.5 — %0.4
- الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد — 2.9 — %0.3
- الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية — 1.2 — %0.1
- الهدف 14: الحياة تحت الماء — 0.2 — %0.02
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان — 0.1 — %0.01

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

في عام 2022، شملت التزامات المساعدات الخارجية المعلنة من دولة الإمارات، كما هو مبين في هذا التقرير، مساهمات سخية مقدمة من مجموعة متنوعة من الهيئات الحكومية المحلية والاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. فبالإضافة إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمت هذه القائمة المتنوعة كيانات بارزة مثل دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، وهيئة البيئة – أبو ظبي، ووزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الثقافة والشباب والمجتمع. التنمية، وزارة البيئة والتغير المناخي، وزارة الموارد البشرية والتوطين، وزارة الخارجية، المركز الوطني للأرصاد الجوية، الأمانة العامة لأوقاف الشارقة، والقوات المسلحة الإماراتية، وبرنامج المساعدات الإماراتي الباكستاني، وفريق الإغاثة الإماراتي الموحد.

بلغت تلك المساهمات مجتمعة، والتي يطلق عليها لأغراض هذا التقرير اسم "المساعدات الحكومية"، مبلغًا كبيرًا قدره 3.78 مليار درهم إماراتي (1.03 مليار دولار أمريكي)، استفادت منها 43 دولة وعدة برامج متعددة الدول في عام 2022. وتماشياً مع التزامها بالارتقاء بمستوى السكان الأكثر ضعفاً في العالم، تم توجيه ما يقرب من 59 في المائة من تلك المساعدات (بقيمة 2.23 مليار درهم إماراتي أو 607.4 مليون دولار أمريكي) إلى 15 دولة من البلدان الأقل نمواً. بالإضافة إلى ذلك، حصلت عشر دول من الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل ودولة واحدة من الدول منخفضة الدخل مساعدات كبيرة، حيث استحوذت على 21 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة عام 2022، أو ما يعادل 778.6 مليون درهم إماراتي (212.0 مليون دولار أمريكي). كما تم تخصيص مبلغ 3.6 مليون درهم إماراتي (1.0 مليون دولار أمريكي) لأربع دول جزرية صغيرة نامية، إحداها من البلدان الأقل نمواً، في حين تم تخصيص غالبية الجزء المتبقي من المساعدات لبلدان نامية أخرى ومساعي متعددة الدول

وبتحليل طبيعة المساعدات، نجد المبادرات الموجّهة للتنمية قد استحوذت على 74 في المائة من المساعدات الخارجية الحكومية، فضلاً عن توجيه ربع آخر نحو الجهود الإنسانية العالمية والإغاثة في حالات الطوارئ، بينما تم تخصيص جزء أصغر للمساعي الخيرية

وفيما يتعلق بالتنفيذ، شكلت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومات ذات السيادة، والتي تتضمن شراكات مباشرة، جوهر المساهمات، حيث شكلت أكثر من نصف المساعدات الخارجية الحكومية لعام 2022. وتسلط هذه الحصة الكبيرة الضوء على حجم التركيز الذي توليه دولة الإمارات للتعاون المباشر مع الحكومات المستفيدة لتحقيق أولوياتها التنموية المتفردة
تم تخصيص مبلغ 197.7 مليون درهم إماراتي (53.8 مليون دولار أمريكي) للمساعدة الفنية، لتسهيل التدفق ثنائي الاتجاه للخبرات والتجارب

وبتسليط الضوء على مستفيدين محددين، تظهر كل من اليمن وإثيوبيا وفلسطين كأبرز الدول المتلقية في عام 2022. حيث حصلت تلك الدول مجتمعة على ما يقرب من 60 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الحكومية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، كانت الجهود المالية لحكومة الإمارات متوافقة بشكل كبير مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل الأهداف)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف الثاني (القضاء على الجوع)، بحصولها مجتمعةً على ما يقارب 80 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات التي تستهدف الأهداف التنموية العالمية لعام 2022.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، تشكّلت الغالبية العظمى لحافظة المساعدات الخارجية الحكومية في المقام الأول في صورة منح، بقيمة بلغت 25.50 مليار درهم إماراتي (6.94 مليار دولار أمريكي). بينما كان الاختلاف الأبرز في عام 2022 هو الدعم المقدم للبنك المركزي اليمني الذي اتخذ شكل قرض ميسر.

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الصحة

عززت المساعدات الحكومية الإماراتية خلال عام 2022 من التزامها كجهة فاعلة محورية في مجال الصحة العالمية، حيث خصصت مساعدات قيّمة بلغت 1.27 مليار درهم إماراتي (344.4 مليون دولار أمريكي) لصالح مبادرات صحية. ويمثل هذا المبلغ أكثر من ثلث إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية لهذا العام. حيث تطلبت التحديات غير المتوقعة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 استجابة فورية وملموسة لمواجهة هذا التحدي. لذا، خصصت المساعدات الحكومية مبلغ 551.5 مليون درهم إماراتي (150.2 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل أكثر من 40 في المائة من تمويلها الموجّهة للقطاع الصحي، من أجل مكافحة فيروس كوفيد -19 وإدارة إجراءات مكافحته

كان من أهم محاور هذه الاستراتيجية إنشاء أربعة مستشفيات ميدانية متخصصة في تونس وسوريا وفلسطين. على سبيل المثال، شهدت مدينة جندوبة في تونس بناء مستشفى ميداني ممتد على مساحة 11,400 متر مربع، مصمم خصيصًا لتلبية احتياجات مرضى كوفيد-19. كما انتفعت سوريا من مستشفيات حلب وحمص، بسعة 135 سريراً ومجهزة بالأجهزة والإمدادات الطبية الأساسية. وفي فلسطين، تم إنشاء مرفق صحي بغزة بسعة 215 سرير لتلبية الاحتياجات الطبية لسكان القطاع. واستكمالاً لهذه المساعي الخاصة بتعزيز بالبنية التحتية، حرصت دولة الإمارات على إتاحة ما يزيد عن 3 ملايين جرعة لقاح ضد فيروس كوفيد-19 في دول مثل إثيوبيا وفلسطين

وبالإضافة إلى المتطلبات العاجلة لمواجهة الوباء، ركزت المساعدات الحكومية على المبادرات الصحية في حالات الطوارئ، حيث خصصت 319.7 مليون درهم إماراتي (87.0 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي ربع ميزانية القطاع الصحي، لهذا الغرض. كانت ليبيريا محور التركيز الأساسي للمساعدات نظراً للآثار المُضاعَفة للجائحة، بحصولها على 73.5 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي). حيث حفز هذا التمويل تطوير مستشفى شامل في مقاطعة غباربولو

وفي خضم التحديات العالمية الملحة، يبرز الأردن كمنارة أمل لأكثر من 760 ألف نازح، موفراً لهم الملاذ من الاضطرابات في بلدانهم الأصلية. وإدراكاً منها لالتزام الأردن الراسخ بالعمل الإنساني والضغط الهائل الذي يفرضه هذا التدفق على قطاعه الصحي، قدمت دولة الإمارات حزمة دعم قوية بقيمة 72.4 مليون درهم إماراتي (19.7 مليون دولار أمريكي) لقطاع الصحة في حالات الطوارئ بالأردن. ساهمت تلك المساعدات في تلبية الاحتياجات العاجلة للأدوية الأساسية والإمدادات الطبية بالإضافة لتحّمل النفقات التشغيلية للمستشفيات الميدانية. علاوة على ذلك، امتد دعم المساعدات الحكومية الإماراتية لما هو أبعد من ذلك من خلال تغطية تكاليف العلاج وتغطية نفقات نقل المرضى إلى مستشفيات حكومية أكثر تخصصًا، عند الضرورة

كما تجلت الاستجابة السريعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في أفغانستان في أعقاب الزلزال المدمر. وقد ساهم الالتزام بتقديم مبلغ 55.1 مليون درهم إماراتي (15.0 مليون دولار أمريكي) في تيسير نشر مستشفى متنقل مجهز بالكامل بمساحة 1000 متر مربع، لتقديم الإغاثة الفورية. وامتد هذا الموقف الاستباقي إلى دول أخرى مثل باكستان، حيث تم إرسال شحنة من الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية بحجم 85 طنًا، وفلسطين بـ 85 طنًا، وإلى أوكرانيا بحجم 31.3 طنًا، وإلى إثيوبيا بحجم 181.4 طنًا، مما يؤكد اتساع وعمق إسهامات المساعدات الحكومية لدولة الإمارات في مجال الصحة.

علاوة على الجهود الآنفة الذكر، فإن رؤية حكومة الإمارات العربية المتحدة في مجال الصحة العالمية تتجاوز الأزمات ذات التأثير المباشر. حيث تم توجيه مساعدات بقيمة 283.9 مليون درهم إماراتي (77.3 مليون دولار أمريكي) على نطاق أوسع لمكافحة الأمراض المعدية ومرض الدرن (السل). فضلاً عن تخصيص 73.8 مليون درهم إماراتي (20.1 مليون دولار

أمريكي) لبرنامج القضاء على مرض شلل الأطفال بباكستان، و36.7 مليون درهم إماراتي (10.0 مليون دولار أمريكي) لمعركة إندونيسيا ضد مرض الدرن (السل)، مما يؤكد هذا الالتزام.

علاوة على ذلك، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الدولي في مجال الرعاية الصحية، ساهمت دولة الإمارات بمبلغ كبير قدره 73.5 مليون درهم إماراتي (20.0 مليون دولار أمريكي) لصندوق الوساطة المالية المنشأ حديثاً للوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها، والذي يدعمه البنك الدولي وتديره منظمة الصحة العالمية، حيث يتمتع هذا الصندوق برؤية طموحة إمكانات الوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. ويهدف هذا الاستثمار الاستراتيجي

02 دعم البرامج عامة

برز قطاع دعم البرامج العامة في عام 2022 كأحد أولويات المساعدات للحكومية، بفارق طفيف عن قطاع الصحة من حيث حجم التمويل. بلغ إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع 1.24 مليار درهم إماراتي (338.1 مليون دولار أمريكي)، أي ما يشكل حوالي ثلث مدفوعات المساعدات لذلك العام. كان أبرز الجوانب الرئيسية لهذا التمويل المبالغ المخصصة لدعم الميزانية العامة، مع التركيز الغالب لدعم البنك المركزي لليمن. ويؤكد هذا الالتزام العزم الاستراتيجي لدولة الإمارات على تحقيق

إلى سد الفجوات الخطيرة في الإمكانات من خلال توفير الدعم المالي والتقني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية

وتأكيداً على التزامها تجاه التحالفات الصحية العالمية، خصصت دولة الإمارات مبلغ 99.9 مليون درهم إماراتي (27.2 مليون دولار أمريكي) للصندوق العالمي. وتعتبر تلك البادرة رمزاً لالتزام حكومة الإمارات العربية المتحدة بالتخفيف من التهديدات التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. ومن خلال هذه المساعي الواضحة التي تركز على الصحة في عام 2022، أكدت المساعدات الحكومية الإماراتية على رسالة قوية مفادها: إن الصحة ليست مجرد حق فردي ولكنها مسعى جماعي

الاستقرار للبنية التحتية المالية لليمن، اعترافاً بالدور المحوري للبنك المركزي في الحفاظ على التوازن الاقتصادي وضمان قدرة البلاد على مواجهة الهزات الاقتصادية في ظل التحديات السائدة. ولا تعكس هذه المساعدات الموجّهة النهج الشامل الذي تتبعه المساعدات الحكومية في توزيع المساعدات الخارجية فحسب، بل تعكس أيضًا تفانيها في تعزيز الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط عموماً

03 المساعدات السلعية

أظهرت المساعدات الحكومية خلال عام 2022 التزامها القوي تجاه القضايا الإنسانية من خلال توجيه استثمارات كبيرة في قطاع المساعدات السلعية. يشمل هذا القطاع مجالات محورية مثل المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، والإيواء في حالات الطوارئ، والمواد غير الغذائية، وبرامج أمن الأسرة. بلغت قيمة إجمالي المخصصات الموجهة لهذه المشاريع 645.7 مليون درهم إماراتي (175.8 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يشكل نسبة كبيرة تصل إلى 17 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات لهذا العام

وبرزت المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية باعتبارها حجر الزاوية في هذا الالتزام، إذ ضمّت ما يقارب 60 في المائة من إجمالي المساعدة المخصصة لقطاع المساعدات السلعية. تم تقديم مبلغ 397.5 مليون درهم إماراتي (108.2 مليون دولار أمريكي) من المساعدات الموجهة لهذا الغرض إلى 17 دولة، على رأسهم إثيوبيا والصومال واليمن. حيث ساهمت الحاجة الماسّة للحصول على مساعدات معيشية في إثيوبيا إلى استئثارها بجزء كبير من تلك المساعدات. وتحديداً، وجّهت المساعدات الحكومية من دولة الإمارات أكثر من 60 في المائة من مخصصات المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، أي ما يوازي 267.5 مليون درهم إماراتي (72.8 مليون دولار أمريكي)، إلى إثيوبيا في عام 2022.

تم تصعيد هذا الالتزام الملموس من خلال الدعم السخي من المساعدات الحكومية بتقديم 500 طن من المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ لإثيوبيا. وعلاوة على هذا المبلغ الهائل، عززت حكومة الإمارات العربية المتحدة جهودها من خلال التعهد بمبلغ كبير قدره 312.2 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 85.0 مليون دولار أمريكي) لصالح صندوق الإغاثة لمواجهة المجاعة.

حيث تم تخصيص جزء كبير من هذا المبلغ لتلبية احتياجات إثيوبيا العاجلة من المساعدات الغذائية. وللتمكن من هذا، لم تعمل حكومة الإمارات بمعزل عن الجهات الأخرى؛ حيث أقامت تحالفات استراتيجية مع كيانات بارزة أخرى مثل الهيئة الطبية الدولية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي. وقد سهّل هذا النهج التعاوني من توزيع الأغذية الأساسية والدعم التغذوي الذي لا غنى عنه لمن هم في أمس الحاجة إليه

وفي الوقت نفسه، كانت الصومال، التي تعاني من جفاف مدمر، من بين المستفيدين الرئيسيين. حيث خصصت المساعدات الحكومية مبلغ 78.7 مليون درهم إماراتي (18.7 مليون دولار أمريكي) لدعم المساعي الدولية الرامية لمساعدة 7.1 مليون صومالي يكافحون من أجل الحصول على لقمة عيشهم اليومية. وتضم هذه الفئة السكانية عدداً مثيراً للقلق يبلغ 200 ألف شخص يتارجحون على حافة الجوع الشديد، و1.5 مليون طفل دون سن الخامسة، يعانون من سوء التغذية الحاد. وللتخفيف من هذه المخاوف المفزعة، سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الترتيب لإرسال ما يزيد عن 6000 طن من المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ إلى الصومال

ولم يتخلف المستفيدون في اليمن عن الركب في تلك المساعي واسعة النطاق. حيث تم تقديم ما يقرب من 124 ألف صندوق، يحتوي كل منها على مواد غذائية أساسية وتمور. واستكمالاً لهذه البادرة، تم توزيع 150 ألف سلة غذائية لتعزيز إمدادات الحصص الشهرية، مما يؤكد عزم حكومة الإمارات العربية المتحدة الثابت على مكافحة الجوع وضمان سبل العيش لمن يعيشون في ظروف صعبة. ومن خلال هذه التدخلات المتعددة المستويات، لخصت حكومة الإمارات العربية المتحدة رؤيتها لعالم تكون فيه الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء، في متناول الجميع

الهلال الأحمر الإماراتي

"الهلال الأحمر الإماراتي: توجيه روح السخاء المتأصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة للارتقاء بحياة الناس على مستوى العالم."

تأسست هيئة الهلال الأحمر الإماراتي عام 1983 كشهادة على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت تجاه القضايا الإنسانية. وباعتبارها الذراع الإنساني الرئيسي للدولة، تتكامل جهود هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بسلاسة في النسيج العالمي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبعيدًا عن كونها مجرد ممثل لهذه الحركة، فقد رسخت هيئة الهلال الأحمر لنفسها حضوراً عالمي مؤثر، من خلال الوصول للمحتاجين عبرة مختلف القارات والحدود.

كانت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي على مدار العقود التي تلت إنشائها بمثابة قوة محورية في كل أزمة إنسانية تقريبًا قدمت لها دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها. ولم توفر هذه المشاركة القوية إغاثة فورية لعدد لا يحصى من الأفراد فحسب، بل عززت أيضًا أواصر الوحدة والتضامن بين هيئة الهلال الأحمر الإماراتي والمجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة والقطاع الخاص. تعكس استجابة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي روح الأمة، والتي لها صدى عميق مع قيم التعاطف والوحدة والمسؤولية العالمية

ومن بين المبادرات المميزة لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي برنامج كفالة الأيتام، الذي تم إطلاقه في عام 1986. حيث لا يتميز هذا المسعى بطول عمر البرنامج فحسب، بل أيضًا بتأثيره العميق. ومع التطور المستمر للتحديات التي يواجهها العالم، ظل البرنامج بمثابة منارة للأمل، بشكل يضمن حصول الضعفاء على الملاذ الآمن والتمكين في الحياة.

لذا يعتبر الهلال الأحمر الإماراتي في جوهره أكثر من مجرد جهة للعمل الإنساني. إنه رمز لتفاني دولة الإمارات العربية المتحدة الصادق في تخفيف المعاناة وبناء جسور الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

الشكل(31): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- خدمات الرعاية الإجتماعية — 68.2 — %40
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 26.2 — %15
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 18.9 — %11
- المنشآت الدينية — 13.1 — %8
- إمدادات مياه الشرب الأساسية — 8.8 — %5
- خدمات الدعم والتنسيق — 7.5 — %4
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة — 7.0 — %4
- البرامج الموسمية — 5.0 — %3
- التنمية الحضرية وإدارتها — 4.4 — %3
- أخرى — 12.1 — %7

حسب فئة المساعدات

تنموية	92.7	%54
إنسانية	53.2	%31
خيرية	25.3	%15

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

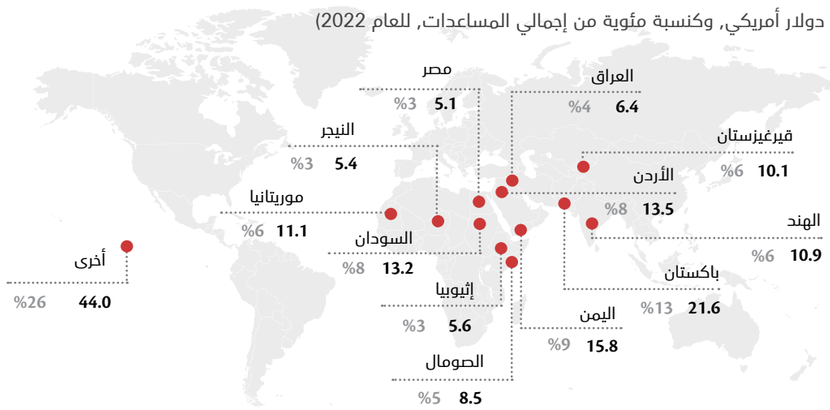

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف1: القضاء على الفقر	%64	108.8
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%15	25.8
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	%11	19.2
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	%6	9.5
الهدف 4: التعليم الجيد	%2	4.2
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاة	%2	3.7
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	%0.004	0.01

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

برزت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي على مدار السنوات الخمس الماضية كأحد الكيانات المؤثرة في المشهد العام للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حافظت باستمرار على مكانتها كثالث أكبر جهة مانحة من حيث حجم المساعدات. ففي عام 2022 وحده، بلغت مساهمات هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 582.3 مليون درهم إماراتي (158.5 مليون دولار أمريكي)، حيث وصلت إلى 75 دولة على مستوى العالم، في لفتة سخية تضمنت دعم أربع دول جزرية صغيرة نامية. من خلال تحليل مقاييس التوزيع، نجد أنه تم توجيه 45 في المائة من هذه المساعدات، البالغة قيمتها الإجمالية 280.4 مليون درهم إماراتي (76.4 مليون دولار أمريكي)، إلى 25 دولة من البلدان الأقل نمواً على مستوى العالم. علاوة على ذلك، استفادت 20 دولة من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل بشكل كبير، حيث تلقت 32 في المائة من إجمالي المساعدات، أي ما يعادل 154.8 مليون درهم إماراتي (42.1 مليون دولار أمريكي)

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى شكل المساعدة التي تقدمها هيئة الهلال الأحمر لهذه المدفوعات: تعمل هيئة الهلال الأحمر الإماراتي حصريًا من خلال المنح، مما يضمن عدم إثقال كاهل البلدان المتلقية بالديون. وبالتعمق في تفاصيل التخصيص، تم تخصيص ما يقرب من 54 في المائة من هذه الأموال لصالح مبادرات تنموية عالمية. وفي الوقت نفسه، تم توجيه 31 في المائة من المساعدات المالية كمساعدات إنسانية وإغاثة في حالات الطوارئ، في حين تم تخصيص الباقي للمساعي الخيرية

شهد عام 2022 نهجاً متوازناً من قبل الهلال الأحمر الإماراتي في تنفيذ المشاريع. تراوح ما بين التدخل المباشر والجهود التعاونية. على وجه التحديد، تولى الهلال الأحمر الإماراتي إما قيادة مشاريع المساعدات الخارجية بنفسه أو بالتعاون مع الحلفاء المحليين، بما في ذلك المنظمات الوطنية غير الحكومية أو هيئات المجتمع المدني الأخرى. ويضمن هذا النهج مزيجًا متجانساً من الرؤى الميدانية والخبرة رفيعة المستوى

وبالنظر إلى المستفيدين، برزت اليمن والأردن والسودان كأكبر المستفيدين من المساعدات الدولية المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2022. حيث مثلت هذه الدول مجتمعة أكثر من ربع مدفوعات المساعدات الخارجية التي قدمتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي لذلك العام. وتماشيًا مع التطلعات العالمية، وجهت الهلال الأحمر الإماراتي جهودها لدعم سلسلة من أهداف التنمية المستدامة. ومن بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ركزت الهيئة دعمها على سبعة أهداف، مع التركيز بشكل خاص على الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة)، والهدف 2 (القضاء على الجوع). حيث استحوذت تلك الأهداف العالمية المحورية الثلاثة مجتمعة ما يقرب من 90 في المائة من مخصصات المساعدات الخارجية لعام 2022.

وبالنظر إلى الإطار الزمني الأوسع، يتخذ التزام هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الثابت بتحسين الوضع العالمي شكلاً أكثر وضوحًا. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، بلغ إجمالي استثمارات الهيئة في التنمية العالمية والعمل الإنساني والمشاريع الخيرية 2.80 مليار درهم إماراتي (762.5 مليون دولار أمريكي). وتؤكد الهيئة من خلال هذه المساعي مجدداً التزامها بتعزيز مستقبل أكثر إشراقًا وإنصافًا للجميع

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 خدمات اجتماعية

واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2022 تركيزها الواضح على دعم قطاع الخدمات الاجتماعية، حيث خصصت جزءًا كبيرًا من مساعداتها الخارجية لهذا القطاع الحيوي. بلغت قيمة المخصصات المالية الموجّهة لهذا المجال، بما فيها خدمات الرعاية الاجتماعية ومشاريع الإسكان منخفض التكلفة، 354.3 مليون درهم إماراتي (96.4 مليون دولار أمريكي). ويؤكد هذا الرقم، الذي يمثل أكثر من 56 في المائة من إجمالي مدفوعات هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في ذلك العام، التزام هيئة الهلال الأحمر الثابت بالارتقاء المجتمعي

لطالما ارتبطت المهمة التي اضطلعت هيئة الهلال الأحمر بها دوماً بتحسين نوعية الحياة للفئات السكانية الأكثر ضعفًا في العالم. حيث تتخذ هذه المهمة نهجاً متعدد الجوانب، يشمل: التغلب على مشكلة الانقسامات المجتمعية، تعزيز الاندماج الاجتماعي، ضمان تمكين المجتمعات المهمشة، وكذلك الأفراد، بالموارد والفرص الضرورية لحياة مزدهرة. ظهر قطاعان فرعيان حيويان ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية الرئيسي، هما قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية ومجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية – ليكّونا الدعائم الأساسية لمساعدات هيئة الهلال الأحمر الإماراتي المقدمة في عام 2022. وقد استحوذا معًا على ما يقرب من 80 في المائة من المساهمات القطاعية للهيئة، بقيمة إجمالية كبيرة بلغت 276.3 مليون درهم إماراتي (75.2 مليون دولار أمريكي)

وقد ظهرت فعالية هذا التمويل الكبير بوضوح خلال عام 2022. فمن خلال هذه الموارد، مدت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ذراعها الخيرية لدعم ما يزيد عن 175 ألف طفل يتيم. كما ساهمت تلك المساعدات في تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات، تراوحت بين النفقات السنوية الداخلية لدور الأيتام وحتى الضروريات الصحية والتعليمية الأساسية

بالإضافة إلى ذلك، وصل هذا الدعم المالي إلى آلاف الأسر الضعيفة والمعرضة للخطر. ولم يقتصر التمويل الاستراتيجي الذي تقدمه هيئة الهلال الأحمر الإماراتي على تأمين الاحتياجات الفورية مثل الغذاء فحسب، بل عزز أيضًا الأنشطة الموجهة نحو الاستدامة المالية على المدى الطويل. واتخذ ذلك شكل دعم للمؤسسات الصغيرة مثل منافذ البيع بالتجزئة ومؤسسات الحياكة ومبادرات الزراعة المحلية وتوفير الماشية بما في ذلك الأغنام والماعز والأبقار، فضلاً عن مساعي تعزيز ممارسات صيد الأسماك وإنتاج العسل ومشاتل البستنة. كما تجسد هذا النهج الشامل أيضًا في قيام هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بتغطية النفقات الطبية للأسر الفقيرة، والحرص على تزويدهم بمستلزمات التدفئة خلال الأشهر الباردة من خلال توفير البطانيات والسخانات والملابس، وتقديم رواتب نقدية شهرية لمن هم في أمس الحاجة إليها

وبالتوازي مع هذه المساعي التوسعية، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساهمات ملموسة في مجال الإسكان، حيث قامت بتمويل بناء 128 منزلاً بأسعار معقولة في باهانج، بماليزيا. واستمراراً لمساعيها الموروثة في مجال التوعية الخيرية، واصلت الهيئة تقليدها العريق في العطاء خلال شهر رمضان المبارك. حيث بلغت مبادرات برامجها الموسمية خلال عام 2022 قيمة إجمالية تقدّر بنحو 18.5 مليون درهم إماراتي (5.0 ملايين دولار أمريكي). ومن الأمثلة البارزة على تأثير هذه البرامج تلك التي جرى تنفيذها في اليمن، حيث استفاد أكثر من سبعة ملايين فرد في عدة محافظات يمنية – تشمل شبوة وحضرموت وتعز والحديدة وعدن وسقطرى. حيث حصل المستفيدون خلال الشهر الكريم على الملابس والغذاء وغيرها من المساعدات الإنسانية، بما يجسد روح العمل الخيري والمجتمعي التي يمثلها شهر رمضان المعظّم[21].

02 المساعدات السلعية

باعتبارها المنظمة الإنسانية الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، عززت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2022 من التزامها بالمساعي الإيثارية على مستوى العالم، لا سيما في قطاع المساعدات السلعية. حيث يندرج ضمن هذا القطاع مجموعة من الاحتياجات العاجلة بما في ذلك المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، وتوفير المأوى في حالات الطوارئ، والمواد غير الغذائية الضرورية، وبرامج الأمن الأسر. اتسم الدعم المالي المقدم من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في هذا القطاع بالضخامة والتخصيص الاستراتيجي، حيث خصصت الهيئة 166.5 مليون درهم إماراتي (45.3 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يشكل أكثر من 27 في المائة من إجمالي مدفوعاتها السنوية

ومن بين المشاريع المتنوعة المنفذة ضمن قطاع المساعدات السلعية، برزت المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ بين القطاعات الفرعية ذات الأولوية، بحصولها على 69.3 مليون درهم إماراتي (18.9 مليون دولار أمريكي)، أي ما يعادل حوالي 42 في المائة من إجمالي التمويلات الموجهة للقطاع. تجلت أوجه استخدام هذا الالتزام في 10 دول مستفيدة، على رأسها اليمن وباكستان والصومال، حيث حصلت مجتمعة على أكثر من 92 في المائة من إجمالي المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ المقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2022.

في اليمن، واجهت الهيئة تعقيدات لوجستية واضحة عند تنفيذ عملياتها. ومع هذا، أرسلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خمس طائرات لتوصيل 121,214 طنًا من المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ. كما تم تعزيز هذه الإغاثة الجوية المباشرة بدعمٍ بحري، من خلال إرسال 13 سفينة لنقل 100 ألف طرد غذائي، بالإضافة إلى 11,324 طرداً غذائياً مجهزة من مصادر محلية، مما يضمن مزيجاً من الإغاثة السريعة مع دعم الاقتصاد المحلي في اليمن في الوقت نفسه

وفي باكستان، اتسمت المساعدات المقدمة من الهيئة، والتي يعود السبب فيها للفيضانات المدمرة، بقدرٍ مساوٍ من الدقة في الاختيار. حيث أرسلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي سفينتين تحملان ما مجموعه 600 طن من المساعدات الغذائية، والتي تم تقسيمها إلى 37,645 طرد غذائية. كما تم تحميل سفينة إضافية بكمية سخية من التمور والأغذية التكميلية بلغت 75.005 طن

ومن ناحية أخرى، شهد الصومال، الذي يواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بظروفه، وصول طائرتين تحملان 72 طنا من المواد الغذائية، أي ما يعادل 2,376 سلة غذائية. بالإضافة إلى ذلك، تم توصيل ما يزيد عن 1,600 طن من المساعدات الغذائية الحيوية عبر شحنتين عبر المسارات البحرية

وفي الوقت نفسه، واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي اهتمامها الشديد بالاحتياجات الناشئة عن المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، حيث خصصت 49.4 مليون درهم إماراتي (13.5 مليون دولار أمريكي) لمثل تلك المشاريع. وكانت أبرز التدخلات في هذا القطاع في السودان، حيث عملت الهيئة على تسهيل توصيل 1,685 طنًا من المواد الغذائية والمواد غير الغذائية الأساسية، بالإضافة على تعزيز الأسواق المحلية باستخدامها كمصادر للحصول على تلك المواد. أدى هذا النهج ثنائي الإستراتيجية إلى تعجيل عمليات توصيل الإغاثة وإنعاش التجارة المحلية في السودان في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، قامت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بتسريع عملية النقل الجوي لما يقرب من 1500 خيمة لتلبية احتياجات الإيواء الفورية، مما يؤكد نهجها الشامل في الإغاثة الإنسانية

03 المياه والإصحاح

قطعت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2022 خطوات ملحوظة في تحقيق التزامها بتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الإصحاح على مستوى العالم، خاصة في المناطق التي تشكل فيها ندرة المياه تحديًا خطيرًا. فمن خلال تخصيص 35.0 مليون درهم إماراتي (9.5 مليون دولار أمريكي) لهذا القطاع المحوري، أي ما يمثل 6 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من الهيئة لذلك العام، أكدت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الحقيقة المعترف بها عالمياً المتمثلة في أن الحصول على المياه النظيفة أمر أساسي للحياة والصحة والرفاهية

تم توجيه الجزء الأكبر من جهود هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، بنسبة 92 في المائة، إلى المشاريع التي تركز على إمدادات مياه الشرب الأساسية في 23 دولة. ومن بين هؤلاء المستفيدين، هناك 14 دولة تم تحديدها على أنها من البلدان الأقل نمواً. ويجدر بالذكر أن خمسة من هذه البلدان الأقل نمواً تتمّيز أيضاً بتصنيف إضافي يتمثل في كونها بلداناً نامية غير ساحلية. وتواجه هذه البلدان النامية غير الساحلية تحديات خاصة بسبب افتقارها المتأصل لوفرة المياه السطحية، مما يزيد من ضعفها ليس فقط في مواجهة تغير المناخ ولكن أيضا في مواجهة ندرة المياه. تم تنفيذ أهم المشاريع ضمن هذا الإطار في كل من قيرغيزستان وموريتانيا والنيجر

اتسمت مبادرات هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ضمن قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية خلال عام 2022 بالتنوع والتأثير. ساهمت مشاريعها في حفر 50 بئر مياه، وتركيب أكثر من اثنتي عشرة مضخة مياه، ونشر 15 خزان مياه تخدم عدة مجتمعات، وبناء وتجهيز محطتين متطورتين لتحلية المياه.

وتعزيزاً لنهجه بتعجيل الاستجابة، سارع الهلال الأحمر الإماراتي بإطلاق مشروع طارئ للمياه في الصومال، المنكوبة بالجفاف. وفي كينيا، كانت هيئة الهلال الأحمر في طليعة جهود إنشاء نظام شامل لإمداد المياه، وبالتالي تلبية الحاجة الماسة إليها. وبالإضافة لذلك، قدمت الهيئة الدعم لتجديد وصيانة سد بطول 500 متر في قرية أغليك بيه في موريتانيا، مؤكدةً على تفاني الهلال الأحمر الإماراتي في ضمان مصادر مياه دائمة ومستدامة في المناطق الأكثر عرضة لندرة المياه.

هيئة الاعمال الخيرية العالمية

"هيئة الأعمال الخيرية العالمية: قيادة المسيرة نحو العمل الخيري الرائد، مدفوعة برسالتها الإنسانية ومرتكزة على القيم المشرفة".

تبرز هيئة الاعمال الخيرية العالمية كمثال مشرّف وطرف فاعل قوي في ساحة العمل الإنساني والخيري العالمي. فباعتبارها واحدة من أبرز الجهات المانحة للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، توجّه الهيئة مواردها وخبراتها وجلّ اهتماماها نحو إحداث تغيير ملموس في المجتمعات التي في أمس الحاجة إليها. وانطلاقًا من مهمتها النبيلة المتمثلة في تنفيذ وإنشاء المشاريع التنموية، وضعت الهيئة تصوراً لعالم يتمتع فيه كل مجتمع ببيئة سعيدة. ويرتكز نهجها على التزام عميق بدعم الأيتام والأسر المعوزة والأفراد المحتاجين، بالتعاون مع شركاء متخصصين.

إن أهداف هيئة الاعمال الخيرية العالمية متميزة بقدر ما هي طموحة. فهي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة والتعليم وسبل العيش، مما يضمن ليس فقط استمرار المجتمعات بل ازدهارها كذلك. ومن بين الركائز الأساسية لتلك المساعي توفيرهم الرعاية المناسبة للأيتام والأسر الضعيفة، مع الاعتراف بالإمكانات الكامنة في كل طفل والمرونة المتأصلة في بنية كل أسرة. وفضلاً عن تقديم الإغاثة العاجلة، تتمسك هيئة الأعمال الخيرية العالمية كذلك بالتزام ثابت نحو بإطلاق ورعاية المشاريع الإنسانية والخيرية ذات التأثير الدائم

ويمتد تعاطف الهيئة إلى أبعد الحدود، كما يتضح من مبادراتهم المتفانية لمساعدة اللاجئين الذين اقتلعوا من ديارهم بحثًا عن ملاذ وبدايات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تدرك هيئة الاعمال الخيرية العالمية الأهمية طويلة الأجل للأوقاف والصناديق الخيرية. لذا تلتزم الهيئة بتعزيز هذه المشاريع، والتأكد من استدامة روح العمل الخيري وتوسيع نطاقه للأجيال القادمة. واسترشاداً منها بالمهمة والأهداف المنوطة بها، تواصل هيئة الأعمال الخيرية العالمية سعيها الحثيث لاتخاذ خطوات تحوّلية في النطاق الأوسع للجهود الإنسانية العالمية، خطوةً تلوَ الأخرى.

الشكل(32): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 28.6 %39
- المنشآت الدينية 10.8 %15
- برامج امن الاسر الغذائي 10.1 %14
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 7.6 %10
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 5.5 %7
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية 3.2 %4
- البرامج الموسمية 3.2 %4
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 2.4 %3
- التعليم الديني 1.4 %2
- أخرى 1.0 %1.5

حسب فئة المساعدات

تنموية	48.4	%66
خيرية	23.0	%31
إنسانية	2.4	%3

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

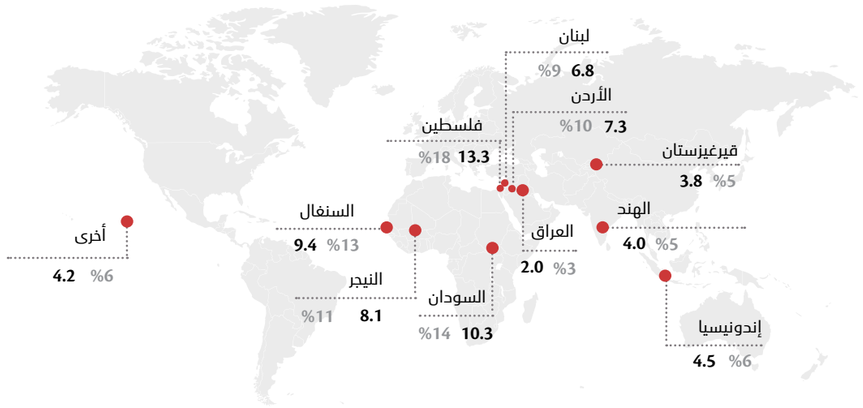

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2022)

الهدف 1: القضاء على الفقر	%64	46.8
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%21	15.3
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	%7	5.5
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	%4	3.2
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	%3	1.9
الهدف 4: التعليم الجيد	%1	0.6
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاة	%0.5	0.3

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

عـززت هيئـة الاعمـال الخيريـة العالميـة خلال عـام 2022 مكانتهـا كرابـع أكبـر جهـة مانحـة للمسـاعدات فـي دولـة الإمـارات من حيث القيمـة الماليـة، حيـث قدمـت 270.9 مليـون درهـم إماراتي (73.8 مليـون دولار أمريكـي)، بزيـادة قدرهـا 7 فـي المائـة عـن العـام السـابق، ممـا يشـير إلـى التزامهـا المتنامـي بالوصـول العالمـي.

تجلّت بصمة الهيئة واضحة في 13 دولة، مع التركيز بشكل خاص على 3 من البلدان الأقل نمواً حصلت مجتمعةً على مساعدات بقيمة 102.2 مليون درهم إماراتي (27.8 مليون دولار أمريكي)، بما يشكل 38 في المائة من إجمالي المخصصات. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت خمس دول من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل 36 في المائة من المساعدات، أي ما يعادل 98.0 مليون درهم إماراتي (26.7 مليون دولار أمريكي)

تتميّز هيئة الاعمال الخيرية العالمية بتخصيص مواردها في صورة منح، مع تفضيلٍ واضح لمبادرات التنمية العالمية. حيث وجّهت الغالبيـة العظمـى، بنسـبة 66 فـي المائـة، مـن تمويلهـا للعـام 2022 لصالح مبادرات تنموية، في حين حصلت المساعي الخيرية على 31 فـي المائـة مـن الإجمالي، وخصصـت النسـبة المتبقيـة كمسـاعدات إنسـانية. وفيمـا يتعلـق بتنفيـذ مشـاريع المسـاعدات الخارجيـة، تتخـذ هيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة نهجًـا عمليًـا فـاعلاً. حيـث تولّـت الهيئـة تنفيـذ 84 فـي المائـة مـن المشـاريع بشـكل مباشـر، في حين شكّلت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنيـة والهيئـات المدنيـة نسـبة أصغـر، علـى الرغـم مـن أهميتهـا، بلغـت 11 فـي المائـة

وبتحويـل التحليـل علـى أسـاس التركيـز الجغرافـي، تأتـي كل مـن فلسـطين والسـودان والسـنغال علـى راس قائمـة المسـتفيدين الرئيسـيين، حيـث اسـتقطبت مجتمعـة 45 فـي المائـة مـن إجمالي مسـاعدات الهيئـة لعـام 2022. وتماشـيًا مـع الالتـزام الدولـي بأهـداف التنميـة المسـتدامة، وجّهـت هيئـة الاعمـال الخيريـة العالميـة مواردهـا لدعـم سـبعة مـن الأهـداف الـ 17 المحـددة. مـع التركيـز اسـتراتيجياً علـى الهـدف 1 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة (القضـاء علـى الفقـر)، والهـدف 11 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة (المـدن والمجتمعـات المسـتدامة)، والهـدف 6 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة (الميـاه النظيفـة والصـرف الصحـي)، اجتذبـت هـذه المجـالات الرئيسـية معًـا أكثـر مـن 90 فـي المائـة مـن المسـاعدات الخارجيـة لهيئـة الاعمـال الخيريـة العالميـة خلال عـام 2022.

وباحتسـاب قيمـة المسـاعي المسـتمرة لهيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة علـى مـدى السـنوات الثلاث الماضيـة مـن توثيـق أنشـطة المسـاعدات الخارجيـة، مـن 2020 إلـى 2022، تكـون الهيئـة قـد قدمـت مسـاعدات خارجيـة سـخية بقيمـة وصلـت إلـى 757.4 مليـون درهـم إماراتـي (206.2 مليـون دولار أمريكـي)، ممـا يسـلط الضـوء علـى مـدى التـزام الهيئـة المسـتمر والمتنامـي بتحقيـق الرفاهيـة العالميـة.

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الخدمات الاجتماعية

عـززت هيئـة الاعمـال الخيريـة العالميـة فـي عـام 2022 التزامهـا الثابـت بتحسـين قطـاع الخدمـات الاجتماعيـة، ووجهـت شـريحة كبيـرة مـن ميزانيـة مسـاعداتها الخارجيـة لدعـم هـذا القطـاع المحـوري. فخصصـت 184.4 مليـون درهـم إماراتـي (50.2 مليـون دولار أمريكـي)، أي مـا يمثـل 68 فـي المائـة مـن إجمالـي مدفوعـات الهيئـة لهـذا العـام، لجهـود تراوحـت مـا بيـن خدمـات الرعايـة الاجتماعيـة إلـى البرامـج الموسـمية، ممـا يؤكـد تفانـي الهيئـة الدائـم لتعزيـز التقـدم والارتقـاء المجتمعـي

يرتكـز جوهـر مهمـة هيئـة الاعمـال الخيريـة العالميـة علـى تحسـين الظـروف المعيشـية للمهمشـين والضعفـاء. وفـي مجـال قطـاع الخدمـات الاجتماعيـة، يبـرز قطاعـان فرعيـان - خدمـات الرعايـة الاجتماعيـة ومجموعـة مـن الخدمـات الاجتماعيـة الأساسـية المتنوعـة- لتكـون بمثابـة محـاور تركيـز المسـاعدات الخارجيـة لهيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة لعـام 2022. اسـتحوذ محـورا التركيـز هـاذان أكثـر مـن 70 فـي المائـة مـن إجمالـي أمـوال القطـاع مجتمعيـن، أي مـا يعـادل 133.0 مليـون درهـم إماراتـي (36.2 مليـون دولار أمريكـي)

وتتسـم اسـتثمارات هيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة فـي قطاعـي خدمـات الرعايـة الاجتماعيـة والخدمـات الاجتماعيـة الأساسـية المتنوعـة بتعـدد الأوجـه. حيـث يمتـد نطـاق اهتمامهـم إلـى توفيـر الرعايـة لمئـات الأيتـام، وتلبيـة احتياجاتهـم التعليميـة والصحيـة. كمـا تشـمل شـبكة المسـاعدات الموسـعة للهيئـة أيضًـا دعـم 7,150 فـرد مـن ذوي الاحتياجـات الخاصـة، وضمـان تقديـم المسـاعدات التعليميـة لحوالـي 500 طالـب، فضـلاً عـن التكفـل برواتـب 1,345 معلـم، وتغطيـة التكاليـف الطبيـة لحوالـي 700 مريـض ينحـدرون مـن خلفيـات فقيـرة، بالإضافـة إلـى تحمّـل رواتـب أكثـر مـن 50 طبيـب.

علاوة علـى ذلـك، مـدت الهيئـة ذراعهـا الخيريـة لدعـم مـا يقـرب مـن 15000 أسـرة، حيـث قدمـت لهـم المسـاعدات الماليـة وحتـى رأس المـال الأوّلـي لريـادة مشـاريع لكسـب المعيشـة، وبالتالـي تعزيـز الإنتاجيـة والاسـتقلالية. بالإضافـة لذلـك، وكدليـل علـى نهجهـم الشـامل، قـام الهيئـة بتمويـل 10 مشـاريع إسـكان، ممـا سـاهم فـي رسـم البسـمة لعـدد لا يحصـى مـن المسـتفيدين بحصولهـم علـى منـزل جديـد

وخلال شـهر رمضـان المبـارك، حافظـت الهيئـة علـى تقاليدهـا فـي العطـاء الخيري. حيـث شـهد البرنامـج الموسـمي لعـام 2022 اسـتثمار نحـو 11.6 مليـون درهـم إماراتـي (3.2 مليـون دولار أمريكـي)، لضمـان توصيـل الدعـم المالـي والملابـس والتغذيـة وغيرهـا مـن المسـاعدات الإنسـانية الأساسـية للمسـتفيدين وقـت الحاجـة إليهـا. وفـي لفتـة تجسـد روح عيـد الفطـر، عملـت هيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة علـى تأميـن الوسـائل اللازمـة للمسـتفيدين للمشـاركة الحقيقيـة فـي الاحتفـالات

02 المساعدات السلعية

وفـي عـام 2022، جـاء قطـاع المسـاعدات السـلعية فـي المرتبـة الثانيـة للقطاعـات الكثـر تلقيـاً للتمويـل مـن هيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة، حيـث حصـل علـى مخصـص بقيمـة 45.8 مليـون درهـم إماراتـي (12.5 مليـون دولار أمريكـي). يمثـل هـذا المبلـغ الكبيـر 17 فـي المائـة مـن إجمالـي مدفوعـات الهيئـة لذلـك العـام، ممـا يعكـس التزامهـا بتوفيـر السـلع الأساسـية والإغاثـة الفوريـة.

يشـمل قطـاع المسـاعدات السـلعية قطاعيـن فرعييـن مهميـن تـم تمويلهمـا فـي عـام 2022 مـن قبـل الهيئـة: برامـج الأمـن الغذائـي الأسـري والمسـاعدات المتنوعـة فـي حـالات الطـوارئ الإنسـانية. حيـث حصـل الأول علـى حصـة كبيـرة مـن ميزانيـة القطـاع، بقيمـة بلغـت 37.1 مليـون درهـم إماراتـي (10.1 مليـون دولار أمريكـي) لـه، وهـو مـا يعـادل 81 فـي المائـة مـن إجمالـي تمويـل القطـاع. سـاهمت المبالـغ المخصصـة لهـذا البرنامـج فـي تلبيـة احتياجـات 11 دولـة، لضمـان توصيـل أطنـان مـن المـواد الغذائيـة الضروريـة فـي الوقـت المناسـب. وجـاءت علـى رأس الـدول المسـتفيدة فلسـطين ولبنـان والأردن، تلبيـةً للاحتياجـات الملحـة لتلـك الـدول واسـتجابة الهيئـة لهـا فـي تلـك المناطـق

وبالمقابـل، لعـب قطـاع المسـاعدات المتنوعـة فـي حـالات الطـوارئ الإنسـانية دورًا حاسـمًا فـي تلبيـة الاحتياجـات الطارئـة فـي المناطـق المتضـررة مـن الأزمـة، علـى الرغـم مـن حصولـه علـى مخصصـات أقـل نسـبيًا، بقيمـة 8.8 مليـون درهـم إماراتـي (2.4 مليـون دولار أمريكـي). وتضمنـت هـذه المبـادرة تقديـم مجموعـة واسـعة مـن مـواد الإغاثـة فـي حـالات الطـوارئ، بمـا فـي ذلـك علـى سـبيل المثـال لا الحصـر، المـواد غيـر الغذائيـة، والوصـول إلـى الفئـات السـكانية الضعيفـة فـي خمسـة بلـدان. وكان مـن بيـن أبـرز الـدول المسـتفيدة مـن هـذه المسـاعدات الطارئـة علـى وجـه الخصـوص لبنـان والسـودان وفلسـطين، وهـي مناطـق يمكـن للتدخلات الفوريـة فيهـا أن تحـدث فرقـاً كبيـراً فـي الحيـاة وسـبل العيـش.

03 إمدادات مياه الشرب الأساسية

وجهـت هيئـة الأعمـال الخيريـة العالميـة فـي عـام 2022 اهتمامهـا اسـتراتيجيًا إلـى قطـاع الميـاه والإصحـاح، وعلـى وجـه التحديـد القطـاع الفرعـي إمـدادات ميـاه الشـرب الأساسـية، ممـا يؤكـد أهميـة الوصـول إلـى الميـاه النظيفـة ضمـن مبـادرات المسـاعدة الخارجيـة العالميـة. وتـم تخصيـص مبلـغ 20.2 مليـون درهـم إماراتـي (5.5 مليـون دولار أمريكـي) لهـذا القطـاع الحيـوي، تأكيـداً علـى دوره المحـوري فـي تعزيـز الصحـة والتنميـة المسـتدامة

كان التوجـه الأساسـي لمسـاعي الهيئـة فـي هـذا القطـاع يـدور حـول حفـر آبـار الميـاه، وهـو حـل مسـتدام يهـدف إلـى تخفيـف نـدرة الميـاه فـي المناطـق المحرومـة. وامتـدت هـذه التـدخلات المتعلقـة بالميـاه عبـر 12 دولـة، تـم اختيـار كل منهـا بنـاءً علـى الاحتياجـات الملحـة وإمكانيـة التأثيـر. ومـن بيـن هـذه الـدول، برزت السـنغال والنيجـر وإندونيسـيا باعتبارهـم أعلـى الـدول المسـتفيدة، حيـث شـهدت أكبـر وأهـم مشـاريع الميـاه الممولـة مـن الهيئـة فـي عـام 2022. ومـن خلال هـذه الجهـود المركـزة، لـم تعالـج الهيئـة الاحتياجـات الفوريـة للميـاه فحسـب، بـل غرسـت كذلـك بـذور الأمـن المائـي علـى المـدى الطويـل فـي هـذه المناطـق

جمعية دار البر

”جمعية دار البر: بيت الخير الذي يجعل للعمل الصالح تأثيراً عالمي.“

تأسست جمعية دار البر برؤية تهدف لإحداث تغيير هادف على النطاق العالمي، حيث برزت الجمعية كقوة دفع هائلة في مجال العمل الخيري الدولي. وتجسد الجمعية، بكونها إحدى الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية، جوهر قيم الخير والإحسان، متجاوزةً للحدود والفروق من أجل الارتقاء بالمجتمعات وتعزيز أسسها.
لا تقتصر مساعي دار البر، المتجذرة في قيم الرحمة والتضامن والمسؤولية، على المساهمات المالية فحسب؛ بل تمثل التزامًا يغزل نسيجاً من الأمل والتقدم في مختلف الدول. فمع كل مشروع تدعمه الجمعية وكل مبادرة تمولها، تؤكد على تفانيها الثابت في عالم لا تمثل فيه الفرص والرفاهية امتيازاتٍ، بل حقوقًا للجميع.

فسواء كان المشروع يتعلق بالتعليم أو الصحة أو المياه والإصحاح أو الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي، يمكن التعرف على بصمة جمعية دار البر في كل ركن من أركان العالم، من خلال الفارق الملموس الذي تُحدثه في حياة المستضعفين والمهمشين والمحرومين.

الشكل(33): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

خدمات الرعاية الإجتماعية	21.4	%31	البرامج الموسمية	2.2	%3
المنشآت الدينية	18.9	%27	الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2.2	%3
إمدادات مياه الشرب الأساسية	12.7	%18	الإيواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	1.2	%2
التعليم الديني	5.7	%8	المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	0.8	%1
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	2.3	%3	أخرى	2.3	%3

حسب فئة المساعدات

تنموية	38.6	%55
خيرية	29.1	%42
إنسانية	2.3	%3

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

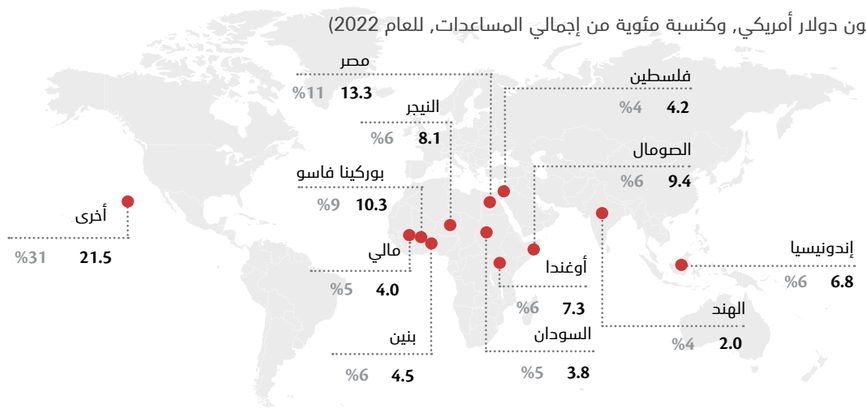

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	27.2	%39	
الهدف 1: القضاء على الفقر	25.0	%36	
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	12.7	%18	
الهدف2: القضاء التام على الجوع	3.3	%5	
الهدف 4: التعليم الجيد	0.9	%1	
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	0.6	%1	
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	0.2	%0.3	

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

حافظت جمعية دار البر، على مدى ثلاث سنوات متتالية، على مكانتها كخامس أكبر جهة مانحة للمساعدات في دولة الإمارات، مما يؤكد التزامها الثابت تجاه التنمية والقضايا الإنسانية والخيرية الدولية. ففي عام 2022 وحده، خصصت الجمعية 256.9 مليون درهم إماراتي (69.9 مليون دولار أمريكي) للتخفيف من حدة التحديات العالمية، مستكملةً بذلك مسار النمو المطرد في المساعدات منذ عام 2020. وعلى وجه الخصوص عام 2022 الذي شهد زيادة ملحوظة وصلت لنسبة 16 في المائة مقارنة بعام 2021.

ومن خلال شبكة الدعم الواسعة، بلغ إجمالي الدول المستفيدة من مساهمات دار البر 34 دولة نامية. وفي تجسيد لمهمتها المتمثلة في الارتقاء بالفئات الأكثر ضعفاً، اتبعت دار البر منهج استراتيجي في تخصيص الحصة الأكبر من مساعداتها من خلال توجيهها لما يقرب من 60 في المائة، أي ما يوازي 149.9 مليون درهم إماراتي (40.8 مليون دولار أمريكي)، إلى 17 دولة من البلدان الأقل نمواً. علاوة على ذلك، أبدت الجمعية اهتمامًا كبيرًا بالفروق الاقتصادية من خلال توجيه 95.0 مليون درهم إماراتي (25.9 مليون دولار أمريكي) إلى واحدة من الدول منخفضة الدخل و11 دولة من الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل، مما يوضح إدراكها للطبيعة المركبة للفروق الاقتصادية بين دول العالم

من خلال اتباع نهجها الحصيف في صرف المساعدات، تعتمد جمعية دار البر على المنح كوسيلة حصرية لتمويل المساعدات الخارجية. حيث يمكن تصنيف مساعدات الجمعية المقدمة خلال عام 2022 على النحو التالي: 55 في المائة منها تم تقديمها لدعم مبادرات تنموية دولية، و42 في المائة منها خُصصت لمشاريع الخيرية، بينما تم تخصيص الباقي كمساعدات إنسانية وجهود الإغاثة في حالات الطوارئ

وإدراكاً منها للمنافع الجمّة التي يعود بها التعاون، أولت دار البر ثقة كبيرة لعلاقات الشراكة. وبناءً عليه، تم تنفيذ 99 في المائة من مشاريع مساعداتها الخارجية لعام 2022 بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني. ومن خلال هذا النموذج التعاوني، لا تستفد جمعية دار البر من الرؤى والخبرات المتفردة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فحسب، بل تضمن كذلك إدراكاً عمليًا أكثر للحقائق على أرض الواقع، وبالتالي تتمكن من تعظيم تأثير مساعداتها الخارجية. حيث يتم احتجاز نسبة طفيفة لا تتجاوز 1 في المائة فحسب للتنفيذ المباشر للمشاريع، مما يبرهن على إيمان دار البر بقوة الجهود التعاونية. وعلى الصعيد الدولي، جاءت مصر وبوركينا فاسو والصومال على راس قائمة الدول المستفيدة، حيث تلقت ما يزيد عن ربع مدفوعات المساعدات الخارجية لعام 2022.

وفيما يتعلق بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، أظهرت جمعية دار البر التزامها من خلال دعم سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. مع التركيز بشكل الأساسي على الهدف 1 (القضاء على الفقر)، و6 (المياه النظيفة والإصحاح)، و11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، والتي حصلت معًا على أكثر من 90 في المائة من إجمالي مخصصاتها لعام 2022.

وبنظرة أوسع على مدار السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، يتجلى التزام دار البر بإيجاد عالم أفضل من خلال تقديمها لمساعدات خارجية بقيمة 912.6 مليون درهم إماراتي (248.5 مليون دولار أمريكي)

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الخدمات الاجتماعية

عززت جمعية دار البر خلال عام 2022 تفانيها الثابت في دعم قطاع الخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال تخصيصها لقسمٍ كبير من ميزانية مساعداتها الخارجية للارتقاء بهذا القطاع الحيوي ودعمه. وبمساهمة سخية قدرها 165.5 مليون درهم إماراتي (45.1 مليون دولار أمريكي)، أي ما يعادل 64 في المائة من مدفوعات مساعداتها الخارجية السنوية، ضمنت الجمعية تمويل عددٍ كبير من البرامج - بدءًا من خدمات الرعاية الاجتماعية وحتى البرامج الموسمية العريقة. حيث يسلط هذا المخصص الكبير الضوء بوضوح على مدى التزام الجمعية بتعزيز الرفاه المجتمعي ومناصرة التغييرات التحولية

ومن بين القيّم المحورية لجمعية دار البر طموحها العميق لتحسين مستويات المعيشة للقطاعات المحرومة والمهمشة في المجتمع. فبنظرة أوسع لمدفوعات الجمعية الموجّهة لقطاع الخدمات الاجتماعية، نجد أن عام 2022 شهد تسليط الجمعية للضوء على مجالين رئيسيين: خدمات الرعاية الاجتماعية ومجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية. حيث استحوذ هاذين القطاعين الفرعيين الأساسيين على أكثر من نصف الميزانية المخصصة لهذا القطاع. وعلى أرض الواقع، تم دفع مساعدات خارجية بقيمة 86.8 مليون درهم إماراتي (23.6 مليون دولار أمريكي) في 30 دولة، جاء على رأسها مصر وفلسطين من بين الدول الأكثر استفادة من هذا العطاء الخيري

لا تعتبر المشاريع الممتدة التي تقوم بتنفيذها دار البر في مجال الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية الأخرى مشاريع توسعية فحسب، بل تم تصميمها كذلك بشكل يتوافق مع الاحتياجات متعددة الأوجه للمجتمعات. حيث اتسمت مبادرات جمعية دار البر في عام 2022 التي جرى تنفيذها ضمن قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالاتساع والعمق، بشكل يعكس النهج الشمولي الذي تتبعه الجمعية لتقديم المساعدات. شملت أهم المشاريع الذي عملت الجمعية على تنفيذها مواصلة رعاية الأيتام من خلال توفير المواد الأساسية مثل الفرش والملابس، وتقديم المساعدات المالية الشهرية لكبار السن والأسر التي تعاني من ضائقة مالية. وفي إطار سعيها لتقديم حلول ملموسة، قامت الجمعية بتمويل بناء وتأثيث عشرات المنازل للعائلات المحتاجة، بالإضافة إلى تأثيث 15 منزلاً آخرين تأثيثاً كاملاً

وفضلاً عن مساعداتها الفورية، أظهرت دار البر نظرة استشرافية حصيفة للمساعدات المقدمة، من خلال تمكين المستفيدين بوسائل مستدامة لكسب العيش. حيث تم توزيع رؤوس الماشية وماكينات الحياكة وقوارب الصيد والعربات التي تجرها الخيول، مما أدى لتحفيز الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل. واستكمل ذلك مبادرات شملت إنشاء منافذ صغيرة للبيع بالتجزئة، وتيسير سبل الحصول على الأراضي الزراعية - سواء من خلال الشراء أو الاستئجار - وإنشاء محلات الأوقاف الخيرية وتأكيدًا على احترامها للتقاليد الثقافية، خاصة خلال شهر رمضان المبارك، واصلت جمعية دار البر إرثها الخيري. ومن خلال تخصيص مبلغ 8.2 مليون درهم إماراتي (2.2 مليون دولار أمريكي) لبرنامجها الموسمي لعام 2022، وصلت الجمعية إلى 29 دولة، وقدمت الدعم في شكل صدقات ووجبات إفطار، مما يجسد جوهر الكرم الذي يرمز إليه الشهر الكريم

02 الماء والإصحاح

أظهرت جمعية دار البر خلال عام 2022 التزامها القوي بالعمل على التصدي واحدٍ من أكثر التحديات العالمية إلحاحًا – تيسير الوصول لمرافق المياه النظيفة والإصحاح- وذلك من خلال إعطاء الأولوية لقطاع المياه والإصحاح واعتلاله للمرتبة الثانية بين أكثر القطاعات تلقياً للتمويل. حيث تم توجيه ما يقرب من 20 في المائة من مساعداتها، أي ما يعادل 46.8 مليون درهم إماراتي (12.7 مليون دولار أمريكي)، لمبادرات ضمن هذا القطاع جرى تنفيذها فيما يصل إلى 25 دولة، من بينهم 14 دولة من البلدان الأقل نمواً

وبنظرة أعمق لأوجه التخصيص، نجد أنه تم توجيه 99 في المائة من تمويلات القطاع إلى قطاع فرعي حيوي هو: إمدادات مياه الشرب الأساسية. وتصدّرت الجهود المبذولة في هذا المجال المشاريع الموسعة التي جرى تنفيذها في الهند وبوركينا فاسو والصومال. ويعكس نطاق هذه المشاريع النهج الشمولي الذي تتبعه الجمعية لمعالجة مشكلة ندرة المياه: حيث تم حفر 44 بئر مياه وتركيب 39 مضخة مياه لضمان الإمداد المستمر للمياه؛ ولتخزين هذا المورد الأساسي، تم إنشاء 47 خزان مياه بسعات متفاوتة تتراوح ما بين 250 جالونًا وحتى 2000 جالونًا

لم تتوقف رؤية الجمعية عند تخزين المياه فحسب. فإدراكاً منها للحاجة إلى أنظمة توزيع واسعة النطاق، قامت الجمعية بتمويل ستة مشاريع تهدف لتوسيع شبكات المياه، لضمان وصول المياه الصالحة للشرب حتى أبعد المناطق النائية. واستكمالاً لمشاريع البنية التحتية هذه، تم تمويل 10 مبادرات متميزة ركزت على توزيع مياه الشرب الآمنة، لتعزيز مهمة الجمعية المتمثلة في ضمان وصول المياه للجميع

وبالرغم من تخصيص النصيب الأكبر من الاهتمام والتمويل لصالح مشاريع المياه، إلا أن مشاريع صرف الصحي كانت كذلك من الأهمية بمكان. قد تبدو بصمة جمعية دار البر في مجال الإصحاح متواضعة بالمقارنة، ولكن كان تأثيرها عميقاً بالرغم من ذلك. حيث شهدت الهند والصومال تنفيذ مشاريع لتلبية الحاجة الملحة لمرافق الإصحاح الأساسية. ومن خلال تمويل مشاريع بناء المراحيض في تلك المناطق، سلطت الجمعية الضوء على إدراكها الشامل لأن المياه النظيفة ومرافق الإصحاح اللائقة هما وجهان لعملة واحدة من أجل ضمان مجتمع أكثر صحة

03 التعليم

في عام 2022، واعترافًا منها بالتأثير الحوّلي للتعليم في إعادة تشكيل المجتمعات وتعزيز المستقبل، وضعت جمعية دار البر التعليم العالمي في طليعة مساعيها الخيرية. حيث تم توجيه 10 في المائة من مساعداتها، أي ما يعادل 22.2 مليون درهم إماراتي (6.0 ملايين دولار أمريكي)، إلى هذا القطاع الحيوي، مما ساهم في إحداث أثر إيجابي على حياة المتعلمين الشباب في 30 دولة، مع التركيز بشكل خاص على 16 دولة من البلدان الأقل نمواً. في مقدمتها غامبيا والصومال والهند كأكبر الدول المستفيدة من المبادرات التعليمية للجمعية

اتسم الدعم الذي قدمته جمعية دار البر في هذا المجال بتعدد الجوانب. حيث أدركت الجمعية أن العقبات التي تعترض سبيل التعليم لم تتعلق بالبنية تحتية فحسب، لكنها كانت متجذرة أيضًا في التحديات اليومية التي يواجهها الطلاب. وهكذا، فبالإضافة إلى دعم الرسوم الدراسية وتمكين المئات من أطفال المدارس الابتدائية من مواصلة رحلتهم التعليمية دون أعباء مالية، قامت الجمعية أيضًا بتلبية احتياجات أكثر تفصيلاً. من خلال إهداء آلاف الطلاب في هذه البلدان حقائب مدرسية وزيًا رسميًا، مما يضمن حصولهم ليس فقط على التعليم ولكن أيضًا على الموارد والملابس اللازمة للالتحاق بالمدرسة بكرامة وفخر. ومن خلال هذه التدابير، لم تناصر جمعية دار البر عن قضية التعليم فحسب، بل عملت أيضًا على تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها التعلم دون عوائق اقتصادية

مشاريع حفر الآبار في إندونيسيا. المصدر: جمعية دار البر

جمعية الشارقة الخيرية

"جمعية الشارقة الخيرية: إحداث تغيّرات تحوّلية في الحياة على مستوى العالم من خلال التعاطف والعطاء".

في ظل المشهد دائم التغيّر للمساعدات الإنسانية والتنمية العالمية، تقف جمعية الشارقة الخيرية شامخة كدليل على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز التغيير وتعزيز الرفاهية خارج حدودها

وبولادتها من رحم الرحمة والتعاطف التي تقوم عليها رؤية إمارة الشارقة، تأسست تلك الجمعية وغزلت إطاراً متسقاً من العمل الخيري ضمن نسيجها الأساسي، لضمان مد يد العون إلى أقاصي العالم. وكجهة مانحة للمساعدات الخارجية، لا تعتبر جمعية الشارقة الخيرية مجرد جمعية؛ بل هي حركة، وعد بالأمل، وجسر دائم للدعم والتواصل ما بين الموسرين والمحرومين

ومن خلال السبل الاستراتيجية للإنفاق، والمشاريع المصممة خصيصاً تبعاً للاحتياجات، والفهم العميق للفوارق العالمية، حفرت الجمعية اسمها بالذهب في سجلات الأعمال الخيرية الدولية. حيث ناصرت الجمعية باستمرار القضايا الإنسانية، من خلال جهودها ومساعيها لإرواء العطش بتوفير المياه الشرب، أو تحفيز العقول الشابة من خلال التعليم، أو الارتقاء بمجتمعات بأكملها من خلال مشاريع الرعاية الاجتماعية. ويتجاوز هذا التفاني مجرد تقديم المساهمات المالية، فهو انعكاس لروح الشارقة، ومنارة تضيء الطريق للآخرين ليحذو حذوه.

الشكل(34): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	25.2	%39
إمدادات مياه الشرب الأساسية	12.5	%19
خدمات الرعاية الإجتماعية	10.4	%16
المنشآت الدينية	9.6	%15
البرامج الموسمية	2.6	%4
التعليم الديني	1.8	%3
مرافق التعليم والتدريب	1.6	%2
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	0.5	%1
الخدمات الطبية	0.4	%1
أخرى	0.6	%1

حسب فئة المساعدات

خيرية	39.2	%60
تنموية	25.5	%39
إنسانية	0.5	%1

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

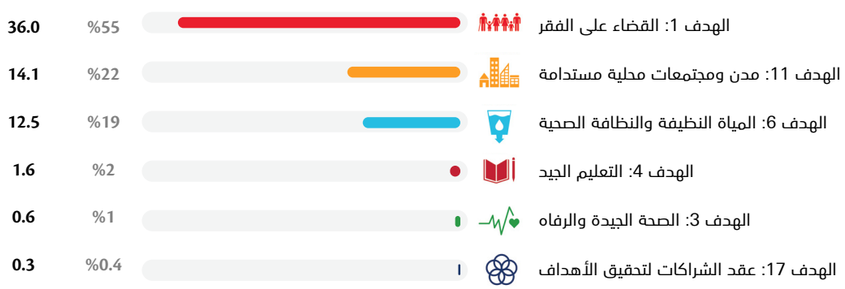

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

عززت جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2022 سُمعتها كواحدة من أكثر الجهات المانحة تقديماً للمساعدات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث وصل إجمالي المبالغ المدفوعة إلى 239.2 مليون درهم إماراتي (65.1 مليون دولار أمريكي)، بزيادة لافتة تصل إلى 63 في المائة عن العام السابق

برهنت الجمعية على التزامها الثابت بالتصدي للتحديات العالمية الملحة من خلال انتشار مشاريع مساعداتها الذي شمل 42 دولة نامية. حيث خصصت مبلغ 124.5 مليون درهم إماراتي (33.9 مليون دولار أمريكي) – أي أكثر من نصف إجمالي مدفوعاتها – لنحو 22 دولة من البلدان الأقل نمواً في العالم. واستكملت تلك المساعي بتخصيص 101.0 مليون درهم إماراتي (27.5 مليون دولار أمريكي) لعدد 11 دولة من الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل، مما يؤكد الرؤية الثاقبة للجمعية إزاء التحديات الاقتصادية العالمية ونهجها الاستباقي في التصدي لها

يرتكز أسلوب عمل جمعية الشارقة الخيرية على التمويل من خلال تقديم المنح، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتقديم مساعداتها الخارجية. ويكشف توزيع المخصصات عام 2022 عن نهجها استراتيجي والمتعاطف مع الآخرين، حيث تم توجيه 60 في المائة للأنشطة الخيرية، و39 في المائة إلى مشاريع تنمية حيوية، في حين تم تخصيص النسبة المتبقية للجهود الإنسانية العاجلة والإغاثة في حالات الطوارئ

وإيمانًا منها بقوة وتأثير التآزر، تعاونت الجمعية على نطاق واسع مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، ونفذت 72 في المائة من مشاريعها لعام 2022 من خلال هذه الشراكات. تعمل مثل هذه التحالفات على زيادة فعالية المساعدات من خلال تسخير الخبرة العميقة والفهم الدقيق الذي تقدمه هذه الكيانات في حيز التنفيذ، مما يضمن تعظيم التأثير المحتمل من كل درهم يتم إنفاقه لأقصى درجة. بينما تولت الجمعية إدارة المشاريع المتبقية بشكل مباشر.

وعلى الصعيد الدولي، برزت بنجلاديش وغانا وطاجيكستان على رأس قائمة الدول المتلقية الأكثر تلقياً للدعم، حيث استقطبت أكثر من 40 في المائة من المساعدات لهذا العام

وتماشياً مع الطموحات العالمية، وجهت جمعية الشارقة الخيرية مواردها لدعم ستة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كان التركيز في الغالب على أهداف التنمية المستدامة 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والإصحاح)، والتي استحوذت على أكثر من 95 في المائة من مخصصات المساعدات لعام 2022 – بما يعد شهادة على النهج الاستراتيجي للجمعية القائم على النجاح في تحقيق الأهداف.

ومن خلال نظرة أوسع على مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، يتجلى التزام جمعية الشارقة الخيرية الثابت بتعزيز التقدم العالمي. وبلغ إجمالي مساهمة المساعدات الخارجية خلال هذه الفترة 826.6 مليون درهم إماراتي (225.0 مليون دولار أمريكي)، مما عزز سمعتها كمنارة حقيقية للخير في الساحة الخيرية الدولية

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الخدمات الاجتماعية

استمر قطاع الخدمات الاجتماعية خلال عام 2022 في طليعة المساعي الخيرية لجمعية الشارقة الخيرية، مستكملاً الخطى التي اتخذتها الجمعية على مدار السنوات الماضية. يشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من البرامج ويؤكد على النهج الشامل الذي تتبعه الجمعية لتحسين المجتمع، والذي يمتد من خدمات الرعاية الاجتماعية وبناء المواقع الدينية وحتى تنفيذ البرامج الموسمية. ومن خلال تخصيص 175.3 مليون درهم إماراتي (47.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2022، استحوذ هذا القطاع المحوري على 73 في المائة من إجمالي ميزانية الجمعية، مما يجسد التزامها الثابت بتحسين ظروف المحتاجين والضعفاء

وجاء احتلال بنجلاديش وغانا ومصر قائمة أعلى الدول المستفيدة من هذا الدعم بمثابة شهادة على هذا الالتزام. حيث استوعبت مجتمعةً نصف التمويل المخصص للقطاع ذلك العام. كما يظل رفع مستوى جودة الحياة للمحرومين هو الطموح الأساسي للجمعية. ولهذا تم توجيه الجزء الأكبر من مخصصات هذا القطاع، بقيمة 130.6 مليون درهم إماراتي (35.5 مليون دولار أمريكي)، لقطاعين فرعيين محوريين هما: خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة، والتي شكلت مجتمعة 75 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للقطاع

علاوة على سبق، اتسم نطاق عمل الجمعية خلال عام 2022 بالاتساع. حيث كان من بين الجهود الملحوظة لها استمرار الدعم الممنوح لكفالة 21 ألف طفل يتيم، إلى جانب إدارة ستة دور أيتام ومطبخ مجتمعي خيري. كما قامت الجمعية بتمويل مبادرة

لتعليم المسنين، وقامت ببناء أكثر من 100 منزل للعائلات الفقيرة، وقدمت الدعم المالي لأكثر من 230 أسرة

فضلاً عن ذلك، تبرز مشاريع "الجفير الخير" التي نفذتها الجمعية لتجسد رؤية الجمعية ونهجها المتبع لتحقيقها. تهدف تلك المشاريع إلى تمكين الأفراد الذين لا دخل لهم من خلال تزويدهم بمصادر مستدامة للدخل، وبالتالي تعزيز اعتمادهم على أنفسهم. ساهمت هذه المبادرة المبتكرة في إنشاء 16 مجمعاً خيرياً، وإنشاء 60 محلاً للأوقاف، ودعم ما يقرب من 1500 مشروع للأيدي المنتجة

وبالإضافة لهذا، لم يتم إغفال المواقع الدينية كذلك، والتي تعتبر حجر الزاوية في المجتمع وأحد دعائم الإيمان. حيث تم تخصيص مبلغ 35.3 مليون درهم إماراتي (9.6 مليون دولار أمريكي) لبناء وصيانة هذه المواقع. بالإضافة إلى ذلك، واحتضانًا لروح العطاء، تم تخصيص مبلغ 9.4 مليون درهم إماراتي (2.6 مليون دولار أمريكي) للبرامج الموسمية، والتي تجلت في أعمال مثل توزيع أموال الزكاة والمواد الغذائية والملابس خلال شهر رمضان المبارك، والتكفّل بحجاج بيت الله الحرام. وتجسد جمعية الشارقة الخيرية من خلال هذه المبادرات التزامها بإجراء تحسين مجتمعي شامل.

02 إمدادات مياه الشرب الأساسية

أكدت جمعية الشارقة الخيرية في عام 2022 على التزامها بأحد أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وهو الحصول على مياه الشرب النظيفة. وإدراكاً منها لأزمة المياه العالمية، وخاصة في البلدان الأقل نمواً، قامت بتوجيه مواردها لتعزيز قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية بشكل كبير. بلغ عدد البلدان المستفيدة من هذه المبادرة 25 بلداً، منها 16 بلداً من البلدان الأقل نمواً. وشكل التمويل المخصص لهذا القطاع ما يقرب من 20 في المائة من الميزانية السنوية للجمعية، أي ما يعادل 46.0 مليون درهم إماراتي (12.5 مليون دولار أمريكي)

برزت طاجيكستان والفلبين وإندونيسيا كأكبر الدول المستفيدة، مما سلط الضوء على التحديات الملحة المتعلقة بالمياه في هذه المناطق. وتم من خلال جهود الجمعية حفر وبناء 6,803 بئراً للمياه، مما أتاح إمكانية الوصول إلى أهم موارد الحياة لعدد لا يحصى من المجتمعات. وبالإضافة للآبار، امتدت مساعي الجمعية لتشمل البنية التحتية المطلوبة لإيجاد حلول مستدامة لمشكلة المياه بشكل عام. ويتجلى ذلك في إنشاء وصيانة 11 محطة لتحلية المياه في مصر، والتي تلعب دوراً حيوي في تحويل المياه المالحة إلى مياه صالحة للشرب، وخاصة في المناطق التي تكون مصادر المياه العذبة فيها المحدودة. علاوة على ذلك، ساهم إنشاء نظامين شاملين لشبكات المياه في قيرغيزستان في التدليل على النهج الشامل الذي تتبعه الجمعية، والذي لا يضمن توفر المياه النظيفة فحسب، بل يضمن كذلك توزيعها بكفاءة على المناطق التي الأكثر احتياجاً لها

03 التعليم

أكدت جمعية الشارقة الخيرية في عام 2022 على التزامها الثابت بالنهوض بالتعليم العالمي، حيث خصصت مبلغًا وقدره 12.6 مليون درهم إماراتي (3.4 مليون دولار أمريكي) لهذا القطاع المحوري. وقد ترددت أصداء جهود الجمعية في 15 دولة، مع التركيز بشكل خاص على تسعة من البلدان الأقل نمواً، والتي غالباً ما تواجه أكبر التحديات من حيث البنية التحتية والموارد التعليمية. حيث كان لجهود الرابطة تأثير ملموس على أرض الواقع، وأحدث فارقاً عميقاً في عدد لا حصر له من المجتمعات.

لم كتفي الجمعية ببناء 233 فصلاً دراسيًا فحسب، بل قامت أيضًا بتجهيزها بالكامل لتلبية الاحتياجات التعليمية المتنوعة والشاملة للطلاب. تأتي تلك الجهود على خطى مساعي الجمعية لتعزيز قدرات العديد من المدارس، بما يعود بالنفع على آلاف الطلاب. وفضلاً عن ذلك، لم يقتصر فهم الجمعية لمجال التعليم على بناء الفصول الدراسية فحسب؛ بل تضمن تجديد 19 فصلاً دراسيًا قائمين بالفعل، مما لا يؤكد أهمية إنشاء المرافق التعليمية فقط، بل والحفاظ عليها لتحقيق تأثير مستدام كذلك.

كما يشهد بناء وتجهيز 5 مدارس جديدة بالكامل على رؤية الجمعية الموسعة للتعليم والتي تتطلع إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الفورية وتركز على الارتقاء بالمجتمع على المدى الطويل. حيث ستكون تلك المدارس بمثابة ركائز التعلم للأجيال القادمة. وتأتي مشاريع البنية التحتية التعليمية لاستكمال التعليم الجامعي لتتوج جهود الجمعية، وتكون دليلاً على بُعد نظرها فيما يختص بدعم التعليم العالي وتمكين الشباب لتحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية. وفي السياق ذاته، تؤكد صيانة مباني الكلية وتجهيز معهد تعليمي على إبراز النهج الشمولي لجمعية الشارقة الخيرية في التعليم، ويعزز مكانتها كمنارة للأمل والتقدم في ساحة التعليم العالمية.

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان
للأعمال الإنسانية
KHALIFA BIN ZAYED AL NAHYAN FOUNDATION

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان

" مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان: تمكين المجتمعات العالمية وتسخير شيمة الكرم كعامل مؤثر للتغيير".

تمثل مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان إحدى الركائز الأساسية التي تبرهن على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل الخيري العالمي ومساعيها للتواصل من أجل منفعة الغير. تستمد مؤسسة خليفة أسسها من الرؤية الخيرية للمغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حيث صنعت المؤسسة إرثًا يمتد لما هو أبعد من الحدود الجغرافية، مستنهضةً الأمل في نفوس المهمشين وواضعةً للأساس من أجل مستقبل مستدام.

باعتبارها واحدة من أبرز الجهات المانحة للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أعطت مؤسسة خليفة الأولوية باستمرار لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع العالمي، وحولت التعاطف المعنوي إلى عملٍ واقعٍ ملموس. ومن خلال الاستثمار الاستراتيجي في قطاعات مثل الصحة والتعليم والمساعدات السلعية والخدمات الاجتماعية، أظهرت المؤسسة إدراكاً عميقاً للتحديات الإقليمية المتنوعة. سواء كان ذلك من خلال توفير المعدات الطبية الأساسية، أو رعاية البنى التحتية التعليمية، أو بضمان تلبية حقوق الإنسان الأساسية في الغذاء والمأوى، فإن مؤسسة خليفة تترجم مواردها الواسعة إلى تغيير تحوّلي. ومن خلال الشراكة المباشرة مع الدول المتلقية والحرص على تعظيم العائد من كل درهم لتحقيق أقصى تأثير، تأتي مبادرات المساعدات الخارجية لمؤسسة خليفة شهادة على تضامن دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت مع المجتمع العالمي في سعيه لتحقيق التنمية والازدهار والسلام.

الشكل(35): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة	5.0	%20	الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2.1	%8
البرامج الموسمية	4.0	%16	التعليم الديني	2.0	%8
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	2.9	%11	إمدادات مياه الشرب الأساسية	1.0	%4
الخدمات الطبية	2.5	%10	مرافق التعليم والتدريب	1.0	%4
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	2.5	%10	أخرى	2.3	%9

حسب فئة المساعدات

تنموية	11.5	%45
خيرية	8.2	%33
إنسانية	5.6	%22

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

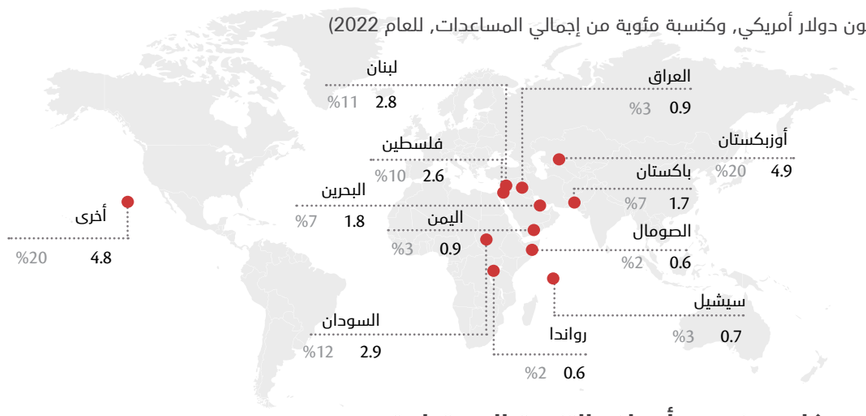

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	%30	7.5	
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%25	6.4	
الهدف 1: القضاء على الفقر	%20	5.1	
الهدف2: القضاء التام على الجوع	%13	3.3	
الهدف 4: التعليم الجيد	%7	1.6	
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	%4	1.0	
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	%1	0.3	

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

تبرز مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان كركيزة رئيسية بين المؤسسات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تلعب دورًا محوريًا في الجهود الإنسانية والتنموية العالمية. وفي عام 2022 وحده، قدمت مؤسسة خليفة الإنسانية مساعدات خارجية بقيمة 92.8 مليون درهم إماراتي (25.3 مليون دولار أمريكي)، ووسعت نطاق وصولها إلى 28 دولة. ومن الجدير بالذكر تصدّر فئة البلدان الأقل نموًا طليعة أولويات المؤسسة، بقائمة شملت 10 دول مستفيدة من بين البلدان الأقل نموًا بإجمالي مساعدات وصل إلى 23.7 مليون درهم إماراتي (6.5 مليون دولار أمريكي) - وهو ما يعكس التزامها بمواجهة التحديات المتفردة التي تواجهها الدول الأكثر ضعفًا في العالم

شهدت استراتيجية توزيع المساعدات المتميزة حصول ستٍ من دول الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل على حصة كبيرة بقيمة 37.6 مليون درهم إماراتي (10.2 مليون دولار أمريكي)، أي ما يمثل أكثر من 40 في المائة من إجمالي المساعدات المدفوعة

وتجسيدًا لالتزامها بتعزيز التأثيرات المباشرة والهادفة، واصلت المؤسسة تقليدها المتبع على مدى السنوات الأربع الماضية واعتمدت استراتيجية التنفيذ المباشر للأنشطة. حيث تعاونت بشكل مباشر مع البلدان المتلقية، لضمان تصميم المساعدات بدقة لتناسب احتياجاتها المتفردة. ويكشف تحليل المدفوعات المقدمة خلال عام 2022 عن تخصيصٍ مدروسٍ للمساعدات: 45 في المائة استهدفت مشاريع التنمية الدولية، و32 في المائة تم توجيهها نحو المبادرات الخيرية، و22 في المائة تم تخصيصها للمساعي الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ

جرى تنفيذ أبرز المشاركات المباشرة في كل من أوزبكستان والسودان ولبنان في عام 2022، واجتذبت مجتمعة أكثر من 40 في المائة من إجمالي التمويل، مما يؤكد عمق التزام المؤسسة تجاه هذه المناطق

وحرصاً منها على مواءمة مبادراتها مع أهداف خطة التنمية لعام 2030، أظهرت مؤسسة خليفة دعمها لأهداف التنمية المستدامة، من خلال دعمها لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وعلى رأسها الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 1 (القضاء على الفقر) كمجالات أساسية للتركيز، حيث استحوذت مجتمعةً على نسبة كبيرة بلغت 75 في المائة من تمويل المؤسسة الموجه لأهداف التنمية المستدامة.

وبتحليل نطاق زمني أوسع، من عام 2018 وحتى عام 2022، يتجلى تفاني مؤسسة خليفة الثابت لتعزيز التغيير العالمي من خلال تقديمها لمنح بقيمة بلغت 682.5 مليون درهم إماراتي (185.8 مليون دولار أمريكي). لتأتي تلك المساعدات الخارجية بمثابة شهادة على رؤيتها الدائمة لعالم أكثر إنصافًا ورحمة

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الصحة

احتل القطاع الصحي المرتبة الأولى بين القطاعات الأكثر تمويلًا في مؤسسة خليفة الإنسانية على مدار ثلاث سنوات متتالية، من 2019 إلى 2022، مما يؤكد التزامها بتحسين نتائج الصحة العالمية. وانعكس هذا التفاني خلال عام 2022 بتخصيص مبلغ 27.7 مليون درهم إماراتي (7.5 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع صحية، وهو ما يمثل نسبة كبيرة قاربت 30 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية للمؤسسة لهذا العام. أحدثت تلك المساهمة فرقاً في سبعة بلدان، حيث تم تحديد أربعة منها ضمن فئة البلدان الأقل نمواً. ومن بين المستفيدين، برزت أوزبكستان واليمن وسيشيل إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية على رأس قائمة الدول المستفيدة.

وبالتعمق في تفاصيل هذا الدعم، نجد توجيه 70 في المائة من التمويل المخصص للقطاع الصحي، أي ما يعادل 18.5 مليون درهم إماراتي (5.0 مليون دولار أمريكي)، نحو تعزيز البنية التحتية الصحية الأساسية. وتجسيدًا لهذا الالتزام، واصلت مؤسسة خليفة في الصومال ضخ الموارد في أعمال الإنشاء الجارية لمستشفيين محوريين في هرجيسا وبوراو، لتكون تلك المرافق بمثابة منارات للرعاية الصحية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، شهدت مدينة نوكوس في أوزبكستان البدء في بناء مستشفى جديد، بدعم سخي من منحة مؤسسة خليفة الإنسانية.

وبصرف النظر عن البنية التحتية، أظهرت المؤسسة نهجاً شاملاً في تقديم المساعدة من خلال مراعاة التفاصيل الدقيقة في تقديم الرعاية الصحية. وتلقى قطاع الخدمات الطبية الفرعي دعمًا كبيرًا، حيث تم تخصيص تمويلات للمشروعات الأساسية مثل شراء المعدات الطبية الحيوية، وأسرة المستشفيات، والإمدادات الطبية الأساسية، والأدوية. بالإضافة إلى ذلك، تجلى المنظور الشامل لمؤسسة خليفة للرعاية الصحية من خلال دعمها للنواحي التشغيلية لمؤسسات الرعاية الصحية. وفي عام 2022، لم يقتصر تمويلها على تسهيل صيانة المستشفيات وتجهيزها والعمليات اليومية لها فحسب، بل ساهم أيضًا في تغطية رواتب الأطباء. وإدراكًا لأهمية وجود بيئة مواتية للعاملين في مجال الرعاية الصحية، قامت مؤسسة خليفة أيضًا بتمويل تشييد مبنى سكني لموظفي المستشفى، مما يعزز أجواء الرعاية، وبالتالي تعزيز تقديم الرعاية الصحية

02 خدمات اجتماعية

أكدت مؤسسة خليفة مرة أخرى، في عام 2022، التزامها بالارتقاء بالمجتمعات من خلال وضع قطاع الخدمات الاجتماعية على قمة أولويات المساعدات الدولية، وهو الاتجاه الذي تمت ملاحظته باستمرار على مر السنوات. بميزانية قدرها 24.0 مليون درهم إماراتي (6.5 مليون دولار أمريكي)، أي ما يمثل أكثر من 25 في المائة من إجمالي مساعدات المؤسسة، شمل هذا القطاع شبكة واسعة من أوجه الدعم. حيث امتدت من خدمات الرعاية الاجتماعية وبناء المواقع الدينية وحتى البرامج الموسمية، ووصلت إلى ثماني دول، مع التركيز بشكل واضح على فلسطين ولبنان

تصدّرت البرامج الموسمية محاور تركيز المساعدات، حيث استحوذت على أكثر من 60 في المائة من التمويلات المخصصة للقطاع. وقد ترجم ذلك إلى تخصيص مبلغ 7.4 مليون درهم إماراتي (2.0 مليون دولار أمريكي) لكل من فلسطين ولبنان. حيث أطلقت المؤسسة وفي هذه البلدان مشاريع تجسد روح العطاء، خاصة خلال شهر رمضان المبارك. من خلال تقديم وجبات الإفطار للآلاف، مما يوفر القوت والدعم المعنوي لعدد لا يحصى من الأفراد خلال هذا الشهر المبارك.

وبالتوازي مع ذلك، كانت مبادرات مؤسسة خليفة الإنسانية في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية مؤثرة ومتنوعة. ومن خلال تخصيص مساعدات بقيمة 8.9 مليون درهم إماراتي (2.4 مليون دولار أمريكي)، تجاوز تأثير هذه المبادرات القيمة النقدية للمساعدات. حيث تم توفير العلاجات الطبية وسداد فواتير باهظة لأمراض خطيرة مثل السرطان، مما يوفر شريان الحياة للمحتاجين. كما عززت المؤسسة انتشارها من خلال توفير كتب مطبوعة بطريقة برايل، وبالتالي ضمان عدم تجاهل كفيفي البصر وحقهم في السعي للحصول على المعرفة. كما قامت المؤسسة بمساعي خيرية جليلة في أفغانستان، من خلال دورها المحوري في بناء دار جديدة للأيتام في قندهار، مما يوفر ملاذاً وفرصاً جديدة للحياة لعدد لا يحصى من الأيتام.

03 المساعدات السلعية

عمقت مؤسسة خليفة في عام 2022 التزامها بالقضايا الإنسانية من خلال التركيز بشكل كبير على قطاع المساعدات السلعية. يعكس هذا الالتزام تخصيصها لميزانية بقيمة 22.1 مليون درهم إماراتي (6.0 مليون دولار أمريكي)، حيث يضم هذا القطاع ثلاثة قطاعات فرعية محورية تعمل على تلبية بعض الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في أوقات الأزمات: المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، وبرامج الأمن الغذائي الأسري

جاء قطاع المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للدعم، باستحواذه على 48 في المائة من الميزانية الإجمالية. جرى تنفيذ تلك المساعدات في ثلاثة بلدان بشكل خاص، يواجه كل منها عدداً من التحديات المتفردة. حصل السودان إمدادات قدرها 380 طناً من الأجهزة الطبية الحيوية والإمدادات والأدوية، بالإضافة للمواد الغذائية الأساسية، مما يشهد على النهج الشمولي الذي تتبعه مؤسسة خليفة في جهودها الإغاثية. بينما شهد الأردن نوعًا مختلفًا من المساعدات، حيث تم تقديم مساعدات نقدية لآلاف اللاجئين السوريين، وهي خطوة لم توفر الإغاثة الفورية فحسب، ولكنها ساهمت في تمكينهم كذلك. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في مخيم مُرجيب الفهود، حيث استفادت 1,360 عائلة سورية لاجئة من المساعدات المقدمة. وفي العراق، وصل دعم المؤسسة إلى 9,444 عائلة نازحة من سوريا وإقليم كردستان، وقدمت لهم المساعدة المالية التي هم في أمس الحاجة إليها.

وفي إطار تعزيز التزامها تجاه هذا القطاع، خصصت مؤسسة خليفة مبلغ 9.0 مليون درهم إماراتي (2.5 مليون دولار أمريكي) لمشاريع في قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، والتي شكلت 41 في المائة من إجمالي مدفوعات القطاع.

وبغض النظر عن قيمة أطنان المساعدات الغذائية، فإن التأثير الحقيقي يتردد صداه في التوزيعات الملموسة التي جرت على الأرض. ففي مناطق مقديشو وبوتلاند وجوبالاند وأرض الصومال، تم توصيل 1,000 سلة غذائية إلى الأسر بالإضافة إلى أطنان من المواد الغذائية، مما أعطاهم هدنة للراحة من أثر الجوع والمجاعة. وفي الوقت نفسه، تم تقديم 17,207 سلة غذائية في العراق لتكون بمثابة شريان حياة للعائلات النازحة بسبب الصراع. كما امتدت المساعدات السخية إلى باكستان، حيث تم توزيع أطنان من المواد الغذائية، بما في ذلك السلع الأساسية كالدقيق، بالإضافة إلى 1,500 خيمة لتوفير مأوى فوري. هذا إلى جانب توفير 7,450 سلة غذائية، مما يؤكد التزام المؤسسة الثابت بتخفيف المعاناة الإنسانية أينما ظهرت.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية

"مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية: توجيه قيم الرحمة والتعاطف إلى تأثير عالمي".

تبرز مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية كشهادة مشرقة على قيم الإيثار والكرم في ساحة العمل الخيري الدولي المليئة بالتحديات. وباعتبارها إحدى الجهات الرائدة المانحة للمساعدات الخارجية، تستوحي المؤسسة قيمها من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وتجسد جوهر تفاني دولة الإمارات العربية المتحدة في التخفيف من حدة الفقر والمعاناة، وتعزيز التنمية، وتحفيز التغيير المستدام في جميع أنحاء العالم

تشمل مساعي المؤسسة قطاعات متنوعة - من الصحة إلى الخدمات الاجتماعية والسلع الأساسية والمساعدات الغذائية - وتمس حياة الناس في المناطق التي تتلاقى فيها التحديات مع الفرص لإحداث تغيّرات تحوّلية. ومن خلال التحالفات الاستراتيجية والمبادرات الرائدة والالتزام الثابت، تقدم مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية ما هو أكثر من مجرد أموال، حيث تحشد عاطفة العطاء مع الخبرة والتفاني الثابت للارتقاء بالروح الإنسانية. ويكشف التبحر في مساهماتها وإنجازاتها اللامعة عن التأثير العميق لعملها الخيري على التنمية العالمية والنسيج الإنساني.

الشكل(36): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء — 13.7 — %55
- الخدمات الطبية — 1.8 — %7
- مرافق التعليم والتدريب — 1.4 — %6
- البرامج الموسمية — 1.4 — %6
- إمدادات مياه الشرب الأساسية — 1.2 — %5
- خدمات الرعاية الإجتماعية — 1.0 — %4
- البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة — 1.0 — %4
- الإسكان منخفض التكلفة — 0.9 — %3
- المنشآت الدينية — 0.9 — %3
- أخرى — 1.7 — %7

حسب فئة المساعدات

تنموية	21.4	%85
خيرية	2.9	%12
إنسانية	0.7	%3

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

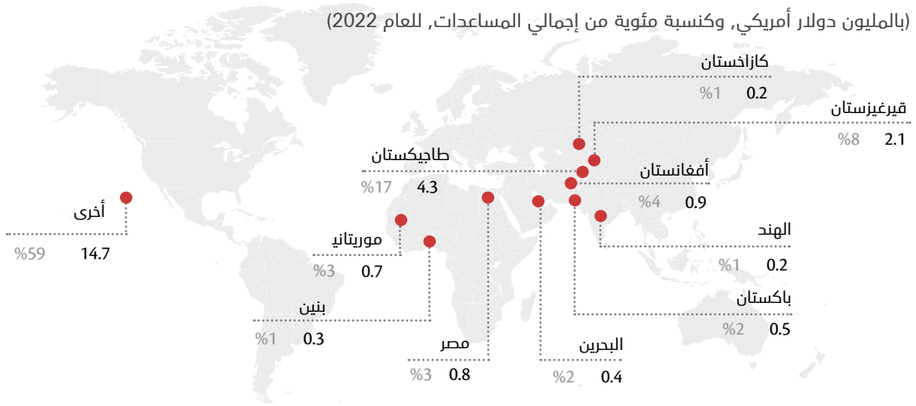

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 2: القضاء التام على الجوع	%55	13.8
الهدف1: القضاء على الفقر	%13	3.3
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاة	%11	2.8
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%9	2.2
الهدف 4: التعليم الجيد	%6	1.4
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	%5	1.2
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	%1	0.3

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

أثبتت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية باستمرار التزامها باعتبارها جهة مانحة رئيسية للمساعدات الخارجية من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قامت بصرف مبلغ كبير قدره 91.8 مليون درهم إماراتي (25.0 مليون دولار أمريكي) في عام 2022. وقد أثرت هذه المساعدات الدولية على حياة الناس في 26 دولة مختلفة بلدان. ومن السمات اللافتة للنظر في تمويل هذا العام أن أكثر من النصف تم تخصيصه لمبادرة واسعة النطاق متعددة البلدان. بالإضافة إلى ذلك، في حين ركز 10% منها على دعم 11 دولة من أقل البلدان نمواً في العالم، فقد تم تخصيص ثلث كبير من الميزانية لمساعدة 10 دول من الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

لقد مزجت الإستراتيجية التشغيلية للمؤسسة تاريخيًا بين التنفيذ العملي والتعاون الذي يشمل المنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الدول المستفيدة. لكن عام 2022 شهد تحولا ملحوظا في هذه الاستراتيجية، حيث تولت المنظمة زمام المبادرة لتنفيذ 100% من مشاريع مساعداتها الخارجية بشكل مباشر. ولم تثبت هذه الخطوة النهج المتطور الذي تتبعه المؤسسة فحسب، بل أظهرت أيضًا إيمانها بفعالية وكفاءة الإدارة العملية للمشروع. وتمشيا مع ممارساتها السابقة، واصلت المؤسسة صرف كل تمويلها كمنح.

وعلى صعيد فئة المساعدة، تكشف مخصصات المؤسسة أن مشاريع التنمية العالمية ظلت محور الاهتمام، حيث حصلت على 85% من تمويل سنة 2022. وتلت ذلك المساعي الخيرية بتخصيص 12%، مع توجيه الباقي نحو المشاريع الإنسانية والإغاثية الطارئة. وفي حالة التوزيع الإقليمي، برزت طاجيكستان وقيرغيزستان وأفغانستان باعتبارها المستفيدين الرئيسيين من هذا العام. على المستوى العالمي، تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ألقت المؤسسة بثقلها وراء سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع أهداف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع)، و1 (القضاء على الفقر)، و3 (الصحة الجيدة والرفاهية) أخذ المراكز العليا

وبالنظر إلى الرحلة الخيرية لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية على مر السنين، بين عامي 2018 و2022، فقد خصصت المؤسسة 340.8 مليون درهم (92.8 مليون دولار أمريكي) للتنمية العالمية والمساعي الإنسانية والخيرية، مما يؤكد التزامها الثابت. لتعزيز التغيير وتعزيز الرفاهية العالمية.

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 المساعدات السلعية

برز قطاع المساعدات السلعية في عام 2022 بإنفاق مساعدات وصل إلى 52.9 مليون درهم إماراتي (14.4 مليون دولار)، والتي من أبرز أنشطتها تنفيذ حملة "مليار وجبة". خصصت هذه المبادرة الطموحة، المنفذة ضمن قطاعي برامج المساعدات الغذائية والأمن الغذائي الفرعيين، ميزانية قدرها 50.2 مليون درهم إماراتي (13.7 مليون دولار أمريكي) لعام 2022، وهو ما يمثل مسار متنامي مقارنةً بالحملات السابقة للمؤسسة. قدمت حملة "10 ملايين وجبة" لعام 2020، التي تم إطلاقها محليًا، إغاثة كبيرة للمجتمعات المتضررة من فيروس كورونا (كوفيد-19) داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. كما مهدت هذه المبادرة الطريق لحملة "100 مليون وجبة" الأكثر توسعاً في عام 2021، والتي سعت لاستفادة المجتمعات في 30 دولة. ومن المدهش أن تلك المبادرة لم تحقق هدفها المقصود فحسب، بل تمكنت من توفير على 216 مليون وجبة في مجتمعات في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية

لتأتي حملة "المليار وجبة" في عام 2022، التي تهدف إلى توصيل مليار وجبة في 50 دولة، لتتويج مبادرات التبرع بالأغذية التي تنفذها المؤسسة. وفي غضون شهر واحد فقط من إطلاقها في أبريل 2022، نجحت تلك الحملة في تحقيق هدفها الكبير، وصُنفت كأبرز حملة للتبرع بالطعام في المنطقة. وقد استحوذ هذا المسعى على أكثر من نصف ميزانية المساعدات الخارجية للمؤسسة لهذا العام، ونحو 95 في المائة من التمويل الموجّه لقطاع المساعدات السلعية

تم تنفيذ واحد من أبرز مشاريع حملة "المليار وجبة" في مخيمات اللاجئين في الأردن، حيث تم توزيع 3.6 مليون وجبة. وباستخدام التكنولوجيا المبتكرة، تم إرسال قسائم ذكية قابلة للاسترداد الفوري في صورة أكواد إلكترونية إلى الهواتف المحمولة الخاصة بالمستفيدين. وقد ساهم هذا المسعى، الذي تم بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في تمكين المستفيدين من اختيار وشراء المواد الغذائية التي يرغبون فيها من المنافذ المعتمدة لبرنامج الأغذية العالمي، مما وفر لهم دعم الإعاشة وشعوراً بالاستقلالية وحرية الاختيار. وقد أدى هذا النهج المبتكر إلى تعزيز الأمن الغذائي لعدد 40,109 شخص في الأردن

وبالإضافة إلى حملة "المليار وجبة" واسعة النطاق، نفذت المؤسسة مبادرات لتوزيع الأغذية في طاجيكستان، كدليل آخر على تركيز المؤسسة على قطاع برامج المساعدات الغذائية والأمن الغذائي بشكل أوسع. وفي الوقت نفسه، حرصت المؤسسة على تنفيذ مبادرة ضمن قطاع المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ في كل من أفغانستان وباكستان وطاجيكستان، والتي تم من خلالها توزيع مواد الإغاثة

02 الخدمات الاجتماعية

على غرار المتبع في السنوات السابقة، ركزت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية في عام 2022 بشكل كبير على قطاع الخدمات الاجتماعية، ليكون ثاني أكبر القطاعات المستفيدة من مساعداتها الخارجية. ومن خلال مجموعة واسعة من المساعي، بدءًا من خدمات الرعاية الاجتماعية وبناء المواقع الدينية، وحتى البرامج الموسمية، حصل القطاع على تمويل بقيمة 16.1 مليون درهم إماراتي (4.4 مليون دولار أمريكي). أي ما يعادل 18 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من المؤسسة لهذا العام. وقد شمل نطاق توزيع هذه المساعدات 22 دولة، من ضمنها 10 دول من البلدان الأقل نمواً. جاء على رأسها طاجيكستان وقيرغيزستان وأفغانستان، وحصلت مجتمعةً على 60 في المائة من إجمالي التمويلات الموجّهة للقطاع.

تجلى التزام المؤسسة الدائم بالبرامج الموسمية، وخاصة خلال شهر رمضان المبارك، بشكل واضح في أنشطة مساعداتها. حيث جاء كأبرز القطاعات الفرعي والأكثر حصولاً على التمويل ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية، بتخصيص بلغت قيمته 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي)، أي ما يعادل حوالي 32 في المائة من ميزانية القطاع. قد تم تخصيص هذه الأموال بشكل دقيق لضمان حصول الفئات المحرومة والضعيفة على وجبات الإفطار، لتكون أول وجبة لهم في اليوم بعد تحمل ساعات طويلة من الصيام خلال شهر رمضان المبارك.

علاوة على ذلك، أظهرت المؤسسة التزامها الثابت بالنهوض بالمجتمع من خلال تخصيص موارد كبيرة للرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية المختلفة. حيث تم توجيه مبلغ إجمالي قدره 4.6 مليون درهم إماراتي (1.2 مليون دولار أمريكي) لمجموعة من المشاريع ذات التأثير التحوّلي. ويغطي هذا التمويل، الذي يمثل حوالي 30 في المائة من إجمالي تمويلات القطاع، عدد من المبادرات المتنوعة شملت بناء وتجهيز المنازل وتحمل النفقات التشغيلية لدار الأيتام والمدرسة التابعة لها. علاوة على ذلك، تم استخدام الموارد لتقديم الدعم الطبي الذي لا غنى عنه للمحتاجين وشراء الإمدادات الطبية الحيوية، مما يسلط الضوء على النهج الشامل الذي تتبعه المؤسسة لتعزيز التغيير الإيجابي في المجتمعات

03 الصحة

أعادت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية وفي عام 2022 التأكيد على التزامها بالصحة العالمية، باعتبارها من القطاعات ذات الأولوية القصوى. حيث خصصت المؤسسة 10.4 مليون درهم إماراتي (2.8 مليون دولار أمريكي) للتمويل في صورة منح، استفاد منها ست دول مختلفة. وبالتعمق أكثر في التفاصيل، حصل قطاع الخدمات الطبية الفرعي على النصيب الأكبر من هذه المنحة بمدفوعات قدرها 6.6 مليون درهم إماراتي (1.8 مليون دولار أمريكي). وتجدر هنا الإشادة بالنهج الشامل الذي تتبعه المؤسسة، والذي يتضح من مبادراتها متعددة الجوانب. فعلى سبيل المثال، جرى تعاون وثيق مع مؤسسة نور دبي للمساعدة في تنفيذ مشروعها لإجراء عمليات جراحية للعيون في غانا. كما تلقت طاجيكستان وفي الوقت نفسه دعمًا محوريًا على شكل مساعدات وإمدادات طبية وأجهزة وأدوية حيوية. كما أثبتت المؤسسة كذلك حضورها المؤثر في قيرغيزستان، حيث تم تخصيص تمويلات للعمليات المنسقة التي جرى تنفيذها في مستشفى وعيادة محلية

فضلاً عن ذلك، تجلت جهود المؤسسة من خلال مشاركتها في "حملة القلب" النبيلة، والتي تم تنفيذها بفعالية في مصر وموريتانيا وقرغيزستان وطاجيكستان. حيث أظهرت تلك المساعي التزام المؤسسة بتعزيز نتائج صحية أفضل في سياقات جغرافية متنوعة

بالإضافة إلى التدخلات الطبية المباشرة، شملت رؤية المؤسسة أيضًا تعزيز البنية التحتية الصحية الأساسية. وتجلى ذلك في تقديمها للدعم المالي من أجل بناء مستشفى في الفلبين بالإضافة إلى مجموعة أخرى شملت 11 مرفقاً صحياً في طاجيكستان – من بينها ست عيادات وخمس مستشفيات. ومن الجدير بالذكر أنه في إطار المبادرة المنفذة في طاجيكستان، كان هناك تركيز واضح على الفئات السكانية الضعيفة، وهو ما تجسد في بناء عيادة ومنشأة طبية تخصصية مخصصة حصريًا لاحتياجات الرعاية الصحية للنساء والأطفال. ويؤكد هذا النهج الموجّه على تفاني المؤسسة في التصدي للتحديات الصحية الحرجة في الساحة الدولية

جمعية دبي الخيرية

تأسست جمعية دبي الخيرية في قلب دولة الإمارات العربية المتحدة النابض بالحياة، كمثال ساطع على العمل الخيري والمساعي الإيثارية. وتجسد الجمعية، القائمة على تقاليد العمل الخيري المتجذرة في الثقافة الإماراتية، الرؤية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة القائمة على التراحم والتواصل العالمي.

وبكونها من أبرز الجهات المانحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، سعت جمعية دبي الخيرية بلا كلل لتوجيه الموارد من أجل مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية ولتحسين نوعية الحياة لعدد لا يحصى من المستفيدين في جميع أنحاء العالم. ومن خلال برامجها وشراكاتها المنسقة بعناية، تؤكد الجمعية على التزام الدولة بتعزيز الرفاهية العالمية وتجسد روح العطاء المتأصلة بعمق في الروح الإماراتية

الشكل(37): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة — 14.5 — %82
- خدمات الرعاية الإجتماعية — 2.4 — %13
- البرامج الموسمية — 0.7 — %4
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.03 — %0.2
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء — 0.03 — %0.2

حسب فئة المساعدات

خيرية	15.1	%86.2
تنموية	2.4	%13.6
إنسانية	0.03	%0.2

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

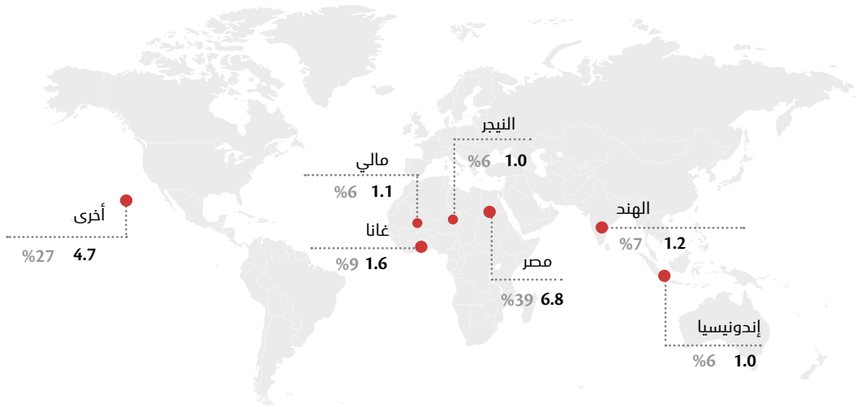

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

أبدت جمعية دبي الخيرية، التي تجسد التفوق والامتياز في العطاء الإنساني بدولة الإمارات العربية المتحدة، التزاماً واضحاً تجاه الرفاه العالمي من خلال تخصيصها لمساعدات خارجية كبيرة بقيمة وصلت إلى 64.5 مليون درهم إماراتي (17.6 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2022. ولا يشير هذا الرقم إلى ضخامة مبلغ المساعدات فحسب، بل يشير كذلك إلى زيادة ملحوظة بنسبة 18 في المائة عن العام السابق. وعلى الصعيد الجغرافي، واصلت الجمعية توزيع مساعداتها خلال عام 2022 في 22 دولة بمختلف أنحاء العالم. وجّهت الجمعية اهتماماً خاصاً بالبلدان الأقل نمواً، مانحةً الدعم لعدد 12 دولة منهم. تجلى هذا بحصول فئة البلدان الأقل نمواً على نحو 35 في المائة من المساعدات المقدمة خلال العام. ولكن مع هذا، كانت حصة الأسد من المساعدات العام من نصيب الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل، والتي حصلت على 64 في المائة من تلك المبالغ، مما يشير إلى التركيز الاستراتيجي للجمعية على تبني النمو المستدام في الاقتصادات التي تمر بأطوار تحوّلية ومن الناحية التاريخية، التزمت جمعية دبي الخيرية بمنهج متسق للتمويل. حيث قدمت جميع مساعداتها الخيرية خلال عام 2022 في صورة منح حصراً، على غرار المتبع في الأعوام السابقة.

ويكشف تحليل فئات المساعدات عن الأولويات الإنسانية للجمعية: إذ قدمت الغالبية العظمى لمساعداتها، بنسبة حوالي 86 في المائة، لصالح تدخلات خيرية، بينما كان نصيب المشاريع التنموية نحو 14 في المائة منها، وحصلت الاحتياجات الإنسانية العاجلة على الكسور المتبقية

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الخدمات الاجتماعية

أكدت جمعية دبي الخيرية خلال عام 2022 بقوة على التزامها تجاه قطاع الخدمات الاجتماعية. حيث قدمت مساعدات بقيمة 64.3 مليون درهم إماراتي (17.5 مليون دولار أمريكي)، حيث وجّهت الجمعية الأولوية لمشاريع تضم مجموعة واسعة من الخدمات: تباينت من توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وحتى البرامج الموسمية المتخصصة.

وكان من بين مساعي الجمعية البارزة في هذا القطاع دعمها الثابت للفئات الضعيفة. وذلك من خلال كفالتها لمئات الأيتام، لتكون بمثابة منارة أمل لأولئك المحرومين من الدعم الأسري. علاوة على هذا، قدمت الجمعية الدعم للأفراد والأسر الضعيفة، دأبت جمعية دبي الخيرية على مر السنوات على الإيمان بأهمية القوة التحوّلية للجهود الجماعية المتضافرة. برهنت على تلك العقيدة في سجلات مساعداتها الخيرية لعام 2022، حيث تم تنفيذ كل مشروع من مشاريع المساعدات الخارجية بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا يسهم هذا النهج التكافلي في دمج المعارف والمهارات والفهم الإقليمي التي تتمتع به المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فحسب، ولكنه يوفر ايضاً منظوراً شاملاً للفروق الدقيقة بين البيئات على أرض الواقع، مما يعزز من تأثير المساعدات الخارجية للجمعية

ويكشف التحليل الجغرافي لمدفوعات المساعدات خلال عام 2022 عن تركيز الجمعية على ثلاث دول، مصر وغانا والهند. والتي حصلت مجتمعةً على أكثر من نصف إجمالي مساعدات الجمعية (55 في المائة)، مما يدل على حجم احتياجات تلك الدول والأهمية الاستراتيجية لتحقيق التنمية فيها بالنسبة للجمعية. فضلاً عن ذلك، يؤكد تواؤم مساعدات جمعية دبي الخيرية مع أهداف التنمية المستدامة على التزامها بتحقيق التقدم العالمي، وخاصةً بدعمها للهدف 1 (الحد من الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع)

وبتحليل إطار زمني أوسع، للفترة من 2018 إلى 2022، تكون جمعية دبي الخيرية قدمت مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 356.6 مليون درهم إماراتي (97.1 مليون دولار أمريكي)، مما يعزز من سُمعتها كلاعب أساسي في المجال الإنساني على الساحة الدولية

02 المساعدات السلعية

على الرغم من أن مبالغ المساعدات الخارجية التي قدمتها الجمعية لصالح التدخلات في حالات الطوارئ قد شكّلت حصة ثانوية من ميزانية مساعداتها الخارجية لعام 2022، إلا أن تأثيرها كان بارزاً وملحوظ. فمثلاً تُعد المساعدات المقدمة لضحايا الفيضانات في موريتانيا شهادةً وإثبات على المنهج الدقيق والعاجل في الاستجابة لحالات الطوارئ الذي تتبعه الجمعية. ومن خلالها مشروعها لتقديم المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، قدمت جمعية دبي الخيرية دعماً حيوياً وجوهري برهن على التزامها الثابت بتقديم يد العون خارج حدودها وفي أوقات الشدة والحاجة.

مدرسة الطالب السعيد - غينيا.

المصدر: دبي الخيرية

لضمان حصولهم على الحماية الاجتماعية، مما ينسج شبكة أمان حول عددٍ من أكثر شرائح المجتمع ضعفاً

واستكمالاً للبُعد الثقافي والروحاني التي تحرص جمعية دبي الخيرية على إضافته لعملها الإنساني، واصلت تقليدها الثابت على مر الزمن بدعم الفئات المحرومة والأقل حظاً خلال شهر رمضان المعظّم. حيث برزت مبادراتها لتوزيع وجبات الإفطار كشاهد على التكامل ما بين عملها الخيري واحترام التراث الثقافي، مما ساهم في ترسيخ جوهر وروح الشهر الفضيل وروح العطاء والتراحم التي يحملها في طياته

دبي العطاء

”مؤسسة دبي العطاء: الريادة في تحقيق رؤية الإمارات من أجل تعليم يسهم في التمكين وتحقيق التقدم العالمي“.

تبرز مؤسسة دبي العطاء كمثال على التزام دولة الإمارات الثابت برفع معايير التعليم العالمي وتعزيز فرص الحصول عليه. وبكونها أحد أبرز الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية المهتمة بقطاع التعليم، تتصدر المؤسسة جهود الدولة الرامية لتعزيز التعليم في العالم، وتعكس إيمان الإمارات بالتأثير التحوّلي للتعليم باعتباره الوسيلة الرئيسية لدفع النمو والتقدم في العالم

ومن خلال مزجها بين روح العمل الإنساني ورؤيتها الاستراتيجية، كرّست المؤسسة جهودها للقضاء على العقبات التي تعترض سبيل التعليم. ومهمتها واضحة في هذا الشأن: يجب أن يكون كل طفل قادراً على الحصول على التعليم جيد، بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو وضعه الاجتماعي والاقتصادي؛ مؤكدةً على تنفيذها للهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يسعى لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.

وفضلاً عن مبادراتها المباشرة، تسعى مؤسسة دبي العطاء إلى التعاون والابتكار. وتهدف المؤسسة من خلال الشراكات الديناميكية الفعالة مع المجتمعات المحلية والحكومات والجهات الدولية، لتنفيذ مشاريع تتسم بالاستدامة والحفاظ على الطابع الثقافي. ولا يُسهم هذا النهج متعدد الجوانب في تعظيم المنافع المباشرة لعملها فحسب، لكنه يمهد السبيل كذلك لتحقيق تقدم وتحسينات كبيرة على صعيد التعليم. ولا تجسد مؤسسة دبي العطاء من خلال تلك المساعي رؤية الإمارات لدعم مجتمع دولي مستنير فحسب، ولكنها تسعى لتعزيز دورها المحوري في إعادة تشكيل المشهد التعليمي العالمي وتحسينه

الشكل(38): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- السياسات الإدارية لقطاع التعليم — 11.7 — %69
- مرافق التعليم والتدريب — 2.3 — %13
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية — 1.0 — %6
- التدريب المهني — 0.9 — %5
- الأبحاث التعليمية — 0.6 — %3
- مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار — 0.4 — %2
- التعليم الإبتدائي — 0.2 — %1
- أخرى — 0.05 — %0.01

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

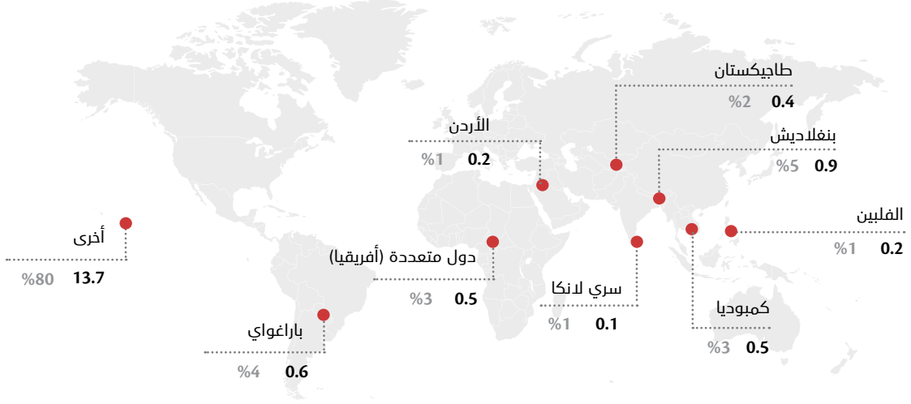

حسب فئة المساعدات

تنموية	16.1	%94
إنسانية	1.0	%6

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 4: التعليم الجيد	%100	17.0

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

واصلت مؤسسة دبي العطاء في عام 2022 تعزيز مكانتها وسُمعتها كواحدة من الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية الرائدة في قطاع التعليم العالمي، حيث عملت بجد على تعزيز مهمتها المتمثلة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد في دول العالم النامية. وفي ذلك العام، خصصت المؤسسة مساعدات كبيرة بلغت 62.5 مليون درهم إماراتي (17.0 مليون دولار أمريكي) لصالح مبادرات تعليمية أحدث تأثيراً في 13 دولة، من بينها خمسة مصنّفة ضمن البلدان الأقل نمواً

ويكشف الفحص الدقيق لخطة تمويل المساعدات الخارجية لعام 2022 أن غالبية المساعدات المخصصة، بنسبة بلغت 82 في المائة، قد تم توجيهها لبرامج دبي العطاء المتعددة البلدان. استهدفت تلك المبادرات في المقام الأول البحث العالمي وجهود المناصرة والرصد والتقييم وضمان الجودة. وكان الهدف من هذا التخصيص الكبير هو تحسين الأطر التعليمية لتتماشى مع احتياجات العالم على أرض الواقع بالنسبة للمتعلمين من مختلف الفئات العمرية من الأطفال إلى الشباب. ولا تهدف دبي العطاء من خلال تلك المبادرات إلى إحداث فارق على أرض الواقع فحسب، بل تهدف أيضًا للمساهمة بالرؤى العلمية التي يمكنها الارتقاء بالمشهد التعليمي العالمي الأوسع.

وجهت دبي العطاء جلّ تركيزها نحو منطقة جنوب الصحراء الكبرى الشاسعة بأفريقيا، والتي غالباً ما تصارع تحديات تعليمية معقدة، وذلك بهدف تحديث قطاع التعليم العالي بها. وللتمكن من إحداث تحوّل منهجي مدروس، سعت المؤسسة إلى تعزيز فاعلية القطاع بشكل عام، بشكل لا يضمن أن يظل التعليم العالي في المنطقة متاحًا فحسب، بل يتطور أيضًا لتلبية المعايير الدولية

وفي خطوة لتحفيز الاهتمام والجهود الدولية، وكجزء من جهود المناصرة العالمية، أطلقت مؤسسة دبي العطاء تعهداً تاريخياً في أكتوبر 2022 – إعلان دبي: بداية عادلة في الحياة لكل طفل: ضرورة العمل الآن. وتمحور الإعلان حول ثلاثة مبادئ أساسية. أكد المبدأ الأول على ضرورة تبني نهج شامل يستند إلى النظم البيئية للتطور في مرحلة الطفولة المبكرة، والدعوة إلى تصميم برامج متعددة الأبعاد توفر لكل طفل صغير "أفضل بداية في الحياة". ويدعو المبدأ الثاني إلى وضع وإنفاذ سياسات للتطور في مرحلة الطفولة المبكرة مراعية للأسرة، إلى جانب تأسيس الشراكات القوية والأطر التنظيمية على المستويين الوطني والعالمي. وأخيراً، ركز المبدأ الثالث على الأساس المالي لهذه المبادرات. وحث على وضع استراتيجيات تمويل مبتكرة تهدف إلى تحسين الاستثمار في التطور في مرحلة الطفولة المبكرة مع ضمان تعبئة الموارد وتخصيصها وإدارتها بكفاءة. ومن خلال هذه المبادئ، تهدف مؤسسة دبي العطاء إلى إرساء مقاييس جديدة ضمن المعايير التعليمية العالمية وصنع السياسات، وبالتالي تعزيز إمكانية إحداث تغيير منهجي

تتمتع دبي العطاء بجذور طويلة الأمد في تنمية الشراكات القوية باعتبارها حجر الزاوية في استراتيجيتها التشغيلية، مما جعل لها مكانة بين المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف، وخاصة المحلية. وخلال عام 2022، تم تنفيذ 95 في المائة من مشاريعها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في الدول المستفيدة. ولا يدل هذا على التزام دبي العطاء بالتدخلات المحلية الشاملة فحسب، بل يوضح أيضًا الثقة في الرؤى والخبرات الفريدة التي تقدمها هذه المنظمات الوطنية. في حين تم تخصيص نسبة 5 في المائة المتبقية من التمويل للشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يؤكد على الامتداد العالمي للمؤسسة ونهجها المتعدد الأوجه في تقديم المساعدات

وفيما يتعلق بفئات المساعدات، أظهرت دبي العطاء تركيزاً واضحاً على البرامج التي تركز على التنمية، حيث خصصت 94 في المائة من مواردها في هذا الاتجاه. وبينما كان التوجّه الأساسي للمؤسسة نحو التنمية، إلا أنها لم تتجاهل الاحتياجات الإنسانية العاجلة كذلك. حيث تم توجيه نسبة 6 في المائة المتبقية من ميزانيتها نحو الجهود الإنسانية، بما في ذلك العمل على تلبية المتطلبات التعليمية لأزمة الروهينجا واستمرار برنامج التعليم في حالات الطوارئ في الأردن، والذي يدعم بشكل خاص اللاجئين السوريين في سن المدرسة الثانوية.

جاءت كل من بنغلاديش وباراغواي وكمبوديا على رأس قائمة الدول المستفيدة من مشاريع التعليم القُطرية التي أطلقتها دبي العطاء في عام 2022، مما يبرز التنوع الجغرافي والتركيز الاستراتيجي لمساعيها الخيرية. وعلى الصعيد العالمي، تلتزم دبي العطاء بالمساهمة بشكل كبير في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والذي يهدف

إلى ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

ويكشف استبيان وتحليل مساهماتها المالية في قطاع التعليم العالمي على مدى خمس سنوات، من 2018 إلى 2022، عن الحجم الهائل لالتزام دبي العطاء. حيث ضخت دبي العطاء 605.0 مليون درهم إماراتي (164.7 مليون دولار أمريكي) في المساعدات الدولية في صورة منح، والتي تعتبر الوسيلة الحصرية التي اعتمدتها المؤسسة لتقديم المساعدات. ولا يعبّر هذا الرقم عن ضخامة القيمة المالية فحسب، بل يعكس عمق واتساع تفاني دبي العطاء في تحقيق التقدم التعليمي العالمي

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 التعليم

بذلت مؤسسة دبي العطاء جهودًا إنسانية كبيرة في بنغلاديش خلال عام 2022، استهدفت بشكل خاص إلى مساعدة اللاجئين الروهينجا. وبالتعاون مع "لجنة المساعدة وإعادة التأهيل" في بنغلاديش، وهي منظمة غير حكومية مشهورة، قامت دبي العطاء بتسهيل الدعم الشامل لأكثر من 28 ألف طفل يقيمون في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار. لم يشمل الدعم مساعداتٍ تعليمية فحسب، بل شمل أيضًا خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية الحيوية وتوفير المواد غير الغذائية الضرورية، مما ساهم في إنشاء نظام دعم شامل للسكان الضعفاء

بالإضافة إلى ذلك، استثمرت دبي العطاء في مستقبل التعليم المحلي في بنغلاديش من خلال بناء مدرسة إعدادية تضم 15 فصلاً في منطقة بهاتابارا، الواقعة في منطقة دارماباشا ضمن مقاطعة سونامغانج. تم تصميم هذه المؤسسة التعليمية في البداية لتكون بمثابة مدرسة للتعليم قبل الثانوي للصفوف من السادس إلى الثامن، ومن المقرر أن تتوسع مستقبلاً لتوفير التعليم حتى الصفين التاسع والعاشر

وبالاتجاه نحو كمبوديا، قامت دبي العطاء بتمويل تنفيذ مشروعين تعليميين مؤثرين. الأول، الذي أطلق عليه اسم "تدريب الشباب الكمبودي على المهن ذات المهارات العالية في مجال الضيافة"، يعتمد على النجاح الحالي الذي حققته أكاديمية فنون الطهي في كمبوديا. تقدم الأكاديمية دبلومة فرعية بعد المدرسة الثانوية لمدة عامين، والتي تحظى بتصديق من جمعية الآسيان والمدرسة السويسرية لإدارة الفنادق والضيافة في لوسيرن. ويتماشى هذا البرنامج مع برنامج المدرسة الثانوية التجريبي للتدريب على الضيافة التابع لوزارة التعليم في كمبوديا لعامي 2022-2023.

أما المبادرة الثانية، والمعروفة باسم مشروع "تبني مدرسة"، فقد تم تصميمها لمعالجة المشاكل المتعلقة بالوصول إلى التعليم التي يواجهها الأطفال المقيمين في المجتمعات النائية في كمبوديا. تم تصميم هذه المبادرة خصيصًا لدعم الاحتياجات التعليمية لحوالي 250 طفلاً في سن المرحلة الابتدائية، وتعزيز البنية التحتية التعليمية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفي الإكوادور، كانت دبي العطاء في طليعة الجهود الرامية إلى سد فجوة المهارات في قطاع السياحة. وإدراكاً لإمكانات قطاع السفر والسياحة في الإكوادور، ساعدت دبي العطاء في تصميم وحدات تعليمية للمرحلة الثانوية تقدم الدورات التدريبية المتعلقة بالسياحة تحديداً. لم يسهم هذا في تأهيل الطلاب للحصول على فرص عمل مربحة في هذه الصناعة فحسب، بل مكنهم أيضًا من لعب أدوار محورية في توجيه النمو المستدام لقطاع السياحة في الإكوادور

وفي قلب الشرق الأوسط، شهد الأردن التزام دبي العطاء الثابت بالتعليم، خاصة في ظل الأزمات. فالإضافة إلى مبادرة "التعليم في حالات الطوارئ" التي تستهدف اللاجئين في المدارس الثانوية، اتبعت دبي العطاء نهجًا أكثر تركيزًا من خلال رعاية التعليم العالي لخمس طالبات في جامعة الزرقاء. ويؤكد هذا روح دبي العطاء المتمثلة في تمكين الأفراد من تحديد مستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم

ومن خلال توسيع نطاق عملها ليشمل مالاوي ونيبال والسنغال، صممت دبي العطاء برامج ثنائية الاتجاه تركز على بناء المدارس الابتدائية ومحو أمية الكبار. وفي نيبال، شملت أيضاً برامج البنية التحتية بناء أربع مدارس، كل منها مصممة لاستيعاب

360 طالباً. وإلى جانب ذلك، ازدهرت مبادرة محو أمية الكبار، حيث قاد متعاونون محليون متخصصون دورات محو الأمية لكل من الرجال والنساء. وتم اعتماد برنامج مماثل في ملاوي، يضم مدرستين تتسع كل منهما لـ 100 طالب، بالإضافة إلى مدرسة واحدة في السنغال. وكان الهدف الأعم في جميع هذه المناطق هو تعزيز إمكانية الوصول إلى التعليم، مع التركيز على تضمين النساء والفتيات

وقد استفادت باكستان أيضاً من التدخلات الاستراتيجية لمؤسسة دبي العطاء. شهدت منطقة راتوديرو بمدينة لاركانا افتتاح مدرسة ابتدائية جديدة، حيث قامت دبي العطاء بتمويل كافة التكاليف التشغيلية للمدرسة لمدة عام كامل، وهو ما يجسد النهج الشامل لدعم التعليم

كما شهدت باراجواي إطلاق البرنامج الطموح "التعليم والتعلم والابتكار من خلال منصة إلكترونية (ELITE)". حيث دعّمت تلك المبادرة مسألة التعليم الرقمي، وكان الناتج الأساسي منها هو إنشاء بوابة تعليمية شاملة. تم تصميم البوابة خصيصًا لتلبية احتياجات النسيج الثقافي المتنوع في باراجواي من خلال حرصها على تضمين مجتمع السكان الأصليين والأطفال ذوي الإعاقة والسكان الناطقين باللغة الغوارانية. ولتعظيم فائدة البوابة، تم تصميم محتواها بشكل يضمن توافقه بسلاسة مع سياسات التعليم العام في باراجواي واتجاهات الابتكار العالمية. ويقوم هذا المسعى الممتد لخمس سنوات على أربعة مبادئ أساسية: منهج شخصي متكامل، تعزيز مجتمعات التعلم، دعم التطوّر المهني للمعلمين، تسهيل التواصل بشفافية في القطاع التعليمي وربط وزارة التعليم في باراجواي بالمجتمعات المدرسية. وتؤكد مؤسسة دبي العطاء من خلال هذه الركائز على التزامها بإعادة تشكيل المشهد التعليمي، وضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب في العصر الرقمي

علاوة على هذا، عززت دبي العطاء بصمتها الخيرية في أمريكا الجنوبية من خلال دعم نموذج MAIPI للرعاية الشاملة للطفولة المبكرة في بيرو. تم تصميم هذا البرنامج التجريبي المبتكر خصيصًا لتلبية احتياجات الأطفال منذ الولادة وحتى سن 3 سنوات، ويدور حول عدة ركائز أساسية: تمكين هؤلاء الأطفال الصغار من الوصول إلى مراكز النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، دعم التثقيف بالممارسات الأبوية السليمة، وتعزيز قدرات المؤسسات والمجتمعات المحلية، وزيادة الوعي بحقوق الأطفال في سن ما قبل المدرسة. علاوة على ذلك، تؤكد تلك الجهود الأدوار المحورية التي يلعبها مقدمو الرعاية والسلطات المحلية في حماية هذه الحقوق

تمكّنت مؤسسة دبي العطاء من خلال دعمها لتلك المبادرة من إعادة تأكيد التزامها الثابت بتحسين مخرجات النمو في مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى العالم. حيث تعد المخرجات المتوقعة من هذا البرنامج طموحة وذات تأثيرٍ تحوّلي. حيث إنها تجسّد دعماً تنموياً شاملاً، يضم جوانب الصحة والتغذية والتعليم المبكر والحماية لنحو 500 طفل تتراوح أعمارهم ما بين حديثي والولادة وحتى 3 أعوام من خلال كلٍ من مراكز النمو في مرحلة الطفولة المبكرة والزيارات المنزلية الموجّهة. فضلاً عن ذلك، تهدف المبادرة إلى تمكين 351 أسرة من خلال مراكز محسّنة لتعزيز معارف الآباء ومهاراتهم العملية. وكان على رأس المجتمعات المستفيدة مجتمعي فانتانيلا وتوربو اللتان حققا مراكز متقدمة في مناصرة نمو وتطوّر الأطفال والرقابة عليهما. ومن بين البراهين الثابتة على الروح التعاونية التي يحث عليها البرنامج، من المتوقع أن تتخذ الجهات الحكومية المحلية، بما فيها وزارتي الصحة والتعليم، موقفاً استباقياً لضمان حصول الأطفال الصغار على الاهتمام والرعاية التي يستحقونها.

علاوة على هذا، دعّمت مؤسسة دبي العطاء التقدمات في مجالي التعليم والتمكين في الفلبين، وذلك من خلال تمويلها لمبادرة "الأسس السليمة وتطوير المهارات وتوفير التعليم للمراهقات " (RAISE).

تم تصميم هذا البرنامج بعناية بالغة للتأكيد على حق الشباب من الذكور والإناث في التعليم واكتساب المهارات، وخاصةً في المناطق المحلية الضعيفة في مقاطعة سامار الغربية. حيث لا يسعى البرنامج لتوجيه الموارد إلى التعليم الثانوي فحسب، ولكن إلى وضع الأساس للمهارات الحياتية وتحسين فرص التوظّف، مع التركيز بشكل خاص على شرائح الشباب الذي يعانون أوجه الضعف والهشاشة، وبصفة خاصة من الفتيات المراهقات

تتسم التحديات التي يواجهها المراهقون في المنطقة بتعدد الأوجه، حيث تتباين ما بين قيود اقتصادية يفرضها الفقر، وصعوبات تكتنف استكمال التعليم الثانوي، والعقبات المتمثلة في البطالة ونقص فرص العمالة، وأوجه القصور في أنظمة التعليم الفني والمهني، والمخاطر الوشيكة المرتبطة بالتغيّر المناخي، والتي تؤثر تحديداً على منطقة فيسياس الشرقية

تواجه الفتيات المراهقات في المنطقة مجموعة تحديات فريدة من نوعها، تنبع من أوجه الانحياز الاجتماعي المرتبط بعمرهن ونوعهن الجنساني. حيث تعانين الفتيات من مشكلات كارتفاع معدلات التسرّب من المدارس الثانوية، ومحدودية الفرص الاقتصادية، والميل للتعرّض للعنف الجنساني، والمعدلات المرتفعة بشكل منذر لحالات الحمل في فترة المراهقة. تم تصميم مبادرة (RAISE) ببراعة لمواجهة تلك التحديات بحلول عملية. ومن خلال اتباع منهج تحوّلي يراعي البُعد الجنساني، لا يدعم البرنامج المساواة بين الجنسين فحسب، ولكنه يسعى بجدية وحرص على رفع مستوى ووضع المرأة في سامار الغربية. ويسعى لتحقيق ذلك من خلال دعم فرص حصولهن على التعليم، وتعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، وحماية حقوقهم وصحتهن الجنسية والإنجابية

وفي تعاون له تأثير تحوّلي مع منظمة إنقاذ الطفولة، التزمت مؤسسة دبي العطاء بتقديم تبرع سخي بقيمة 36.7 مليون درهم إماراتي (1.0 مليون دولار أمريكي) من أجل برنامج تحسين محو أمية الأطفال في مقاطعة واقعة بشمال سريلانكا، والتي تعاني من تفاوت كبير في مستويات التعليم. والهدف المباشر من تلك المبادرة المصممة لإحداث تأثيرٍ دائم هو تحسين المستويات والمسيرة التعليمية لنحو 30 ألف طفل

تم تصميم البرنامج بشكل استراتيجي تستند للدعائم الأساسية الثلاثة لدعم محو الأمية: التقييم الدقيق لمستويات إلمام الطلاب الحالية بمهارات القراءة والكتابة، وبناء قدرات الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بما فيهم المعلّمين والإداريين، والمشاركة المجتمعية القوية لغرس ثقافة القراءة والثراء اللغوي

تتسم الأهداف الرئيسية للبرنامج بتعدد الأوجه وتسهم في ترسيخ الالتزام بجودة التعليم. حيث يهدف البرنامج أولاً إلى تصميم وتنفيذ مناهج دراسية ومعايير واقعية ومستندة إلى قدرات الطلاب، وكتب مدرسية حكومية تضم مكونات شاملة مستفيضة لتعلّم القراءة والكتابة. كما يضمن البرنامج تأهيل المعلّمين وإعدادهم جيداً للاستفادة من تلك الموارد بفعالية. ثانياً، تؤكد المبادرة على تضمين كل من إعداد ما قبل تقديم الخدمة والتدريب المستمر للمعلّمين مع إرشاد تفصيلي حول مهارات القراءة الخمسة الأساسية. حيث لا يفيد هذا في تصميم الدروس استناداً إلى نتائج التقييم المدروس الذي تم إجراؤه فحسب، ولكنه يضمن كذلك إمكانية تكرار هذا التدريب وقابلية تنفيذه وملاءمته للبيئة المحلية وتعظيم تأثيره من خلال التوجيه أو دعم النظراء. ومن بين أوجه البرنامج الجديرة بالملاحظة، اهتمامه الخاص بالأبحاث. حيث يسعى البرنامج لابتكار منهجيات مباشرة لغرس مهارات القراءة الخمسة بين نطاق واسع من المعلّمين، مع ضمان الحصول على أعلى نتائج في وقت قياسي والحفاظ على فعالية التكلفة. وأخيراً، تلتزم المبادرة بدمج مهارات القراءة في كافة جوانب النظام التعليمي. حيث يضمن هذا تزويد المعلّمين بالدعم المستمر في رحلتهم لغرس ثقافة القراءة وضمان الرقابة المستمرة على تقدم الأطفال في مهارات القراءة

صندوق خليفة لتطوير المشاريع

"صندوق خليفة لتطوير المشاريع: تحفيز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالابتكار العالمي في مجال ريادة الأعمال وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة."

تأسس صندوق خليفة لتطوير المشاريع في عام 2007، ككيان رائد في ساحة دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد التزامها بتعزيز ثقافة الابتكار وروح ريادة الأعمال على المستويين المحلي والعالمي. ومن خلال توجيه تركيزه على تعزيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يعتبر صندوق خليفة لتطوير المشاريع مجرد أداة استثمارية فحسب، بل هو حافز للنمو والتنمية المستدامة.

ومن خلال اتباعه لنهج متعدد الأوجه، ينفذ الصندوق مجموعة من برامج التمويل والتدريب عالية التخصص، صُمم كل منها بدقة لرفع الكفاءة والقدرة التشغيلية لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال توفير حلول تمويل مصممة خصيصًا، وتوفير خيارات خدمات لا مثيل لها، وإنشاء منصات تواصل نابضة بالحياة مع مختلف الأطراف المعنية، يعمل صندوق خليفة لتطوير المشاريع كركيزة أساسية في استراتيجية التنمية الدولية الأشمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتتجاوز هذه المشاركة المتعددة الأبعاد مجرد الدعم المالي، حيث إنها تشكل نسيج الاقتصادات الناشئة وتتماشى تماماً مع أهداف التنمية الدولية. ومن خلال التزامه الثابت ورؤيته العملية، يعمل صندوق خليفة لتنمية المشاريع على ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمساهم رئيسي في تطوير ريادة الأعمال والابتكار العالمي

الشكل(39): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
14.4 %100

حسب فئة المساعدات

تنموية 14.4 %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

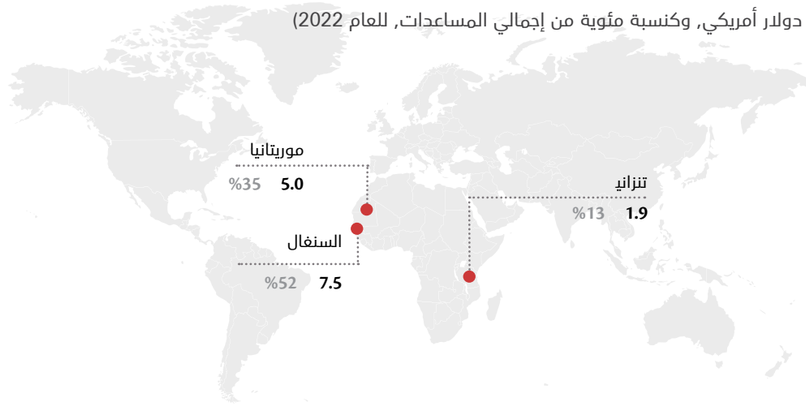

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
14.4 %100

نظرة عامة على تخصيص المساعدات

باعتباره رمزاً لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم ريادة الأعمال على مستوى العالم، يحقق صندوق خليفة لتطوير المشاريع خطوات واسعة في سبيل تعزيز خلق بيئات داعمة لريادة الأعمال في البلدان النامية. ففي عام 2022، خصص الصندوق مبلغ 52.9 مليون درهم إماراتي (14.4 مليون دولار أمريكي) لتحفيز جهود ريادة الأعمال في ثلاثة من البلدان الأقل نمواً هي: موريتانيا والسنغال وتنزانيا.

وتماشيًا مع هدفه الأشمل، تم تصميم كل مشروع بدأ إطلاقه في عام 2022 ليتوافق مع الطموحات الموجّهة لتحقيق التنمية، وعلى وجه التحديد دعم الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

ويجدُر بالذكر أنه تم توجيه التمويل بالكامل – بنسبة 100 في المائة – في صورة مساعدات ثنائية الأطراف لحكومات هذه البلدان الثلاثة. ويدلل هذا على اتباع نهج ملتزم بإقامة علاقات دائمة بين الحكومات يتجاوز مجرد المساهمات النقدية.

كما يعكس هيكل المدفوعات هذا أيضًا استراتيجية الصندوق المتوازنة: حيث تم تقديم 65 في المائة من المساعدات المالية على شكل منح، لضمان التأثير الفوري، في بينما تقديم نسبة 35 في المائة المتبقية كقروض بشروط في غاية التيسير، مما يدل على التزام الصندوق بالتنمية المستدامة طويلة الأجل

على مدار السنوات الخمس الماضية، بالرغم من أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع قد وثّق جهود مساعداته الخارجية رسميًا في تقرير المساعدات الخارجية السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2019 و2022 فقط، إلا أن مخصصاته المجمعة خلال هذين العامين قد وصلت لقيمة ضخمة بلغت 237.8 مليون درهم إماراتي (64.7 مليون دولار أمريكي)، مما يؤكد التزامه الثابت بتعزيز التقدم في ريادة الأعمال على الصعيد العالمي

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الصناعة

عزز صندوق خليفة لتطوير المشاريع على مدار عام 2022 تركيزه على تنشيط قطاع الصناعة العالمي، من خلال تخصيصه لمساعدات بقيمة 52.9 مليون درهم إماراتي (14.4 مليون دولار أمريكي)، مع التركيز بشكل خاص على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لم يكن هذا التوجه الاستراتيجي مجرد خطوة اقتصادية، بل كان تحركاً استشرافي برؤية مستقبلية- يهدف إلى دفع البلدان الثلاثة الأقل نموًا، موريتانيا والسنغال وتنزانيا، إلى الاقتراب من تحقيق التزاماتها تجاه الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، والذي يدور حول تعزيز الاقتصاد الشامل وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

وفي موريتانيا، كان لتدخل صندوق خليفة لتطوير المشاريع دور فعال في تعزيز روح ريادة الأعمال المحلية، وتيسير توسع ودعم مختلف الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر بمثابة العمود الفقري للإطار الاقتصادي للبلاد

كما شهدت السنغال التزام صندوق خليفة لتطوير المشاريع بأسلوب مختلف، ولكن له نفس القدر من التأثير. حيث ناصر الصندوق الجهود المبذولة لإنشاء مركز مخصص لريادة الأعمال والابتكار، ليكون بمثابة مركز لا يعمل على توجيه رواد الأعمال الناشئين فحسب، بل وتحفيز الحلول المبتكرة للتحديات الملحة التي تواجهها البلاد أيضاً

وفي الوقت نفسه، أثمرت مساعي صندوق خليفة لتطوير المشاريع في جزر زنجبار النابضة بالحياة في تنزانيا في شكل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال استثماراته ودعمه الاستراتيجي، قدم الصندوق شريان حياة لهذه المؤسسات مما مهد الطريق لزيادة فرص العمل المحلية والابتكار ونسج إطار الاقتصادي يتسم بالمرونة يبشر بالخير لمسار النمو المستقبلي في زنجبار

صندوق خليفة يقدم 30 مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كينيا.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات-وام

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
INTERNATIONAL HUMANITARIAN CITY

المدينة الإنسانية العالمية

"المدينة العالمية للخدمات الإنسانية: نموذج بارز للتواصل الإنساني العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، لتوجيه المساعدات إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً في العالم فورياً".

تأسست المدينة العالمية للخدمات الإنسانية (IHC) عام 2003 لتكون بمثابة مركز عالمي للمساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ، وقد برزت كلاعب رئيسي في مشهد المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. تقع المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في موقع استراتيجي بالقرب من مطار آل مكتوم وميناء جبل علي، وتتمتع بموقع فريد لتسريع إيصال الإغاثة إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفاً حول العالم. وفي مجمّع مترامي أطراف تم توسعة مساحته من 30 ألف م2 إلى 135 ألف م2، تستضيف المدينة العالمية للخدمات الإنسانية عدداً كبيراً من الجهات تضم حوالي 80 عضوًا، تشمل منظمات للأمم المتحدة ومنظمات غير ربحية ومنظمات غير حكومية وشركات تجارية.

واستغلالاً للمزايا الجغرافية التي تتمتع بها دبي، والتي تمكّن المدينة العالمية للخدمات الإنسانية وأعضائها من الوصول إلى ثلثي سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المعرضة للمخاطر في غضون 4 إلى 8 ساعات، تعمل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية باستمرار على تحسين قدراتها اللوجستية. حيث حققت الريادة في تصميم آليات مبتكرة لتقديم المساعدات، شملت إنشاء بنك البيانات اللوجستية الإنسانية، كما تقدم أحدث المرافق مثل مركز التجهيز شبه الآلي ومرفق سلسلة تبريد للتخزين طويل الأجل للقاحات والإمدادات الطبية.

ومن خلال التزامها بالعمل التعاوني والابتكار التكنولوجي والخدمات اللوجستية الفعالة، تقف المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بمثابة شهادة على تفاني دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز الجهود الإنسانية العالمية. حيث إنها لا تعزز مكانة الدولة باعتبارها جهة مانحة عالمية فحسب، بل تجسد أيضًا رؤيتها لعالم أكثر إنصافًا واستدامة.

الشكل(40): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- المساهمات في المنظمات الدولية — 11.5 — %80
- خدمات الدعم والتنسيق — 2.8 — %20

حسب فئة المساعدات

تنموية	11.5	%80
إنسانية	2.8	%20

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

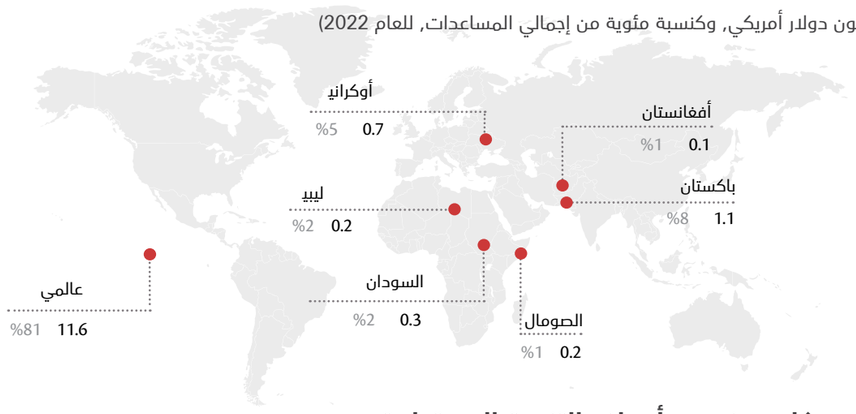

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

تبرز المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي كمركز عالمي محوري للخدمات اللوجستية الإنسانية وتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ. ففي عام 2022 وحده، خصصت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مبلغًا كبيرًا قدره 52.5 مليون درهم إماراتي (14.3 مليون دولار أمريكي) للمساعدات الخارجية. تم توجيه قسم كبير من هذه الميزانية، بنسبة جاوزت 80 في المائة، بتوجّه استراتيجي نحو مبادرات متعددة الدول تهدف لمعالجة التحديات العالمية. بينما تم تخصيص المبالغ المتبقية للمشاريع الإنسانية و الإغاثة في حالات الطوارئ استهدف ست دول وتماشيًا مع مهمتها ومساعيها في السابق، تعاونت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مع مجموعة من الشركاء، بدءًا من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف وحتى المنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية. ويكمن أحد الجوانب الفريدة للمدينة العالمية للخدمات الإنسانية في تركيبتها المميزة: فهي ليست مجرد مركز للعمليات الإنسانية، ولكنها هيئة إنسانية مستقلة غير ربحية تعمل بنظام المناطق الحرة. وتستضيف المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مجتمعًا مزدهرًا يضم حوالي 80 عضو، يشمل كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية وحتى الشركات التجارية. ويعزز هذا المزيج الديناميكي التآزر الذي يسرع من تقديم المساعدات ويعظم الأثر

تتمتع منشأة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بموقع استراتيجي بالقرب من مطار آل مكتوم وعلى مقربة من ميناء جبل علي، وقد خضعت لعملية توسعة هائلة. حيث امتدت مساحتها الأصلية من 30 ألف متر مربع، حتى وصلت الآن إلى مساحة 135 ألف متر مربع. ويتيح هذا القرب والاتساع للمنظمات الأعضاء إمكانية نقل الشحنات بسهولة بحراً أو جواً خلال 10 دقائق فقط. وتتيح هذه الميزة اللوجستية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المركزي لدبي، للمدينة العالمية للخدمات الإنسانية وأعضائها الوصول بسرعة إلى ثلثي سكان العالم المقيمين في المناطق المعرضة للخطر خلال إطار زمني يتراوح ما بين 4 إلى 8 ساعات

وبينما لا يمكن إنكار ميزة سهولة الوصول العالمي التي تتمتع بها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، فقد ركزت بشكل خاص في عام 2022 على دول مثل باكستان وأفغانستان وليبيا. كما تجلى التزامها بإحداث تغيير عالمي أيضًا من خلال دعمهم لستة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع توجيه غالبية التركيز على الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية). حيث استحوذت هذه الأهداف الثلاثة وحدها أكثر من 90 في المائة من إجمالي مساهمات المساعدات المقدمة من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية لذلك العام

على مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، أظهرت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية التزامًا دائمًا تجاه مهمتها، حيث قامت بتقديم مساعدات إجمالية قدرها 322.1 مليون درهم إماراتي (87.7 مليون دولار أمريكي) في شكل منح تمويلية لتسهيل وتنفيذ المساعي الإنسانية على مستوى العالم. يؤكد هذا الدعم المالي التراكمي على دور المدينة العالمية للخدمات الإنسانية كلاعب رئيسي في تنسيق وتنفيذ المساعدات الإنسانية على نطاق دولي

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الخدمات الإنسانية

لا تعد المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي مجرد حلقة وصل بين حوالي 80 من المنظمات الإنسانية وهيئات الاستجابة لحالات الطوارئ الرائدة في العالم فحسب؛ بل تعمل بمثابة حافز للعمل الجماعي والمنسَّق. فمع اشتداد الأزمات في جميع أنحاء العالم، تصعّد المدينة العالمية للخدمات الإنسانية من جهودها المبذولة، كما تحرص على تقديم خدمات متخصصة مثل الجسور الجوية بلا مقابل لنقل المساعدات الحيوية وإجلاء العاملين من المناطق الخطرة. علاوة على ذلك، فهي توفر مركز إخلاء مصمم خصيصًا لاستيعاب الأفراد الذين تم إجلاؤهم، وبالتالي ضمان سلامتهم ورفاهيتهم

في عام 2018، كشفت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية عن بنك البيانات اللوجستية الإنسانية الرائد، والذي يهدف إلى تعزيز آليات الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ العالمية. واليوم، يعمل بنك البيانات هذا كمنصة مركزية لتقديم معلومات تفصيلية حول مخزون المساعدات الإنسانية وتدفقاتها. ومن خلال دمج تقنيات التتبع الآلي، يقوم بنك البيانات بسحب البيانات في الوقت الفعلي من الموانئ والمطارات ونقاط الدخول الأخرى، مما يضمن حصول الأطراف المعينة وأصحاب المصالح على الاطلاع بشفافية على مواد الإغاثة المهمة مثل الغذاء والأدوية ومستلزمات الإيواء. ويعزز من هذه الشفافية التعاون السلس، مما يقلل من التأخير والازدحام في نقاط الاتصال اللوجستية الرئيسية، وهو ما يعتبر من الأمور المحورية أثناء الأزمات

وسعياً لمزيدٍ من الابتكار، تعاونت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في عام 2020 مع منظمة الصحة العالمية، واستحدثا المركز شبه الآلي للتجهيزات. يعمل هذا المرفق على تمكين العاملين في المجال الإنساني بالمدينة من تجميع حزم مساعدات الإغاثة والطوارئ بكفاءة للتوزيع العالمي. ويتمتع هذا مركز التجهيز هذا بقيمة كبيرة، حيث يسهم في تعجيل الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال عمله على التدخل الفوري وقت الحاجة. حيث يسهم في تقليل متطلبات التخزين ويقلص فترات الإعداد ويزيد من الكفاءة الإجمالية، مما يخفّض بفعالية من الوقت والتكلفة التي تتطلبها عمليات التجميع.

وإدراكًا منها للحاجة الماسة لحلول تخزين دقيقة، خاصةً بالنسبة للمواد الحساسة مثل اللقاحات وعدد من السلع الطبية المختارة، اتخذت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خطوة مهمة أخرى. لذا قامت بتدشين منشأة سلسلة تبريد حديثة على مساحة 500 متر مربع، مصممة لضمان ظروف تخزين مثالية. ولا يضمن هذا المرفق سلامة الإمدادات الحيوية فحسب، بل يضمن كذلك سلامتها وجاهزيتها للنشر الفوري في حالات الطوارئ. وتجسد المدينة العالمية للخدمات الإنسانية من خلال تلك المبادرات المتعددة باستمرار التزامها بتعزيز فعالية الجهود الإنسانية العالمية.

02 أفغانستان

استجابةً للأزمة المزدوجة الممثلة في وقوع زلزال والتهديد الوشيك بتفشي وباء الكوليرا في أفغانستان، نسّقت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي رحلة شحن جوي كبيرة إلى كابول. نقلت من خلالها طائرة مساعدات 24.5 طنًا من الإمدادات المنقذة للحياة، تم الحصول على غالبيتها من مخزونات منظمة الصحة العالمية الموجودة داخل مرافق المدينة العالمية للخدمات الإنسانية. شملت هذه الإمدادات أدوية أساسية ومعدات طبية متخصصة، والأهم من ذلك، حزم الاستجابة لوباء الكوليرا مصممة لمواجهة احتمال تفشي المرض المنقول عبر المياه[22].

03 ليبيا

لعبت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في عام 2022 دورًا فعالًا في الاستجابة لحالات الطوارئ العالمية من خلال تسهيل نقل 24.5 طنًا من مواد الإغاثة الضرورية إلى ليبيا لصالح منظمة الصحة العالمية. حيث تستغل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية موقعها الاستراتيجي، وتستضيف مركزاً لوجستياً طبياً مخصصاً لمنظمة الصحة العالمية.

انطلقت طائرة شحن المحملة بالأدوية الأساسية ومواد الإغاثة الأخرى من دبي إلى بنغازي، أشهر مدن شرق ليبيا. وهدف هذا التدخل الفوري إلى تقديم المساعدة إلى المناطق الأكثر دماراً في ليبيا، خاصةً في ظل الصراع المتصاعد في العاصمة طرابلس، حيث أدت الاشتباكات العنيفة إلى نزوح مأساوي لعدد لا يحصى من الأفراد وأودت بحياة أكثر من 30 شخصاً. لذا يعد التزام المنظمات مثل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية أمر بالغ الأهمية في هذه الأوقات العصيبة، لضمان وصول الدعم الحيوي إلى من هم في أمس الحاجة إليه حتى في مواجهة التحديات المتزايدة[23]

04 باكستان

استجابة للفيضانات الكارثية التي اجتاحت ثلث باكستان في عام 2022 وتسببت في نزوح الملايين، وتدمير الأراضي الزراعية الشاسعة، والتأثير على أعداد لا تحصى من سبل كسب المعيشة- نسّقت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية لإرسال 36 جسرًا جويًا للتوصيل العاجل للمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية الضرورية إلى المناطق المتضررة.

ضم الجسر الجوي الأوّلي الذي تم إرساله في سبتمبر 2022 ثلاث رحلات جوية إلى كراتشي، لنقل 33 طنًا من إمدادات الإغاثة الطارئة. وكانت هذه الموجة الأولى من المساعدات بمثابة شريان حياة لحوالي 13,600 شخص تضرروا بشكل مباشر من كارثة الفيضانات في باكستان[24].

05 الصومال

في أعقاب التفجير المدمر الذي وقع بسيارة مفخخة في مقديشو بالصومال عام 2022 وأسفر عن مقتل أكثر من 120 شخص وإصابة ما لا يقل عن 300 آخرين، تحركت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بسرعة لتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ. ومن خلال التعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، سهلت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية النقل الجوي للإمدادات الطبية الحيوية من مستودعاتها في دبي إلى المنطقة المتضررة

06 السودان

استجابة للأمطار الغزيرة التي غمرت ست ولايات في السودان في عام 2022، سارعت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية لتصدُّر الجهود المبذولة لتوصيل المساعدات الإنسانية الضرورية، والهادفة لتخفيف المعاناة وتحسين الظروف المعيشية للنازحين بسبب الكارثة. شمل الجسر الجوي الإنساني إلى السودان الذي

لم تتدخل المدينة الإنسانية العالمية على الصعيد اللوجستي فحسب؛ بل كان مسعى إنسانيًا متعدد الأوجه بالتعاون مع أعضائها. وتضمنت حزم المساعدات الموزعة إمدادات طبية وصحية أساسية تهدف إلى السيطرة على انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وهو ما يشكل خطراً كبيراً في المناطق التي دمرتها الفيضانات وتعاني من انتشار برك المياه الراكدة.

بالإضافة لهذا، تضمنت الجسور الجوية مستلزمات النظافة الصحية، والمختارة بشكل يهدف لتخفيف معاناة النازحين الذين لجأوا إلى مراكز إيواء مؤقتة. كما سعت لتلبية احتياجات المعيشة الأساسية، من خلال توجيه المساعدات الغذائية إلى الأفراد والأسر الأكثر تضرراً من الأزمة

في الصومال. وصلت هذه الاستجابة السريعة إلى ما يقرب من 55 ألف مستفيد وتضمنت شحنة كبيرة مكونة من 38 طنًا من حزم علاج الصدمات والمعدات الجراحية. تمت تغطية 60 في المائة من التكاليف التشغيلية من خلال صندوق الأثر الإنساني العالمي (GHIF) التابع للمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وهو صندوق فريد من نوعه يعمل على تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص للتدخلات في حالات الطوارئ[25].

سهلت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية إطلاقه رحلات جوية متعددة، حيث استهّل الرحلات المتوجهة إلى الخرطوم بطائرة تحمل 90 طناً من المساعدات. تم سحب هذه المساعدات من احتياطيات اثنين من الأعضاء البارزين في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

والهلال الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية. وعززت رحلة جوية لاحقة جهود الإغاثة من خلال توصيل 100 طن إضافية من المواد الأساسية، والتي ساهم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بسخاء في تقديمها.

تضمن هذا الجهد الجماعي تقديم حزمة مساعدات شاملة تشمل

07 أوكرانيا

في محاولة لتقديم المساعدة الضرورية لأوكرانيا، نظمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية إرسال رحلتي إغاثة حيويتين غادرتا من مطاري دبي والشارقة. اتجهت الشحنة الأولى إلى وارسو، ببولندا، كمسعى جماعي شارك فيه العديد من كيانات الأمم المتحدة البارزة والوكالات الإنسانية الأخرى.

ومن بين المساهمين الرئيسيين في هذا الجهد مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، والهيئة الطبية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة Fittest، ومنظمة الصحة العالمية. ونجحت هذه المنظمات مجتمعةً في توجيه مساعدات لما يقرب من 50 ألف مستفيد وسط ظروف صعبة

الأدوية والمعدات الطبية والبطاطين ومستلزمات النظافة الصحية والأوعية القابلة للطي ومستلزمات المطبخ وشبكات الحماية من الناموس والحصير والقماش المشمع ومواد تنقية المياه. وقد سهلت هذه المبادرة الموسعة تقديم الدعم لأكثر من 20 ألف فرد متضرر[26].

تلا ذلك إطلاق رحلة إغاثة ثانية من مطار الشارقة متجهة إلى مدينة ليبج البلجيكية. وهدفت هذه الشحنة، التي ساهم فيها بشكل أساسي كل من منظمة الصحة العالمية والمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لتلبية الاحتياجات الفورية لنحو 35 ألف شخص آخرين[27].

أكدت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، من خلال هذه التدخلات الاستراتيجية، التزامها تجاه الجهود الإنسانية الدولية، والعمل كمسار محوري لتوجيه المساعدات خلال الأوقات الحرجة

مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
Mohammed Bin Rashid
Al Maktoum Global Initiatives

مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية

"مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية: صناعة الأمل وبناء مستقبل أفضل للمجتمعات".

أنشئت مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية في عام 2015، كمنارة أمل توجه مواردها نحو المشاريع الإنسانية والاجتماعية والتنموية التي تعمل على الارتقاء بالمجتمعات المهمشة في جميع أنحاء العالم وتمكينها. وبفضل نطاقها وامتدادها الذي لا مثيل له، عززت مؤسسة مكانتها باعتبارها المؤسسة الأكثر توسعاً في المنطقة، مما ساهم في إحداث تغيير تحوّلي من خلال عدد لا يحصى من المبادرات المؤسسية على الساحة العالمية.

يتم تصنيف مساعي المؤسسة بشكل مدروس إلى خمس ركائز متميزة. تؤكد كل ركيزة منها على مجال محدد ضمن المجالات الإنسانية والاجتماعية والتنموية، لضمان تحقيق المهمة الأشمل للمؤسسة: إرساء الأساس لمجتمعات مستقرة ومزدهرة، بدقة وفعالية. لا يتيح هذا النهج المنظّم التمكن من تنفيذ تدخلات مستهدفة فحسب، بل يعكس أيضًا التزامها بغرس الأمل ودعم التأثير المضاعف للتغيير الإيجابي في جميع أنحاء المنطقة.

تشمل الركائز الخمس الرئيسية:

1. الإغاثة والمساعدات الإنسانية
2. الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض
3. نشر التعليم والمعرفة
4. الابتكار وريادة الأعمال
5. تمكين المجتمعات

الشكل(41): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 10.0 — %78
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 2.8 — %22

حسب فئة المساعدات

إنسانية — 12.8 — %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

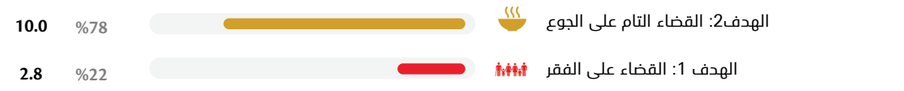

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

تأسست مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية في عام 2015، لتجسد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة الجهود الإنسانية والتنموية على نطاق عالمي. ومن خلال الجمع ما بين أكثر من 30 مبادرة وكيانًا مهمًا تحت مظلتها الواسعة، فإن دور المؤسسة كجهة مانحة رئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة يختلف بالقطع عن المساهمات الفردية الخاصة بالمؤسسات التابعة لها، وإن كان مكملاً لها في الوقت ذاته. ويشمل ذلك كيانات بارزة مثل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية ومؤسسة نور دبي ودبي العطاء. ولذلك من الضروري ملاحظة أن المبالغ التي صرفتها هذه الجهات المانحة الإماراتية، كما هو مفصل في هذا التقرير، تزيد وتتجاوز المساعدات الدولية المباشرة التي تم تسجيلها في المؤسسة نفسها عام 2022.

وصلت قيمة المساعدات الخارجية المسجلة لدى مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية خلال عام 2022 إلى نحو 47.0 مليون درهم إماراتي (12.8 مليون دولار أمريكي). تم توجيه هذا التمويل إلى مشروعين منفذين على نطاق واسع في باكستان، يهدفان إلى التخفيف من الآثار المدمرة للفيضانات الكارثية. وكانت هذه الكارثة الطبيعية قد أودت بحياة أكثر من ألف شخص، وتشريد الملايين، وتدمير أكثر من 3,450 كيلومتر من البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق، مما خلّف مجتمعات بأكملها معزولة.

كانت تدخلات المؤسسة ذات شقين: توفير المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، وتوزيع المواد غير الغذائية ومستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ. وقد ساعدت هذه المساعدات المباشرة ملايين الأشخاص، وزودتهم بالموارد الأساسية للنجاة وبقاء على قيد الحياة في أعقاب الفيضانات

تمت إدارة هذا الدعم في صورة مساعدات ثنائية الأطراف، وذلك بالتنسيق المباشر مع حكومة باكستان، مما أدى إلى تعزيز فعالية التدخل. وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، دعمت جهود المؤسسة الهدفين 1 (القضاء على الفقر) و2 (القضاء على الجوع) على وجه التحديد من أهداف التنمية المستدامة، مما يبرهن على الاستراتيجية الموجّهة للتصدي إلى عددٍ من التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها المجتمعات الضعيفة

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

جاءت إنجازات مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية في عام 2022 بما في ذلك مبادراتها وكياناتها البالغ عددهم 35 كياناً على الصعيدين المحلي والدولي، على النحو التالي[28]:

100
عدد الدول التي شملتها المبادرات والمشاريع في 2022

102 مليون
عدد المستفيدين من مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية في 2022

1.4 مليار درهم
حجم الإنفاق على جميع المبادرات الإنسانية والتنموية والبرامج المجتمعية في 2022

18.4 مليون درهم
إجمالي قيمة الجوائز في 2022

847 مليون
عدد الموظفين في 2022

150,266
عدد المتطوعين في مختلف المبادرات والمشاريع الإنسانية والتنموية في 2022

المساعدات الإنسانية والإغاثية	**30.2** مليون مستفيد	درهم **910** مليون
الرعاية الصحية ومكافحة المرض	**9.4** مليون مستفيد	درهم **42.5** مليون
نشر التعليم والمعرفة	**55.1** مليون مستفيد	درهم **213** مليون
ابتكار المستقبل والريادة	**4.6** مليون مستفيد	درهم **128** مليون
تمكين المجتمعات	**2.3** مليون مستفيد	درهم **95.1** مليون

جمعية الإمارات الخيرية
EMIRATES CHARITABLE ASSOCIATION

جمعية الإمارات الخيرية

”جمعية الإمارات الخيرية: ركيزة من ركائز الرحمة والخير في دولة الإمارات العربية المتحدة.“

تبرز جمعية الإمارات الخيرية كرمز لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت تجاه الإيثار والتنمية على المستوى العالمي. تأسست الجمعية برؤية تتمثل في مد يد العون خارج حدودها، وقد رسخت مكانتها كواحدة من أبرز الجهات المانحة للمساعدات الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد ناصرت الجمعية باستمرار على مر السنوات قضايا تشمل عددًا لا يحصى من القطاعات، بدءًا من الضروريات الأساسية كالمياه والإيواء والخدمات الاجتماعية، وحتى الركائز الأساسية للمجتمع، كالتعليم والصحة. ومن خلال العمل التعاوني مع المجتمعات المحلية والشركاء الدوليين، لم تقدم جمعية الإمارات الخيرية الإغاثة الفورية فحسب، بل غرست كذلك بذور التغيير المستدام. ويعكس انتشارها الواسع وتأثيرها العميق وروح الكرم الأهداف الأشمل لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية والخيرية الدولية، مما يؤكد على إرث التعاطف والالتزام بعالم أكثر شمولاً وازدهارًا.

الشكل(42): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- المنشآت الدينية — 5.0 — %55
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة — 2.8 — %31
- إمدادات مياه الشرب الأساسية — 0.6 — %7
- خدمات الرعاية الإجتماعية — 0.4 — %4
- مرافق التعليم والتدريب — 0.3 — %3
- البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة — 0.05 — %1
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.01 — %0.2
- البرامج الموسمية — 0.001 — %0.01

حسب فئة المساعدات

خيرية	7.7	%86
تنموية	1.3	%14
إنسانية	0.01	%0.2

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

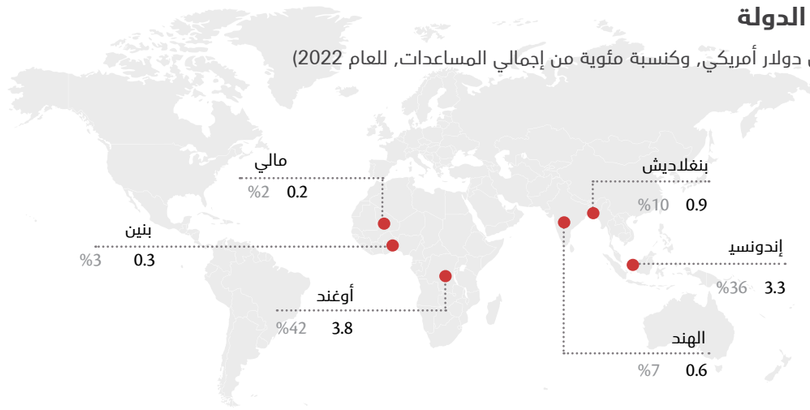

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%55	5.0
الهدف 1: القضاء على الفقر	%33	3.0
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	%7	0.6
الهدف 4: التعليم الجيد	%4	0.3
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	%2	0.2

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

كثفت جمعية الإمارات الخيرية خلال عام 2022 جهودها الخيرية، حيث قدمت مساعدات خارجية بقيمة 33.2 مليون درهم إماراتي (9.0 ملايين دولار أمريكي)، بزيادة بلغت 24 في المائة مقارنةً بمساهمات العام السابق. وقد أبدت الجمعية نهجاً موجّهاً في توزيع المساعدات، من خلال توجيهها لنسبة 57 في المائة من إجمالي مساعداتها إلى أربعة من البلدان الأقل نمواً، في حين تم تخصيص نسبة 43 في المائة المتبقية بشكل مدروس لدولتين من الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل

تعمل الجمعية حصرياً من خلال نموذج يستند إلى تقديم المنح، وقد أعطت الأولوية للأنشطة الخيرية بمنهج استراتيجي، وخصصت أكثر من 85 في المائة من ميزانية المساعدات الخارجية لتلك الفئة. بينما حصلت المشاريع التنموية على 14 في المائة من التمويل، مما ترك قسماً أصغر، ولكنه ضروري، للمساعدات الإنسانية

ومن حيث التنفيذ، استغلّت الجمعية المهارات المتخصصة والمعرفة المحلية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وخصصت نسبة كبيرة، بلغت 64 في المائة من إجمالي التمويل، للشراكات مع هذه الكيانات المحلية، مما عزز فعالية مشاريع الجمعية ونطاق تأثيرها. أما نسبة الـ 36 في المائة المتبقية فكانت تدار بشكل مباشر من قبل الجمعية نفسها، مما يضمن توزيعًا منظماً ومركّزاً للموارد. ومن حيث التوزيع الجغرافي، جاءت كل من أوغندا وإندونيسيا وبنجلاديش على رأس قائمة الدول المستفيدة في عام 2022، حيث حصلت مجتمعة 88 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من الجمعية. وحيث الاستدامة والتنمية الدولية، دعمت مشاريع الرابطة خمسة من أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة).

وبالنظر إلى المساعدات المقدمة خلال الفترة ما بين عامي 2021 و2022 إجمالاً، فقد وصل إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية للجمعية إلى 59.8 مليون درهم إماراتي (16.3 مليون دولار أمريكي)، مما يؤكد التزامها ودورها المتنامي في العمل الخيري العالمي

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 خدمات اجتماعية

أكدت جمعية الإمارات الخيرية خلال عام 2022 على التزامها بتعزيز رفاهية المجتمع الدولي من خلال إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات الاجتماعية في مبادرات المساعدات الخارجية. فمن خلال تخصيص ميزانية كبيرة بقيمة 29.7 مليون درهم إماراتي (8.1 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يشكّل حوالي 90 في المائة من إجمالي مساعدات الجمعية، أثبتت جمعية الإمارات الخيرية التزامها تجاه الاحتياجات المجتمعية المتنوعة. وشمل هذا الامتداد مشاريع متنوعة، تراوحت بين خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية إلى جوانب أكثر تخصصًا كبناء ودعم المواقع الدينية، بما في ذلك تنفيذ البرامج الموسمية التي امتدت إلى ست دول. ويجدر بالذكر يتصدّر أوغندا وإندونيسيا كأعلى الدول المستفيدة من هذه المساعي

تم توجيه غالبية تمويل القطاع، بنسبة جاوزت 60 في المائة، لإنشاء المواقع الدينية. بينما تم توجيه الأموال المتبقية استراتيجياً إلى مشاريع مؤثرة، مع التركيز على الرعاية الاجتماعية الشاملة ودعم المجتمع. وفي أوغندا، أدت جهود الجمعية إلى إنشاء وتجهيز 22 داراً للأيتام، مما ساهم في خلق ملاذ آمن للفئات الضعيفة. علاوة على ذلك، تجلى برنامج دعم الأسر المنتجة المموّل من الجمعية في أوغندا في تقديم دعم

ملموس للأسر المحلية: حيث تم تمكين 188 أسرة من تحقيق الدخل من خلال سبل لكسب المعيشة مرتبطة بتربية النحل، كما حصلت 90 أسرة على شتلات لبدء مشاريع زراعية، وتم تزويد خمس أسر بماكينات للحياكة، مما مكنها من الاكتفاء الذاتي ودعم قدرتها على ريادة الأعمال. وفي الوقت ذاته، امتد التزام

02 إمدادات مياه الشرب الأساسية

واصلت جمعية الإمارات الخيرية في عام 2022 دعمها لقطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية، حيث خصصت مبلغاً بقيمة 2.2 مليون درهم إماراتي (0.6 مليون دولار أمريكي) في ستة دول. جاءت بنغلاديش على رأس الدول المستفيدة من هذه الجهود، حيث حصلت على أكثر من نصف التمويل الموجّه لهذا القطاع. وقد توّج هذا الدعم المُركز في بنغلاديش بتركيب 402 مضخة مياه وحفر وإنشاء 234 بئر مياه، في مسعىً استراتيجي، مما عزز بشكل كبير فرص الحصول على المياه في المنطقة

وامتد التزام الجمعية إلى ضمان إمداد مياه الشرب النظيفة إلى بلدان أخرى كذلك. ففي بنين، شهدت المجتمعات المحلية إنشاء 16 بئراً للمياه. وشهدت الهند، إحدى أهم الدول المستفيدة، إضافة 69 بئر مياه، إلى جانب تركيب تسع مضخات مياه. وفي الوقت نفسه، تم تزويد إندونيسيا بعدد 149 مبرد مياه، استجابةً لظروفها الجغرافية والمناخية الفريدة. وأخيرا، شهدت مالي وأوغندا دعماً للبنية التحتية للمياه، بالاستفادة من بناء 8 و68 بئرا للمياه، على الترتيب. لم تضمن جمعية الإمارات الخيرية من خلال هذه المبادرات تحسين إمكانية الحصول على المياه فحسب، بل ربما ساهمت أيضاً في إحداث تغيير في صحة ورفاهية عدد لا يحصى من الأفراد في هذه المناطق.

03 التعليم

أظهرت جمعية الإمارات الخيرية التزامها بالتعليم بمختلف دول العالم خلال عام 2022، وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في خمس دول. وإدراكًا منها لأهمية دور بيئة التعلم المواتية المحوري في التطوير الأكاديمي والشامل للطلاب، قامت الجمعية بتمويل بناء وتجهيز 44 فصلاً دراسيًا بالكامل. ولم توفر هذه المبادرة لآلاف الطلاب مساحات

الجمعية في إندونيسيا إلى ما هو أبعد من مشاريع الرعاية الاجتماعية الاعتيادية. حيث ساهم إنشاء مجمّعين شاملين متخصصين في الخدمات الاجتماعية في تعزيز التأثير العميق للجمعية على نسيج المجتمع

تساعد على التعلم فحسب، ولكن برهنت كذلك على إيمان الجمعية بالتعليم باعتباره حجر الزاوية للتنمية المستدامة. ومن خلال تعزيز البنية التحتية التعليمية، لم تتمكن جمعية الإمارات الخيرية من خلق فرص فورية للطلاب فحسب، بل وضعت أيضًا الأساس للتغيير الإيجابي طويل المدى في هذه المجتمعات.

مؤسسة القلب الكبير
The Big Heart Foundation

مؤسسة القلب الكبير

مؤسسة القلب الكبير: منارة الأمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل تمكين الأطفال والأسر الضعيفة في جميع أنحاء العالم.”

تأسست مؤسسة القلب الكبير برؤية عميقة وروح إنسانية ثابتة، حيث تنامى تأثير المؤسسة بشكل مطرد منذ بداياتها المتواضعة. فما بدأ كحملة لجمع التبرعات في عام 2013 تحول بسرعة إلى مؤسسة مكتملة بحلول عام 2015، مما يجسّد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل الخيري العالمي.

يكمن الشغف الدافع لحماية وتمكين الأطفال الضعفاء وأسرهم في لب مهمة مؤسسة القلب الكبير، بغض النظر عن مكان وجودهم في العالم. حيث ساهم هذا الشغف في دفع وتعزيز تلك المطالبة العالمي بشكل أثر على حياة الأشخاص بطرق غير مسبوقة. بدءًا من الصحة والتعليم إلى تقديم المساعدات في حالات الطوارئ، اتسم نطاق عمل المؤسسة بالاتساع وقوة التأثير. حيث تجسد رحلة العطاء التي بدأتها المؤسسة على مر السنوات شهادةً على تفانيها: مقدمةً الدعم لما يقرب من 4 ملايين فرد في أكثر من 25 دولة. حيث لا تعد مؤسسة القلب الكبير مجرد جهة مانحة؛ بل إنها منارة للأمل، تجسد تعهد دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت بإحداث تغيير إيجابي في المجتمع الدولي.

الشكل(43): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة — 2.7 — %34
- الخدمات الطبية — 1.2 — %15
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية — 1.0 — %13
- مرافق التعليم والتدريب — 1.0 — %12
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.5 — %7
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.4 — %5
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.3 — %3
- التعليم الإبتدائي — 0.2 — %2
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.2 — %2
- أخرى — 0.5 — %6

حسب فئة المساعدات

تنموية	5.5	%69.2
إنسانية	2.4	%30.6
خيرية	0.02	%0.2

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

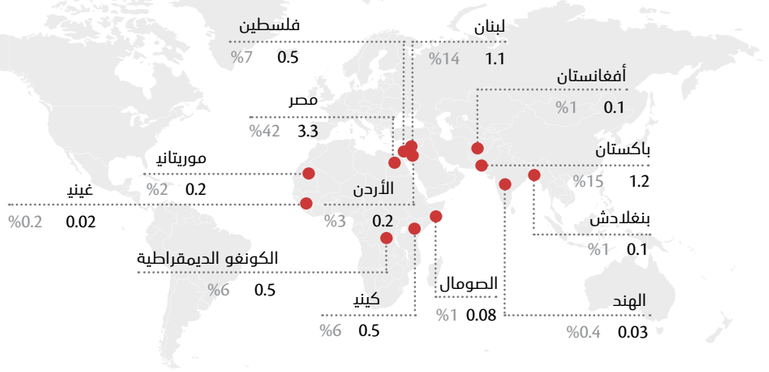

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاة	%63	5.0
الهدف 4: التعليم الجيد	%20	1.6
الهدف1: القضاء على الفقر	%15	1.2
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	%1	0.1
الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية	%0.3	0.02
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%0.2	0.02

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

عززت مؤسسة القلب الكبير في عام 2022 التزامها الثابت بمساعدة الأطفال والأسر الضعيفة التي تعاني من أوضاع محفوفة بالمخاطر، حيث قدمت 29.1 مليون درهم إماراتي (7.9 مليون دولار أمريكي) في صورة مساعدات خارجية لنحو 13 دولة. ويجدر بالذكر أن ما يقرب من نصف هذه البلدان المستفيدة (6 من أصل 13) تقع ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، مما يؤكد على تركيز المؤسسة على المناطق الأكثر احتياجاً. جاءت على رأس الدول الأكثر تلقياً للدعم كل من مصر وباكستان ولبنان، حيث حصلت مجتمعةً أكثر من 70 في المائة من إجمالي التمويل المقدم عام 2022. وتؤدي هذه المساعدات الموجّهة إلى تعظيم التأثير في المناطق الأكثر احتياجاً للمساعدات

يشكل التعاون حجر الزاوية في الاستراتيجية التشغيلية لمؤسسة القلب الكبير؛ حيث خصصت المؤسسة 60 في المائة من أموالها للمشاريع المنفذة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. بينما تم توزيع نسبة 40 في المائة المتبقية من حافظة المساعدات لعام 2022 من خلال العديد من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف، مما يدل على النهج متعدد الجوانب لتحقيق تأثير مستدام.

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الصحة

واصلت مؤسسة القلب الكبير على مدى السنوات الخمس الماضية توجيه الأولوية لقطاع الصحة العالمية، حيث تصدّرت الجهود المبذولة لتنفيذ مشاريعها الأكثر تأثيراً في هذا القطاع. حيث خصصت المؤسسة في عام 2022 وحده مساعدات خارجية بقيمة بلغت 18.4 مليون درهم إماراتي (5.0 ملايين دولار أمريكي) لصالح مشاريع صحية، أي ما يمثل نسبة كبيرة بلغت 63 في المائة من إجمالي مدفوعات مساعداتها الخارجية خلال العام. شملت هذه المشاريع ستة بلدان، مما عزز اتساع نطاق عمل المؤسسة والتزامها تجاه القضايا الأكثر أهمية.

تم توجيه القسم الأعظم من التمويل الموجّه للقطاع الصحي، بنسبة 54 في المائة، نحو تعزيز البنية التحتية الصحية الأساسية. ففي مصر، على سبيل المثال، اتخذت المؤسسة خطوة محورية في مكافحة السرطان من خلال تمويل توسعة المبنى الرئيسي للمعهد القومي للسرطان. تم تصميم هذه الترقية لتلبية احتياجات عدد أكبر من المرضى، وتقليل قائمة الانتظار، وعلى وجه الخصوص، رفع جودة الرعاية المقدمة، وكل ذلك دون فرض رسوم على المستفيدين. توضح هذه المبادرة نية المؤسسة لسد فجوات الرعاية الصحية، وخاصة في المجالات التي تهدد الحياة مثل الأورام

كما شهدت فلسطين أيضًا دعمًا كبيرًا من مؤسسة القلب الكبير، ولكن مع تركيز خاص على تعزيز جاهزية النظام الصحي في البلاد. فمن خلال العمل التعاوني مع "مؤسسة التعاون - Welfare Association"، ساعدت مؤسسة القلب الكبير في تركيب مولد أكسجين وأنظمة للطاقة الشمسية في المرافق الصحية بغزة. حيث لن تسهم تلك المرافق في تعزيز البنية التحتية لنظام الرعاية الصحية فحسب، بل ستضمن كذلك استدامتها وسرعة استجابتها أثناء الأزمات

غالبًا ما تؤدي حالات الطوارئ إلى ارتفاع كبير في الاحتياجات الطبية، لذا كانت المؤسسة على أهبة الاستعداد لمعالجة هذه المشكلات في الأردن ولبنان وفلسطين. وفي فلسطين على وجه التحديد، تحملت المؤسسة العبء المالي للرعاية الطبية في حالات الطوارئ المطلوبة بسبب الصراعات والعنف، حيث دعمت مؤسسات في القدس وغزة لتقديم المساعدة الطبية الحيوية للمصابين

علاوة على هذا، لم تقتصر جهود المؤسسة على تطوير البنية التحتية. حيث اتخذت خطوات ملموسة لتعزيز الخدمات الطبية في أربعة بلدان. في مصر، تباينت مساهماتها ما بين توفير سيارة إسعاف وحافلات إلى قيادة وحتى إنشاء وحدة العناية المركزة للأطفال في مركز القلب العالمي بأسوان. وفي غضون ذلك، قدمت مؤسسة القلب الكبير في باكستان أحدث المرافق الجراحية لعلاج الأورام، والتي تضمنت تركيب غرفتي عمليات جراحية متطورتين، كما وجهت الجهود نحو مكافحة الملاريا. وفي الصومال، أقامت المؤسسة علاقة شراكة مع مؤسسة أستر كلينيك لتمويل تقديم خدمات طبية متنقلة، مما يجعل الرعاية الصحية أكثر سهولة في المناطق النائية ولهذا يعد نهج مؤسسة القلب الكبير في قطاع الرعاية الصحية شاملاً، بدءًا من تحسينات البنية التحتية وحتى الخدمات الطبية المباشرة، مما يضمن ترك تأثير دائم على المجتمعات التي تعمل فيها

02 التعليم

قطعت مؤسسة القلب الكبير خلال عام 2022 خطوات واسعة في سبيل النهوض بأجندة التعليم العالمية. ويؤكد حصول قطاع التعليم على أكثر من 20 في المائة من تمويل المؤسسة على التزام المؤسسة بتعزيز التعليم في جميع أنحاء العالم. وتُرجم هذا الالتزام إلى مشاريع مؤثرة تغطي سبعة بلدان مختلفة.

تم توجيه غالبية التمويل التعليمي، بنسبة جاوزت 60 في المائة، نحو تعزيز المرافق التعليمية والتدريب. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، توجت جهود المؤسسة ببناء وتجهيز مدرسة أهلية. كما شهدت مصر لفتة أعظم من خلال إنشاء مؤسسة تعليمية شاملة: مدرسة مجهزة تضم 11 فصلاً دراسيًا، ومختبرًا لتكنولوجيا المعلومات، ومختبرًا مخصصًا للعلوم، ومكتبة، وغرفًا ترفيهية لضمان التنمية الشاملة

في كينيا، والتي تواجه تحديات فريدة من نوعها، سعت المؤسسة لتمكين الفتيات. حيث قامت بإنشاء مدرسة داخلية مجهزة بالكامل ومصممة خصيصًا للفتيات في مستوطنة كالوبيي، مما يضمن حصولهن على التعليم في بيئة آمنة ومواتية. ومن ناحية أخرى، استفادت باكستان، والتي لها احتياجات تعليمية متنوعة، من النهج المتعدد الأوجه الذي تتبعه المؤسسة. لم تسهم مؤسسة القلب الكبير في تغطية التكاليف التشغيلية لمدرسة قائمة فحسب، بل قامت أيضًا بتمويل بناء مدرسة ابتدائية ومدرسة SOS الثانوية المشتركة في روالاكوت، مما ساهم في إبراز التزامها تجاه توفير التعليم وإتاحة سبل الحصول إليه

غالبًا ما تؤدي حالات الطوارئ إلى توقف الخدمات التعليمية، لذلك سرعان ما تبادر المؤسسة لمعالجة مثل هذه الحالات الطارئة. ففي الأردن، حيث تنتشر حركات النزوح، تبرعت المؤسسة بعدد كبير من الكتب باللغتين العربية والإنجليزية، بلغ 5,000 كتاب، مما ضمن بقاء الأطفال في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحيطة بها على اتصال بعالم المعرفة. وفي سياق مماثل، شهدت كينيا قيام المؤسسة ببذل جهود متضافرة لتحسين تجربة التعليم للفتيات المستضعفات من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ومن خلال دعم التكاليف التشغيلية لمدرسة داخلية للفتيات وشراء الأجهزة الأساسية والمواد التعليمية والأثاث، ضمنت المؤسسة حصول هؤلاء الفتيات على تعليم جيد في بيئة مثالية للتعلم

وإجمالاً، سلطت جهود مؤسسة القلب الكبير في عام 2022 الضوء على التزامها الثابت بالقضاء على العقبات التي تعترض سبيل التعليم وضمان حصول الأطفال على الموارد والبنية التحتية اللازمة للتعلم والازدهار، بغض النظر عن ظروفهم

فيما يتعلق بفئات المساعدات، أظهرت المؤسسة استراتيجية شاملة ومختلطة: حيث وجّهت 69 في المائة من إجمالي التمويل نحو التنمية الدولية طويلة الأجل، في حين ساهمت نسبة 30 في المائة المتبقية في تلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثة العاجلة في حالات الطوارئ. بينما تم تخصيص جزء أصغر للمشاريع الخيرية ذات النفع الاجتماعي الفوري

وبالنظر على نطاق أوسع، قامت مؤسسة القلب الكبير بمواءمة جهودها بشكل استراتيجي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الهدف 3 (الصحة والرفاهية)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 1 (القضاء على الفقر). ويؤكد هذا على التزام المؤسسة بإحداث تغييرات إيجابية في الجوانب الأساسية لحياة الإنسان.

وبالحساب تراكمي على مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، تكون مؤسسة القلب الكبير قد قدمت 183.0 مليون درهم إماراتي (49.8 مليون دولار أمريكي) في شكل منح، مما يؤكد على إسهاماتها الكبيرة والمستمرة في الجهود الإنسانية والتنموية العالمية

03 المساعدات السلعية

في عام 2022، برهنت مؤسسة القلب الكبير على نهجها إنساني متعدد الأوجه من خلال تخصيص 4.4 مليون درهم إماراتي (1.2 مليون دولار أمريكي) لقطاع المساعدات السلعية، والذي تم من خلاله دعم سبعة بلدان في حاجة عاجلة للحصول على المساعدة. كما أظهرت المؤسسة قدرتها على التكيف من خلال تخصيص هذه الأموال لمجموعة متنوعة من الاحتياجات العاجلة، بدءاً من الغذاء والإيواء في حالات الطوارئ وحتى المساعدات الطارئة متعددة الأوجه

ففي أفغانستان، تعاونت المؤسسة مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ إلى 5,500 نازح أفغاني داخلياً، وهو ما يجسد كيف يمكن للشراكات المهمة أن تعظم الأثر. وبالمثل، ساهمت المؤسسة في التخفيف من المحنة التي يتعرض لها اللاجئين الروهينجا في بنغلاديش من خلال توفير الملاجئ الآمنة والمواد الغذائية الأساسية، مما يوفر حلاً شاملاً للنزوح والحرمان من الأساسيات

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دخلت المؤسسة في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإصلاح منازل 2,000 أسرة باستخدام أعواد الخيزران المعالج، مما يوفر حلولاً دائمة للمجتمعات الضعيفة. وفي الوقت نفسه، لم تكتفي المؤسسة بتزويد اللاجئين في مصر بالطعام المغذي على مدار العام فحسب، بل حصلوا أيضًا على بطانيات للتخفيف من قسوة الأشهر الباردة

بينما في لبنان اتسم عمل المؤسسة بالتنوع بشكل ملحوظ والسعي لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات. ركز المشروع الأول على دعم الصحة الجسدية والعقلية للفتيات المتأثرات بالصراع، وتسهيل تحوّلهن إلى شخصيات متمكنات من خلال إمدادهن بالمساعدات المالية وتوسيع نطاق وصولهن إلى الخدمات الأساسية. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ركز المشروع الثاني على توفير إدارة متخصصة لحالات الأطفال اللاجئين الضعفاء الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال، بالإضافة إلى بناء قدرات الأطراف الفاعلة العاملة في مجال حماية الطفل أيضًا. أما المبادرة الثالثة فقد انطلقت استجابة لانفجار مرفأ بيروت، بهدف توفير الحماية والمساعدة الفورية للعائلات الضعيفة والأطفال المتضررين من الكارثة

وعلى جانب آخر، شهدت موريتانيا تعاوناً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتعزيز خدمات الحماية المتخصصة للأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مخيم مبيرا والمناطق الحضرية. حيث يعتبر هذا بمثابة شهادة على التزام المؤسسة بضمان رفاهية المجتمعات المهمشة في بيئات متنوعة

وأخيرا، في باكستان، تجاوزت المؤسسة حدود المساعدة من خلال نماذج المعونة التقليدية من خلال عدم الاكتفاء بتدشين حملة لتوزيع الأغذية فحسب، بل بإنشاء مركز مجتمعي يهدف إلى الارتقاء بمجتمع اللاجئين ككل

وإجمالاً، يجسد عمل مؤسسة القلب الكبير في قطاع المساعدات السلعية في عام 2022 التزامها بتقديم حلول شاملة وقابلة للتكيف للتحديات الإنسانية المعقدة، فضلاً عن تأسيس شراكات مهمة من أجل توسيع نطاق وفعالية تدخلاتها.

دعم جهوزية مزودي الخدمات الصحية لمواجهة الأوبئة والطوارئ في فلسطين باستثمار الطاقة الشمسية.

المصدر: مؤسسة القلب الكبير

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

"مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية: توجيه مساعي العمل الخيري العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإحداث فارق جوهري في المجتمعات الضعيفة بجميع أنحاء العالم."

تأسست مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية انطلاقاً من روح البر والعمل الخيري، حيث تسطع كنجمة مضيئة في فضاء العمل الإنساني والتدخلات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة على ساحة المساعدات الخارجية العالمية. وبكونها واحدة من أبرز الجهات المانحة للمساعدات الخارجية في الدولة، عملت المؤسسة دوماً على تعزيز إرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الأب المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي اشتهر بتعاطفه ورؤيته لعالم تربطه الوحدة والتضامن والرخاء بين الجميع.

وصلت المؤسسة على مر السنوات إلى عدد لا يحصى من البلدان، ووجهت موارد كبيرة إلى المناطق التي في أمسّ الحاجة إليها، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً ودول الشريحة الدنيا من فئة ابلدان متوسطة الدخل. وتضمن المؤسسة من خلال التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الدولية والكيانات الوطنية أن يكون لمساعداتها أثر أعمق، بما يتماشى مع الأهداف التنموية المتفردة لكل دولة متلقية. ومن خلال دعم المبادرات في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والمساعدات السلعية، تواصل مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية كونها منارة للأمل والتضامن في مشهد عالمي معقد.

الشكل(44): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- برامج امن الاسر الغذائي — 1.8 — %38
- الخدمات الطبية — 1.0 — %21
- البرامج الموسمية — 0.8 — %17
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.5 — %10
- التعليم العالي — 0.5 — %10
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة — 0.1 — %2
- خدمات الرعاية الإجتماعية — 0.1 — %1
- مرافق التعليم والتدريب — 0.02 — %0.5
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.01 — %0.3

حسب فئة المساعدات

تنموية	3.3	%70
خيرية	0.9	%19
إنسانية	0.5	%11

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

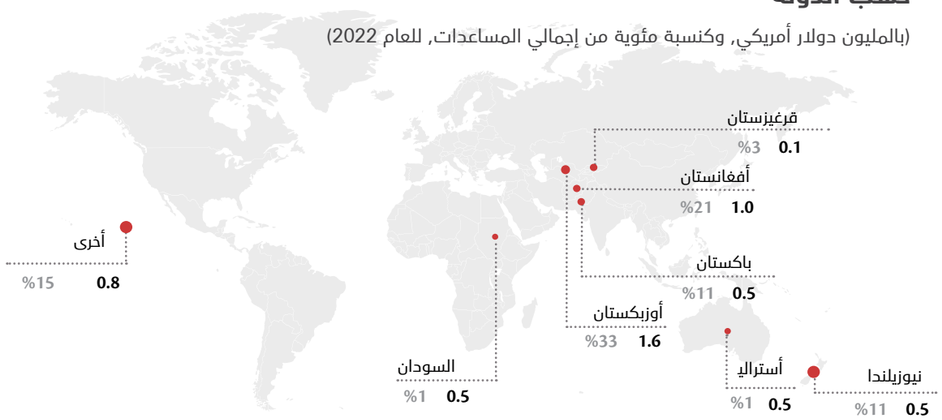

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 2: القضاء التام على الجوع	%38	1.8
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	%21	1.0
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%17	0.8
الهدف 1: القضاء على الفقر	%14	0.7
الهدف 4:التعليم الجيد	%10	0.5

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

وسّعت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2022 من بصمتها الخيرية بشكل كبير، حيث قدمت مساعدات خارجية بقيمة بلغت 17.2 مليون درهم إماراتي (4.7 مليون دولار أمريكي) - أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ميزانية المساعدات للعام السابق. امتد هذا الدعم المالي إلى 49 دولة، مع التركيز بشكل خاص على 14 من البلدان الأقل نمواً، والتي تلقت 28 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام، بينما حصلت ثمانية بلدان من دول الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل على أكثر من نصف إجمالي المساعدات. ويجدر بالذكر إعطاء المؤسسة الأولوية لاحتياجات ثلاث دول نامية، هي أوزبكستان وأفغانستان وباكستان، مما جعلها على رأس قائمة الدول المستفيدة، وتلقت مجتمعة ما يقرب من 65 في المائة من ميزانية المساعدات الخارجية للمؤسسة لعام 2022.

شهدت استراتيجية تنفيذ المساعدات التي اتبعتها المؤسسة نقلة نوعية في عام 2022. فبينما تولت التنفيذ المباشر لجميع مشاريع المساعدات الخارجية الخاصة بها على مدى السنوات الأربع السابقة، شهد عام 2022 تغييراً ملحوظاً؛ حيث تمت إدارة 32 في المائة فقط من مشاريعها بشكل مباشر. وإدراكًا منها لقوة وكفاءة التعاون، دخلت المؤسسة في شراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ 37 في المائة من مبادراتها، بينما شاركت مع المنظمات غير الحكومية الدولية في تنفيذ أكثر من 20 في المائة منها، وسهلت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومات في تنفيذ نسبة العشرة في المائة المتبقية

وفيما يتعلق بأنواع المساعدات، تركز غالبية المساعدات على التنمية الدولية، حيث استحوذت على أكثر من 70 في المائة من الميزانية. بينما استحوذت المشاريع الخيرية على 19 في المائة، فيما تم تخصيص النسبة المتبقية للمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ. عملت المؤسسة كذلك على مواءمة جهودها مع أهداف التنمية المستدامة للبلدان المستفيدة، وأعطت الأولوية تحديدًا للهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، استخدمت مؤسسة زايد المنح بشكل حصري كشكل من أشكال تقديم المساعدات، حيث وجهت على مدار تلك الفترة مساعدات تراكمية بلغت 57.4 مليون درهم إماراتي (15.6 مليون دولار أمريكي) نحو مجموعة متنوعة من المشاريع التنموية والإنسانية والخيرية الدولية. ساهم هذا الالتزام طويل الأمد والاستراتيجية المتطورة في جعلها واحدة من أكثر الجهات المانحة في دولة الإمارات العربية المتحدة تأثيرًا وتكيفًا على الساحة الدولية

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 المساعدات السلعية

اتخذت مؤسسة زايد في عام 2022 قراراً استراتيجياً بتخصيص ما يقرب من 50 في المائة من ميزانية مساعداتها الخارجية، البالغة 8.3 مليون درهم إماراتي (2.3 مليون دولار أمريكي)، لقطاع المساعدات السلعية. وتم توجيه هذه المساعدات في المقام الأول لصالح خمسة من دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسط الدخل، والتي استحوذت مجتمعة أكثر من 95 في المائة من التمويل الموجّه للقطاع، مما يبرهن على النهج المستهدف للمساعدات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، لم تسمح المؤسسة بتخلّف ستة من البلدان الأقل نمواً عن الركب، حيث خصصت لها أيضاً نصيباً من المساعدات الموجهة لهذا القطاع.

ومن الجوانب الجديرة بالملاحظة في سبل تخصيص المؤسسة لمساعداتها الخارجية تركيزها على توزيع الغذاء، والذي استحوذ على أكثر من 75 في المائة من ميزانية قطاع المساعدات السلعية. وذلك من خلال مبادرات توزّعت في 16 دولة، ولكن جاء تنفيذ أهم مشروع لتوزيع المساعدات الغذائية في أوزبكستان، مما يؤكد الأولوية التي تحظى بها تلك الدولة ضمن حافظة مساعداتها الخارجية. علاوة على هذا، كانت باكستان مركزاً محورياً آخر من محاور تركيز المساعدات؛ فمن خلال مبادرة توزيع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ التي أطلقتها مؤسسة زايد تم توزيع 703 أطنان من الغذاء ومواد الإغاثة. وصلت هذه المساعدات الهادفة للحفاظ على الحياة إلى آلاف الأفراد الذين تضرروا بشدة من الفيضانات التي اجتاحت البلاد. وتؤكد البيانات التزام مؤسسة زايد بتقديم الإغاثة الإنسانية الفورية والفعّالة، خاصة في البلدان التي تواجه كوارث طبيعية وتحديات اجتماعية واقتصادية

02 الصحة

برز قطاع الصحة بين القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لمؤسسة زايد، محتلاً المرتبة الثانية من حيث التمويل في عام 2022. وإثباتاً منها لالتزامها بتعزيز الرفاهية العالمية، أقامت المؤسسة تعاونًا استراتيجيًا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) لتعزيز توفير الرعاية الصحية في أفغانستان. نتج عن تلك الشراكة تقديم منحة كبيرة بقيمة 3.7 مليون درهم إماراتي (1.0 مليون دولار أمريكي) تم تخصيصها لتمويل النفقات التشغيلية لإحدى المؤسسات الطبية البارزة – مستشفى الشيخ زايد بكابول الواقعة بمقاطعة خوست. ومن خلال الاستثمار في هذا المرفق، لا تؤكد مؤسسة زايد على تفانيها في تعزيز معايير الرعاية الصحية في المناطق الأكثر احتياجاً فحسب، بل تؤكد أيضًا قدرتها على الاستفادة من الشراكات الدولية لتحقيق أقصى قدر من التأثير على أرض الواقع.

”كلية زايد للتمريض“ تخفف آلام أبناء فلسطين.
المصدر: مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والانسانية

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

"صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية: القوة الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حماية التنوع البيولوجي العالمي من كافة الأنواع، واحداً تلو الآخر".

تأسس صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الأنواع بهدف التركيز على الحفاظ على التنوع البيولوجي والأنواع في شتى أنحاء العالم، وحقق لنفسه مكانة مهمة باعتباره جهة مانحة إماراتية بارزة في هذا المجال المتخصص. أصبح الصندوق منذ إنشائه بمثابة منارة أمل للنباتات والحيوانات المهددة بالانقراض، وهدف إلى تعزيز أساليب الحفاظ الفعالة التي تضمن بقاء ورعاية الأنواع المعرضة للخطر

ومن الجدير بالذكر أن التزام الصندوق يتجسد في سجل أعماله المبهر؛ حيث قدم حتى الآن 2,617 منحة لدعم 1,649 نوعاً ورتبة فرعية متميزة من الكائنات حول العالم. تعكس هذه المنح النهج الشامل الذي يتبعه الصندوق والذي يضمن منح الأنواع، بغض النظر عن شعبيتها أو حجمها، فرصة متكافئة لمكافحة الانقراض. ويواصل صندوق محمد بن زايد للحفاظ على الكائنات الحية، بكونه جهة مانحة متميزة للمساعدات الخارجية الإماراتية، إلهام وتحفيز العمل وإحداث تأثيرات ملموسة في مجال الحفاظ على الأنواع.

الشكل(45): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

التنوع الحيوي
1.7 %100

حسب فئة المساعدات

تنموية **1.7** %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

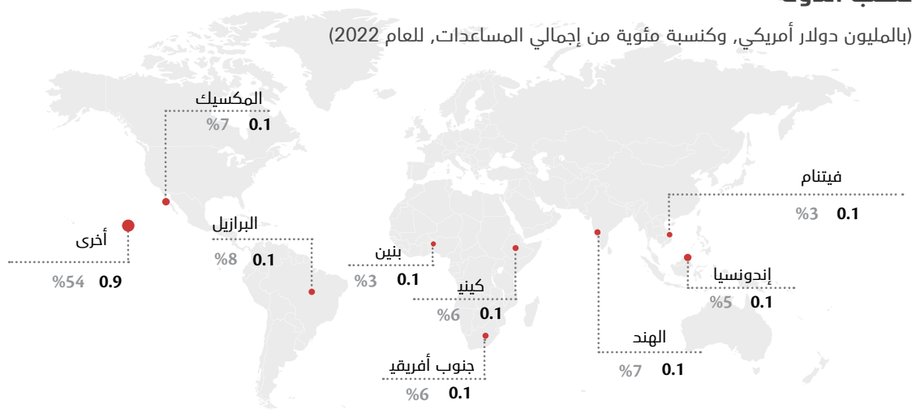

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 15: الحياة في البر **1.7** %100

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

عزز صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية في عام 2022 دوره في طليعة الجهات الإماراتية الهادفة للحفاظ على الأنواع والتنوع البيولوجي، وذلك من خلال تخصيص تمويل بقيمة 6.4 مليون درهم إماراتي (1.7 مليون دولار أمريكي) في شكل منح، استفاد منه مجموعة متنوعة ضمّت 62 دولة. شمل هذا التركيز على مناطق العالم الأكثر حرماناً وضعفاً على المستوى الاقتصادي، حيث حصلت 15 دولة من البلدان الأقل نمواً على ما يقرب من 20 في المائة من إجمالي التمويل. بينما حصلت 18 دولة من دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل على أكثر من ثلث المبالغ المخصصة. بالإضافة إلى ذلك، اتخذ الصندوق نهجًا متخصصًا من خلال تضمين سبع دول جزرية صغيرة نامية في جهوده الرامية للحفاظ على البيئة

جاءت البرازيل والهند والمكسيك على رأس الدول الأكثر تلقياً للدعم، حيث استضافت أكبر مشاريع الصندوق من حيث حجم المساعدات. ولا يعكس هذا التوزيع الجغرافي المناطق الأكثر احتياجاً للتنوع البيولوجي فحسب، بل يعكس كذلك المواقع التي يكون للتدخلات أكبر تأثير فيها

فيما يختص بتنفيذ المشاريع، يعتمد صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية على استراتيجية تشغيلية قوية راسخة بعمق نهجه القائم على الشراكات التعاونية. حيث اعتمد الصندوق لفترة طويلة على إسناد جميع موارده المالية إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ولا يقتصر هذا النهج على الانتفاع من معرفتهم المتعمقة بالنظم البيئية المحلية فحسب، بل يستفيد أيضًا من رؤاهم وخبراتهم الخاصة بمجتمعهم على المستوى الشعبي

استخدم الصندوق نهجاً مبتكراً للتخصيص، اعتمد من خلاله على نموذج التمويل متناهي الصغر لتخصيص الموارد. وبانفتاحه لكافة دعاة الحفاظ على البيئة على مستوى العالم، يقدم هذا النهج التمويلي مجموعة واسعة من المشاريع التي تركز على مختلف أجناس النباتات والحيوانات وأنواع الفطر. حيث يخضع كل طلب لتدقيق صارم من قبل لجنة تقييم مستقلة، لضمان حصول المشاريع الأكثر تأثيرًا على الدعم اللازم

ويعمل صندوق محمد بن زايد للحفاظ على الكائنات الحية من خلال توجيه عملية التمويل بهذا الأسلوب على تقليل العقبات البيروقراطية، مما يمكّن دعاة الحفاظ على البيئة من تركيز طاقاتهم على مكافحة أزمة الانقراض. وتمتد مهمة الصندوق المتعددة الأوجه، الذي أُنشئ كوقف خيري، إلى ما هو أبعد من مجرد الدعم المالي. حيث يسعى لتقديم منح موجّهة لمبادرات تهدف للحفاظ على أنواع محددة، والإشادة بالقيادة الرشيدة في مجال الحفاظ على الأنواع، ورفع مستويات التواصل والتوعية بشأن الأهمية الكبيرة لكل نوع من الأنواع في الإطار الأوسع لجهود الحفاظ على البيئة

واتساقاً مع المهمة المتخصصة التي اضطلع بها الصندوق، تم توجيه كافة جهوده نحو المشاريع المختصة بالتنمية، بنسبة 100 في المائة، وتحديداً بالاتساق مع الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف لحماية النظم البيئية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

ترجم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية التزامه على مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، إلى مدفوعات كبيرة بقيمة 29.8 مليون درهم إماراتي (8.1 مليون دولار أمريكي) كمساعدات خارجية، مما ساهم في تنفيذ العديد من مبادرات الحفاظ على التنوع البيولوجي والأنواع في جميع أنحاء العالم

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 التنوع الحيوي

عزز صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية خلال عام 2022 من التزامه بحفظ الأنواع والتنوع الحيوي، مسجلاً بصمته العالمية بتمويل ما يقرب من 200 مشروع بارز.

ففي المكسيك، اتبع الصندوق نهجاً متعدد الأوجه في الحفاظ على البيئة. ومن بين المشاريع التي دعمها الصندوق مبادرة تهدف للربط ما بين أساليب الحفظ التي تتبعها المجتمعات المحلية والاستراتيجيات الإقليمية الأوسع نطاقاً في محاولة لحماية حيوان سلمندر نهر ليورا المهدد بالانقراض. وفي الوقت نفسه، عزز الصندوق التقدم المحرز في تربية الأحياء المائية من خلال دعم تطوير تقنيات التربية في الأسر لحلزون أذن البحر الأسود (Haliotis cracherodii)، المهدد بشدة بالانقراض. وينقسم الهدف من تلك الجهود إلى شقين: ضمان بقاء الأنواع، وتجديد حيوية النظم البيئية البحرية من خلال إعادة توطينه في المناطق ذات الكثافة المنخفضة لحلزون أذن البحر. بالإضافة لهذا، اتخذ الصندوق خطوات حاسمة في الحفاظ على البرمائيات من خلال دعم مشروع توصيف الموائل وتقييم المخاطر لضفدع غيريران رابر المهدد بالانقراض

وعلى الجانب الآخر، تلقت البرازيل دعماً كبيراً من الصندوق، ولا سيما في متنزه تشابادا ديامانتينا الوطني، حيث تركزت الجهود على تقييم حجم أعداد قرد تيتي الأشقر المهدد بشدة بالانقراض. كما أدرك الصندوق الحاجة الملحة للحفاظ على النباتات الفريدة للغابة الأطلسية البرازيلية، ودعم مشاريع تهدف للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض من الأشجار المزهرة النادرة. علاوة على ذلك، استفاد قط النمر الجنوبي، المصنف من الأنواع المعرضة للخطر، من المبادرات الاستراتيجية للحفاظ على الأنواع التي أطلقها الصندوق وتهدف إلى خلق تعايش متناغم بين الأنواع وبقية الكائنات التي تعيش في مختل بيئات الغابات والأراضي الزراعية والمناطق الحضرية

وفي الهند، اتخذت جهود الصندوق نهجاً متعدد الأوجه، وهو ما أكده دعمه للتخطيط الاستراتيجي الرابع واجتماعات تقييم القائمة الحمراء التي عقدها "الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة" الذي ركز على السلاحف البرية وسلاحف المياه العذبة في الهند. كما تم تسليط الضوء بشكل خاص على السلحفاة المسقوفة ذات التاج الأحمر، وهي من الأنواع المهددة بالانقراض. كما خطى الصندوق خطوات واسعة في مجال الحفاظ على الثدييات، حيث دعم مشروعاً يهدف إلى رسم خرائط لتوزيع السنجاب الطائر الصوفي الطائر المهدد بالانقراض في منطقة أوتاراخاند في الهيمالايا. علاوة على ذلك، عزز الصندوق مبادرات الحفاظ على حيوان آكل النمل الحرشفي الهندي المهدد بالانقراض في منطقة غاتس الشرقية، مع التركيز على بناء القدرات لرفع مستوى جهود الحفاظ على حيوان آكل النمل الحرشفي في المنطقة

وفي سورينام وفانواتو، المصنفتين من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يلعب التنوع البيولوجي دوراً بالغ الأهمية، كان للصندوق دور فعّال في دعم المشاريع. والتي تم توجيهها نحو ثعالب الماء العملاقة المهددة بالانقراض في سورينام وطائر النوء في فانواتو، مما يؤكد تفاني الصندوق في الحفاظ على التنوع الأحيائي في العالم

بيت الشارقة الخيري

"بيت الشارقة الخيري: نشر البر والتراحم من قلب الإمارات إلى شتى أنحاء العالم من خلال المبادرات الخيرية المؤثرة".

تأسس بيت الشارقة الخيري في قلب دولة الإمارات العربية المتحدة كشهادة على التزام الدولة الثابت بالمساعي الإنسانية والخيرية. حيث تجمع هذه المؤسسة البارزة بشكل متسق ما بين القيم الإماراتية التقليدية للعطاء والأساليب المعاصرة لتقديم المساعدات، مما يحفر له مكانة بارزة في المشهد الإنساني والخيري الدولي.

وصل دعم مؤسسة بيت الشارقة الخيرية على مر السنوات إلى العديد من البلدان، كما دافعت عن قضايا تراوحت ما بين الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المبادرات الخيرية والخيرية. حيث ساهمت مساعداتها المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات في إضاءة السبيل لحياة عدد لا يحصى من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم. وتجسد مؤسسة الشارقة الخيري، بكونها من الجهات الإماراتية الرائدة في مجال تقديم المساعدات، رؤية الدولة لعالم يسود فيه التراحم وتتجاوز المساعدات الحدود حتى تصل إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها.

الشكل(46): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- المنشآت الدينية — 0.7 — %47
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.3 — %19
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.2 — %15
- إمدادات مياه الشرب الأساسية — 0.1 — %8
- النفقات داخل الدولة المانحة — 0.06 — %4
- البرامج الموسمية — 0.05 — %3
- الخدمات الطبية — 0.02 — %2
- برامج امن الاسر الغذائي — 0.02 — %2

حسب فئة المساعدات

- خيرية — 0.7 — %50
- إنسانية — 0.5 — %35
- تنموية — 0.2 — %15

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

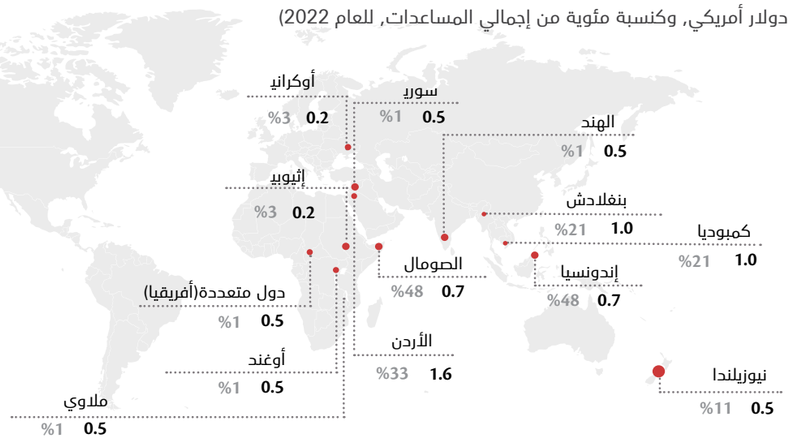

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة — 0.7 — 50%
- الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه — 0.3 — 21%
- الهدف1: القضاء على الفقر — 0.2 — 15%
- الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية — 0.1 — 8%
- الهدف17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف — 0.1 — 4%
- الهدف12: القضاء التام على الجوع — 0.02 — 2%

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

باعتبارها واحدة من أبرز المؤسسات الخيرية الدولية العاملة في دولة الإمارات، خطت مؤسسة بيت الشارقة الخيري خطوات كبيرة في توزيع المساعدات الخارجية. حيث قدمت المؤسسة خلال عام 2022 مدفوعات بقيمة 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) كمساعدات خارجية في شكل منح، استهدفت 11 دولة عبر مختلف القارات، كما دعمت أيضاً مشروعاً متخصصاً بتركيز إقليمي على قارة إفريقيا. وبتحليل أعمق للمخصصات، نشهد حدوث نمو في مدفوعات المساعدات المقدمة لستة من البلدان الأقل نمواً، حصلت على 17 في المائة من إجمالي تمويلات المؤسسة، في حين استحوذت ثلاثة دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل على أكثر من نصف المساعدات المالية المقدمة. حيث برزت إندونيسيا على راس الدول المستفيدة، بحصولها على حوالي 50 في المائة من إجمالي المدفوعات، تلاها بنغلاديش وسوريا

تتميز الإستراتيجية التشغيلية للمؤسسة بالتنوع، حيث تعتمد على أسلوب التنفيذ المباشر للمشاريع بالإضافة إلى طريقة التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ومن الأمور المثيرة للاهتمام أن عام 2022

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 خدمات اجتماعية

برز قطاع الخدمات الاجتماعية في عام 2022 باعتباره حجر الزاوية في الجهود الخيرية لمؤسسة بيت الشارقة الخيري، حيث استقطب حصة كبيرة من موارده المالية. وتحديداً، وجهت المؤسسة مبلغ كبير قدره 2.6 مليون درهم إماراتي (0.7 مليون دولار أمريكي) - أي ما يزيد عن نصف إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية للمؤسسة خلال العام- نحو هذا القطاع.

يكشف التحليل الدقيق للتوزيع عن توجيهها إلى قطاعين فرعيين مميزين. حصل القطاع الفرعي الأول على 93 في المائة من الأموال المخصصة، لبناء المواقع الدينية. مما يُظهر

شهد انقسامًا متساويًا تقريبًا بين هذين النهجين من حيث حجم التمويل. وفيما يتعلق بطبيعة المساعدات، فقد اعتمد بيت الشارقة الخيري حافظة متنوعة من المشاريع: فخصص 50 في المائة من تمويلاته لصالح مشاريع خيرية، و35 في المائة منها كمساعدات إنسانية، ونسبة 15 في المائة المتبقية لمبادرات تنموية دولية

وتماشياً مع الأهداف العالمية، واصل بيت الشارقة الخيري التزمه بتعزيز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. فقدم عام 2022 مساهمات كبيرة لصالح ستة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع التركيز بشكل خاص على الهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف 1 (القضاء على الفقر)

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، من عام 2018 إلى عام 2022، وصل إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية للمؤسسة إلى 96.1 مليون درهم إماراتي (26.2 مليون دولار أمريكي)، مما يؤكد التزامها المستمر بإحداث تأثير ملموس على مستوى العالم

تركيز مؤسسة بيت الشارقة الخيري الكبير على التنمية الثقافية والدينية، وهو عامل غالباً ما يتم الاستهانة بقيمته رغم أهميته لتماسك المجتمع والسلامة الروحي

وفي الوقت نفسه، تم توجيه الجزء المتبقي من الميزانية بشكل مدروس للبرامج الموسمية، مع التركيز بشكل خاص على المبادرات الخيرية خلال شهر رمضان المبارك. وكان أحد الأنشطة البارزة في إطار هذه المبادرة توفير وجبات الطعام للمعوزين في البلدان النامية، مما يعكس روح الرحمة المتأصلة في الشهر الفضيل. وبشكل عام، تعكس المخصصات الموجهة لقطاع

الخدمات الاجتماعية النهج متعدد الأبعاد الذي تتبعه مؤسسة بيت الشارقة الخيري لمساعدة المجتمعات، والذي يجمع ما بين الاحتياجات الإنسانية الروحية والثقافية والأساسية

02 الصحة

أبدت مؤسسة بيت الشارقة الخيري في عام 2022 التزاماً راسخاً بتعزيز الصحة العالمية من خلال توجيه 1.1 مليون درهم إماراتي (0.3 مليون دولار أمريكي)، أي ما يمثل 21 في المائة من إجمالي مخصصات المساعدات المقدمة من المؤسسة، لقطاع الصحة. تم تقسيم هذا التخصيص بشكل استراتيجي لدعم مشروعين لهما نطاق وتأثير واسعان. المبادرة الأولى كانت عبارة عن برنامج متعدد الجوانب في أفريقيا، يهدف إلى توفير الرعاية الصحية العاجلة لمن هم في أمسّ الحاجة إليها. وقد تم تحقيق ذلك من خلال قوافل زايد الخير الطبية، وهي لفتة رمزية ترمز إلى إرث الشيخ زايد والتزام دولة الإمارات العربية المتحدة المستمر بالتوعية والتواصل الإنساني في أفريقيا. ومن خلال التكفّل بالتكاليف التشغيلية لهذه القوافل الطبية، لعبت مؤسسة بيت الشارقة الخيري دورًا رئيسيًا في تقديم خدمات الرعاية الصحية الحيوية للمجتمعات النائية والمحرومة في القارة وفي الوقت نفسه، وعززت المؤسسة تفانيها في تعزيز البنية التحتية الطبية، من خلال تقديم دعمها إلى الهند. وهناك، تم تزويد أحد مرافق الرعاية الصحية بثلاثة أجهزة حديثة لغسيل الكلى، وهي خطوة عززت بلا شك من قدرة المرفق على توفير رعاية الكلى المنقذة لحياة للمرضى، مما يبرهن على مساهمات المؤسسة الملموسة في رفع المعايير الصحية العالمية.

03 المساعدات السلعية

قامت مؤسسة بيت الشارقة الخيري في عام 2022 بتوسيع حضورها الخيري من خلال توجيه 0.9 مليون درهم إماراتي (0.2 مليون دولار أمريكي)، أي ما يشكل 17 في المائة من إجمالي مساعداتها لهذا العام، إلى قطاع المساعدات السلعية. ويلعب هذا القطاع دوراً محورياً في تلبية الاحتياجات العاجلة، خاصة في أوقات الأزمات. ساعدت هذه المبادرة التي أطلقتها المؤسسة خمسة بلدان من خلال تقديم المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ. وجاء مشروع على رأس تلك الجهود في بنغلاديش، حيث قامت المؤسسة بتسهيل تقديم مواد الإغاثة للاجئي الروهينجا، الذين يواجهون تحديات هائلة. وفي سوريا والأردن، وفرت المؤسسة مستلزمات الشتاء وسط موجات البرد القارس. وبالانتقال إلى جنوب شرق آسيا، شهدت كمبوديا توزيع 500 طرد غذائي، في مبادرة كان من شأنها الساهمة في تلبية الاحتياجات الفورية لسد جوع السكان وتوفير الإغاثة للعديد من الأسر.

مـــركـــز أبـــوظبـــي لـــلإيـــواء والـرعـايـــة الإنـــســـانـيـــة – إيـــواء
Abu Dhabi Center for Sheltering and Humanitarian Care – Ewaa

مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية

تأسس مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية "إيواء" عام 2008 تحت رعاية دائرة تنمية المجتمع التابعة لحكومة أبوظبي ليكون بمثالة منارة للأمل وملاذ آمن وأداة للتمكين.

ويسجل إنجازاته الذي يقف بمثابة شهادة على تفاني دولة الإمارات العربية المتحدة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتوفير الرعاية لفئات المجتمع الأكثر ضعفاً، يلتزم مركز إيواء التزاماً كبيراً بتوفير الدعم الشامل لضحايا العنف وإساءة المعاملة، بغض النظر عن منشأهم. حيث يجسد المركز رؤية الإمارات الأكثر شمولاً بمد يد العون للمحتاجين وصون الكرامة الإنسانية وتعزيز قيم الإنسانية العالمية. ومن خلال نهجه القائم على التنفيذ المباشر للمشاريع ودعم الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يؤكد على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، يسهم مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية في التأكيد على تعهد الدولة بخلق عالم يمكن لكل فرد فيه أن يحيا حياة كريمة خالية من العنف والخوف

الشكل(47): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الحكومة والمجتمع المدني
1.2 %100

حسب فئة المساعدات

تنموية **1.2** %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

دول متعددة (عالمي)
1.2 %100

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 5: المساواة بين الجنسين
1.2 %100

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

يعمل مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، المعروف باسم إيواء، بمثابة معقلاً للرعاية الاجتماعية وجهود المناصرة. ومن خلال عمله، بمشاركة دائرة تنمية المجتمع التابعة لحكومة أبوظبي، يهدف المركز أن يكون بمثابة ملاذ آمن لضحايا العنف وسوء المعاملة. ومن خلال اتباعه لأسلوب التنفيذ المباشر، قدم المركز مساعدات بقيمة 4.5 مليون درهم إماراتي (1.2 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2022 لتعزيز مهمته الأساسية المتمثلة في توفير الحماية والرعاية والدعم الشامل

ويمتد التزام مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية إلى ما هو أبعد من الرعاية المباشرة، وذلك من خلال تنسيق جهوده ومواءمتها للمساهمة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي يركز على المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويبرهن هذا التواؤم مع المعايير العالمية على التزام مركز إيواء ليس بالرفاهية والرعاية الاجتماعية على الصعيد المحلي فحسب، بل بالرفاهية الاجتماعية على الصعيد العالمي كذلك

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، استثمر مركز إيواء 20.3 مليون درهم إماراتي (5.5 مليون دولار أمريكي) في شكل منح تمويلية لدعم مهمته. ويؤكد هذا الالتزام المالي المستمر عزم المركز على إحداث تغيير دائم في حياة المتضررين من العنف وسوء المعاملة، سواء داخل الإمارة أو خارجها

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 حقوق الانسان

في عام 2022، أحدث مركز أبو ظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، المعروف باسم إيواء، تأثيراً عميقاً في حياة 60 من ضحايا العنف وسوء المعاملة. مسترشداً بالتزامه الثابت تجاه صون كرامة الإنسان واتباع المبادئ الإنسانية، اعتمد مركز إيواء نموذج 360 درجة للرعاية الشاملة والذي يوفر من خلال مجموعة واسعة من الخدمات. يشمل هذا النهج الشامل إدارة متكاملة للحالات، بما في ذلك برامج لإعادة التأهيل، الدعم النفسي الاجتماعي، تقديم المشورة، والمساعدة القانونية، وكل ذلك ضمن ملاذ الملاجئ الآمنة

وتتجاوز مبادرات إيواء توفير الرعاية المباشرة، حيث تقدم التدريبات على التمكين لمساعدة الناجين ليس فقط على التعافي ولكن على النجاح والازدهار كذلك. حيث يضمن المركز حصول الناجين على جميع الأدوات اللازمة لإعادة الاندماج بنجاح في المجتمع، مؤكداً على القوة التحوّلية للدعم الشامل وإدراكًا لأهمية الوعي المجتمعي، يشارك مركز إيواء بنشاط في جهود تثقيف العامّة. حيث يعمل المركز على تصميم برامج للتوعية فضلاً عن تنظيم الندوات والتواصل مع الهيئات الرسمية وإطلاق الحملات، والتي تم تصميمها جميعاً لتنوير الجمهور وتثقيفهم بشأن التداعيات العقلية والبدنية الجسيمة للعنف

إن جهود إيواء الجديرة بالإشادة لا تتواجد بمعزل عن غيرها من الجهود. فمن خلال الشراكات الإستراتيجية مع الكيانات المحلية والدولية – بدءًا من هيئات إنفاذ القانون والسفارات وحتى المستشفيات والملاجئ الشريكة ودور العبادة – تعمل إيواء على تعزيز قدرتها على توفير الرعاية والمأوى. ويمتد هذا التعاون، في بعض الحالات، إلى مساعدة الناجين في العودة إلى دولهم الأصلية أو تسهيل نقلهم إلى بيئة أكثر أمانًا، مما يوفر نطاقًا واسعًا من الدعم الذي يعكس نهج إيواء الشامل للشفاء والتمكين.

ساعد مشروع مراكز تنمية الطفولة المبكرة على رفع المستوى المعيشي للسكان، لاسيما في المجتمع الريفي، وأضفى زخماً قوياً على الخطة الوطنية للتنمية في كولومبيا.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

مركز أمان لإيواء النساء والأطفال (أمان)

”مركز أمان لإيواء النساء والأطفال: ملتزمون بتوفير الحماية والرعاية والدعم الشامل للناجين من العنف والإساءة.“

يقف مركز أمان لإيواء النساء والأطفال، المعروف باسم أمان، كمنارة للأمل في عالم المساعدات الخارجية تنبعث من قلب دولة الإمارات العربية المتحدة. أنشئ المركز بالتزام عميق تجاه الإنسانية، حيث لا تدور مهمة مركز أمان الأساسية حول مكافحة آثار العنف وسوء المعاملة فحسب، بل تمتد إلى توفير ملاذ للحماية والرعاية والدعم الثابت للضحايا

ويجسد المركز، بكونه من الجهات البارزة المانحة للمساعدات الخارجية، تفاني دولة الإمارات العربية المتحدة في الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث يعمل باستمرار على تقديم المساعدات المالية للبرامج والمبادرات التي تعكس مهمته. ومنذ نشأته، لم يعمل مركز امان على توجيه موارده لصالح قضاياه النبيلة فحسب، بل نسج أيضًا نسيجًا من الأمل والمرونة والحياة الجديدة لعدد لا يحصى من الأفراد، مما يجعله رمزاً لروح الرحمة والكرم اللتان تتميّز بهما دولة الإمارات العربية المتحدة على الساحة الدولية.

الشكل(48): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الحكومة والمجتمع المدني
0.93 %100

حسب فئة المساعدات

تنموية **0.93** %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

دول متعددة (عالمي)
0.93 %100

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 5: المساواة بين الجنسين
0.93 %100

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

يشكّل مركز أمان لإيواء النساء والأطفال (أمان) ركيزة مهمة في هيكل المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أكد خلال عام 2022 على التزامه الثابت بتوفير الحماية والرعاية والدعم لضحايا العنف وإساءة المعاملة. وواصل المركز، من خلال مساعداته الخارجية التي وصلت إلى 3.4 مليون درهم إماراتي (0.9 مليون دولار أمريكي) في عام 2022، تنفيذ مهمته القائمة على التراحم وضمان حصول الأفراد، وخاصة النساء والأطفال، على ملاذ آمن بعيدًا عن الأذى
ويجدر بالذكر سعى مركز أمان لتوجيه جهوده نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يدعو إلى المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

قدم المركز منحاً بقيمة 41.1 مليون درهم إماراتي (11.2 مليون دولار أمريكي) على مدار أربعة من السنوات الخمس الماضية، ما بين عامي 2018 إلى 2022، ولا يزال مركز أمان يقوم بدوره كمنارة للأمل والدعم لعدد لا يحصى من الأفراد الذين يبحثون عن الملاذ والشفاء

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 حقوق الانسان

واصل مركز أمان لإيواء النساء والأطفال (أمان) خلال عام 2022 عزمه على تحقيق مهمته، حيث قدم الدعم والحماية لنحو 60 من ضحايا العنف وإساءة المعاملة. واستناداً للمبدأ الأساسي المتمثل في صون كرامة الإنسان والقيم الإنسانية، يعد النهج متعدد الأوجه الذي يتبعه مركز أمان في تحقيق الشفاء بمثابة منارة أمل للناجين. حيث يستخدم برنامجه الشامل في الرعاية نموذجًا متكاملًا لإدارة الحالات، وينسجا معًا مجموعة من الخدمات التي تشمل إعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي والإرشاد والمساعدة القانونية ومبادرات التمكين. علاوة على ذلك، يوفر مركز أمان ملاذات على شكل ملاجئ آمنة، لضمان حصول الناجين على ملاذ لبدء رحلة الشفاء.

وتتعمق جهود المركز في إعادة تأهيل الضحايا تأهيلاً شاملاً، متجاوزاً مجرد الرعاية المباشرة للحالات، حيث يقدم برامج تدريبية مصممة خصيصاً لمساعدة الناجين على إعادة البناء والتعافي والازدهار. ويضمن هذا الالتزام الثابت تزويد أي شخص تعرض للعنف بالموارد والدعم والمهارات اللازمة لإعادة الإدماج في المجتمع بنجاح

ويعزز من عمل مركز أمان المؤثر وجود شبكة قوية من الشركاء المحليين والدوليين، ما بين جهات لإنفاذ القانون والسفارات ومستشفيات والملاجئ الأخرى ودور العبادة. حيث لا تمكّن هذه الشراكات مركز أمان من تقديم الإغاثة الفورية فحسب، بل توفر أيضاً حلولاً طويلة الأجل، بما في ذلك تسهيل عودة الناجين إلى بلدانهم الأصلية أو إعادة توطينهم في أراضٍ جديدة. ويؤكد هذا النهج متعدد الجوانب على استراتيجية مركز أمان الشاملة للشفاء والتعافي

ورشة خياطة لموظفات مركز أمان لايواء النساء والأطفال وضحايا العنف الأسري.
المصدر: مركز أمان لإيواء النساء والأطفال (أمان)

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

”مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال: بناء روابط قوية من أجل الحياة.“

تعد مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال ركيزة مهمة من ركائز التراحم والرعاية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمد درعها الواقي إلى شرائح المجتمع الأكثر ضعفاً. باعتبارها أول دار إيواء غير ربحية مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، قامت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال منذ نشأتها في يوليو 2007 بتوفير الملاذ والمواساة للنساء والأطفال الذين عانوا من صدمات العنف المنزلي، وإساءة معاملة الأطفال، والإتجار بالبشر.

وفضلاً عن جهودها المحلية الجديرة بالإشادة، تركت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أيضًا بصمتها باعتبارها جهة مانحة مهمة للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تؤكد المؤسسة على تفانيها العميق بدعم الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، كما تناصر جهود الحماية الفورية وتقدم مجموعة شاملة من خدمات الدعم للضحايا

ومن خلال نسيجٍ متكاملٍ من الرعاية وإعادة التأهيل والتمكين، تقف مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال شاهدًة على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت بمناصرة الفئات الضعيفة. من خلال احتضانها المتقد لشعار “بناء روابط قوية من أجل الحياة”، لا تبذل المؤسسة جهودها للارتقاء والحماية فحسب، بل تضمن كذلك أن تكون كرامة الإنسان وسلامته هي الأولوية العليا في قلب المجتمع.

الشكل(49): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الحكومة والمجتمع المدني
0.92 %100

حسب فئة المساعدات

تنموية **0.92** %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

دول متعددة (عالمي)
0.92 %100

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 5: المساواة بين الجنسين
0.92 %100

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

تعد مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال منارة بين الجهات المانحة الإماراتية البارزة الثلاثة التي تكرس جهودها دوماً لتوفير خدمات الرعاية وإعادة التأهيل للنساء والأطفال الذين يعانون من ندوب العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال والاتجار بالبشر. ومن خلال الفهم العميق للتعقيدات الحساسة التي تنطوي عليها هذه القضايا، تلخص مبادرات المؤسسة جوهر التدخل الرحيم، ليس لضمان دعم هؤلاء الضحايا فحسب، بل لمنحهم الأدوات والموارد اللازمة للشفاء وإعادة بناء حياتهم أيضاً

أكدت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وفي عام 2022 التزامها الثابت من خلال تخصيصها لمساعدات بقيمة 3.4 مليون درهم إماراتي (0.9 مليون دولار أمريكي) لصالح المبادرات الرامية إلى مناصرة هذه القضية. ومن خلال اعتماد نهج التنفيذ المباشر لمشاريعها، قدمت المؤسسة دعمها القوي لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، الخاص بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

تُرجم هذا الالتزام القوي مدى السنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، في صورة مساعدات إجمالية بلغت 29.8 مليون درهم إماراتي (8.1 مليون دولار أمريكي) مقدمة في صورة منح، مما يؤكد الدور الهام للمؤسسة وتفانيها في إحداث فارق ملموس

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 حقوق الانسان

برزت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال خلال عام 2022 كملاذ أساسي للحماية، حيث وسعت عباءتها الوقائية لتشمل العشرات من النساء والأطفال الذين عانوا من قبضة العنف وسوء المعاملة المروعة. لا يستند منهج المؤسسة على مجرد إعادة التأهيل بأسلوب منهجي فحسب؛ ولكنه يقوم بمهمته في إطار شمولي من منطلق التراحم والإيثار. كما يركز جزء كبير من جهود المركز على ضحايا الاتجار بالبشر. يضم الإطار العام المنسّق بعناية لإعادة التأهيل مجموعة من الأقسام المتخصصة تشمل الخدمات الاجتماعية والنفسية، ومرافق السكن الآمنة، بالإضافة إلى خط ساخن يعمل على الدوام يديره مركز اتصال مخصص لتقديم التقارير الفورية

تستند هذه المجموعة من الخدمات على خبرة واسعة. حيث يعمل الأخصائيون الذين يديرون مبادرات المؤسسة متسلحين ببراعة وخبرات أكاديمية تشمل درجات الدكتوراه والدبلومات في التخصصات النفسية والاجتماعية والإدارية. هذا بالإضافة إلى حصولهم على تدريباتٍ دقيقة، لينقل رؤاهم العميقة بشأن الفروق الدقيقة في مجال رعاية ضحايا الاتجار بالبشر - بدءًا من فهم آليات المتاجرين بالبشر إلى التعرف على سمات الضحايا وإدراك المحن التي مروا بها، وضمان اتباع نهج محسوب ومتعاطف في إعادة تأهيلهم

قد يكون التنقل في متاهات الإجراءات القانونية أمرًا شاقًا بالنسبة للضحايا. وإدراكًا منها لهذه الحقيقة، تقدم مؤسسة رعاية النساء والأطفال المساعدة القانونية، مما يضمن إعداد الضحايا للتواصل الفعّال بالأجهزة القضائية في الدولة. بما في ذلك تعريفهم بحقوقهم القانونية وتوجيههم خلال التعقيدات الإجرائية مثل رفع القضايا. وتؤكد المؤسسة أكثر على التزامها بالعدالة من خلال شراكاتها مع المؤسسات القانونية، مما يسهل على الضحايا حصولهم على التمثيل القانوني المناسب.

ومن بين مبادرات المؤسسة الجديرة بالإشادة تقديم الدعم المالي للضحايا عند مغادرتهم، بتغطية النفقات مثل تذاكر السفر إلى وطنهم وتقديم المساعدات النقدية العينية

إن التزام مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بإنشاء بنية تحتية داعمة تعكس أفضل الممارسات العالمية واضح. حيث تتماشى برامجها التي تركز على الضحايا، والمصممة خصيصًا لضحايا العنف المنزلي والاتجار بالبشر، بشكل تام مع المعايير الدولية إلى جانب تواؤمها العميق مع الضوابط القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يعمل المركز على تطوير هذه البرامج باستمرار، مما يعكس توجهها لمناصرة حقوق الضحايا، وضمان تلبية احتياجاتهم بشكل شامل

ومن بين المساعي المبتكرة التي اتخذتها المؤسسة تصميم برنامجها الرائد للعلاج باللعب، والذي عبارة عن مرفق شامل مخصص للعلاج باللعب الموجّه وغير الموجّه للأطفال

ويتميز النهج العلاجي الذي تتبعه المؤسسة أيضًا بمبادرات متفردة مثل العلاج النفسي بمساعدة الحيوانات (AAP)، حيث تلعب الحيوانات دورًا في عملية الشفاء، سواء كان دوراً مكملاً أو حتى بديلاً للعلاج النفسي التقليدي. حيث أبلغ الضحايا عن تحسينات ملحوظة في صحتهم العاطفية من خلال هذه الطريقة

وتمثل برامج التمكين شهادة على إيمان مؤسسة رعاية النساء والأطفال بالنهج الشامل للشفاء. حيث تعمل هذه البرامج على تمكين الضحايا وإكسابهم المهارات والثقة اللازمة لاستعادة القدرة على التصرف في حياتهم. وتشمل هذه المشاريع مشاريع التدريب المهني والحرفي وتنمية المهارات الحياتية

لا تعمل مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال من منطلق الاستجابة للمواقف حصراً، ولكنها تتخذ كذلك تدابير وقائية تهدف إلى خلق مجتمع ينبذ العنف. حيث تناصر المؤسسة حملات رفع الوعي وإقامة الندوات والمحاضرات الأكاديمية فضلاً عن التواصل من خلال المنافذ الإعلامية، والتي يتم تصميمها جميعاً لتثقيف وتنوير المجتمع بشأن مخاطر العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال والإتجار بالبشر

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال تشارك في الأسبوع الوطني السادس للوقاية من التنمر في البيئة المدرسية.

المصدر: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

مؤسسة نور دبي

"مؤسسة نور دبي: السعي لإعادة الضوء لعيون الأشخاص في مختلف أنحاء العالم باعتبارها ركيزة أساسية لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالقضاء على الأمراض المسببة العمى وضعف البصر الذي يمكن الوقاية منها".

تأسست مؤسسة نور دبي عام 2010 لتكون بمثابة رمز مشرق لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل الخيري العالمي وتحسين الرعاية الصحية. وتلتزم المؤسسة، بكونها أحد أبرز الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية، بالقضاء على أسباب العمى وضعف البصر التي يمكن الوقاية منها على مستوى العالم. أنشئت نور دبي استناداً لرؤية لعالم لا يعاني أي فرد فيه من العمى أو ضعف البصر دون داع، حيث تمتد جهود نور دبي إلى ما هو أبعد من حدودها المحلية. تتراوح تلك الجهود ما بين إطلاق لمشاريع موسعة لعلاج العيون في البلدان النامية إلى دعم مكافحة الأمراض الاستوائية المهملة مثل التراخوما، وتجسد المؤسسة من خلالها روح العطاء والتضامن الدولي المتأصل في قيم دولة الإمارات العربية المتحدة

ومن خلال الشراكة مع مكاتب الصحة الإقليمية، وعمالقة صناعة الأدوية العالمية، والعاملين في مجال الرعاية الصحية على المستوى الشعب، لا تعمل مؤسسة نور دبي على تلبية احتياجات الرعاية الصحية العاجلة فحسب، بل تعمل أيضًا على بناء أنظمة صحية مرنة لتحقيق تأثير مستدام. وتجسد المؤسسة من خلال مبادراتها رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لعالم متحد في الصحة والرفاهية والازدهار.

الشكل(50): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الصحة 0.7 %100

حسب فئة المساعدات

تنموية 0.7 %100

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

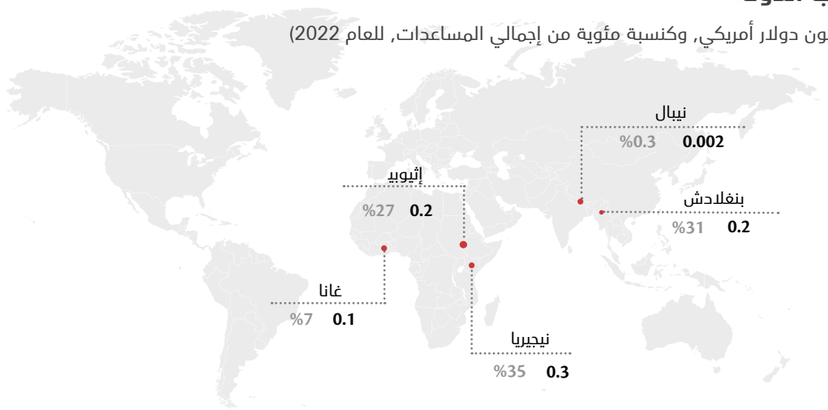

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه 0.7 %100

نظرة عامة على تخصيص المساعدات

تأسست نور دبي بناءً على رؤية نبيلة تتمثل في خلق عالم خالٍ من أسباب العمى الذي يمكن الوقاية منه، ومصدرًا للضوء في مجال صحة العين. ومن خلال عملها كوسيلة للتدخلات العلاجية والوقائية والتعليمية، وصلت جهود المؤسسة إلى نطاق واسع مع الدول النامية، بهدف مكافحة ضعف البصر والعمى على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي عام 2022، وجهت المؤسسة جهودها ومواردها إلى ست دول، حيث خصصت 2.7 مليون درهم إماراتي (0.7 مليون دولار أمريكي) في شكل منح تمويلية. تم توجيه 59 في المائة من هذا المبلغ إلى ثلاثة من البلدان الأقل نمواً، في حين تم توجيه نسبة 41 في المائة المتبقية إلى برامج معززة في اثنتين من دول الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل. تركز نصيب الأسد من مبادرات المؤسسة المنفذة عام 2022 في كل من نيجيريا وبنجلاديش وإثيوبيا، حيث استوعبت هذه الدول الثلاث أكثر من 90 في المائة من إجمالي التمويل المقدم خلال العام

بصفتها الجهة القائمة بالتمويل والتنفيذ، كانت نور دبي مسؤولة بالكامل عن التنفيذ المباشر لجميع برامجها في عام 2022. وتماشيًا مع الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (SDG 3)، الذي يسعى إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع، تركز المؤسسة على نهج ثلاثي المحاور: الخدمات العلاجية، والتدابير الوقائية، والتوعية التعليمية والتثقيفية.

وبالتركيز على إطار زمني أوسع للسنوات الخمس الماضية، من 2018 إلى 2022، تكون مؤسسة نور دبي ضخت 16.1 مليون درهم إماراتي (4.4 مليون دولار أمريكي) في مبادرات عالمية، لدعم حربها ضد العمى وأمراض العين الأخرى

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 الصحة

عززت مؤسسة نور دبي في عام 2022 من التزامها بالقضاء على العمى وضعف البصر الذي يمكن الوقاية منه. وقد امتدت جهودها المتواصلة من خلال تقدم مساعدات بقيمة 2.7 مليون درهم إماراتي (0.7 مليون دولار أمريكي) إلى عدة دول، حيث تم إنشاء مختبرات لعلاج العيون في بنغلاديش وغانا ونيبال، قدمت خلالها خدماتها للآلاف من الأشخاص.

في بنغلاديش، بالإضافة إلى مختبر علاج العيون، وضعت المؤسسة الأسس لرؤية طويلة المدى، حيث بدأت في عام 2021 برنامجًا مدته 5 سنوات مصممًا للحد من العمى الذي يمكن تجنبه. تهدف هذه المبادرة متعددة الأوجه إلى تعزيز نظام الرعاية الصحية للعيون في منطقة باريشال تميّز بالشمولية والاستدامة والحرص على تضمين الجنسين وذوي الإعاقة. ومن الجدير بالذكر أن البرنامج يعطي الأولوية لعلاج وإدارة عيوب الإبصار الانكسارية واعتلال الشبكية الناتج عن مرض السكري - وهما السببان الرئيسيان للعمى في باريشال. ويشمل الهدف الطموح المحدد لهذه المبادرة استفادة 25 ألف طفل و50,000 شخص بالغ، إلى جانب رفع مستوى الوعي لما يقدر بنحو 4 ملايين من سكان باريشال[29]

وفي الوقت نفسه، كان تأثير المؤسسة في نيجيريا ذو شقين. فبالتعاون مع المؤسسات المحلية مثل وزارة الصحة في ولاية كاتسينا، قاما بتدشين "برنامج العناية بعيون أطفال المدارس" الشامل والذي يضم المدارس الابتدائية في كل من كاتسينا، دورا، فنتوا، كجزء من برنامج نور دبي الشامل المستمر للعناية بالعيون الذي تم إطلاقه في الدولة في عام 2019. تم التخطيط بدقة لهذه المبادرة التي تعكس روح أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة - الصحة والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين. وإلى جانب أهدافها الصحية، فإنها تدرك التأثير العميق للرؤية الواضحة على التطور العقلي والاجتماعي والأكاديمي للطفل. وقد وضعت المبادرة هدفاً طموحاً: بفحص 160 ألف تلميذ و3,000 معلم في 194 مدرسة ابتدائية حكومية. كما سيتم تنظيم دورات تدريبية للمعلمين لضمان فعالية المبادرة، بينما ستشرف ممرضات ذوات خبرة في أمراض العيون على الفحوصات. وتحسباً للإجراءات التصحيحية، تم اتخاذ التدابير اللازمة لتقديم نظارات مجانية لما يقدر بنحو 3,000 مستفيد، بدعم من ثلاث ورش بصرية و12 مركزاً للرؤية، لعلاج أمراض العيوب الانكسارية

في الوقت نفسه، يسعى برنامج صحة العيون في كاتسينا، والذي يعكس مبادرة "رؤية عام 2020" العالمية، لمعالجة مشكلات صحة العيون بشكل شامل في المنطقة من عام 2019 وحتى عام 2022. حيث تؤكد الإحصاءات المثيرة للقلق الواردة من كاتسينا على الضرورة الملحة، في ظل وجود 122 ألف شخص من السكان يعانون ضعف البصر و24 ألف كفيف، يحصل 25 في المائة منهم فقط على علاجات جراحية. ولكن مع هذا هناك جانب إيجابي، حيث أن 82 في المائة من حالات فقد البصر قابلة للعلاج أو الوقاية منها. وعلاوة على ما سبق، يتطرق هذا البرنامج إلى بناء القدرات وتدريب المتخصصين المحليين في مجال صحة العيون، ودمج قنوات الرعاية الصحية من أجل إحالة المرضى بشكل فعال. وتشمل أهم المعالم البارزة للمشروع إجراء 11 ألف عملية جراحية مجانية لإعتام عدسة العين، والذي من المتوقع أن يسهم في حدوث قفزة في معدل العمليات الجراحية الوطنية من نسبة ضئيلة تبلغ 10 في المائة إلى نسبة 50 في المائة. بالإضافة لهذا، من المقرر إجراء 36 ألف فحص، إلى جانب دورات تدريبية مكثفة لأكثر من مليوني متخصص في الصحة والعمل المجتمعي في كاتسينا. ومن الناحية المالية، من المتوقع أن يحقق البرنامج، الذي تبلغ ميزانيته 7.3 مليون درهم إماراتي (2.0 مليون دولار أمريكي)، زيادة في الإنتاجية تقدّر بحوالي 29.4 مليون درهم إماراتي (8.0 مليون دولار أمريكي)، وذلك بفضل الحلول الشاملة التي يقدمها - بدءًا من جراحات إعتام عدسة العين والفحوصات المجانية إلى الدعم الذي لا يقدر بثمن للمكفوفين والتثقيف الصحي واسع النطاق[30].

يعتبر مرض التراخوما عامل العدوى الأول المُسبب للعمى. وإدراكًا منها لخطورة هذا المرض المداري المهمل، عززت مؤسسة نور دبي التزامها بمكافحته، لا سيما في إثيوبيا، حيث تقدم دعمًا قويًا لبرنامج القضاء على التراخوما.

تتميز منطقة أمهرة في إثيوبيا بكونها المنطقة الأكثر توطنًا بالتراخوما في العالم. ولكن ساعدت الجهود الحثيثة التي تبذلها مؤسسة نور دبي منذ عام 2013 في التخفيف من مرض التراخوما باعتباره تهديدًا للصحة العامة فيما يقرب من ثلث هذه المنطقة (29 في المائة). ولا يعد تقدير خطورة تأثير التراخوما من قبيل المبالغة؛ إذ أنه يؤثر على ما يقدر بنحو 1.9 مليون شخص، مما يجعل 1.2 مليون منهم مصابين بالعمى بشكل دائم لا يمكن الشفاء منه. ومع وجود 136.9 مليون شخص على مستوى العالم يقيمون في مناطق موبوءة بالتراخوما، يشكل المرض عقبة هائلة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى استمرار دورات الفقر على مدار الأجيال

في عام 2021، وفي ظل تحديات جائحة كوفيد-19 العالمية، والتي أوقفت التدخلات الصحية في جميع أنحاء العالم مؤقتًا، أكدت نور دبي من جديد التزامها. وذلك من خلال رسم خطة مدتها أربع سنوات تهدف المؤسسة بواسطتها إلى إعطاء 43 مليون جرعة من المضاد الحيوي زيثروماكس، قدمتها شركة فايزر في تبرع سخي بسخاء من جانبها. ومن المقرر أن يستفيد من هذا المسعى حوالي 14.3 مليون فرد، مما يسهم في دفع مهمة أمهرة لتبني استراتيجية منظمة الصحة العالمية التي تشمل الجراحات والمضادات الحيوية ونظافة الوجه وتحسين البيئة، والتي يُشار إليها اختصاراً بـ "SAFE". وتستعد المؤسسة، جنبًا إلى جنب مع شركائها، لإجراء دراسات استقصائية حول مدى انتشار المرض، مما يوفر رؤية شاملة لتأثير البرنامج. بالإضافة لهذا، تتوقع المنظمة وشركائها تدريب أكثر من 74 ألف متخصص صحي محلي بحلول عام 2025، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية الطبية في المنطقة

ويعتبر التعاون بين مؤسسة نور دبي ووزارة الصحة الإثيوبية ومكتب الصحة الإقليمي في أمهرة ومركز كارتر والعديد من الشركاء الآخرين بمثابة شهادة على قوة الجهود الجماعية. حيث حققت إنجازاتهم المشتركة حيزاً من الاهتمام وكانت جديرة بالملاحظة: فقد تم القضاء على مرض التراخوما باعتباره مبعث قلق للصحة العامة في 29 في المائة من منطقة أمهرة. كما سهلت هذه الشراكة توصيل 87 مليون جرعة من دواء زيثروماكس، وإجراء عمليات جراحية للجفون لحوالي 356,620 فردًا لدرء العمى الدائم، وعززت قدرات 49,816 عاملاً صحيًا، و37,032 معلمًا، و7,209 جرّاح ومشرف من خلال منحهم التدريب الضروري للتعامل مع مرض التراخوما. ومن تعمل مساعيهم الدؤوبة على تغيير المشهد العام لوضع مرض التراخوما في منطقة أمهرة تدريجيًا، مما يوفر الأمل للملايين[31].

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

”مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية: مواجهة التحديات العالمية من خلال العمل الخيري الهادف“

تقف مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية في دائرة العلاقات والمساعي الخيرية والمساعدات الدولية كنموذج مشرق لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقيم التراحم والسخاء تجاه مختلف دول العالم. وانطلاقاً من غرضها الذي تم إنشاؤها من أجله، بتوسيع حدود العمل الخيري والتنمية الاجتماعية، واصلت المؤسسة تقديم مجموعة واسعة من الدعم للفئات الأكثر ضعفاً

وعام بعد عام، وصلت مساعي المؤسسة إلى أقاصي الكرة الأرضية، ولمست حياة المحرومين في الدول النامية وأضاءت لهم السبل نحو التقدم والازدهار. بدءاً من حرصها على توفير إمدادات المياه الأساسية إلى رفع الروح المعنوية للمجتمعات خلال شهر رمضان المبارك، تتنوع مبادرات المؤسسة، لكن يظل الغرض منها واحد. مدفوعةً بإحساس عميق بالمسؤولية ورؤية لبناء عالم يسود فيه الأمل، وتُصان فيه كرامة كل إنسان. ومن خلال اتباعها لنهج التنفيذ المباشر للمشاريع والشراكات الاستراتيجية، تعد مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية شهادة على الريادة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في العمل الخيري وتفانيها الدائم في إحداث فارق ملموس في حياة الملايين.

الشكل(51): المبالغ المدفوعة

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- دعم البرامج العامة — 0.3 — %47
- الخدمات الإجتماعية — 0.1 — %23
- المياه والصحة العامة — 0.1 — %14
- المساعدات السلعية — 0.1 — %9
- الصحة — 0.04 — %6

حسب فئة المساعدات

تنموية	0.4	%67
خيرية	0.1	%23
إنسانية	0.1	%9

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

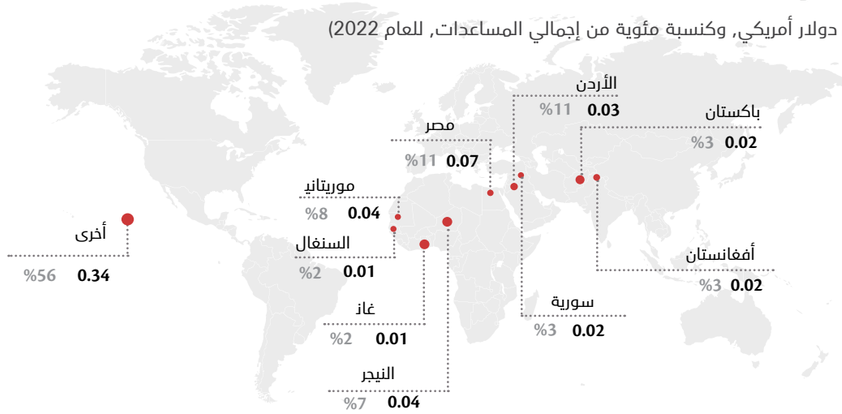

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

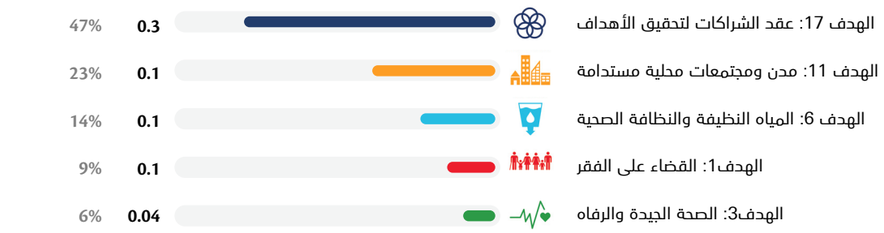

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات

تجسد مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية التزام دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت بتعزيز الرفاهية والتنمية الدولية. وفي عام 2022، خصصت المؤسسة مساعدات مبلغ 2.1 مليون درهم إماراتي (0.6 مليون دولار أمريكي) لدعم مبادرات جرى تنفيذها في 14 دولة نامية. من بينها تسع دول من البلدان الأقل نمواً استفادت استفادةً مباشرة من حوالي 30 في المائة من هذا المخصص. جاءت مصر وموريتانيا والنيجر في مقدمة الدول الأكثر تلقياً للمساعدات

ويتجلى النهج المباشر الذي تتبعه المؤسسة في تنفيذ مشاريع مساعداتها الخارجية من خلال مشاركتها المباشرة في تنفيذ المشاريع على مدار السنوات الأربع الماضية. كما يُظهر التحليل التفصيلي لمساهماتها المالية تركيزها على التنمية المستدامة، وذلك من خلال توجيهها لنحو 67 في المائة من تمويلاتها نحو برامج تنموية. كما حصلت المساعي والجهود الخيرية على 23 في المائة من تمويل المساعدات، فيما خُصصت المبالغ المتبقية للمساعدات الإنسانية

وتماشيًا مع القضايا الحتمية العالمية، دعّمت المؤسسة خمسة من أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة. حيث ركزت جهودها في المقام الأول على الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، والهدف 6 (المياة النظيفة والنظافة الصحية)، والهدف 1 (القضاء على الفقر)، مما يسلط الضوء على نهجها الشامل في معالجة التحديات متعددة الجوانب التي تواجهها المجتمعات على مستوى العالم

وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، قدمت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية مساعدات إجمالية تراكمية بقيمة 43.7 مليون درهم إماراتي (11.9 مليون دولار أمريكي) في صورة منح، مؤكدةً دورها المؤثر في المساعدات والتنمية الدولية

تحليل أعمق لأوجه التخصيص

01 خدمات اجتماعية

وجهت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، في عام 2022، دعمها المالي بصفة أساسية نحو قطاع الخدمات الاجتماعية، مؤكدة التزامها بتعزيز رفاهية مجتمعات العالم من خلال برامجها الموسمية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى إجلال المؤسسة لشهر رمضان المعظّم. والتزاماً منها بهذا التقليد الجليل، وسّعت المؤسسة نطاق أعمالها الخيرية ليشمل 10 دول، أبرزها ثمانية من البلدان الأقل نمواً. كان من أبرز مبادرات هذه البرامج تقديم وجبات الطعام للصائمين المتّبعين لهذه الشعيرة المقدسة، لضمان حصولهم على وجبة إفطار مغذية وتذكية شعورهم بالامتنان. تعد هذه المبادرة أكثر من مجرد عمل خيري، فهي انعكاس لتفاني المؤسسة في تعزيز روح المجتمع والوحدة والرحمة على نطاق عالمي

02 إمدادات مياه الشرب الأساسية

أكدت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2022 التزامها بتلبية واحدٍ من الاحتياجات الأساسية للإنسانية: الحصول إلى مياه الشرب النظيفة. وإدراكاً منها للآثار العميقة المترتبة على توفير المياه على الصحة وسبل العيش ونوعية الحياة بشكل عام، ركزت المؤسسة جهودها على قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية.

كانت موريتانيا والنيجر من بين الدول المستفيدة من هذه المبادرة، حيث دعّمت المؤسسة حفر وبناء آبار المياه، لضمان حصول المجتمعات المحلية على مصادر آمنة ونظيفة للمياه. بالإضافة إلى ذلك، تجاوزت جهود المؤسسة في مصر مجرد بناء الآبار. حيث أخذت على عاتقها المهمة الضرورية المتمثلة في تمويل صيانة توصيلات نظم إمداد المياه إلى المنازل. ولم يضمن هذا توافر المياه الصالحة للشرب فحسب، بل ساهم كذلك في استمرارية وصولها بشكل فعّال، مما يدعم النهج الشامل الذي تتبعه المؤسسة تجاه الأمن المائي ورفاهية المجتمع

03 المساعدات السلعية

عززت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية في عام 2022 إثبات التزامها بالجهود الإنسانية العالمية من خلال أعمالها في قطاع المساعدات السلعية. وإدراكاً منها للاحتياجات العاجلة الناشئة عن الظروف الجوية القاسية والأزمات الدائرة، بادرت المؤسسة بشكل سريع لتوفير الإيواء والمواد غير الغذائية الأساسية في حالات الطوارئ للمجتمعات الضعيفة. حيث كانت أفغانستان وباكستان وسوريا، وهي مناطق تتصارع مع المحن الطبيعية والاضطرابات الجيوسياسية، نقاطاً محورية لهذه المبادرة. وفي هذه البلدان، التي تعاني من شتاءٍ قاسٍ لا يرحم، لم تتعلق مساهمات المؤسسة بتوفير المؤن فحسب، ولكن أيضًا بتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود. ومن خلال توفير أساسيات مواجهة فصل الشتاء، لم تعمل المؤسسة من خلال تلك الجهود على تلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل كانت تبرهن على تفانيها في تحسين نوعية الحياة لعدد لا يحصى من الأفراد الذين يواجهون الصعوبات.

مشاريع الطاقة المتجددة في مالي.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

06

المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية أكثر من انها مقياس مالي معروف لدى المجتمع الدولي. تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية، والتي وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفها، من المعايير الأساسية لقياس الجهود التي تبذلها الدول المانحة وكذلك لقياس تدفقات الموارد الموجّهة للدول النامية في مواجهة التحديات العالمية، مثل الفقر، والتفاوت في الرعاية الصحية، والتنمية المستدامة

منذ عام 1970، دعت الأمم المتحدة إلى تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص 0.7% من الدخل الإجمالي للدول المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجسد هذا الرقم طموحًا مشتركًا للتغيير التحويلي، وقد تم التأكيد عليه في مختلف المنتديات الدولية، وخاصة تلك التي تركز على التنمية المستدامة

وتعزز خطة الخمسة عشر عاما لأهداف التنمية المستدامة هذا الالتزام. ويؤكد الهدف 17، على وجه الخصوص، على أهمية المساعدات الإنمائية الرسمية ويحث الدول المانحة على الوفاء بوعودها. كما يشمل هذا الهدف كذلك على تخصيص ما نسبته 0.15% إلى 0.20% من المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بالدخل الاجمالي للدول الأقل نمواً في العالم لمواجهة التحديات الخاصة التي تواجهها

صنفت دولة الإمارات، في ظل قيادتها الحكيمة، كواحدة من أكثر المانحين سخاءً في تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم عند قياسها كنسبة مقارنة بالدخل الاجمالي. وتعطي استراتيجيات المساعدات الخارجية، التي تصل عبر القارات، الأولوية للقطاعات المحورية للتنمية الدولية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

ومن الجدير بالذكر جهود المساعدات الكبيرة التي تمنحها دولة الإمارات تجاه البلدان الأقل نمواً بشكل خاص مما يدل على فهم عميق للتحديات المعقدة التي تواجهها. ومن خلال اتخاذ خطوات كبيرة لتحقيق مستهدفات المساعدات الإنمائية الرسمية وحتى تجاوزها في السنوات السابقة، أكدت دولة الإمارات اهميتها في المساعي الإنسانية والتنموية الدولية

مشاريع طاقة الرياح في جزر السيشل.
المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية

لمحة عامة عن أوجه تخصيص المساعدات الإنمائية الرسمية

قدمت دولة الإمارات خلال عام 2022 مساعدات إنمائية رسمية بقيمة 5.18 مليون درهم إماراتي (1.41 مليار دولار أمريكي)، على أساس معادل المنحة أي ما يوازي 0.28 % من إجمالي الدخل (GNI). وفي حين أن هذا يعكس انخفاضًا في نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بعام 2021، فمن حيث الحجم، زادت المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 12% مقارنة بعام 2021.

وهذا يشير إلى أنه حتى في ظل التحديات الاقتصادية ومعطيات الميزانية المتغيرة، فإن جهود دولة الإمارات بتعزيز الرخاء الاقتصادي يظل ثابتاً. وتمثل الزيادة في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الامارات دليلا على مساهمتها في مستقبل دولي أكثر ازدهارا

المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية

. تم تخصيص أكثر من 17% من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2022 كمساعدات إنسانية وإغاثية. حيث بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة كمساعدات إنسانية 1.10 مليار درهم إماراتي (298.3 مليون أمريكي). ومن الجدير بالذكر أنه من بين هذه المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة كمساعدات إنسانية، تم توجيه جزء كبير ما نسبته 44% (478.7 مليون درهم إماراتي أو 130.3 مليون دولار أمريكي) لقطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، لتلبية الاحتياجات الغذائية الفورية في المناطق المتضررة من الأزمات

علاوة على ذلك، كان قطاع الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية في طليعة الأجندة الإنسانية لدولة الإمارات. تم تخصيص ما يقرب من 30% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية، ما يعادل 319.7 مليون درهم (87.0 مليون دولار أمريكي)، لمشاريع الرعاية الصحية في المناطق التي تواجه حالات الطوارئ الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص أكثر من 20% من المساعدات الإنمائية الرسمية الإنسانية للحلول المتكاملة في قطاع المواد الإغاثية المتنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية، إلى جانب قطاع الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، أي ما يعادل 229.6 مليون درهم إماراتي (62.5 مليون دولار أمريكي). ويؤكد هذا التخصيص النهج الشامل الذي تتبعه دولة الإمارات في إدارة الأزمات، مما يضمن تلبية الاحتياجات المختلفة في وقت واحد

كانت إثيوبيا وباكستان والأردن من أكثر الدول تلقيا للمساعدات الإنمائية الرسمية الإنسانية خلال عام 2022، مما يؤكد جهود دولة الامارات تجاه المناطق التي تواجه تحديات إنسانية حادة.

01 حسب مستوى الدخل

إن الجهود الدولية للتنمية يسترشد بهدف مشترك: توجيه المساعدات حيثما يكون تأثيرها أعمق. ومن الأمور المركزية في هذه المهمة المعيار المعتمد دوليا والذي يسعى إلى تخصيص 0.15 إلى 0.20 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بالدخل الإجمالي للدول المانحة لصالح البلدان الأقل نموًا. يتضمن هذا الهدف الاعتراف بالعقبات والتعقيدات المختلفة التي تواجهها هذه الدول، مما يتطلب دعمًا مخصصًا ومركّزًا

وخلال عام 2022، أظهرت دولة الإمارات مرة أخرى توافقها التام مع هذا الهدف الدولي. حيث حققت دولة الإمارات الحد الأعلى للهدف الدولي لنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً، حيث سجلت نسبة مساعداتها الإنمائية

الرسمية مقارنة بدخلها الاجمالي الموجه للبلدان الأقل نمواً 0.17%. وكنتيجة واضحة لاستراتيجية دولة الإمارات التي تهدف الي رفع مستوى رفاهية الفئات السكانية الأكثر ضعفاً في العالم، قامت دولة الإمارات بتوجيه نسبة كبيرة بلغت 41٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال 2022 إلى 32 دولة من فئة البلدان الأقل نموا. ترجمت هذه الجهود إلى تمويل بقيمة 2.69 مليار درهم إماراتي، أو ما يقرب من 733.5 مليون دولار أمريكي

وبالتعمق في التفاصيل، برزت دول مثل إثيوبيا والصومال واليمن باعتبارها أكثر الدول المتلقية لمساعدات النمائية الرسمية الإماراتية خلال عام 2022. إن مساهمات دولة الإمارات في رفاهية المجتمعات لا يتوقف عند البلدان الأقل نمواً. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الدول المتوسطة الدخل تمثل نسبة كبيرة تبلغ 75% من سكان العالم، ونسبة 62% من فقراء العالم. وإدراكاً للإمكانات والتحديات التنموية الهائلة داخل البلدان المتوسطة الدخل، وجهت دولة الإمارات مبلغ 944.2 مليون درهم (257.1 مليون دولار أمريكي) لدعم البلدان من فئة الشريحة الدنيا من متوسط الدخل خلال عام 2022، وهو ما يشكل 15% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية.

وبرز المغرب ومصر وباكستان وفلسطين باعتبارهم الاكثر تلقيا ضمن هذه الفئة. وفي الوقت نفسه، لم تتخلف البلدان من فئة الشريحة العليا من متوسط الدخل عن الركب، حيث حصلت على مبلغ ملحوظ قدره 1.98 مليار درهم إماراتي (539.5 مليون دولار أمريكي). ومن خلال هذه المخصصات المتنوعة، تؤكد دولة الإمارات على نهجها الشامل في التنمية الدولية، والسعي إلى نمو عالمي متوازن وشامل

الشكل(52)مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب مستوى الدخل والدولة (بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

الدول الأقل نمواً
733.5 (%41)

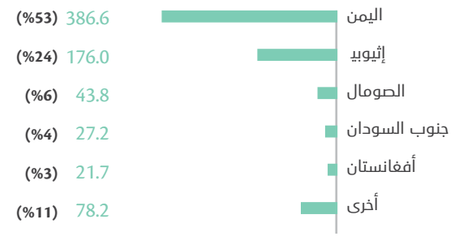

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل
257.1 (%15)

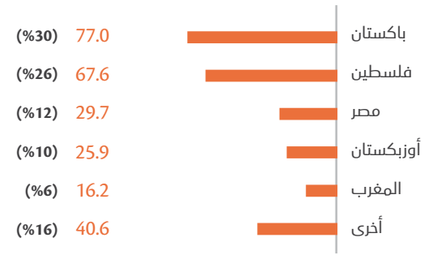

الشريحة العليا من متوسط الدخل
539.5 (%30)

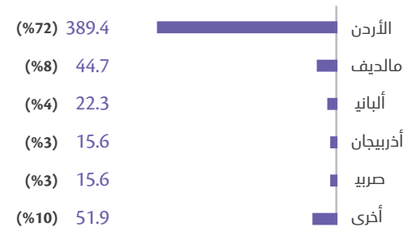

الدخل المنخفض
30.3 (%2)

غير محدد (برامج في دول متعددة)
209.9 (%12)

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

- دعم الميزانية العامة 659.8 %37
- مكافحة كوفيد - 19 150.2 %8
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 130.3 %7
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 87.0 %5
- البنية التحتية للنقل البري 58.3 %3
- سياسة البناء والإدارة التنفيذية 58.2 %3
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية 53.6 %3
- السياسات الإدارية لقطاع التعليم 52.3 %3
- السياسات الإدارية للقطاع العام 50.3 %3
- التنمية الحضرية وإدارتها 44.0 %2
- أخرى 427.7 %24

حسب نوع التمويل ومستوى الدخل

(بالمليون دولار أمريكي, وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات, للعام 2022)

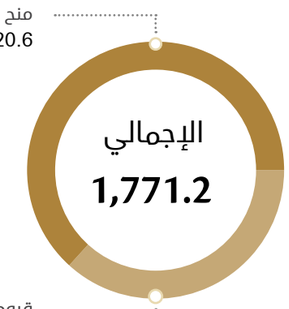

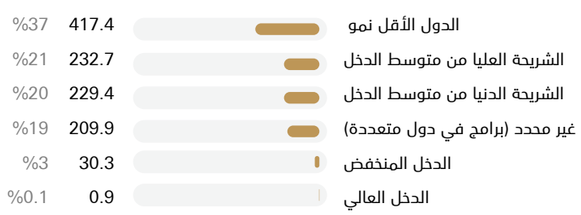

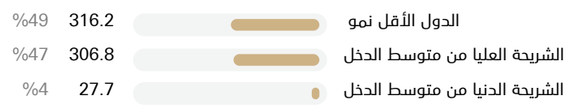

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان التي تمر بأوضاع خاصة

خلال عام 2022، أظهرت دولة الإمارات نهجها المتنوع في المساعدات الخارجية، وعززت الدعم لفئات الدول ذات الأهمية الاستراتيجية والتي غالبًا ما لتكون ممثلة بالشكل الغير مناسب. وجهت دولة الإمارات مبلغ 928.0 مليون درهم (252.6 مليون دولار أمريكي) في شكل مساعدات إنمائية رسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية، وهي مجموعة من الدول التي تواجه تحديات كبيرة بسبب موقعها الجغرافي، مما يؤثر على التجارة والتنمية، وغالباً ما يجعلها أكثر صعوبة وعرضة للتحديات الخارجية

ومن خلال تقديم هذا الدعم الكبير، لا تذلل دولة الإمارات هذه التحديات الكبيرة فحسب، بل تساهم أيضًا في التخفيف منها.

وفي الوقت نفسه، وجهت دولة الإمارات 183.0 مليون درهم إماراتي (49.8 مليون دولار أمريكي) كمساعدات إنمائية رسمية للدول الجزرية (SIDS). تواجه الدول الجزرية، بسبب صغر حجمها ومواقعها النائية في كثير من الأحيان، نقاط ضعف مختلفة، لا سيما في مواجهة تغير المناخ والتحديات البيئية. ويشير الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات إلى إدراكها لهذه التحديات والتزامها بتعزيز المرونة والتنمية المستدامة داخل هذه الدول الجزرية.

تؤكد المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية على الجهود الكبيرة التي تبذلها دولة الإمارات تجاه التعاون الدولي، مما يضمن عدم تخلف حتى الدول التي تواجه تحديات جغرافية عن الركب في السعي لتحقيق التنمية المستدامة

01 حسب نوع التمويل

تم تقديم غالبية مبالغ المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات في عام 2022 بشكل أساسي في صورة منح، بنسبة 63 % من الإجمالي. حيث بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية المقدمة خلال عام 2022 كمنح حوالي 4.12 مليار درهم (1.12 مليار دولار أمريكي). ويوضح هذا التوجه نحو المنح نهج دولة الإمارات بإحداث تحول إيجابي في البلدان المتلقية للمساعدات دون إخضاعها لالتزامات مالية كبيرة. وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة 37% المخصصة كقروض ميسرة تعكس رؤية دولة الإمارات لتعزيز الاستدامة في الدول المستفيدة

02 حسب القطاع

في عام 2022، برزت جهود دولة الإمارات بالتنمية المستدامة بشكل بارز في تخصيص مساعداتها الإنمائية الرسمية. حيث تم تخصيص جزء كبير يزيد عن 40% أو 2.79 مليار درهم (758.4 مليون دولار أمريكي) لقطاع دعم البرامج العامة. ويؤكد ذلك استراتيجية دولة الإمارات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي للدول النامية، حيث تم ضخ 2.42 مليار درهم (659.8 مليون دولار أمريكي) بشكل مباشر في الميزانيات العامة لهذه الدول.

وفي مواجهة الأزمات الصحية العالمية، أظهرت دولة الإمارات إحساساً قوياً بالمسؤولية، حيث خصصت 21% من مساعداتها الإنمائية الرسمية، أي ما يعادل 1.34 مليار درهم (364.2 مليون دولار أمريكي)، للمبادرات المتعلقة بالصحة. أدت الضرورة العالمية للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى مساهمة دولة الإمارات بمبلغ قدره 551.5 مليون درهم إماراتي (150.2 مليون دولار أمريكي) خصيصًا لتدابير المكافحة. علاوة على ذلك، وجهت دولة الإمارات مبلغ 319.7 مليون درهم (87.0 مليون دولار أمريكي) لدعم قطاع الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية لمعالجة الحالات الصحية الطارئة.

كما شملت الجهود الإنسانية لدولة الإمارات قطاع المساعدات السلعية، مما يجعله ثالث أكبر قطاع تلقى مساعدات إنمائية رسمية خلال عام 2022. حيث حصل القطاع على 13% من إجمالي الدعم بقيمة 813.5 مليون درهم (221.5 مليون دولار أمريكي). وتم توجيه الجزء الأكبر من هذه القيمة، 708.3 مليون درهم (192.8 مليون دولار أمريكي)، نحو توفير المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية وقطاع المواد الإغاثية المتنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية، مما يدل على استجابة دولة الإمارات الاستباقية للتخفيف من حدة الأزمات في المناطق الضعيفة

المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف

في عام 2022، كان تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات على لمساعدات الثنائية الأطراف أيضاً. وبينما تم توجيه جزء من مساعداتها الإنمائية الرسمية نحو دعم الميزانيات الأساسية للمنظمات الدولية، بما في ذلك ميزانية الأمم المتحدة، فإن هذه المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف لم تشكل سوى 3٪ من الإجمالي، بينما تم توجيه الأغلبية الاكبر، أي 6.31 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 1.72 مليار دولار أمريكي)، بشكل ثنائي الاطراف

ويسلط إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الاطراف الضوء على النهج الاستراتيجي الذي تتبعه دولة الإمارات في تعزيز العلاقات المباشرة مع الدول والجهات المستفيدة. وشملت هذه الأموال الثنائية الاطراف مجموعة واسعة من المبادرات والمستفيدين، بدءاً من المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات والمساعدة الفنية إلى المشاريع المنفذة بشكل مباشر. كما تضمنت المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. تم تقديم أكثر من نصف (55٪) المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الاطراف لدولة الإمارات إلى القطاع العام. وتم توجيه 501.5 مليون درهم إماراتي (136.5 مليون دولار أمريكي)، أو 8% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الاطراف، من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. وشكل التعاون الفني 3% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات في عام 2022. وفي الوقت نفسه، تلقت المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني 106.0 مليون درهم إماراتي (28.9 مليون دولار أمريكي) من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من دولة الإمارات

بالنظر الي المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الاطراف لدولة الإمارات في عام 2022 عن التركيز على القطاعات الرئيسية، وشملت القطاعات الرئيسية المستفيدة من هذه المدفوعات قطاع دعم الميزانية العامة، والصحة، والمساعدات السلعية، والمساعدات الغذائية. ومن خلال استهداف هذه القطاعات المهمة، أكدت دولة الإمارات التزامها بمعالجة التحديات الأساسية ودفع التغيير المستدام في البلدان المستفيدة.

وفيما يتعلق بالدعم الأوسع للنظام المتعدد الأطراف ومن خلاله، قدمت دولة الإمارات في عام 2022 مبلغ 678.0 مليون درهم (184.6 مليون دولار أمريكي) من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للمنظمات متعددة الأطراف، أو 10% من إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن هذا الدعم، كان مبلغ 176.5 مليون درهم إماراتي (48.1 مليون دولار أمريكي) عبارة عن مساعدات إنمائية رسمية متعددة الأطراف. وبلغت مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف، أو تلك المخصصة لبلد أو منطقة أو موضوع، 501.5 مليون (136.5 مليون دولار أمريكي)

تم تخصيص أكثر من نصف (56٪) إجمالي مساهمات دولة الإمارات في المنظمات المتعددة الأطراف في عام 2022 لمنظومة الأمم المتحدة. ومن بين 381.0 درهم إماراتي (103.7 مليون دولار أمريكي) المقدمة إلى منظمات الأمم المتحدة، كان برنامج الأغذية العالمي هو الأكثر تلقيا للمساعدات الاماراتية بقيمة 237.8 مليون درهم إماراتي (64.7 مليون دولار أمريكي)، ومنظمة الصحة العالمية بمبلغ 50.4 درهم إماراتي. مليون درهم (13.7 مليون دولار أمريكي)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمبلغ 30.0 مليون درهم (8.2 مليون دولار أمريكي)

الإمارات ترسل مساعدات غذائية إلى القمر المتحدة.
المصدر: وزارة الخارجية

المقالات

سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2022

يعيد تحديث سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2022 التأكيد من جديد على التزامها طويل الأمد بالتنمية الدولية والدعم الإنساني الذي باشرته الدولة منذ عام 1971. حيث دأبت دولة الإمارات دوماً على معاونة المجتمعات المحرومة في شتى أنحاء العالم، وتعزيز رقيها الاقتصادي والمجتمعي من خلال التحالفات مع الكيانات المحلية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة. واحتفالاً بالذكرى الخمسين لتأسيسها في عام 2021، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة على نهجها الحيادي في تقديم المساعدات الإنسانية، بعيداً عن التحيزات الدينية أو العرقية أو السياسية

تتزامن هذه السياسة مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتهدف إلى ترسيخ النمو المستدام، وتقوية العلاقات الدولية، والقضاء على الفقر، وتعزيز السلام العالمي. تتوافق المساعدات المقدمة من دولة الإمارات مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على أحد عشر هدفاً رئيسياً، كالقضاء على الفقر، وتعزيز التعليم الجيد، ومواجهة تغير المناخ

كما تنسجم أهداف المساعدات مع رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، التي تركز على التخفيف من حدة الفقر، والاستقرار الإقليمي، وبناء العلاقات دولية، والنهوض الاقتصادي بالدول النامية. وتشمل المبادئ الأساسية للمساعدات التي تقدمها دولة الإمارات دعم التنمية المحلية، وتعزيز التعاون الدولي، وتلبية الاحتياجات التي غالباً ما يتم إهمالها، والاستفادة من نقاط القوة الفريدة التي تتمتع بها دولة الإمارات، والحرص على تنفيذ تدخلات مستدامة، والالتزام بالشفافية والمساءلة.

تم اعتماد نهج متميز أطلق عليه "الشراكات القُطرية من أجل التنمية"، حيث تتعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول محددة لإطلاق برامج مساعدات موسّعة، تم تصميمها خصيصاً لتناسب الاحتياجات التنموية لكل دولة. كما تم وضع استراتيجيات تشمل التعاون مع الحكومات المتلقية، والمجتمع المدني، والجهات المانحة الأخرى، وقد تشمل حوافز للتجارة والاستثمار، تم تسخيرها جميعاً من أجل تعظيم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وإدراكاً منها للتحديات التي تفرضها ظروف وأوضاع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تصميم وتنفيذ تدخلات تتسم بالحساسية والمراعاة تهدف إلى تعزيز المؤسسات والحد من الصراعات. وبالرغم من أن مساعداتها الخارجية تستهدف في المقام الأول منطقة الشرق الأوسط والمناطق العربية، إلا أنها تمتد كذلك إلى بلدان أخرى تعاني من نقص الدعم أو بينهما تحالفات استراتيجية في شتى أنحاء العالم

علاوة على هذا، تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة في شراكات ثلاثية ومتعددة الأطراف. تتضمن الشراكات ثلاثية الأطراف التعاون مع دولة مانحة أخرى لتقديم دعمٍ مشترك لدول مختارة، بينما تشمل الشراكات متعددة الأطراف التعاون مع كيانات متعددة من أجل قضايا محددة، كما يتضح من مشاركتها في برامج تحقيق الاستقرار في كل من سوريا والعراق

وعلى الصعيد العالمي، حددت دولة الإمارات 7 مجالات مواضيعية لتقديم مساعداتها، وهي: البنية التحتية، تمكين وحماية النساء والفتيات، التعليم، تغيّر المناخ، الأمن الغذائي، العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وبفضل خبراتها الغنية في تطوير البنية التحتية، ومبادرات المساواة بين الجنسين، والتركيز على التعليم الجيد، والموقف الاستباقي بشأن تغير المناخ، تستغل دولة الإمارات العربية المتحدة نقاط قوتها من أجل المساهمة بفعالية في مواجهة التحديات العالمية. كما تتصدى الدولة أيضاً لمشكلة الأمن الغذائي في ضوء الطلبات العالمية المتزايدة والتحديات التي يفرضها تغيّر المناخ وجائحة كوفيد-19. فضلاً عن ذلك، واعترافاً منها بالدور المحوري الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

تركز دولة الإمارات على الابتكار التكنولوجي وتشارك خبراتها لدفع عجلة التنمية الدولية

فضلاً عن ذلك، حرصت دولة الإمارات على تعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال المساعدات الإنسانية، حيث وجهت جهودها عبر أكثر من 40 جهة من مختلف القطاعات، بما في ذلك المجالات الإنسانية والحكومية والخاصة. وتعد المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي، وهي المركز الأكثر شمولاً للعمليات الإنسانية على مستوى العالم، تجسيداً على مدى التزام دولة الإمارات بذلك. وخلال جائحة كوفيد-19، ضاعفت الإمارات العربية المتحدة استجابتها من خلال إنشاء مراكز لوجستية ضخمة في أبو ظبي ودبي. وفي ظل تزايد حالات الطوارئ الإنسانية، خاصةً في المناطق المجاورة لها، التزمت دولة الإمارات بتخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من مساعداتها الخارجية لصالح الجهود والمساعي الإنسانية. وتتكون استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة من شقين: تقديم المساعدة المباشرة في حالات الطوارئ وتعزيز قدرات المنظمات الإنسانية الدولية. كما تعتبر دولة الإمارات نفسها مركزاً للعمل الإنساني والابتكار، وهو ما يتضح جلياً من خلال منصات مثل معرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير (ديهاد)

لطالما كانت الجهود الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1971 واضحة جلية، من خلال مساعدتها لعددٍ لا يُحصى من الأفراد خلال الأزمات. وتعمل الدولة على الاستفادة من كياناتها، مثل الهلال الأحمر الإماراتي، بالتعاون مع الهيئات الدولية، لتحسين ورفع فعالية المساعدات. فضلاً عن هذا، لا يقل التنسيق عن ذلك أهمية، والذي تشرف عليه "اللجنة الإماراتية لتنسيق المساعدات الإنسانية الخارجية"، وتعمل على تنسيق الجهود بين مختلف المنظمات. وعلى المستوى متعدد الأطراف، تسهم الشراكات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومتعددة الأطراف في إثراء مساهمات دولة الإمارات ومن استجابتها الإنسانية الدولية الأوسع نطاقاً. كما تحرص دولة الإمارات على التعامل مع "حالات الطوارئ المنسية"، وهي الأزمات الأقل اشتهاراً والتي غالباً ما تفتقد للاهتمام الدولي. حيث تعيد توجيه التركيز نحو هذه المواقف وتحث على إجراء تغيير في طريقة تقييم نجاح المساعدات، من حيث التركيز على الأثر الملموس للمساعدات بدلاً من ضخامة المبلغ

وفيما يتعلق بالتصدي لأوجه القصور التي يواجهها الأطفال، وخاصةً بين اللاجئين ومجموعات النازحين، أطلقت دولة الإمارات مبادرات لحمايتهم أثناء حالات الطوارئ، مع التركيز على مجالات الصحة والتغذية والتعليم. علاوة على ذلك، وإدراكاً منها للتطوّر الحادث في القدرة على إدارة الكوارث في الدول المتضررة من الأزمات، تدعم دولة الإمارات هذه الدول من خلال تعزيز استجابتها لحالات الطوارئ، وتعزيز التعاون الأكاديمي، وتسهيل بناء القدرات المحلية. وكجزء من استراتيجيتها الأشمل، تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الاستقرار في المناطق التي مزقتها الصراعات، والتي تسعى لتحقيق تعافي مستدام، وضمان توفّر الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، تعد المساعدات الخارجية عنصراً أساسياً في نهج دولة الإمارات لمكافحة التطرّف من جذوره، والاستفادة من التكنولوجيا والشراكات ثنائية الأطراف من أجل النهوض بالدول الهشة والتصدي للخطاب المتطرّف، وخاصةً بين الشباب.

يلعب القطاع الخاص دوراً فعالاً في دفع عجلة التنمية المستدامة. واعترافاً بأن مساعدات التنموية وحدها لا تضمن تحقيق الازدهار، تصبح أهمية النشاطات التجارية، بما في ذلك تلك التابعة لكيانات أجنبية، واضحةً وجلية. حيث تسهم تلك الأنشطة التجارية في خلق فرص العمل والتدريب والتكنولوجيا والثروات. ومع ذلك، فإنها غالباً ما تواجه عقبات في الدول النامية، مثل المخاطر السياسية، ومشكلات التمويل، ومحدودية رؤى ودراسات السوق، وفجوات في البنية التحتية، ونقص المهارات، والصعوبات المتعلقة بالأطر التنظيمية. لذا تعطي استراتيجية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة الأولوية لمعالجة مثل هذه العقبات، بهدف خلق بيئة صديقة للأعمال في تلك المناطق

وحرصاً منها على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الشريكة، تركز دولة الإمارات على تحسين المشهد العام للأعمال والأنشطة التجارية والتعزيز من تبادل المعلومات التجارية.

ويشمل هذا دعم الإصلاحات في الإطار التنظيمي للأعمال التجارية، وتحسين الإجراءات الجمركية، واعتماد معايير وقواعد تجارية محددة. كما تعتبر رؤى القطاع الخاص على درجة كبيرة من الأهمية للتعرف على الصعوبات المحتملة وتحديد الدول الشريكة المُرجحة. كما تركز دولة الإمارات بشكلٍ خاص على دفع الابتكار وريادة الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول. ويجري حالياً وضع الخطط لإنشاء مراكز ابتكار إقليمية تعمل كحاضنات للأعمال

الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية بدولة الإمارات:

أكثر من 45 مؤسسة مانحة في دولة الإمارات العربية المتحدة تغطي مجالاتٍ تتراوح ما بين تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ إلى دعم المشاريع التنموية والمساعي الخيرية، والتي تعتبر جميعها متجذرة في عادات وتقاليد السخاء الإماراتي المعروف. تدعم دولة الإمارات هذه الجهات المانحة بشدة على مستوى العالم، لضمان توحيد علامة وشعار المساعدات الخارجية والخروج بتقارير سنوية شاملة

وتقديراً منها لأهمية الإطار متعدد الأطراف من أجل التخفيف من تأثير القضايا والمشكلات العالمية، تستثمر دولة الإمارات في هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبنوك التنمية والكيانات الإقليمية. حيث تعمل سياسة مساعداتها الخارجية على تعزيز العلاقات مع مجموعة مختارة من المنظمات التي تتماشى مع أهدافها. وتتجاوز هذه الشراكة مجرد تقديم المساعدات المالية. حيث تشارك دولة الإمارات في القرارات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة، وتحرص على وجود تمثيلٍ لها ضمن هذه الجماعات. ومن خلال تعاونها مع الدول المانحة الأخرى، تؤكد دولة الإمارات على العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الكفاءة وعلى استضافة المنظمات ومؤتمرات القمة الدولية لتعزيز مكانتها كحلقة وصل للحوار الإنساني

يعد تبادل الخبرات وتعزيز القدرات بمثابة حجر الزاوية لأسس المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويمتد الدعم الفني الذي تقدمه دولة الإمارات ليشمل الشراكات ثنائية الأطراف والمساعدات الإنسانية بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص. ويجسد البرنامج الإماراتي للمساعدات الفنية (UAE-TAP) هذه الأسس، حيث ينشر الرؤى والتوجّهات التنموية لدولة الإمارات. ومن خلال البرنامج الإماراتي للمساعدات الفنية، تنشر الدولة خبراتها في مجال الكفاءة الحكومية، وتقدم الاستشارات والتدريب والزيارات البحثية والمنح الدراسية، والتي تتماشى جميعها مع أهداف التنمية المستدامة. كما تقيم دولة الإمارات شراكات مع كيانات دولية لتحسين المعايير الإدارية وأسس تقديم الخدمات العامة.

ومع تطبيق سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، يتجلى تفاني الدولة في تحقيق الرفاه العالمي المتأصل بعمق في قيمها. ومن خلال احتضان قيم السخاء وروح الكرم والوحدة الإماراتية، تكون هذه السياسة قد تجاوزت مجرد تقديم الإغاثة، واتجهت إلى تعزيز حدوث تحوّل مستدام على مستوى العالم. فبدايةً من استهداف التحديات الأساسية وحتى الدعوة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، يؤكد النهج الذي تتبعه دولة الإمارات على أهمية التعاون وحدوث التأثير. وفي ظل مواجهة العالم المعاصر للتحديات المعقدة، يبرز دور دولة الإمارات في تحقيق الاتحاد والنمو المشترك باعتبارها لاعب محوري في مجال تعزيز السلام والازدهار العالمي.

مقال

الاستجابة الإنسانية والاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للتحديات العالمية التي فرضتها جائحة كوفيد-19

تسبب التفشي الهائل لجائحة الكورونا (كوفيد-19) في حدوث عراقيل واضطرابات شاملة، مما ترك أثراً مفاجئاً وممتداً على الأشخاص في شتى أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص المجتمعات الأكثر ضعفاً وفقراً. لم تؤد هذه الكارثة الصحية العالمية إلى استنزاف أنظمة الرعاية الصحية حتى نقطة الانهيار فحسب، بل عرقلت كذلك الوصول إلى التعليم، وأحدثت دماراً اقتصادياً، وعمقت من الفوارق وعدم المساواة، كما فاقمت محنة أولئك الذين يعيشون بالفعل في ظل ظروفٍ متداعية. حيث وجدت الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، التي تعيش في مناطق منكوبة بالفقر والصراعات وعدم كفاية البنية التحتية للرعاية الصحية، نفسها في مواجهة أزمات متعددة الأشكال، تعاني في ظل تزايد الأوضاع غير المؤكدة وتضاؤل فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية

وفي خضم مواجهتها للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، أظهرت دولة الإمارات مرونة ومروءة يُحتذى بها، كما حرصت على ألا تطغى مسؤولياتها الداخلية على التزامها طويل الأمد بمد يد العون إلى من هم خارج حدودها. وإدراكاً منها لحقيقة تسبب الجائحة في تحديات غير مسبوقة في مجموعة واسعة من القطاعات، ساهمت الجهود الدولية التي بذلتها دولة الإمارات لمكافحة انتشار فيروس كوفيد-19 في تلبية الاحتياجات على اختلاف أشكالها. حيث لم تتألف تلك المساعدات الخارجية من تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية والسيطرة على انتشار فيروس كوفيد-19 فحسب، بل كانت تهدف أيضاً إلى معالجة العراقيل والتوقفات التي واجهها قطاع التعليم، والاستعداد لمواجهة الأوبئة في المستقبل، فضلاً عن التعافي الاقتصادي

وبين عامي 2020 و2022، ووسط مشهد عالمي يتسم بأوجه الضعف والهشاشة والأزمات واسعة النطاق، ارتقت دولة الإمارات مرة أخرى لتكون على مستوى الحدث، وساهمت بفعالية في جهود الإغاثة الدولية. حيث جسدت المبادرات الموسّعة التي نفذتها دولة الإمارات خلال هذه الفترة المضطربة مدى التزامها بمساعدة العديد من الدول في معركتها ضد الجائحة. حيث تمكّنت دولة الإمارات، من خلال حسن استغلالها لإمكاناتها اللوجستية المتقدمة وبنيتها التحتية القوية، من التغلب بفعالية على الصعوبات اللوجستية التي واجهت عمليات توزيع المساعدات الدولية، مما ضمن وصول المساعدات بسرعة وفعالية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها

تم على مدار ثلاث سنوات، من 2020 إلى 2022، توزيع مساعدات خارجية بقيمة بلغت 3.02 مليار درهم إماراتي (821.6 مليون دولار أمريكي) على أكثر من 130 دولة، من بينهم 34 دولة من البلدان الأقل نمواً، و30 من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و28 من الدول النامية غير الساحلية. ومن الجدير بالذكر أن تقريباً ثلث المساعدات شاملة القطاعات قد تم تخصيصها بفكر استراتيجي لصالح البلدان الأقل نمواً، مما يعكس فهماً عميقاً للآثار المتفاوتة للجائحة ونهجاً موجّهاً لتخفيف الأعباء الإضافية التي تواجهها هذه الدول. جاءت كل من فلسطين وإثيوبيا وسوريا وتونس وموريتانيا على رأس قائمة الدول المستفيدة الأكثر تلقياً للدعم الشامل المقدم من دولة الإمارات، حيث حصلت مجتمعةً على ثلث إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة لمواجهة جائحة كوفيد-19 على مدار الفترة من 2020 إلى 2022.

تم تقديم الغالبية العظمى من تلك المساعدات الشاملة، بنسبة 90 في المائة، أو ما يوازي 2.72 مليار درهم إماراتي (740.2 مليون دولار أمريكي)، كمساعدات ثنائية الأطراف للحكومات، لضمان تصميم سبل توجيه الدعم والاستجابة الفورية حسب الاحتياجات الخاصة بكل دولة من الدول المتلقية. فضلاً عن ذلك، تم تخصيص 155.8 مليون درهم إماراتي (42.4 مليون دولار أمريكي) من خلال شراكات التعاونية مع العديد من كيانات الأمم المتحدة، ومن أبرزها مساهمات بقيمة 43.1 مليون درهم إماراتي (11.7 مليون دولار أمريكي) لمنظمة الصحة العالمية و23.9 مليون درهم إماراتي (6.5 مليون دولار أمريكي) لبرنامج الأغذية العالمي. ويؤكد هذا النهج التعاوني على إدراك دولة الإمارات لأهمية العمل الجماعي والتعاون الدولي لمواجهة مثل

تلك الأزمات الصحية غير المسبوقة والتغلب عليها

وفي برهان واضح على التضامن الدولي، شملت المساعدات الإماراتية توفير أكثر من 8 ملايين جرعة لقاح ضد فيروس كوفيد-19 وأكثر من 5 ملايين مجموعة اختبار للكشف عن المرض، وهو ما يعد إسهاماً ضخماً في الوقت الي كان يعاني فيه العرض العالمي من القيود والمعوقات. علاوة على هذا، تم إرسال أكثر من 2000 طن من الأجهزة والمستلزمات الطبية الضرورية، بما فيها معدات الحماية الشخصية ومستلزمات التعقيم والأدوية وأجهزة التنفس الصناعي وخزانات الأكسجين، لتعزيز الإمكانات الطبية للدول المتلقية، ودعم الملايين من العاملين بمجال الصحة على الخطوط الأمامية لمواجهة الوباء دعماً مباشراً

وبالإضافة إلى الاحتياجات الصحية والطبية في حالات الطوارئ، نظّمت دولة الإمارات تسيير المئات من الجسور الجوية وقوافل المساعدات الطبية، كما اضطلعت ببناء أكثر من عشرة مستشفيات ميدانية في المناطق المتضررة بشدة من الجائحة. وشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بناء مستشفى بسعة 200 سرير في موريتانيا، ومنشأة طبية بسعة 216 سريراً في العراق، ومستشفى ميدانياً بسعة 135 سريراً في حلب، ومستشفى موسع على مساحة 11,400 متر مربع في تونس. ولا تعتبر هذه المؤسسات مجرد بُنى تحتية؛ بل تعد شكلاً من أشكال الأمل والدعم الثابت، لتعزيز الإمكانات الطبية للدول المعنية وتوفير الإغاثة الفورية للسكان المتضررين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قام صندوق أبوظبي للتنمية بدورٍ محوري في الوفاء بالتزامات "مجموعة التنسيق العربية" من خلال مساهمته بتخصيص مبلغ 36.73 مليار درهم (10.00 مليار دولار أمريكي). والهدف من تقديم هذا التمويل هو مساعدة الدول النامية في تعافيها من التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الجائحة. وبالإضافة لهذا، تصدّر صندوق أبوظبي للتنمية تنفيذ مبادرة سهلت تأجيل سداد ديون عام 2020 المفروضة على الدول النامية المستفيدة من قروض الصندوق. ولا تؤكد هذه المبادرة على التزام صندوق أبوظبي للتنمية الثابت بدعم الدول في الأوضاع الحرجة فحسب، ولكنها تعكس كذلك رؤية أوسع لتعزيز المرونة والتنمية المستدامة في مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة. كما تؤكد المشاركة الاستباقية لصندوق أبوظبي للتنمية في مثل تلك المبادرات على عزمه لدعم التعافي العالمي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وسط الآثار المنهكة للجائحة.

تعكس هذه المساعي المكثفة والنشر المنفذ بعناية للمساعدات النهج الشامل والاستراتيجي الذي تتبعه دولة الإمارات في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية. حيث يؤكد التفاني في تقديم الحلول الفورية وطويلة الأجل والتركيز على الدعم التعاوني والموجّه والمؤثر على التزام الدولة الثابت بتعزيز الرفاهية والاستقرار والمرونة في شتى أنحاء العالم. ومن خلال مبادرات مساعداتها المتنوعة وواسعة النطاق، تواصل دولة الإمارات تجسيد روح التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة، وتعزيز مكانتها كحليف متفاني وملتزم بالسعي الجماعي من أجل تحقيق السلام والصحة والازدهار العالمي في مواجهة التحديات غير المسبوقة

قدمت دولة الإمارات

- المئات من عمليات الجسور الجوية
- قوافل للمساعدات الطبية
- أكثر من 8 ملايين جرعة لقاح ضد فيروس كوفيد-19، بما في ذلك في الوقت الي كان يعاني فيه العرض العالمي من القيود والمعوقات
- أكثر من 5 ملايين مجموعة اختبار للكشف عن المرض
- تقديم ما يزيد عن 2,000 طن من الأجهزة والإمدادات الطبية، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية ومستلزمات التعقيم والأدوية وأجهزة التنفس وخزانات الأكسجين
- دعم الملاين من العاملين في القطاع الصحي
- بناء مستشفيات ميدانية لعلاج المصابين بفيروس كوفيد-19. شمل هذا بناء مستشفى بسعة 200 سرير في موريتانيا، ومستشفى بسعة 208 سرير في السودان، ومستشفى بسعة 216 سرير في لبنان، وأخرى بسعة 216 سرير في الأردن، ومستشفى بسعة 100 سرير في سيراليون، وواحدة بسعة 200 سرير في غينيا، وأخرى بسعة 216 سرير في العراق، ومستشفى ميدانياً بسعة 135 سريراً في حلب، ومستشفى بسعة 215 سرير في فلسطين، بالإضافة إلى مستشفى على مساحة 11,400 م2 في تونس، كما ساعدت دولة الإمارات في نقل المستشفيات الميدانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي من النرويج وبلجيكا إلى غانا وإثيوبيا

ملاحق

الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الأقل نمواً

حسب الدولة والقطاع (بالدولار أمريكي)

البلد الأقل نمواً	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
اليمن	391,389,127	386,620,245
دعم البرامج العامة	301,994,577	301,994,577
المساعدات السلعية	20,681,625	17,594,231
الصحة	18,817,692	18,817,692
البناء والتنمية المدنية	17,559,892	17,559,892
الخدمات الإجتماعية	13,076,642	11,395,154
النقل والتخزين	12,398,857	12,398,857
التعليم	6,663,785	6,663,785
المياه والصحة العامة	196,057	196,057
إثيوبيا	182,333,175	175,981,277
المساعدات السلعية	89,725,873	89,681,441
الصحة	77,120,228	76,869,405
الصناعة	6,530,137	6,530,137
الخدمات الإجتماعية	5,927,432	-
دعم البرامج العامة	1,737,027	1,700,000
النقل والتخزين	966,512	966,512
البيئة وتغير المناخ	186,360	186,360
المياه والصحة العامة	57,063	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	47,421	47,421
التعليم	35,121	-
الصومال	56,914,822	43,836,515
البناء والتنمية المدنية	20,750,033	20,750,033
المساعدات السلعية	20,368,613	17,723,506
الخدمات الإجتماعية	7,413,263	-
النقل والتخزين	3,260,075	3,260,075
دعم البرامج العامة	1,954,269	1,498,141
المياه والصحة العامة	1,874,629	-
التعليم	865,389	310,000
الصحة	428,551	294,760
السودان	37,864,115	9,512,808
الخدمات الإجتماعية	14,600,047	80,002
المساعدات السلعية	11,333,255	2,096,919
الصحة	5,217,636	5,104,661
دعم البرامج العامة	3,617,566	301,164
التعليم	1,541,839	1,083,154
المياه والصحة العامة	1,535,083	828,221
الحكومة والمجتمع المدني	13,688	13,688
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
السنغال	30,673,957	14,596,019
الخدمات الإجتماعية	10,969,146	2,001
الصناعة	7,500,000	7,500,000
الحكومة والمجتمع المدني	5,320,822	5,320,822
التعليم	2,885,292	208,195
المياه والصحة العامة	1,893,114	-
الصحة	1,659,279	1,560,000
دعم البرامج العامة	348,040	-
المساعدات السلعية	98,263	5,001
موريتانيا	28,645,322	11,113,624
الخدمات الإجتماعية	14,386,841	-
الصناعة	8,780,068	8,780,068
المياه والصحة العامة	2,037,626	-
النقل والتخزين	1,331,337	1,331,337
الصحة	719,952	529,047
المساعدات السلعية	687,703	426,260
التعليم	666,760	46,912
البناء والتنمية المدنية	35,035	-
جنوب السودان	27,249,890	27,249,890
النقل والتخزين	23,484,890	23,484,890
دعم البرامج العامة	3,760,000	3,760,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
ليبيريا	22,051,801	21,627,456
الصحة	20,000,000	20,000,000
الخدمات الإجتماعية	1,468,702	1,200,012
توليد الطاقة وإمدادها	427,444	427,444
المياه والصحة العامة	155,656	-
أفغانستان	21,996,675	21,698,015
الصحة	16,226,286	16,226,286
المساعدات السلعية	4,042,249	3,893,602
البناء والتنمية المدنية	600,000	600,000
الخدمات الإجتماعية	577,071	577,071
دعم البرامج العامة	530,057	380,044
التعليم	21,011	21,011

النيجر	21,350,764	165,883
الخدمات الإجتماعية	16,234,324	-
المياه والصحة العامة	3,079,805	-
التعليم	995,001	165,883
دعم البرامج العامة	426,156	-
المساعدات السلعية	254,690	-
الصحة	239,786	-
البناء والتنمية المدنية	121,003	-
بنغلاديش	16,877,502	1,525,473
الخدمات الإجتماعية	12,434,060	-
التعليم	1,301,376	483,446
المياه والصحة العامة	1,196,290	-
السلام والأمن	1,000,000	1,000,000
الصحة	468,846	-
المساعدات السلعية	384,434	27,226
دعم البرامج العامة	77,695	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	14,802	14,802
أوغندا	10,235,145	334,811
الخدمات الإجتماعية	8,591,571	-
المياه والصحة العامة	903,740	-
توليد الطاقة وإمدادها	315,818	315,818
التعليم	257,237	-
المساعدات السلعية	101,114	-
الصحة	46,672	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	18,993	18,993
بوركينا فاسو	9,607,086	16,502
الخدمات الإجتماعية	7,672,294	-
المياه والصحة العامة	1,437,714	-
التعليم	291,270	-
الصحة	123,299	-
المساعدات السلعية	58,632	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	16,502	16,502
الزراعة	7,375	-
مالي	8,798,419	8,832
الخدمات الإجتماعية	7,514,683	2,001
المياه والصحة العامة	754,638	-
التعليم	290,329	1,830

المساعدات السلعية	172,425	5,001
الصحة	66,345	-
بنين	8,429,293	115,972
الخدمات الإجتماعية	6,118,707	-
المياه والصحة العامة	1,564,868	2,723
التعليم	418,243	54,451
الصحة	156,193	-
المساعدات السلعية	111,422	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	58,798	58,798
الزراعة	1,062	-
توغو	5,855,859	2,779,744
النقل والتخزين	2,779,744	2,779,744
الخدمات الإجتماعية	2,320,939	-
المياه والصحة العامة	469,407	-
التعليم	169,346	-
المساعدات السلعية	111,737	-
الصحة	4,685	-
تنزانيا	5,500,558	3,733,249
الصناعة	1,900,000	1,900,000
النقل والتخزين	1,717,942	1,717,942
الخدمات الإجتماعية	1,655,215	-
المياه والصحة العامة	107,576	-
الصحة	70,001	70,001
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	45,306	45,306
التعليم	4,441	-
المساعدات السلعية	78	-
تشاد	4,919,481	2,819,769
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,995,863	1,995,863
الخدمات الإجتماعية	1,839,223	-
المساعدات السلعية	823,907	823,907
المياه والصحة العامة	219,133	-
الصحة	41,356	-
ملاوي	3,558,824	365,854
الخدمات الإجتماعية	1,590,774	-
المياه والصحة العامة	1,114,248	-
المساعدات السلعية	593,432	357,978
التعليم	255,414	7,876

الصحة	4,956	-
القمر المتحدة	3,167,480	2,077,542
الصحة	1,938,550	1,938,550
الخدمات الإجتماعية	981,830	2,001
المساعدات السلعية	72,727	5,001
توليد الطاقة وإمدادها	60,000	60,000
التعليم	56,246	53,939
المياه والصحة العامة	37,907	-
دعم البرامج العامة	18,051	18,051
السياسات السكانية والصحة الإنجابية	2,169	-
غينيا	3,145,317	890,002
الخدمات الإجتماعية	1,707,704	90,000
الحكومة والمجتمع المدني	800,002	800,002
المياه والصحة العامة	493,365	-
المساعدات السلعية	78,429	-
التعليم	60,668	-
الصحة	5,149	-
رواندا	2,870,319	2,196,616
النقل والتخزين	2,172,611	2,172,611
التعليم	628,277	-
الخدمات الإجتماعية	50,427	5,001
المساعدات السلعية	10,003	10,003
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	9,001	9,001
غامبيا	2,600,068	367,680
التعليم	837,678	-
الخدمات الإجتماعية	751,899	-
المساعدات السلعية	427,058	367,680
المياه والصحة العامة	297,199	-
توليد الطاقة وإمدادها	192,853	-
الصحة	91,271	-
الزراعة	2,110	-
مدغشقر	1,549,142	1,440,240
النقل والتخزين	1,440,240	1,440,240
الخدمات الإجتماعية	108,903	-
نيبال	1,301,829	78,086
الخدمات الإجتماعية	541,065	-
المياه والصحة العامة	534,655	-

التعليم	89,638	46,131
المساعدات السلعية	61,320	-
الصحة	43,197	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	31,954	31,954
كمبوديا	1,295,366	291,018
التعليم	533,627	263,792
الخدمات الإجتماعية	398,997	-
المياه والصحة العامة	302,779	-
المساعدات السلعية	42,200	27,226
الصحة	12,154	-
دعم البرامج العامة	5,608	-
إريتريا	910,000	910,000
توليد الطاقة وإمدادها	910,000	910,000
هايتي	760,013	760,013
توليد الطاقة وإمدادها	750,012	750,012
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,001	10,001
سيراليون	742,371	-
الخدمات الإجتماعية	433,891	-
المياه والصحة العامة	275,123	-
الصحة	28,291	-
التعليم	2,996	-
السياسات السكانية والصحة الإنجابية	1,610	-
المساعدات السلعية	460	-
الكونغو الديمقراطية	506,359	-
المساعدات السلعية	473,996	-
الخدمات الإجتماعية	32,364	-
بوروندي	504,702	-
التعليم	486,594	-
الخدمات الإجتماعية	18,108	-
موزامبيق	422,408	383,223
المساعدات السلعية	363,270	363,270
الخدمات الإجتماعية	39,185	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	19,953	19,953
زامبيا	32,004	32,004
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	32,004	32,004
بوتان	11,402	11,402
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,402	11,402
أنغولا	5,001	5,001
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
المجموع الكلي	**914,075,599**	**733,544,763**

الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية, حسب الدولة والقطاع (بالدولار أمريكي)

البلد النامي غير الساحلي	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	182,333,175	175,981,277
المساعدات السلعية	89,725,873	89,681,441
الصحة	77,120,228	76,869,405
الصناعة	6,530,137	6,530,137
الخدمات الإجتماعية	5,927,432	-
دعم البرامج العامة	1,737,027	1,700,000
النقل والتخزين	966,512	966,512
البيئة وتغير المناخ	186,360	186,360
المياه والصحة العامة	57,063	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	47,421	47,421
التعليم	35,121	-
أوزبكستان	26,022,618	25,914,881
الحكومة والمجتمع المدني	14,533,267	14,533,267
الصحة	4,750,446	4,750,446
البناء والتنمية المدنية	3,650,967	3,650,967
المساعدات السلعية	1,760,213	1,662,478
الزراعة	1,317,724	1,317,724
الخدمات الإجتماعية	10,003	-
أفغانستان	21,996,675	21,698,015
الصحة	16,226,286	16,226,286
المساعدات السلعية	4,042,249	3,893,602
البناء والتنمية المدنية	600,000	600,000
الخدمات الإجتماعية	577,071	577,071
دعم البرامج العامة	530,057	380,044
التعليم	21,011	21,011
النيجر	21,350,764	165,883
الخدمات الإجتماعية	16,234,324	-
المياه والصحة العامة	3,079,805	-
التعليم	995,001	165,883
دعم البرامج العامة	426,156	-
المساعدات السلعية	254,690	-
الصحة	239,786	-
البناء والتنمية المدنية	121,003	-
قيرغيزستان	19,208,800	3,521,010
الخدمات الإجتماعية	11,379,418	81,677
المياه والصحة العامة	3,820,312	2,723
النقل والتخزين	1,625,374	1,625,374
الحكومة والمجتمع المدني	932,376	932,376
التعليم	658,421	408,386
الصحة	508,255	456,862
دعم البرامج العامة	211,271	-
المساعدات السلعية	73,371	13,613
أذربيجان	15,652,228	15,584,273
توليد الطاقة وإمدادها	15,300,337	15,300,337
الحكومة والمجتمع المدني	283,936	283,936
المساعدات السلعية	54,451	-
الخدمات الإجتماعية	13,504	-
طاجيكستان	13,275,562	1,229,964
المياه والصحة العامة	5,819,697	-
الخدمات الإجتماعية	3,905,406	272,257
التعليم	1,701,970	278,579
الصحة	1,490,080	433,825
المساعدات السلعية	314,032	200,925
الصناعة	44,378	44,378
أوغندا	10,235,145	334,811
الخدمات الإجتماعية	8,591,571	-
المياه والصحة العامة	903,740	-
توليد الطاقة وإمدادها	315,818	315,818
التعليم	257,237	-
المساعدات السلعية	101,114	-
الصحة	46,672	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	18,993	18,993
بوركينا فاسو	9,607,086	16,502
الخدمات الإجتماعية	7,672,294	-
المياه والصحة العامة	1,437,714	-
التعليم	291,270	-
الصحة	123,299	-
المساعدات السلعية	58,632	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	16,502	16,502
الزراعة	7,375	-
مالي	8,798,419	8,832
الخدمات الإجتماعية	7,514,683	2,001
المياه والصحة العامة	754,638	-
التعليم	290,329	1,830
المساعدات السلعية	172,425	5,001
الصحة	66,345	-
تشاد	4,919,481	2,819,769
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,995,863	1,995,863
الخدمات الإجتماعية	1,839,223	-
المساعدات السلعية	823,907	823,907
المياه والصحة العامة	219,133	-
الصحة	41,356	-
كازاخستان	4,246,551	1,053,370
الخدمات الإجتماعية	3,145,512	84,678
التعليم	495,825	445,729
المساعدات السلعية	415,210	332,958
الصحة	190,005	190,005
ملاوي	3,558,824	365,854
الخدمات الإجتماعية	1,590,774	-
المياه والصحة العامة	1,114,248	-
المساعدات السلعية	593,432	357,978
التعليم	255,414	7,876
الصحة	4,956	-
رواندا	2,870,319	2,196,616
النقل والتخزين	2,172,611	2,172,611
التعليم	628,277	-
الخدمات الإجتماعية	50,427	5,001
المساعدات السلعية	10,003	10,003
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	9,001	9,001
نيبال	1,301,829	78,086
الخدمات الإجتماعية	541,065	-
المياه والصحة العامة	534,655	-
التعليم	89,638	46,131
المساعدات السلعية	61,320	-
الصحة	43,197	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	31,954	31,954
زمبابوي	618,852	605,683
المساعدات السلعية	600,681	600,681
الخدمات الإجتماعية	18,170	5,001
باراغواي	604,226	339,877
التعليم	604,226	339,877
مولدوفا	544,501	490,049
المساعدات السلعية	544,501	490,049
بوروندي	504,702	-
التعليم	486,594	-
الخدمات الإجتماعية	18,108	-
تركمانستان	162,478	162,478
المساعدات السلعية	162,478	162,478
جمهورية شمال مقدونيا	140,958	-
التعليم	140,958	-
أرمينيا	104,405	-
الخدمات الإجتماعية	104,405	-
لاتفيا	74,457	-
الخدمات الإجتماعية	74,457	-
زامبيا	32,004	32,004
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	32,004	32,004
بوليفيا	25,343	25,343
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	25,343	25,343
بوتان	11,402	11,402
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,402	11,402
بوتسوانا	5,001	5,001
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
المجموع الكلي	**348,205,806**	**252,640,979**

الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية, حسب الدولة والقطاع (بالدولار أمريكي)

البلد الجزري الصغير النامي	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
مالديف	44,755,888	44,739,553
البناء والتنمية المدنية	37,490,450	37,490,450
النقل والتخزين	4,271,748	4,271,748
توليد الطاقة وإمدادها	2,700,000	2,700,000
الحكومة والمجتمع المدني	277,355	277,355
الخدمات الإجتماعية	16,335	-
سيشيل	4,282,464	340,098
الصحة	3,364,174	-
توليد الطاقة وإمدادها	549,959	-
الحكومة والمجتمع المدني	340,098	340,098
الخدمات الإجتماعية	21,781	-
المساعدات السلعية	6,452	-
القمر المتحدة	3,167,480	2,077,542
الصحة	1,938,550	1,938,550
الخدمات الإجتماعية	981,830	2,001
المساعدات السلعية	72,727	5,001
توليد الطاقة وإمدادها	60,000	60,000
التعليم	56,246	53,939
المياه والصحة العامة	37,907	-
دعم البرامج العامة	18,051	18,051
السياسات السكانية والصحة الإنجابية	2,169	-
غيانا	1,059,009	1,059,009
توليد الطاقة وإمدادها	750,011	750,011
الحكومة والمجتمع المدني	308,997	308,997
هايتي	760,013	760,013
توليد الطاقة وإمدادها	750,012	750,012
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,001	10,001
جامايكا	755,952	755,952
توليد الطاقة وإمدادها	748,707	748,707
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	7,245	7,245
سانت كيتس ونيفس	750,013	-
توليد الطاقة وإمدادها	750,013	-
أنتيغوا وبربودا	327,226	-
توليد الطاقة وإمدادها	327,226	-
موريشيوس	220,035	4,956
الخدمات الإجتماعية	81,458	-
المساعدات السلعية	56,849	-
التعليم	52,987	-
المياه والصحة العامة	13,876	-
الصحة	7,242	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,956	4,956
الزراعة	2,667	-
كوبا	58,653	28,644
الخدمات الإجتماعية	30,008	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	28,644	28,644
الرأس الأخضر	19,058	-
الخدمات الإجتماعية	19,058	-
فانواتو	16,502	16,502
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	16,502	16,502
سوريتام	14,452	14,452
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	14,452	14,452
فيجي	11,003	9,002
المساعدات السلعية	5,001	5,001
الخدمات الإجتماعية	4,001	2,001
التعليم	2,001	2,001
بليز	7,041	7,041
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	7,041	7,041
المجموع الكلي	**56,204,788**	**49,812,764**

الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات, حسب الدولة والقطاع (بالدولار أمريكي)

البلد	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
صندوق أبوظبي للتنمية	1,792,324,290	634,431,733
صربيا	1,013,547,509	13,547,509
الأردن	342,381,200	342,380,200
البحرين	135,630,000	-
دول متعددة (عالمي)	47,178,765	47,178,765
مالديف	44,462,197	44,462,197
جنوب السودان	27,244,890	27,244,890
الأرجنتين	26,950,721	6,316,363
الصومال	24,320,108	24,320,108
ألبانيا	22,320,312	22,320,312
مصر	22,250,004	22,250,004
المغرب	16,030,079	16,030,079
أذربيجان	15,300,337	15,300,337
كولومبيا	8,790,073	8,790,073
إثيوبيا	7,496,650	7,496,650
اليمن	5,398,857	5,398,857
موريتانيا	5,111,405	5,111,405
أوزبكستان	4,968,690	4,968,690
السودان	3,660,023	3,660,023
توغو	2,779,744	2,779,744
رواندا	2,172,611	2,172,611
تنزانيا	1,787,942	1,787,942
ليبيريا	1,627,456	1,627,456
قيرغيزستان	1,625,374	1,625,374
مدغشقر	1,440,240	1,440,240
كينيا	1,007,351	1,007,351
إريتريا	910,000	910,000
غينيا	890,002	890,002
سانت كيتس ونيفس	750,013	-
هايتي	750,012	750,012
غيانا	750,011	750,011
جامايكا	748,707	748,707
أفغانستان	600,000	600,000
سيشيل	549,959	-
أنتيغوا وبربودا	327,226	-
أوغندا	315,818	315,818
كازاخستان	190,005	190,005
القمر المتحدة	60,000	60,000
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	760,383,168	760,383,168
اليمن	365,066,739	365,066,739
إثيوبيا	168,250,846	168,250,846
فلسطين	67,000,000	67,000,000
الأردن	35,889,200	35,889,200
باكستان	31,649,039	31,649,039
سورية	30,000,000	30,000,000
أفغانستان	18,575,581	18,575,581
الصومال	16,140,186	16,140,186
تونس	15,000,000	15,000,000
أوكرانيا	5,903,413	5,903,413
السنغال	1,560,000	1,560,000
نيجيريا	830,879	830,879
تشاد	818,905	818,905
زمبابوي	595,680	595,680
جنوب أفريقيا	581,382	581,382
بلغاريا	516,081	516,081
مولدوفا	490,049	490,049
موريتانيا	426,260	426,260
غامبيا	367,680	367,680
موزامبيق	363,270	363,270
ملاوي	357,978	357,978
الهلال الأحمر الإماراتي	171,264,770	18,597,711
باكستان	21,588,438	-
اليمن	15,820,874	12,284,172
الأردن	13,534,625	-
السودان	13,152,442	1,524,639
موريتانيا	11,113,916	-
الهند	10,859,664	-
قيرغيزستان	10,109,771	-
الصومال	8,509,000	-
العراق	6,408,804	-
إثيوبيا	5,630,343	-
النيجر	5,408,826	-
مصر	5,085,277	-
ماليزيا	4,355,010	3,049,279

مالي	3,653,091	-
البوسنة والهرسك	3,409,880	-
بنين	3,391,175	-
ألبانيا	3,274,062	-
كازاخستان	3,132,152	-
كينيا	3,013,870	-
سيشيل	2,719,575	-
القمر المتحدة	2,609,291	1,706,950
توغو	1,712,450	-
بوركينا فاسو	1,546,222	-
غانا	1,200,029	-
البحرين	1,064,620	-
تشاد	967,484	-
أوغندا	864,632	-
سورية	822,766	-
إندونسيا	785,870	-
المغرب	679,878	-
سيراليون	593,752	-
طاجيكستان	586,090	32,671
فلسطين	424,721	-
بنغلاديش	348,489	-
السنغال	260,243	-
غينيا	231,305	-
تركيا	217,806	-
ساحل العاج	198,102	-
أفغانستان	180,362	-
جمهورية شمال مقدونيا	140,958	-
لبنان	136,129	-
البرازيل	117,432	-
غامبيا	110,062	-
مدغشقر	108,903	-
الاتحاد الروسي	100,839	-
أرمينيا	84,400	-
اليونان	81,677	-
الفلبين	59,897	-
الجزائر	54,451	-
لاتفيا	54,451	-
تنزانيا	54,451	-
أوكرانيا	54,451	-
أوزبكستان	54,451	-
أذربيجان	54,451	-
مولدوفا	54,451	-
إستونيا	54,451	-
نيجيريا	49,006	-

جنوب أفريقيا	46,284	-
الجبل الأسود	29,948	-
كوسوفو	29,948	-
قبرص	29,186	-
سري لانكا	24,503	-
ليبيريا	24,503	-
بلغاريا	24,503	-
تايلند	24,503	-
موزامبيق	21,781	-
رواندا	20,419	-
الرأس الأخضر	19,058	-
المكسيك	19,058	-
كمبوديا	19,058	-
مالديف	16,335	-
فيتنام	8,168	-
زمبابوي	8,168	-
صربيا	8,168	-
جورجيا	1,361	-
وزارة الخارجية والتعاون الدولي	164,336,082	162,986,082
دول متعددة (عالمي)	112,399,622	112,399,622
ليبيريا	20,000,000	20,000,000
لبنان	10,000,000	10,000,000
إندونسيا	10,000,000	10,000,000
ماليزيا	6,000,000	6,000,000
العراق	2,250,000	2,250,000
الولايات المتحدة الأمريكية	1,350,000	-
الصومال	1,308,037	1,308,037
بنغلاديش	1,000,000	1,000,000
أوكرانيا	28,424	28,424
أنشطة جمع التبرعات (IHC)	87,462,091	-
دول متعددة (عالمي)	87,462,091	-
هيئة الاعمال الخيرية العالمية	73,758,684	-
فلسطين	13,319,969	-
السودان	10,304,743	-
السنغال	9,399,678	-
النيجر	8,131,287	-
الأردن	7,325,872	-
لبنان	6,767,162	-
إندونسيا	4,456,248	-
الهند	3,979,980	-
قيرغيزستان	3,825,621	-
العراق	2,039,782	-
كوسوفو	1,569,647	-
البوسنة والهرسك	1,528,015	-

مصر	1,110,679	-
جمعية دار البر	69,940,416	-
مصر	7,632,335	-
بوركينا فاسو	6,410,280	-
الصومال	4,425,861	-
النيجر	4,325,335	-
أوغندا	4,181,897	-
إندونسيا	4,090,340	-
بنين	3,944,582	-
مالي	3,702,858	-
السودان	3,660,049	-
الهند	3,116,158	-
فلسطين	2,923,009	-
طاجيكستان	2,896,243	-
غامبيا	2,103,642	-
ملاوي	1,968,873	-
ساحل العاج	1,862,052	-
تنزانيا	1,475,185	-
موريتانيا	1,433,998	-
توغو	1,218,495	-
تايلند	1,177,531	-
ألبانيا	1,172,908	-
غانا	1,133,797	-
السنغال	1,031,098	-
سورية	848,802	-
كوسوفو	678,980	-
كينيا	514,672	-
نيبال	498,334	-
الفلبين	429,223	-
نيجيريا	408,207	-
غينيا	267,727	-
موريشيوس	215,079	-
القمر المتحدة	140,593	-
قيرغيزستان	19,603	-
العراق	19,058	-
بنغلاديش	13,613	-
جمعية الشارقة الخيرية	65,122,514	-
بنغلاديش	13,278,521	-
غانا	7,748,603	-
طاجيكستان	5,056,139	-
السنغال	4,960,546	-
مصر	4,769,186	-
الفلبين	3,878,084	-
موريتانيا	3,795,059	-

السودان	2,698,859	-
الهند	2,173,598	-
الأردن	2,149,884	-
النيجر	2,145,205	-
إندونسيا	2,107,451	-
بوركينا فاسو	1,176,482	-
تشاد	1,106,334	-
كينيا	1,074,387	-
غينيا	842,418	-
البحرين	776,317	-
ملاوي	739,048	-
نيبال	675,822	-
كمبوديا	647,147	-
إثيوبيا	482,622	-
تايلند	460,562	-
ليبيريا	399,843	-
سري لانكا	326,536	-
أوغندا	325,734	-
قيرغيزستان	292,564	-
تنزانيا	223,419	-
البوسنة والهرسك	198,718	-
سيراليون	148,619	-
بنين	138,778	-
باكستان	68,064	-
جنوب أفريقيا	57,064	-
مالي	40,158	-
الاتحاد الروسي	38,116	-
توغو	21,216	-
غامبيا	18,684	-
بوروندي	18,108	-
القمر المتحدة	17,778	-
العراق	17,697	-
قبرص	13,613	-
ساحل العاج	11,448	-
أنغيلا	4,084	-
وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل	49,530,230	49,530,230
أوزبكستان	14,533,267	14,533,267
الأردن	10,646,993	10,646,993
العراق	6,961,614	6,961,614
مصر	6,675,407	6,675,407
السنغال	5,320,822	5,320,822
صربيا	2,028,093	2,028,093
قيرغيزستان	932,376	932,376

كولومبيا	629,603	629,603
كوستاريكا	577,982	577,982
سيشيل	340,098	340,098
غيانا	308,997	308,997
أذربيجان	283,936	283,936
مالديف	277,355	277,355
السودان	13,688	13,688
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	25,256,248	16,190,182
أوزبكستان	4,912,924	4,912,924
السودان	2,925,140	2,925,140
لبنان	2,807,096	806,007
فلسطين	2,611,682	600,327
البحرين	1,776,500	-
باكستان	1,720,664	1,707,051
العراق	882,280	882,280
اليمن	856,757	856,757
سيشيل	672,831	-
رواندا	628,277	-
الصومال	622,252	622,252
ماليزيا	593,411	-
كينيا	520,589	375,204
أفغانستان	500,614	500,614
بوروندي	486,594	-
الهند	457,355	457,355
الأردن	409,747	326,708
كازاخستان	372,982	324,956
المكسيك	272,257	272,257
القمر المتحدة	249,650	249,650
سويسرا	247,524	-
عمان	235,089	-
السنغال	193,656	190,389
تركمانستان	162,478	162,478
تركيا	120,065	-
المغرب	12,252	12,252
دول متعددة (عالمي)	2,859	2,859
بنين	2,723	2,723
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	24,993,571	18,429,975
دول متعددة (عالمي)	13,665,530	13,665,530
طاجيكستان	4,337,933	1,000,391
قيرغيزستان	2,060,369	949,647
أفغانستان	882,288	882,288

مصر	796,407	689,522
موريتانيا	684,862	575,959
باكستان	468,705	255,531
البحرين	393,003	-
بنين	312,415	54,451
الهند	190,580	-
كازاخستان	163,354	163,354
الفلبين	136,129	108,903
النيجر	130,956	-
السنغال	119,657	-
تايلند	96,634	-
مالي	89,845	-
غانا	84,400	84,400
أوغندا	83,311	-
الاتحاد الروسي	54,451	-
إندونسيا	40,839	-
بنغلاديش	38,552	-
القمر المتحدة	27,226	-
المغرب	27,226	-
سري لانكا	27,226	-
إثيوبيا	27,226	-
ألبانيا	27,226	-
كمبوديا	27,226	-
المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان	20,293,258	20,293,258
باكستان	20,293,258	20,293,258
جمعية دبي الخيرية	17,562,158	-
مصر	6,822,863	-
غانا	1,639,937	-
الهند	1,224,603	-
مالي	1,076,565	-
إندونسيا	1,049,288	-
النيجر	1,005,157	-
غينيا	878,308	-
موريتانيا	843,380	-
أوغندا	600,162	-
ملاوي	472,389	-
بوركينا فاسو	446,710	-
بنين	299,392	-
السنغال	249,757	-
قيرغيزستان	219,506	-
ساحل العاج	191,019	-
تايلند	162,970	-
توغو	123,954	-

كمبوديا	90,772	-
كينيا	80,760	-
طاجيكستان	49,109	-
الكونغو الديمقراطية	32,364	-
جنوب أفريقيا	3,194	-
مؤسسة دبي العطاء	17,006,566	9,566,193
دول متعددة (عالمي)	13,453,504	7,567,596
بنغلاديش	859,459	483,446
باراغواي	604,226	339,877
دول متعددة (أفريقيا)	500,054	281,281
كمبوديا	468,964	263,792
طاجيكستان	350,048	196,902
الفلبين	241,784	136,003
الأردن	165,691	93,201
سري لانكا	136,940	77,029
نيبال	82,011	46,131
إكوادور	75,010	42,193
السنغال	28,099	15,806
باكستان	25,299	14,231
ملاوي	14,002	7,876
بيرو	1,475	830
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	14,400,000	14,400,000
السنغال	7,500,000	7,500,000
موريتانيا	5,000,000	5,000,000
تنزانيا	1,900,000	1,900,000
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	14,303,475	14,303,475
دول متعددة (عالمي)	11,594,465	11,594,465
باكستان	1,140,074	1,140,074
أوكرانيا	702,465	702,465
السودان	301,164	301,164
ليبيا	235,128	235,128
الصومال	190,103	190,103
أفغانستان	140,076	140,076
مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية	12,800,000	12,800,000
باكستان	12,800,000	12,800,000
القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة	11,163,386	9,931,205
باكستان	5,782,007	5,782,007
اليمن	4,125,551	2,893,370
الصومال	1,255,828	1,255,828
وزارة التغير المناخي والبيئة	9,367,893	6,464,893
دول متعددة (عالمي)	9,367,893	6,464,893
جمعية الإمارات الخيرية	9,029,407	-

أوغندا	3,753,255	-
إندونسيا	3,269,953	-
بنغلاديش	878,146	-
الهند	632,441	-
بنين	281,432	-
مالي	214,179	-
مؤسسة القلب الكبير	7,923,201	-
مصر	3,315,110	-
باكستان	1,212,286	-
لبنان	1,130,908	-
فلسطين	532,402	-
كينيا	500,916	-
الكونغو الديمقراطية	473,996	-
الأردن	248,608	-
موريتانيا	170,787	-
بنغلاديش	104,939	-
أفغانستان	100,603	-
الصومال	81,677	-
الهند	34,917	-
غينيا	16,052	-
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	4,687,249	3,297,351
أوزبكستان	1,553,286	1,500,000
أفغانستان	999,455	999,455
نيوزيلندا	493,012	-
باكستان	490,063	490,063
مصر	161,917	117,905
قيرغيزستان	123,616	13,613
السودان	48,963	-
أستراليا	48,013	-
الأردن	47,231	27,226
رواندا	40,011	15,004
السنغال	39,511	9,002
البرازيل	31,008	10,003
الجبل الأسود	31,008	9,002
كوبا	30,008	-
كمبوديا	27,226	27,226
كازاخستان	27,007	14,004
الصين	26,007	-
موريتانيا	21,006	-
اليونان	20,005	-
عمان	20,005	-
لاتفيا	20,005	-

تشاد	20,005	5,001
أرمينيا	20,005	-
إسبانيا	20,005	-
غينيا	19,505	-
ألمانيا	18,005	-
موزامبيق	17,405	-
تايلند	17,405	-
بلجيكا	16,504	-
صربيا	16,004	-
أوغندا	15,004	-
زمبابوي	15,004	10,003
أوكرانيا	15,004	-
بلغاريا	15,004	-
ألبانيا	15,004	-
الفلبين	15,004	-
آيرلندا	15,004	-
تنزانيا	14,254	-
أذربيجان	13,504	-
لبنان	13,004	13,004
سري لانكا	12,003	-
نيبال	11,403	-
القمر المتحدة	11,003	9,002
فيجي	11,003	9,002
مالي	10,833	8,832
المملكة المتحدة	7,000	-
كولومبيا	5,001	5,001
الأرجنتين	5,001	5,001
الولايات المتحدة الأمريكية	5,001	-
المركز الوطني للارصاد	4,288,124	4,288,124
دول متعددة (عالمي)	4,101,764	4,101,764
إثيوبيا	186,360	186,360
هيئة البيئة - أبوظبي	4,194,772	4,012,106
دول متعددة (عالمي)	2,016,243	2,016,243
تشاد	1,995,863	1,995,863
نيوزيلندا	182,666	-
جامعة الإمارات العربية المتحدة	3,369,811	2,045,957
البحرين	1,323,854	-
السودان	1,083,154	1,083,154
كازاخستان	361,051	361,051
سورية	240,701	240,701
باكستان	120,350	120,350
المغرب	120,350	120,350
اليمن	120,350	120,350

وزارة الموارد البشرية والتوطين	2,934,961	2,587,073
دول متعددة (عالمي)	2,934,961	2,587,073
فريق الإغاثة الإماراتي	2,743,354	2,743,354
باكستان	2,743,354	2,743,354
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	1,737,174	1,584,224
البرازيل	133,046	133,046
الهند	130,100	130,100
المكسيك	122,969	122,969
جنوب أفريقيا	108,055	108,055
كينيا	99,879	99,879
إندونسيا	91,754	91,754
بنين	58,798	58,798
فيتنام	56,930	56,930
كولومبيا	48,041	48,041
إثيوبيا	47,421	47,421
تنزانيا	45,306	45,306
أستراليا	45,117	-
الكونغو	36,130	36,130
زامبيا	32,004	32,004
نيبال	31,954	31,954
اليونان	29,304	-
كوبا	28,644	28,644
بولينيزيا الفرنسية	27,722	-
غينيا الاستوائية	25,650	25,650
بوليفيا	25,343	25,343
المملكة المتحدة	25,003	-
ماليزيا	24,708	24,708
نيجيريا	24,548	24,548
شيلي	23,503	23,503
الكاميرون	21,003	21,003
موزامبيق	19,953	19,953
أوغندا	18,993	18,993
الأرجنتين	18,553	18,553
فنزويلا	16,602	16,602
بوركينا فاسو	16,502	16,502
فانواتو	16,502	16,502
إكوادور	15,102	15,102
بنغلاديش	14,802	14,802
بيرو	14,502	14,502
سورينام	14,452	14,452
فلسطين	14,002	14,002
أوروغواي	14,002	14,002

أوكرانيا	12,114	12,114
سري لانكا	11,877	11,877
بوتان	11,402	11,402
غانا	11,001	11,001
رومانيا	10,101	-
الفلبين	10,001	10,001
هايتي	10,001	10,001
ساحل العاج	10,001	10,001
سورية	10,001	10,001
رواندا	9,001	9,001
كرواتيا	9,001	-
المغرب	9,001	9,001
كوستاريكا	8,951	8,951
ألبانيا	8,901	8,901
بنما	8,001	8,001
جامايكا	7,245	7,245
بليز	7,041	7,041
أنغولا	5,001	5,001
اليابان	5,001	-
السودان	5,001	5,001
بوتسوانا	5,001	5,001
جنوب السودان	5,001	5,001
جورجيا	4,971	4,971
موريشيوس	4,956	4,956
إيطاليا	1,700	-
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	1,420,200	-
إندونسيا	686,393	-
دول متعددة (أفريقيا)	272,257	-
سورية	81,677	-
بنغلاديش	81,677	-
أوغندا	65,449	-
الصومال	61,770	-
أوكرانيا	57,174	-
الأردن	54,451	-
الهند	26,409	-
كمبوديا	14,974	-
إثيوبيا	11,435	-
ملاوي	6,534	-
مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية (إيواء)	1,234,069	1,234,069
دول متعددة (عالمي)	1,234,069	1,234,069
مركز أمان لايواء النساء والاطفال	927,052	-
دول متعددة (عالمي)	927,052	-

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	920,419	-
دول متعددة (عالمي)	920,419	-
وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع	822,420	822,420
دول متعددة (عالمي)	822,420	822,420
مؤسسة نور دبي	742,096	-
نيجيريا	257,169	-
بنغلاديش	232,079	-
إثيوبيا	200,272	-
غانا	50,272	-
نيبال	2,304	-
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	581,508	-
دول متعددة (عالمي)	272,257	-
مصر	65,309	-
موريتانيا	44,650	-
النيجر	38,116	-
الأردن	30,493	-
سورية	19,058	-
أفغانستان	17,697	-
باكستان	17,697	-
غانا	10,890	-
السنغال	10,890	-
مالي	10,890	-
أوغندا	10,890	-
تشاد	10,890	-
السودان	10,890	-
بوركينا فاسو	10,890	-
الأمانة العامة للأوقاف – الشارقة	217,822	217,822
النيجر	165,883	165,883
القمر المتحدة	51,939	51,939
دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري	81,677	81,677
الاتحاد الروسي	40,839	40,839
بنغلاديش	27,226	27,226
سورية	13,613	13,613
المجموع الكلي	**3,449,124,117**	**1,771,222,283**

التعليقات الختامية

1 أ. إخلاء المسؤولية: جميع الخرائط والمواد الجغرافية/الرسومات المستخدمة في هذا التقرير هي لأغراض التوضيح فقط، ولا تعني التعبير عن أي رأي أو اعتراف أو تصديق من جانب وزارة الخارجية ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة. إقليم أو مدينة أو منطقة تابعة لسلطاتها، أو أي ترسيم لحدودها.

ب. معدل الصرف المستخدم: 1 دولار أمريكي = 3.673 درهم إماراتي

ج. يتم تقريب النسب المئوية إلى أقرب رقم صحيح لتسهيل القراءة بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، فقد تظهر فروق تقريبية في بعض الحالات.

د. تم الحصول على جميع الصور وتحديد مصادرها بوساطة الجهات المانحة الإماراتية والجهات الحكومية الإماراتية.

2 تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كذلك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دخلها القومي الإجمالي في عام 2022 مؤقتة حتى تاريخ طباعة هذا التقرير، وسيتم تأكيد القيم النهائية من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 2023. إن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دخلها القومي الإجمالي للفترة 2020-2021 هي وفقًا للأرقام النهائية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والاقتصادي والتنمية.

3 تعتبر بيانات نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات لعام 2022 أولية.

4 https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2022-december-update-snapshot-31-december-2022

5 https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2022-december-update-snapshot-31-december-2022

6 https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2023-enaresfr

7 https://www.wfp.org/stories/wfp-glance

8 https://www.wfp.org/countries/ethiopia

9 https://www.unicef.org/gulf/stories/fight-against-child-malnutrition

10 https://www.unhcr.org/countries/jordan

11 https://www.unicef.org/education/emergencies

12 https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category.html

13 https://www.un.org/ohrlls/content/about-small-island-developing-states

14 https://www.unhcr.org/countries/jordan

15 https://internationalmedicalcorps.org/press-release/international-medical-corps-partners-with-the-united-arab-emirates-to-provide-nutrition-services-in-yemen-amid-global-hunger-crisis/

16 https://reliefweb.int/report/ethiopia/ethiopia-humanitarian-response-plan-2022-july-2022; https://www.worldbank.org/en/country/ethiopia/overview

17 https://www.wfp.org/news/uae-contributes-60-million-dollars-saving-lives-ethiopia

18 https://www.unhcr.org/africa/news/news-releases/uaes-usd-5m-contribution-helps-sustain-food-rations-refugees-address-critical

19 https://www.unicef.org/ethiopia/press-releases/uae-contributes-usd6-million-donation-provide-lifesaving-nutrition-supplies-ethiopia

20 https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-overview-2022-december-2021

21 https://www.thenationalnews.com/uae/2022/03/18/millions-of-yemenis-benefit-from-emirates-red-crescent-ramadan-programmes/

22 https://www.wam.ae/fr/details/1395303061984

23 https://www.ihc.ae/dubais-international-humanitarian-city-swiftly-responds-to-humanitarian-crisis-in-sudan/

24 https://www.ihc.ae/first-aid-plane-takes-off-from-dubai-to-pakistan/; https://www.ihc.ae/facilitation-of-emergency-response/

25 https://www.ihc.ae/emergency-humanitarian-aid-dispatched-from-dubais-international-humanitarian-city-following-deadly-attacks-in-somalia/

26 https://www.ihc.ae/dubais-international-humanitarian-city-swiftly-responds-to-humanitarian-crisis-in-sudan/

27 https://www.ihc.ae/mohammed-bin-rashid-orders-the-airlift-of-emergency-humanitarian-aid-to-support-civilians-fleeing-the-conflict-in-ukraine/

28 https://www.almaktouminitiatives.org/en/years-in-review

29 https://www.wam.ae/en/details/1395303043503

30 https://www.zawya.com/en/press-release/noor-dubai-foundation-signs-agreement-with-katsina-state-government-in-nigeria-culubmsi ;

31 https://www.wam.ae/en/details/1395302943810

المساعدات الإماراتية
UAE AID

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2022

صدر في أبو ظبي بواسطة

وزارة الخارجية

ديسمبر 2022

وزارة الخارجية

صندوق بريد 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 000 22 22 2 971+

فاكس: 970 31 49 2 971+

البريد الالكتروني foreignassistance@mofa.gov.ae

الموقع الالكتروني www.mofa.gov.ae